

كولن فلِنت
جغرافية الحرب والسلام
من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي
(الجزء الأول)
ترجمة
عاطف معتمد
عزت زيان
كرم أبوسحلى
ريهام أبو دنيا
المركز القومي للترجمة
270



في عالم يموج بالحروب والصراعات يقدم هذا الكتاب قراءة للخلفيات المكانية (الجغرافية) التي تقف وراء موجات الحرب ونوبات السلام. يستعين الكتاب بالأسس المنهجية وحزمة من المذاهب الفلسفية والأبعاد التاريخية لفهم أسباب وتداعيات الحرب والسلام. يعرج الكتاب على أقاليم جغرافية ومشكلات متنوعة من إندونيسيا وكمبوديا والهند والصين في الشرق إلى المكسيك في الغرب مرورا بأفغانستان والشيشان وفلسطين والبوسنة وكوسوفو. لا يقنع الكتاب بمعالجة القضايا الأصولية للحدود والتخوم والفضاءات المكانية المتنازع عليها تقليديا، بل يلج إلى قضايا حديثة في مقدمتها قضايا النوع، وحركات السلام، والجغرافيا الجديدة للحراك الدبلوماسي، وتغير هوية الأحلاف العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. الكتاب مؤلف من عشرين فصلا يمثل كل واحد منها عملا علميا وثقافيا مميزا.



جغرافية الحرب والسلام

من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي

(الجزء الأول)

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2764
- جغرافية الحرب والسلام: من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي (الجزء الأول)
- كولن فلِنت
- عاطف معتمد، وكرم أبو سحلي، وعزت زيان، وريهام أبو دنيا
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:
The Geography of War and Peace:
From Death Camps to Diplomats – First Edition
Edited by: Colin Flint
First Edition was originally published in English in 2004, this translation is published by arrangement with Oxford University Press

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

جغرافية الحرب والسلام

من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي

(الجزء الأول)

تحرير: كولن فلنت

ترجمة:

عاطف معتمد   كرم أبو سحلي

عزت زيان   ريهام أبو دنيا



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فلنت، كولن
جغرافيا الحرب والسلام من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسى/
تأليف : كولن فلنت؛ ترجمة : عاطف معتمد ؛ كرم أبو سحلى
ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧
٤٨٤ ص،٢٤ سم
١ – الجغرافية العسكرية
٢. الجغرافية السياسية
(أ) معتمد ، عاطف (مترجم)
(ب) أبو سحلى ، كرم (مترجم مشارك)
العنوان ٣٥٥،٤٧

رقم الإيداع ٢٩٦٥٥/ ٢٠١٦
الترقيم الدولي: 5 -0596-92-977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى كليفورد ميلز Clifford Mills من دار نشر جامعة أوكسفورد لما قدمه من تفانٍ وحماسة لإخراج هذا الكتاب للنور، وكذلك إلى جون روشينبيرج John Rauschenberg ولويس باركر Lewis Parker لما قدماه من مساعدة خلال عمليات إخراج الكتاب. والشكر أيضا لبيتر تيلور Peter Taylor وجون أولوفلين John O'loughlin لتوجيهاتهما. ولم يكن الكتاب ليرى النور لولا الجهود الرائعة للمؤلفين المشاركين الذين أتقدم لهم جميعا بالشكر. وبالطبع لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كورتني Courtney.

الفصل الأول

مدخل تمهيدى

بقلم: كُولِن فلِنْت COLIN FLINT

يرى كثيرون أننا نعيش في عصر الحرب الذي بدأ بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ومن المحير في السنوات الثلاث الماضية، أنه قتل ما بين ٣,١ و٤,٧ مليون فرد في الصراع في الكونغو وحدها. وكانت هناك صراعات أخرى عديدة في أنحاء الأرض. فمن الواضح أن القول بأن عصر الحرب بدأ منذ الحادي عشر من سبتمبر فقط يعتبر خطأ صريحا وعنصريا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الوعي بالحرب بين سكان العالم الغربي ظهر بعد الحادي عشر من سبتمبر، ومن ثم فإن الإدراك وليس الحقيقة هو الذي دفع المعلقين إلى اعتبار هذه الفترة فترة حرب وليست فترة سلام.

ويبدو من المؤكد أن الجيل الحالي من الشباب سيصبح ناضجا سياسيا في وقت يكون العالم كله فيه واعيا بالحرب. فقد أصبحت الحرب متكررة الحدوث، ويمكن أن نذكر في العقود القليلة الماضية على سبيل المثال: فيتنام، وفوكلاند، والشيشان، وإيران والعراق، وسيراليون، ونيكاراجوا، وكشمير. أي أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت من المنظور العالمي مجرد مثال مروع أخر على المذابح البشرية. ومع ذلك، ومن الناحية الجيوبوليتيكية، نجد أن استهداف الولايات المتحدة في عقر دارها قد أحدث تغيرات جوهرية. فالحرب على الإرهاب – "الحرب الساخنة" وليس "الحرب الباردة" – تسيطر على الدوافع الجيوبوليتيكية العالمية، وعلى الحوارات الوطنية في العديد من الدول (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإيران، والعراق، وكوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، وغيرها).

وقد حددت الولايات المتحدة مستقبل العالم، باعتبارها القوى العظمى الوحيدة. ولا يستطيع المواطنون الغربيون الاستمرار في تجاهل وتجنب الحرب. وبالرغم من الفظاعات المرتبطة بالحرب، فإنها تقدم فرصا أيضا، فنحن نستطيع أن نكون أكثر علما بالحروب مقارنة بما تتيحه لنا تجاربنا المباشرة. وتعتبر الجغرافيا أداة قوية لاكتساب وتنظيم مثل هذه المعرفة.

والسؤال الآن ما الحرب؟ تأخذ الحرب أشكالا عدة، من الهجمات الإرهابية إلى الصراعات بين الدول. حيث يختلف شكلها ونطاقها وضحاياها ودوافعها وأسلحتها. ولكن أحد جوانب الحرب ما زال منتشرا عبر الزمان والمكان، المتمثل في عبارة إن "الحرب طغيان"[١]، وتشير قوة هذه العبارة إلى العمليات التي تجعل الناس الذين لم يكونوا سببا في الحرب مجرد تروس في آلة حرب معبأة للدفاع عن الأرض والقيم والهويات الجماعية ضد العدوان.

فبالرغم من عدم الرغبة في الحرب، فإن المعتدى عليه يضطر إلى تبني سلوك المُعتدي حتى يعيش. وتأخذ التعبئة أشكالا عدة، تشمل التجنيد الإجباري، وزيادة الضرائب وسلطة الدولة، والضغط لأداء الأدوار المحددة حسب النوع. فعلى سبيل المثال، عانى جدي شخصيا هذه الظروف، فالاستجابة لعدوان هتلر كانت تعني له الاستدعاء للخدمة في الحرب العالمية الثانية. ونظرا لأن جدي كان جنديا في سلاح الإشارة الملكي، فإنه لم يجرب فظاعة القتال، وإن رفض أن يقول ذلك مراعاة لعقلي الصغير الحساس. ومع ذلك، فقد تعرض للتعبئة، مما غير شخصيته ونظرته للعالم إلى الأبد. ويمكن قول نفس الشيء عن أمي. فعندما كانت صغيرة، كان عليها أن تعاني

مخاوف التفكير في مأزق أبيها، ورعب غارات القصف الليلية، ومهانة ترشيد الغذاء. وقد عانى نفس هذا العذاب كل الألمان، آباء وأمهات وأبناء وفتيات، والملايين عبر العالم مع اندلاع الحرب.

وقد تباينت أشكال الطغيان والاستبداد، وفي مقدمتها تعبئة المقاتلين والمدنيين استجابة لاعتداءات تشارلز تيلور(*) عبر غرب إفريقيا. ويمكن تقديم عديد من الأمثلة من مواقع جغرافية أخرى. إذ إن طغيان الحرب – سواء في أرض المعركة أو في الجبهة الداخلية — يؤدي إلى تجارب تظل تمثل عناصر مهمة في العقلية السياسية للأجيال المعبأة. وتتنقل عناصر هذه

(*) تشارلز ماك آرثر تيلور **Charles Taylor** ، سياسي ليبيري، ولد في ١٩٤٨، وسافر من وطنه لتلقي تعليمه الجامعي في الولايات المتحدة، وبعد عودته تلقى في دول الجوار الإفريقي تدريبا عسكريا على نمط حرب العصابات وعاد منها إلى بلاده في ١٩٨٩ قائدا لمجموعة مسلحة عرفت باسم "جبهة ليبيريا الوطنية" وانخرط في حرب أهلية في البلاد (١٩٨٩-١٩٩٦) انتهت بإعدام الرئيس "صمويل دوي" وسيطرة تيلور على معظم أرجاء البلاد وتم تصنيفه حينها بأنه أحد أهم أمراء القتال في القارة الإفريقية. وفي أعقاب فترة سلام أعقبت الحرب الأهلية اضطر الشعب الليبيري لانتخابه رئيسا للبلاد عام ١٩٩٧. واتهم خلال فترة رئاسته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية نتيجة انخراطه أيضا في الحرب الأهلية في سيراليون (١٩٩١-٢٠٠٢). وتصاعدت المعارضة لحكمه مما أدى لاشتعال الحرب الأهلية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) التي أجبرته على الاستقالة وطلب اللجوء السياسي في نيجيريا. وفي ٢٠٠٦ طالبت رئيسة البلاد "إلينا سيرليف" بمحاكمته دوليا واستجاب المجتمع الدولي لطلبها وتمت إدانته في محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام ٢٠١٢ وحكم عليه بالسجن ٥٠ عاما جراء ما اعتبرته المحكمة مشاركته وتخطيطه لعدد من أبشع الجرائم التي شهدها تاريخ الإنسانية. (المترجم) .

العقلية إلى الأجيال التالية، ومن ثم فإنه ليس شيئا سهلا أن نقول: إن هنـــاك جيلا عبر العالم يصل إلى سن الرشد والحرب في ذهنـــه. ويبـــدو أننـــا لا نستطيع الإفلات من الحرب ـ حتى إذا كانـــت تـــستخدم لتحديـــد الأفـــراد والحركات التي وهبت نفسها لتحقيق السلام. وهناك أيضا واجـــب أخلاقـــي لمعرفة بشاعات الحرب ونشر هذه المعرفة. فالبقاء على جهل بالحرب، ومن ثم عدم القدرة على معرفة كيفية مواجهتها، لا يفيد إلا دعاة الحرب.

ولذلك يجب أن نفهم الحرب والجغرافيا في أشكالهما المختلفة. فالاثنان متشابكان. ولننظر مثلا إلى صورتين مشهورتين لحالة الحرب، لكل منهمـــا دلالات جغرافية مختلفة. حيث تتمثل الأولى في النصب التـــذكاري للقـــوات التي قتلت في معركة إيو جيما(*) في الحرب العالمية الثانية، والتـــي تظهـــر جنود البحرية الذين أنهكتهم الحرب وهم يرفعون علم الولايات المتحدة ليعلنوا سيطرتهم على الجزيرة ــ وهذا نصر إقليمي في حرب عالمية. بينما تتمثـــل الحالة الثانية في الصورة التي تم تداولها على نطاق واسع بعـــد الهجمـــات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، والتي تصور أسامة بن لادن وهـــو على بساط الريح تطارده وتحاول أن تدمره طائرة مقاتلة أمريكية، فهنا نجـــد أن وجوه المقاتلين الأمريكيين غير ظاهرة، وتبدو المعركـــة منفـــصلة عـــن

(*) إيو جيما Iwo Jima : سلسلة من الجزر بركانية الأصل تقع إلى الجنوب من طوكيو بنحو ١٢٠٠ كم. كانت مسرحا للمعركة الشهيرة التي تحمل اسمها والتي نشبت بين الولايات المتحدة وإمبراطورية اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. بدأ العالم يسمع بها نتيجة المشهد الشهير لرفع العلم الأمريكي على هذه الجزر خلال المعركة. واستمرت الولايات المتحدة محتلة لهذه الجزر منذ نهاية الحرب وحتى عام ١٩٦٨ قبل إعادتها لليابان. (المترجم)

دعاوى إقليمية. وهكذا يبدو أن المواجهة بين القاعدة والقوات الأمريكية منفصلة عن القيود أو الأهداف الوطنية. وهنا نجد أن حالة الحرب والأبعاد الجغرافية المرتبطة بكيفية وأسباب شنها تختلف كثيرا بين الصورتين، ولكن التأمل في الصورتين يشير إلى أن الحرب والجغرافيا متصلتان اتصالا وثيقا، وأن آلياتهما ناتجة عن العلاقة بينهما.

ولو كان هناك هدف واحد لهذا الكتاب، فإنه سيتمثل في تفنيد ما ذهب إليه الجغرافي الشهير نيكولاس سبيكمان(*) من أن "الجغرافيا هي أهم عنصر في السياسة الخارجية، لأنها الأكثر دواما"[٢]. ويعتبر هذا الاقتباس لافتا للانتباه بسبب عدم دقته. ففي الواقع، نجد أن الجغرافيا والسياسة الخارجية متصلان، خاصة في قضايا الحرب والسلام، ولكن الجغرافيا بعيدة عن الاستمرار مثل طبيعة حالة الحرب. ولكن الاستمرار النسبي للملامح الجغرافية الطبيعية يعتبر مهما لكل من الاهتمامات العسكرية التكتيكية والاستراتيجية[٣]. ولكن هذا يمثل فهما محدودا للجغرافيا، لأنه لا يأخذ في

(*) نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman (1893- 1943) عالم في الجيواستراتيجيا، أمريكي من أصل هولندي، وهو يعرف "بمؤسس سياسة الاحتواء". وكعالم سياسي، كان واحدا من مؤسسي المدرسة الواقعية التقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث نقل الفكر السياسي لأوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة. عمل في التدريس في معهد الدراسات الدولية في جامعة يال، مؤكدا على أنه يستحيل فهم الجيوبوليتيكا بدون فهم الجغرافيا. مات بالسرطان عن عمر ٤٩ سنة. من أهم مؤلفاته "استراتيجية أمريكا في السياسة الدولية" في ١٩٤٢ وذلك قرب دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وكتاب "جغرافية السلام" والذي ظهر للنور في السنة التالية لموته. كان سبيكمان يميل نسبيا إلى الحتمية الجغرافية في كتاباته. (المترجم)

الاعتبار الجغرافيات السياسية التي تشكل وتتشكل بالعمليات العديدة للحرب والسلام. وباللغة الأكاديمية المعاصرة، فإن الجغرافيا والحرب والسلام تتشكل جميعها بصورة تبادلية وتتأثر اجتماعيا. وبعبارة أخرى، فإن الجغرافيا والحرب ناتجان عن النشاط البشري، فالحرب تشكل جغرافيات الحدود والدول والإمبراطوريات وما إلى ذلك، وهذه الكيانات الجغرافية بدورها تمثل المناطق التي يتحقق عليها السلام، أو تندلع عليها حروب جديدة. وبدلا من أن تكون جغرافية الحرب متصلة وراسخة مثل السلسلة الجبلية، فإنها تتسم بالسيولة والتقلب مثل تدفق الحمم البركانية.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، تغيرت علاقات القوة في العالم بصورة درامية. فقد تغير كثيرا المشهد الجيوبوليتيكي مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية، وتوسع حلف الناتو في الوقت الذي تتزايد فيه الاعتراضات على ضرورة بقائه. والتدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، والمقاومة العنيفة للقوة الأمريكية. وقد أدت محاولات الإبادة الجماعية في جنوب شرق أوروبا ووسط إفريقيا إلى التشكك في فكرة التقدم في العلاقات الإنسانية. حيث أصبحت الحرب منتشرة وجزءا من عالمنا المسلم به. وعلى سبيل المثال، فإن تعرض كل من القوات العسكرية المحتلة والمدنيين للقتل في عراق "ما بعد الحرب"، والحروب الأهلية التي لا يمكن تمييزها عن المعارك حول المخدرات والسلع المحظورة الأخرى، والإرهاب، والإرهاب المضاد، تعد جميعا أكثر أشكال الصراع السياسي انتشارا. وقد تغيرت طبيعة الحرب كثيرا منذ فلسفات ضمان التدمير المتبادل في الحرب الباردة. وكذلك فإن شكل الحرب يختلف باختلاف المواقع الجغرافية. حيث

أصبح القصف الاكتساحي Carpet bombing والانتحاريون بمثابة تعبيرات مترابطة عن الصراع المعاصر خلال العقد الماضي. وقد حان الوقت لتجديد الاستكشاف الجغرافي لهذا الموضوع.

فالجغرافيا علم يتنوع بصورة متزايدة. وازدهر العلم الفرعي المسمى "الجغرافيا السياسية" خلال العشرين سنة الماضية، وأدى إلى ظهور كيان معرفي حيوي يصعب تحديده. وظهرت مجموعة من النظريات والأطر المنهجية التي ألقت بظلالها على عدد كبير من العمليات ذات الصبغة السياسية (من الأبوية في الأسرة إلى الجيوبوليتيكا العالمية).

ويهدف هذا الكتاب إلى الاستفادة من تنوع الرؤى النظرية في الجغرافيا السياسية المعاصرة. ولتحقيق هذا الهدف، سنعرض بعض الأفكار والمفاهيم الجغرافية الأساسية لتوجيه القارئ إلى الطرق التي تستطيع الجغرافيا من خلالها توضيح الأمور المتعلقة بأسباب الحرب والنتائج المترتبة عليها. وقد تركت للمؤلفين المشاركين في هذا الكتاب حرية اختيار الأدوات المنهجية والرؤى النظرية لتوضيح كل المفاهيم الجغرافية والمحتوى الموضوعي للفصول.

وقبل أن أعرض أفكار وموضوعات هذا الكتاب، أود أن أقرر أن هذا الكتاب ليس نسخة حديثة لتلك الكتب التي تتناول موضوعات الجيوبوليتيكا النقدية. فقد كانت الجيوبوليتيكا النقدية مكونا أساسيا ومحفزا مملوءا بمعلومات الجغرافيا السياسية[٤]. إذ إن هدفها وقدرتها على تحليل تفكيك المركب المكاني للتشبيهات السياسية، لتوضيح علاقات السلطة التي تكمن خلف "تطبيع" الفضاءات المكانية السياسية، أدى إلى ظهور قدر كبير من الجغرافيا

السياسية المعاصرة الأكثر إلزاما. وكذلك أدت الجيوبوليتيكا النقدية إلى ظهور عدد كبير من الكتب، وفصول الكتب، ومقالات الدوريات[٥]. وفي هذا الكتاب، ستعتمد تحليلات الحرب بدرجة أقل على التفكيك، وبدرجة أكبر على تفسير العمليات السياسية للحرب وتعبيرها المكاني. وبعبارة أخرى، فإن هذا الكتاب سيقدم رؤى بنيوية Construction جغرافية مشفوعة ببعد نظري لتفسير الحرب، لاستكمال الجيوبوليتيكا النقدية ذات الرؤى التفكيكية Deconstruction.

الأفكار الكبرى

تتمثل الأفكار الجغرافية الأساسية في هذا الكتاب في الإقليمية، والحدود، والتقسيم الإقليمي، والعلاقات الشبكية بين الأماكن عبر الفضاء المكاني، والنطاق الجغرافي. حيث تمثل الإقليمية Territoriality البناء الاجتماعي للفضاءات المكانية والعمليات السياسية التي تعمل كمنابر للتعبير عن السلطة[٦]. ففي دولة مثل كولومبيا نجد أن مثيري الشغب الذين يغلقون مداخل المجاورات بالمتاريس لمنع وصول الشرطة، أو إنشاء مناطق تسيطر عليها العصابات والمجرمون، مثالان يوضحان كيف أن فرض السيطرة على إقليم من خلال الصراع يمثل تعبيرا عن القوة السياسية. وتمثل الحرب، سواء كانت بين الدول أو حرب عصابات، عملية سياسية تهدف إلى السيطرة على منطقة، بما يمكن من استعراض القوة لاحقا. فقد كان الهدف الإقليمي للهجمات الإرهابية الحديثة التي شنتها القاعدة ضد الولايات المتحدة يتمثل في إزالة الوجود العسكري الأمريكي من شبه الجزيرة العربية.

ففي نظامنا المتعلق بالدول، تمثل الحدود الملامح الجغرافية التي تحدد المؤسسة السياسية الأساسية، التي تجسدها الدولة(٧). فعلى مدار التاريخ دوما ما نشبت الحرب إما بسبب التنافس على الموارد، أو المزاعم ذات السند التاريخي بالأحقية في أوطان قومية. حيث أعطى تكوين الدول القومية للنزاعات الحدودية إطارا سياسيا قانونيا يجب حلها فيه بطرق سلمية، بالنظر إلى تلك المشكلات الحدودية إما باعتبارها تلاعبا سيئا بالتعبير الجغرافي عن أوضاع مسلم بها (حالة قبرص)، أو بإدانتها كعمل غير مشروع من زعماء منبوذين عالميا (هتلر وصدام حسين). وتمثل الطبيعة المتغيرة للحدود، والديناميكية المستمرة للحدود القائمة، أمثلة على الطريقة التي من خلالها يعتبر تكوين الجغرافيات عن طريق الحرب مكونا أساسيا لممارسة السياسة.

ويجب ألا تدفعنا دراسة الحدود إلى مصيدة الإقليمية المتمثلة في اعتبار الدول ذات السيادة بمثابة الإقليم السياسي الوحيد الجدير بالدراسة(٨). فالأقاليم تتشكل داخل الدول وفيما بينها، مثل الناتو على سبيل المثال. وقد توجد في دول معينة أقاليم يعمها السلام وأقاليم تسودها الحرب. وعلى سبيل المثال، كونت إسرائيل حزاما حربيا في جنوب لبنان لتوفر السلام لإقليمها الحدودي الشمالي. وعلى نطاق أوسع، تم تبرير عملية توسع الناتو أملا في خلق منطقة سلام أوروبي تمتد عبر البلقان وصولا إلى الحدود الروسية. ويرتبط بهذه العملية إعادة التقسيم الإقليمي لمناطق الصراع داخل أوروبا، مثل كوسوفو أو ترانسلفانيا(*). وبعبارة أخرى، فإن محاولة إقامة أقاليم سلام قد

(*) ترانسلفانيا **Transylvania**، إقليم تاريخي في الجزء الأوسط من رومانيا، يحده من الشرق والجنوب سلسلة جبال الكارابات **Carpathian**، وتمتد ترانسلفانيا التاريخية في الغرب إلى جبال أبوسيني **Apuseni**، ومع ذلك لا يقتصر التعبير أحيانا على=

تؤدي إلى احتمال ظهور أقاليم صـــراع[٨]. وبالإضــافة إلـــى ذلــك، فـــإن الصراعات المعاصرة، خاصة تلك التي تدور حول السيطرة على المـــوارد، يمكن أن تتخطى الحدود السياسية، مما يضيف ديناميكية خاصة لكل من شن الحرب والتوصل إلى سلام دائم.

ومن ناحية أخرى، فإن خرائط العالم السياسية الراهنة والآخـــذة فـــي التشكل مستقبلا لا تتحدد فقط بالوحدات السياسية الإقليمية أو بالأقاليم الطبيعية الحيوية Biophysical [٩]، إذ إن شبكات المهاجرين، تجارة السلاح، تهريـــب المخدرات، الإرهابيين، وقوات الأمن هي عوامـــل جديـــدة تحـــدد مواقـــع وممارسات الحرب بصورة متزايدة. فالخريطة السياسية للعالم هـــي نتـــاج تفاعل بين الوحدات السياسية الإقليمية والشبكات القانونية وغير القانونية[١٠]. وبالتالي فإن ما يتعلق بالحرب من أسباب، ووسائل، وطريقة إدارة، تتوقـــف جميعها على التفاعل بين هذه الأقاليم وتلك الـــشبكات. ومـــن المؤســـف أن مواطني مدن مثل نيويورك وكابول وبغداد جربوا مرارة كيف أن جغرافيات الشبكات والأقاليم تقاطعت لتشكل وتسهل حالة الحرب.

ورغم أن الحرب قد تتجاوز المناطق السياسية عبر الـــشبكات، فإنهـــا تتجسد في أماكن بعينها. فالمكان عبارة عن نتيجة ووسيط لممارسة السياسة،

=ترانسلفانيا الأصلية، ولكنه يشمل أيضا الأقاليم التاريخية مثل كريسانا **Crişana** وماراموريس **Maramureş** والجزء الروماني من بانات **Banat**. وغالبا ما ترتبط ترانسلفانيا بالقصص الشهيرة لمصاصي الدماء التي كان أول ظهور لها في رواية برام ستوكر (دراكولا) والاقتباسات التي بنيت عليها في الأفلام السينمائية، بينما يشتهر الإقليم أيضا بالمناظر الجمالية لمشهد الكارابات وتاريخه البشري الثري. (المترجم).

بما في ذلك حالة الحرب[١١]. فقد تتحول التوترات داخل الأماكن إلى صراعات مسلحة، ومن ثم فإن الحرب بدورها قد تنتج أماكن جديدة. وطبقا لآراء توان Tuan وتيلور Taylor[١٢]، فإنه إذا اعتبرنا المكان كيانا به مدى من النطاقات الجغرافية، فعندئذ يمكننا أن نرى كيف أن بعض المدن مثل سراييفو تتشكل بحالة الحرب، وكيف أن الحروب الأهلية تندلع نتيجة الرؤى المتصارعة على المناطق القومية.

ويتمثل المفهوم الجغرافي الأخير الذي يمكن أن يستخدم في تفسير الحرب في المقياس الجغرافي للظاهرة محل الاهتمام[١٣]. فالمقاربة الجغرافية التاريخية لحالة الحرب تحدد الوضع السياقي للحرب. إذ إن الصعود والهبوط الدوري للقوى العظمى، وما يترتب عليهما من تقلب في النظم العالمية الجيوبوليتيكية، يوفر سياقا بنيويا تندلع فيه الحروب العالمية، وتظهر فيه الجيوبوليتيكا في صورة حروب بالوكالة[١٤]. وبصفة عامة، تتمخض عن التجارب المحلية للحرب أقاليم للصراع والسلام، وتتشكل فترات تاريخية للحروب العالمية. وكذلك فإن الحروب الأهلية والانفصالية تمثل مظاهر عنيفة للبناء الاجتماعي للفضاء المكاني، عندما تحاول جماعات بعينها أن تكون كيانات حكم وطنية أو شبه وطنية على نطاق يعكس هويتها وأيديولوجيتها بأفضل صورة. ويحدد أوسوليفان O'Sullivan تفاعل العمليات المجتمعية والعسكرية على ثلاثة نطاقات[١٥]: النطاق الجيوبوليتيكي العالمي، ونطاق المسرح الاستراتيجي، والنطاق المحلي التكتيكي. وتتمثل فائدة هذا التحليل النطاقي في تحديد قيود وفرص العمل المحلي، والتركيز على دور الجهات في تشكيل أشكال الحدود، وتوضيح تفاعل العديد من العمليات.

ولم يكن مطلوبا من المؤلفين في هذا الكتاب تناول كل هذه المفاهيم. ولكنهم اختاروا المفاهيم الأكثر فائدة لتفسير القضايا التي انشغلوا بها. وكذلك كان لدى المؤلفين حرية اختيار الأطر النظرية المختلفة التي يمكن استخدامها في تفسير هذه المفاهيم. ولكن الفكرة الأساسية التي تظهر في كل الفصول تتمثل في حركية الحرب والسلام من ناحية، والجغرافيات السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التفاعل بينهما. ومن الصعب وضع صياغة مفاهيم الحرب والسلام. فحالة الحرب المعاصرة تشمل التهديد المستمر للمحرقة النووية العالمية، بالإضافة إلى وحشية التطهير العرقي من منزل إلى منزل، والذي تستخدم فيه هراوات وسكاكين. فلا يقتصر مفهوم السلام على مجرد غياب الحرب فحسب، ولكنه يتمثل في إمكانية تعظيم الإمكانات البشرية أيضا[١٦]. حيث يرى البعض أن السلام عبارة عن محادثات دبلوماسية بين دولتين مسلحتين جيدا، وربما متصارعتين، بينما يرى البعض الآخر أنه رؤية للعلاقات الاجتماعية الجديدة المتجانسة مع البيئة. وهنا نجد أن كل مؤلف يتناول تعريف الحرب والسلام بأفضل طريقة تتفق مع الموضوع الذي يتناوله والحجج التي يطرحها.

تنظيم الكتاب

لقد مر أكثر من عشر سنوات على صدور آخر كتاب في جغرافية الحرب والسلام[١٧]. وفي ضوء التغيرات السريعة التي حدثت في العقد الأخير في وسائل وأهداف الحرب والجيوبولينيكا العالمية[١٨]، فإن الكتاب

الذي بين أيدينا يهدف إلى تحديث التحليل الذي قدمته الكتب السابقة. ويعد انعكاسا للتنوع المتزايد للجغرافيا السياسية، والطبيعة متعددة الجوانب للصراعات المعاصرة، يهدف هذا الكتاب إلى توسيع محتوى الجغرافيا السياسية للحرب والسلام. ولا ندعي هنا تقديم تغطية "شاملة" للموضوع، ولكن هذا الكتاب منظم حسب المنطق التالي.

يهدف الجزء الأول من الكتاب إلى إرساء أسس فهم واستغلال المنظور الجغرافي للحرب والسلام، بما في ذلك حركية الموضوع، والتاريخ المؤلم لتورط الجغرافيا في الصراعات، والأنماط الشاملة للصراع.

ويركز الجزء الثاني على جغرافيات الحرب. حيث تتناول الفصول الخمسة الأولى قضايا الهوية وحالة الحرب، وتناقش الفصول من الحادي عشر إلى الثالث عشر التركيز المتزايد والمتجدد على العلاقة بين الموارد وحالة الحرب. وتناقش الفصول الثلاثة الأخيرة من الجزء الثاني جغرافيات السيطرة الإقليمية ودورها في إضفاء الشرعية على حالة الحرب والتفاوض على السلام أو دعمه. ويختتم الكتاب بجزء عن جغرافيات السلام، مع مناقشة دور الدبلوماسيين والحركات الاجتماعية في دعم العلاقات السلمية، يتبعه تحليل لكيفية أن المنظمات العسكرية تمثل جزءا من عمليات سياسية أوسع توضح علاقات القوة الداعمة لبناء السلام. وأخيرا، نعرض منظورا جغرافيا لذلك الموضوع المهم بصورة متزايدة، وهو حالة الانتعاش التي تشهدها الدول في فترات ما بعد الحرب.

الملامح العامة للفصول

يحمل الفصل الثاني عنوان "الخلفية التاريخية المعاصرة لجغرافيات الحرب والسلام"، بقلم جيريمي بلاك Jeremy Black، ويقدم نظرة تاريخية عامة للتغيرات في ممارسة حالة الحرب، مع التركيز على الفترة الحديثة ودلالاتها المكانية. إذ إن معظم ما نعتبره حالة حرب "حديثة" يعتبر قصير الأجل بدرجة أكبر مما نعتقد عادة. فالتصوير المكاني الحديث للقوى العالمية لا يتجاوز عمره مائة عام تقريبا. ومن ثم فنحن في حاجة إلى نموذج تفسيري يستوعب وجود قدرات عسكرية متعددة، وأن أساليب مختلفة يمكن أن تعمل في نفس الأماكن. وكذلك فإن مجالات السيطرة المعاصرة تتحدد بصورة متزايدة بالقوات الجوية ومحدداتها. ويتطلع الشق الأخير من هذا الفصل إلى الخصائص المكانية لحالة الحرب في المستقبل المنظور.

أما الفصل الثالث، والذي يحمل عنوان "الجغرافيا والحرب، والجغرافيون والسلام" وكتبته فيرجينيا ممدوح، فيتناول الطرق التي يشكل بها الجغرافيون وغيرهم من الأكاديميين وقادة الرأي أطر الحرب والسلام. فالجغرافيا (التي تصور العالم القائم) لها صلات قوية عادة بالحكام ومحاولتهم السيطرة على الأقاليم والشعوب. وكانت ترتبط دائما بشن الحرب، وهي النقطة التي أوضحها بقوة الجغرافي الفرنسي إيف لاكوست Yves Lacoste في ١٩٧٦. ولكن الجغرافيين في العقود الأخيرة كانوا يميلون إلى تبني موقف أكثر حيادا لبحث مدى حدوث الصراعات تجريبيا، أو للمشاركة في التحليل النقدي للخطابات التي تضفي الشرعية على الصراعات.

ويوضح الفصل الرابع، والذي يحمل عنوان "العنف والتنمية والنظام السياسي" بقلم هيرمان فان دير فوستن Herman van der Wusten، أن هناك علاقة حميمة بين العنف والتنمية، إذا أخذنا كليهما بالمعنى الواسع. فالتنمية عبارة عن ترجمة الإمكانات البشرية إلى أرض الواقع، وهي تحتاج إلى قاعدة مادية، ثم تتحول إلى مستويات رفاهية وازدهار، ولكنها تكون مصحوبة أيضا بظهور أسلحة أكثر فتكا وأضرار جمة. والعنف يعني الموت المبكر، وتضييع فرص الحياة، وغالبا ما ينتج عن قوى مجهولة متسببة في عدم المساواة الاجتماعية، وعندئذ يشار إليه بالعنف البنيوي. وبهذه الطريقة، يكون العنف البنيوي عكس التنمية، ويصور فان دير فوستن في هذا الفصل انتشار العنف نتيجة ضعف الموارد وطبيعة العلاقة المختلة بين المركز والأطراف. ويركز الفصل أيضا على العلاقات بين الأشكال المنظمة بطرق مختلفة للنظم السياسية، ومستويات التنمية، واستخدام العنف.

أما الفصل الخامس، والذي يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية للصراع: الحروب الأهلية في ظل الهيمنة"، وكتبه جون أولوفلن John O'Loughlin، فيتناول جغرافية الصراع في بداية القرن الحادي والعشرين، في ضوء التركيز المتجدد على التحول من الحروب بين الدول إلى الصراعات الأهلية والإرهاب والصدامات الدينية والثقافية. ففي العقد الأخير، ظهر نوع جديد من الصراع نتيجة انهيار نظم الدول التي كان أحد الأطراف فيها يلجأ إلى الدعم الدولي لتقليل اختلال القوى و"الحفاظ على حقوق الإنسان".

ويتم تبرير هذا الدعم بصورة متزايدة في إطار "الحرب على الإرهاب". فقد ارتدت الولايات المتحدة عباءة الحكم الدولي، وأصبحت تقرر

متى وأين يجب استخدام قوة السيطرة العسكرية. ويمكن تفسير القوة العسكرية المسيطرة للولايات المتحدة، وقدرتها على التدخل في الصراعات حول العالم، أو تجاهلها كما في حالة الكونغو، بالرجوع إلى دور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، أو حتى باعتبارها "قوة مفرطة".

ويبدأ الجزء الثاني من الكتاب والخاص بجغرافيات الحرب بمناقشة الهوية السياسية وحالة الحرب. فالفصل السادس، والذي يحمل عنوان "الجنود والقومية: مجد وزوال الهوية الإقليمية المكتسبة بشق الأنفس"، والذي كتبه جيرتجان ديكنك Gertjan Dijkink، يوضح أنه من خلال "إضفاء الديمقراطية" على الحرب، فإن القومية تقدم أعظم تغير في حالة الحرب في تاريخ الإنسانية. فمن لحظة بداية ربط الشعوب أنفسها برؤى ومصالح الدول، أصبحت الحروب مدمرة للغاية، بل ويمكن أن تهدف إلى فناء "الآخر". ويدل هذا النموذج أيضا على قواعد جديدة للعبة، بما يحول الاهتمام من الهوية القومية البحتة إلى التبرير الأيديولوجي من خلال الليبرالية، الفاشية، أو الشيوعية. وأدى السياق العالمي المتغير إلى إدخال أبعاد عسكرية جديدة في شكل التدخل الأجنبي وسوء الفهم الاستراتيجي. وساعدت القومية على التغلب على بعض أصعب مشاكل الدعم اللوجيستي للحرب، ولكنها أطلقت العنان أيضا لاستراتيجيات إقليمية تزعزع الحل المستقر في الأجل الطويل.

أما الفصل السابع: "مشاهد أمازونية: النوع والحرب وتكرار التاريخ"، والذي كتبه لورين دولر Lorraine Dowler، فيدرس التركيب المكاني لأدوار النوع الاجتماعي (الجندر) في وقت الحرب. فخلال فترة صراع مسلح، كان هناك اتجاه لربط صورة الرجال بالعنف والعمل الحاسم، واعتبار النساء

رحيمات ومساندات للرجال المحاربين. ولا تشير هذه العبارات النوعية إلى أعمال الرجال والنساء في وقت الحرب، ولكنها تعمل على إعادة تكوين وترسيخ وضع المرأة على أنها غير محاربة، ووضع الرجل على أنه محارب. وهكذا تم تهميش النساء تاريخيا في وعي من درسوا أحداث الحرب. وكثيرا ما يعتمد تكوين أيديولوجية قومية موحدة على هويات نوعية قوية. وكذلك، فإنها تسبب التباين في الوصول إلى الأماكن الحقيقية والأيديولوجية حسب أدوار النوع المحددة، حيث يتم إبعاد النساء إلى الأماكن الخاصة، بعيدا عن المجال العام الذي يسيطر عليه الرجال. وهذا التباين في السلطة هو الذي يصبح سائدا في أوقات القومية المتشددة والحرب. ويجسد هذا الفصل أمثلة للنساء في الحرب في سياقين جغرافيين تاريخيين مختلفين: أيرلندا الثورية، ومدينة نيويورك بعد الحادي عشر من سبتمبر.

ويتناول الفصل الثامن، "الدين وجغرافيات الحرب"، بقلم روجر ستمب Roger W. Stump، الأبعاد الجغرافية للحروب الدينية، والتي تعرف هنا بالصراعات السياسية العنيفة، والتي تتحدد معانيها ودوافعها وأهدافها لدى المتحاربين من خلال مصطلحات دينية صريحة. فغالبا ما تطورت حالات حرب معاصرة بين جماعات ذات هويات دينية مختلفة، ولكن الدين كان يلعب دورا محوريا في حالات معينة فقط. ويركز هذا الفصل على مثل هذه الحالات، ويدرس كيف أنها تختلف عن الأنماط الأخرى من حالات الحرب. حيث تدور المناقشة حول ثلاثة موضوعات: العمليات المرتبطة بالمكان والتي تتطور من خلالها حالة الحرب الدينية، ودور الإقليمية (أو الاستخدامات المتنازع عليها، أو السيطرة على الأماكن المقدسة) في

الاهتمامات التي تدفع إلى حالة الحرب الدينية، والطرق التي من خلالها تشكل الأهداف والأيديولوجيات الدينية الاستراتيجيات المكانية التي تستخدم في حالة الحرب الدينية.

ويبدأ الفصل التاسع، "جغرافيات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي: دروس البوسنة والهرسك"، بقلم كارل دالمان Carl Dahlman، بتوضيح مختصر لتعريفات ومحظورات الإبادة الجماعية في ظل القانون الدولي الإنساني، والافتراضات الوظيفية التي تحويها هذه القوانين بالنسبة لدول المجتمع الدولي، والعلاقة بين التطهير العرقي والإبادة الجماعية، والمعرفة المكانية الصريحة والضمنية التي تقدمها المعاهدات، أي الهويات المكانية المحمية للسكان والمعلمات الجغرافية لتدميرها أو نقلها. ويقدم الجزء الثاني من الفصل دراسة حالة ليوغسلافيا السابقة، مع اهتمام خاص بالبوسنة والهرسك، من أجل الاستكشاف الكامل للأسلوب الذي يتفاعل به الإقليم والسلطة والهوية في حملات الإبادة الجماعية، وذلك من خلال مفهومي الفضاء المكاني للإبادة الجماعية وموقعها.

أما الفصل العاشر، والذي يحمل عنوان "ما وراء الجغرافيات الحركية للإرهاب: التحديات المكانية للإرهاب الديني، و"الحرب على الإرهاب"، بقلم كولن فلنت Colin Flint، فيستكشف الجغرافيات السياسية المتقاطعة للإرهاب المعاصر، مع التركيز على الولايات المتحدة كهدف للإرهاب وكطرف أساسي في مكافحة الإرهاب. ويتمثل السياق الشامل الذي يضم الجغرافيا السياسية للإرهاب في الانتقال الميتاجغرافي من جيوبوليتيكا الدول في مواجهة الدول، إلى الدول في مواجهة الشبكات الإرهابية. حيث يستطلع

الفصل مدى إمكانية اعتبار الإرهاب المعاصر بمثابة رد فعل للوجود العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. ويتناول نمو الإرهاب الديني، خاصة كرد فعل على طريقة الحياة التي تتبناها وتنشرها الولايات المتحدة. ويدرس مضامين الموقف الجيوبوليتيكي الصاعد، والذي يجب فيه على الحكومات – التي اعتادت على تعريف الأمن من خلال التفاعل بين الدول ذات السيادة – أن تتكيف مع التهديدات التي تفرضها الشبكات الإرهابية.

أما الفصل الحادي عشر، "جغرافية حروب الموارد"، والذي كتبه فيليب لو بيلون Philippe Le Billon، فيركز مع الفصلين التاليين على العلاقة بين حالة الحرب وإمكانية السيطرة على الموارد (النفط، الأخشاب، الأحجار الكريمة، والمخدرات ..إلخ). حيث يصف هذا الفصل كيف أن حروب الموارد متعددة الجوانب، وتتراوح بين مخاوف اندلاع نزاعات أهلية نتيجة زيادة السكان وندرة الأرض، إلى التدخلات العسكرية لتأمين المعادن "الاستراتيجية". ويدرس هذا الفصل تحديدا الجغرافيا المتغيرة للعلاقات بين الحرب واستغلال سلع التجارة الدولية. وبناء على فكرة أن الحرب لا تمثل مجرد انهيار فحسب، ولكنها تمثل أيضا نظاما بديلا يخدم فيه العنف وظائف اقتصادية أساسية للحصول على الموارد، يقدم هذا الفصل إطارا لصياغة البناء الجغرافي وأهمية الاعتماد على الموارد، والصراع على استغلال الموارد الطبيعية، والعلاقات بين العنف والتقسيم الإقليمي والسيطرة على الموارد.

ويحمل الفصل الثاني عشر عنوان "مشاهد المخدرات والحرب: تفاعلات الجغرافيا السياسية والصراع العالمي"، وكتبه ميشيل شتاينبرج Michael K. Steinberg، وكنت ماتيوسن Kent Mathewson. ويعرض

الفصل الروابط التاريخية بين حالة الحرب واستغلال موارد زراعية منبهة كالشاي والبن والتوابل، بالإضافة إلى تلك التي تعتبر من "المخدرات". أما اليوم، واستمرارا لهذا التاريخ، فإن تجارة المخدرات العالمية تسبب مشاكل لا تقتصر أسبابها على استخدام وإساءة استخدام المواد المتداولة في المناطق الجغرافية، ولكنها تتضمن بصورة متزايدة اضطرابات وصراعات داخل الدول وفيما بينها. فطوال القرن العشرين، كانت الحكومات، وخاصة حكومة الولايات المتحدة، تشن حملات تهدف إلى مواجهة إنتاج المخدرات، أو ما يسمى الحرب على المخدرات. ومع ذلك، تعقدت وتبددت هذه الجهود بسبب عوامل أخرى، خاصة خلال الحرب الباردة، مما أدى إلى المساندة التكتيكية لإنتاج وتداول المخدرات. وكذلك يوضح هذا الفصل أهمية خصوصيات المكان بدراسة من يزرع النباتات المخدرة (المجموعات المحلية أو الأقليات العرقية) ولماذا؟ حيث تكمن الإجابة في توليفة من خصوصيات المكان، مثل المشهد السياسي غير المستقر، والحاجة الاقتصادية، والقيود الإيكولوجية، والتقاليد الثقافية.

أما الفصل الثالث عشر: "الملاحة في مياه خطرة.. جغرافيات المياه والصراع، الحوارات والشروط المتغيرة"، والذي كتبته ليلا هاريس Leila M. Harris، فيركز على المورد الطبيعي متزايد الأهمية الذي تمثله المياه. حيث يوضح مفهوم النطاق الجغرافي كيف أن التركيز على حالة الحرب بين الدول قد حال دون تحليل تعقيد العلاقات بين الجغرافيات المتغيرة لموارد المياه والصراعات الاجتماعية السياسية. حيث تظهر النطاقات المحلية وحركية مساقط المياه التي تتخطى الحدود كيف يظهر الصراع على المياه بطرق

عديدة بخلاف الحرب. وكذلك فإن مراعاة النطاق تشير إلـى طـرق لحـل صراعات المياه، وكيف أن الاهتمام بالسيطرة على المياه يمثل جزءا مكمـلا من صراعات أخرى عنيفة. فالمياه تمثل مصدر الصراع، وهي أيضا المورد الذي يحقق السلام داخل وعبر الحدود. ويقدم الفصل دراسـة حالـة لنظـام نهري دجلة والفرات، والتخطيط والتنفيذ المستمر لمشروعات الـسدود فـي جنوب شرق الأناضول الكبير والذي تقوم به تركيا (Güneydogu Anadolu Projesi (GAP)).

أما الفصول الثلاثة الأخيرة من الجزء الثاني فتركز على العلاقات بين الإرهاب والحرب. حيث يوضح الفصل الرابع عشر، "الأيديولوجية الإقليمية والصراع بين الدول: اعتبارات مقارنة"، بقلم ألكسندر مورفي Alexander B. Murphy، أنه خلال القرن الأخير، كان الإقليم محور معظـم الـصراعات المسلحة بين الدول. وتتبع أهمية الإقليم في حالة الحرب الحديثة من تقاليـد نظام الدولة الحديثة، التي تمنح السلطة والشرعية الأساسية لمن يـسيطرون على الدول الإقليمية ذات السيادة قانونيا. ومن ثم فإن فهم آليـات الـصراع تتطلب دراسة الطرق التي تقوم من خلالها الدول المختلفـة (أو قـادة هـذه الدول) بصياغة مفاهيم وتفصيل مجالاتها الإقليميـة. ويختلـف "الإحـساس بالإقليم" لدى الدولة من مكان لآخر، لأنه يكمن في هياكل مختلفـة تاريخيـة وثقافية وبيئية. ويمكن أن يوضح التحليل المقارن للصراع بين الدول ـــ ذات الأحاسيس "القومية" المختلفة بالنسبة للإقليم ـــ الطـرق التـي تـشكل بهـا الأيديولوجيات الإقليمية طبيعة وتطور الصراع.

ويوضح الفصل الخامس عشر، "السلام والخداع وتبرير الدعاوى الإقليمية: حالة إسرائيل"، والذي كتبه غازي وليد فلاح Ghazi-Walid Falah، أن جزءا من استراتيجية حالة الحرب يتمثل في "تسويقها" على أنها مبررة أخلاقيا تحت سمع وبصر تغطية وسائل الإعلام العالمية، والتعليقات الدبلوماسية، والرأي العام. ولذلك يجب تصوير الحرب على أنها "عادلة" حتى يمكن تبريرها. وبعبارة أخرى، فإن الإقليم، وهو مكون أساسي في الدولة القومية، تتم المطالبة به والسيطرة عليه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات السياسية.

وكثيرا ما تكون معظم هذه الاستراتيجيات متناقضا صراحة أو ضمنا، ولكنها غالبا ما تصور على أنها أخلاقية ولا يمكن تجنبها. ويقدم الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أرض فلسطين دراسة حالة ممتازة لفهم استراتيجيات الجغرافيا السياسية التي تجعل الحرب "عادلة". إذ إن الاستراتيجيات التي تشكلت بها أقاليم إسرائيل وفلسطين عبر الزمن، تقيد السلطة الفلسطينية الصاعدة بطريقة يمكن أن يستخدمها الإسرائيليون لتبرير المزيد من العمل العسكري والسيطرة الإقليمية.

أما الفصل السادس عشر، والذي يحمل عنوان "الصراع والمواجهة: أثر الحدود على الصراعات القومية العرقية المعاصرة"، بقلم ديفيد نيومان David Newman، فيتناول دور الحدود في الصراعات القومية العرقية. حيث ينصب الاهتمام هنا على الصراعات التي تحدث فيها الإقليمية العرقية والتوترات المرتبطة بها حول الحدود، والتي تكون فيها عمليات تشكيل الحدود أساسية في تحديد هويات الجماعات، ومدى وصول جماعات الأقلية أو الأغلبية إلى السلطة.

ونحن نشير هنا إلى صراعات قبرص والبلقان والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لتوضيح التفاعل بين الصراع وتحديد المناطق الحدودية. حيث يوضح الفصل كيف أن الدراسة الأكاديمية للحدود انتقلت من الوجود المادي للأسوار والجدران المقسمة إلى دور الحدود في تكوين الهويات. ومع ذلك، نجد أن الكثير من سياسات الدول لا يزال مدفوعا بقضايا التحديد الدقيق للحدود مما قد يثير سياسات عنيفة. ولكن نيومان يرى أن أنظمة الأراضي الحدودية في التفاعل بين الدول تعتبر طريقا له معنى أكبر، لأنها تشجع على التفاعل بدرجات متفاوتة عبر الحدود، ولا تمثل موانع للتعاون.

وينظر الجزء الثالث والأخير من الكتاب إلى الوجه الآخر من العملة، أي سياسات حفظ السلام ومنع الحرب. ويؤكد الفصل السابع عشر، "جغرافية حركات السلام"، والذي كتبه جنترام هيرب Guntram H. Herb، أن السلام أكثر من مجرد غياب الحرب. حيث لا تقتصر حركات السلام على مجرد مقاومة العنف الصريح للحرب، ولكنها تحاول أيضا أن تقلل العنف البنيوي في المجتمع البشري وعلاقته بالبيئة. ويتناول الفصل جغرافية حركات السلام في ثلاث خطوات تركز على الأفكار الجغرافية الأساسية: النطاق، الحدود، العلاقات بين الأماكن عبر الفضاء المكاني والتقسيم الإقليمي والإقليمية. حيث يقدم الجزء الأول تاريخا جغرافيا لحركات السلام الحديثة، التي تركز على النطاقات الجغرافية المختلفة، التي تشكل إطار نشاط السلام. ويتناول الجزء الثاني من الفصل الأماكن والأقاليم وشبكات حركات السلام المعاصرة، خاصة دور المدن المهمة مثل جنيف. ويدرس الجزء الأخير من الفصل الممارسات الإقليمية لحركات السلام لتوضيح كيف يتم استخدام النطاق

المكاني والمشاهد والمواقع الرمزية في استراتيجيات غير عنيفة للتغلب على الصراعات وإساءة استغلال القوة.

ويتناول الفصل الثامن عشر، "جغرافية الدبلوماسية"، بقلم ألان هنريكسون Alan K. Henrikson، العمليات الدبلوماسية المهمة من خلال المنظور الجغرافي. حيث يتساءل عما إذا كان يمكن توضيح وتفسير النمط المنطقي في "جغرافية الدبلوماسية". إذ تتمثل الفرضية التي يطرحها هنا في أن هذا المنطق موجود، وأن الأمر لا يقتصر على مجرد تفسير مواقع اللقاءات الدبلوماسية، ولكنه يمكن التنبؤ بها أيضا إلى حد ما. وبصفة عامة، تم تحديد وتفسير اثنتي عشرة فئة لمواقع اللقاءات. فمثلا، تظهر المناقشات والمواجهات التعاونية بين الخصوم المتورطين في صراع علني أو خفي، أنماطا جغرافية مختلفة. إذ كانت المواجهات بين الأطراف التي تتبادل العداء أو الشكوك على الأقل، ترتب بحرص في أماكن تقع "في منتصف الطريق" بين عاصمتي الدولتين المتنازعتين. ويستنتج الفصل أن هناك اتجاها نحو اللقاءات التي تسهل زيادة التعاون، وليس اللقاءات التي تحاول إدارة الصراع.

أما الفصل التاسع عشر، والذي يحمل عنوان "تحول الستار الحديدي لسلام كانط: توسع الناتو والمجريين المعاصرين"، وكتبه إيان أواس Ian Oas، فيركز على سياسة القوة ــ المجازية في حد ذاتها وإدراك بعض الحالات المصممة لتكوين مناطق سلام. حيث كان الناتو منذ بدايته يروج لنفسه على أنه مؤسسة مصممة لحفظ السلام في منطقة معينة. ومع ذلك، فإنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لم يعد لديه أي تهديد خارجي لاستمرار السيطرة

على إقليمه. وبدلا من ذلك، لجأ إلى سياسة التوسع الإقليمي بلغة تشكل رسالة لنشر الحداثة الأوروبية من أجل توسيع إقليم سلام. وتتجسد السياسات الجديدة للناتو من خلال دراسة حالة المجر التي تنظر إلى كيفية تشكيل الرأي العـام المجري تجاه توسع الناتو من خلال عمليتين: الوعي من خلال التاريخ بـأن دولته القومية المكونة من عشرة ملايين نسمة غير قادرة على توفير الأمـن العسكري في الأجل الطويل، ومحاولتها عبر قرن ونصف القرن كي تقبـل عضوا حديثا في أوروبا الغربية.

ويمهد الفصل الأخير، "جيوبوليتيكا الانتعاش بعد الحرب"، بقلم برندان زونيكين Brendan Soennecken، خلفية جديدة بعرض المنظور الجغرافـي الجديد لانتعاش ما بعد الحرب. حيث توضح المراجعة التاريخيـة للتنـاول الأكاديمي لانتعاش ما بعد الحرب الأفكار والمسائل الأساسية، وخاصة كيف أنها كانت مدفوعة بجهود الممارسين وليس المثقفين. فطوال هـذا التـاريخ، كانت المفاهيم الجغرافية مهمة، بدون إدماجها صراحة. فقد وضحت كلا من السيادة الإقليمية، التدخل الدولي، وتفاعل النطاقات القومية وشـبه القوميـة والعالمية بصفة خاصة. ولتوضيح الفائدة العملية لإدماج الأفكار الجغرافية في الفهم الأكاديمي، يعتمد مؤلف الفصل على خبرته الخاصة في دراسة حالـة شمال أفغانستان ليرى كيف أن الهويات الإقليمية شبه القومية وعابرة الحدود في بيئات ما بعد الحرب كان لها أثر على الانتعاش على المستوى الميداني. ويوضح تحليل زونيكين أيضا أن هذا التناول الجغرافـي لقـضايا الحـرب والسلام يتأثر بالثقافات، مع كل ما يفرضه ذلك من مآزق [١٩].

الخاتمة

في ظل المناخ الجيوبوليتيكي الراهن، سيكون هناك إغراء كبير للاستمرار في استغلال المعرفة الجغرافية لأغراض الحرب. ولكني آمل أن يكون هذا الكتاب إضافة مفيدة إلى المسار الذي يبنيه الجغرافيون الآن للسلام. ولا يجب أن يقلل الاختصار النسبي للجزء الذي يتناول جغرافية السلام في هذا الكتاب من دور هذا العلم في فهم السلام. وبصفة خاصة، فإن مناقشة دور الجغرافيا في حل الصراعات سيكون مفيدا. وربما يجب أيضا أن يكون في محور اهتمام "النجاحات السلمية"، والسياقات اليومية التي تظهر فيها الإنسانية قدرا عاليا من التفاعل والاحترام المتبادل، بدلا من التشويش بسبب التركيز على حالة الحرب. ومن الموضوعات الأخرى المهمة والتي أغفلها الكتاب الذي بين أيدينا المنظور الجغرافي لفلسفات الحرب، والطريقة التي يؤدي بها استخدام علم المعلومات الجغرافية في التسليح الحديث إلى تغيير جغرافية الحرب، والجغرافيات صغيرة النطاق للتجنيد. وآمل أن يعفو القارئ عن هذا التقصير.

ولا يستطيع كتاب واحد كالذي بين أيدينا أن يقدم الكلمة النهائية في تلك القضايا المتشابكة. ولكنه يعرض قضايا معينة تشجع على المزيد من البحث والاستكشاف، بالإضافة إلى رؤى يمكن من خلالها مواجهة مشكلة الإنسانية مع التوزيع الجغرافي والاجتماعي غير العادل لمخاطر الموت العنيف. إنني أنظر إلى هذا الكتاب بروح تأمل في طرح الأسئلة وليس تقديم إجابات. وآمل أن يثير هذا مزيدا من الاستكشاف لدى القارئ.

الهـوامـش

(١) راجع كلاوسفيتس "على جبهة القتال"، وذلك على نحو ما جاء في مناقشة والتسر في كتابه "الحروب العادلة وغير العادلة". ص ٢٣-٣٣.

(٢) نقلا عن سبيكمان "جغرافية السلام" ص ٤١.

(٣) نقلا عن أوسوليفان "جغرافية الحرب في عالم ما بعد الحرب الباردة" ص ١٤٩-١٦٦.

(٤) راجع أوتوتال "الجغرافيات النقدية".

(٥) انظر في ذلك دودز وأتكينسون في تحريرهما لكتاب "التراث الجيوبوليتيكي" خاصة الفصل الذي كتبه أوتوتال ودالبي بعنوان "إعادة التفكير في الجيوبوليتيكا". (وقد صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب في جزءين عام ٢٠١٠ بعنوان "الجغرافيا السياسية في مائة عام، التطور الجيوبوليتيكي العالمي". المركز القومي للترجمة، العدد ١٥٩٣، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان).

(٦) راجع لمزيد من التفاصيل: ساك "الإقليمية البشرية **Human Territoriality** ".

(٧) راجع: دونان وويلسون "الحدود"؛ وكذلك نيومان وباسي "الأسيجة الدفاعية ودول الجوار في العالم ما بعد الحديث" .

(٨) انظر: أجنيو وكوربريدج "السيطرة على الفضاء المكاني".

(٩) راجع أوتوتال "حالة ما بعد الجيوبوليتيكا الحداثية"؛ وراجع أيضا تيلور " الدولانية المقيدة والعلوم الاجتماعية".

(١٠) انظر : ميرفي "ظهور الروابط الإقليمية داخل الجماعة الأوروبية".

(١١) راجع: أجنيو "المكان والسياسة".

(١٢) انظر: توان "الفضاء المكاني والمكان"؛ وانظر أيضا تيلور "الفضاءات المكانية والأمكنة ومتاجر ماكي **Macy** العملاقة".

(١٣) راجع: مارستون "البناء الاجتماعي للحيز المكاني"

(١٤) حروب الوكالة هي نوع من الصراعات على مستوى ـ أو دون ـ الصراعات الإقليمية، تدعمها قوى عظمى دون أن تظهر هذه القوى في ميدان المعركة بشكل فعلي. راجع في ذلك: هاليداي "صناعة الحرب الباردة الثانية". ولمزيد من التحليل عن البنى السياسية الدولية وتوقيتات الحرب انظر موديلسكي "الدورات الطويلة للسياسات العالمية".

(١٥) راجع أوسوليفان "جغرافية الحرب في عالم ما بعد الحرب الباردة" ص ٣.

(١٦) جالتونج "تحقيق السلام بوسائل سلمية؛ وانظر أيضا والينشتين " نحو فهم مسألة فض النزاعات".

(١٧) راجع كليوت ووترمان "الجغرافيا السياسية للصراع والسلام"؛ وراجع أيضا بيير وجينكنس "جغرافية السلام والحرب".

(١٨) انظر أوسوليفان "جغرافية الحرب في عالم ما بعد الحرب الباردة"؛ وانظر أيضا "فان كريفيلد "تحولات الحرب".

(١٩) راجع ليديراش "التمهيد للسلام".

المراجع

Agnew, John. *Place and Politics*. Boston: Allen and Unwin, 1987.

Agnew, John. and Stuart Corbridge. *Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political Economy*. London: Routledge, 1995.

Clausewitz, C. von. *On War*. Ed. M. Howard and P. Paret. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

Dodds, Klaus, and David Atkinson, eds. *Geopolitical Traditions: A Century of Geopolitical Thought*. London: Routledge, 2000.

Donnan, Hastings, and Thomas M. Wilson. *Borders: Frontiers of Identity, Nation, and State*. Oxford and New York: Berg, 1999.

Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means*. London: Sage, 1996.

Halliday, Fred. *The Making of the Second Cold War*. London: Verso, 1983.

Kliot, Nurit, and Stanley Waterman. *The Political Geography of Conflict and Peace*. London: Belhaven, 1991.

Lederach, John Paul. *Preparing for Peace: Conflict Transformation across Cultures*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995.

Marston, Sallie A. "The Social Construction of Scale." *Progress in Human Geography* 24 (2000): 219–242.

Modelski, George. *Long Cycles of World Politics*. Seattle: University of Washington Press, 1987.

Murphy, Alexander B. "Emerging Regional Linkages within the European Community: Challenging the Dominance of the State." *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 84 (1993): 103–118.

Newman, David, and Anssi Paasi. "Fences and Neighbours in the Postmodern World: Boundary Narratives in Political Geography." *Progress in Human Geography* 22 (1998): 186–207.

O'Loughlin, John, and Herman van der Wusten. "Political Geography of War and Peace." In *Political Geography of the Twentieth Century*, ed. Peter J. Taylor, 63–113. London: Belhaven Press, 1993.

O'Sullivan, Patrick M. *The Geography of War in the Post Cold War World*. Lewiston, NY: Edwin Mellen, 2001.

Ó Tuathail, Gearóid. *Critical Geopolitics*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Ó Tuathail, Gearóid. "The Postmodern Geopolitical Condition." *Annals of the Association of American Geographers* 90 (2000): 166–178.

Ó Tuathail, Gearóid, and Simon Dalby, eds. *Rethinking Geopolitics*. London: Routledge, 2000.

Pepper, David, and Alan Jenkins. *The Geography of Peace and War*. New York: Blackwell, 1985.

Sack, Robert. *Human Territoriality: Its Theory and History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Spykman, Nicholas. *The Geography of the Peace*. New York: Harcourt, Brace, 1944.

Taylor, Peter J. "Spaces, Places, and Macy's: Place-Space Tensions in the Political Geog-

raphy of Modernities." *Progress in Human Geography* 23 (1999): 7–26.
Taylor, Peter J. "Embedded Statism and the Social Sciences 2: Geographies (and Metageographies) in Globalization." *Environment and Planning A* 32 (2000): 1105–1114.
Tuan, Yi-fu. *Space and Place: The Perspective of Experience*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1977.
Van Creveld, Martin. *The Transformation of War*. New York: Free Press, 1991.
Wallensteen, Peter. *Understanding Conflict Resolution*. London: Sage, 2002.
Walzer, Michael. *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, 3rd ed. New York: Basic Books, 2000.

القسم الأول

أســس ومفــاهيــم

الفصل الثاني

جغرافيات الحرب

إطلالة على التاريخ الحديث

بقلم: جيرمي بلاك JEREMY BLACK

تستقر السردية الكبرى للحرب في صميم التقاليد الثقافية الغربية. حيث ينصب التركيز على الثقافة المادية للحرب، وتركز المقاربة التفسيرية على قدرات أسلحة ونظم تسليح معينة، وعلى اعتقاد بأن التقدم ينبع من تطور نظم التسليح. وقد امتدت هذه المقاربة عبر الزمن. وهكذا فإنه عندما حل عصر الحديد محل عصر البرونز مثلا، أصبح التركيز على كيف أن القوة الفائقة للحديد في القطع، والسهولة النسبية لصناعة الأسلحة الحديدية، أدت إلى تغيير في الحضارات.

وتلعب الميكنة حقا دورا مهما في المفهوم الحديث للحرب، ويرتبط هذا من المنظور المكاني بسقوط المسافة استراتيجيا وعمليا وتكتيكيا. وهكذا أصبح العالم كله فعليا يخضع لتفحص الأقمار الصناعية التي تقوم بالمراقبة، وأصبحت الصواريخ والطائرات التي تستفيد من التزود بالوقود في الجو تنقل الرؤوس الحربية عبر القارات، وأصبحت الوحدات القتالية تستطيع الانتقال بسرعة إلى أرض المعركة وعليها، وبمجرد أن تصل هناك، فإنها تستطيع استخدام أحدث المعلومات لزيادة فعاليتها. فلم يعد الفضاء يمثل عبئا، ولا معوقا.

وترجع هذه المقاربة الخاصة بالفضاء أساسا إلى التحولات الكبرى في القرن التاسع عشر، وخاصة القدرة على التغلب على المسافات، بفضل السفن البخارية والسكك الحديدية والتلغراف. وكان هذا يرتبط بالاستخدام واسع النطاق للقوة العسكرية الأوروبية (وإن كان بعيدا عن التزامن معه)، خاصة في شرق ووسط آسيا والأوقيانوسية وداخل إفريقيا. وكانت المراكز التي لم

تقع تحت السيطرة الأوروبية حتى ذلك الوقت محاصرة، سواء ساحليا (مثل الجزائر العاصمة في ١٨٣٠، وعدن في ١٨٣٩) أو داخليا (بكين في ١٨٦٠). وكان من الواضح أن إعادة تشكيل البعد الفضائي للقوى العالمية تعتمد على التقنية الحديثة التي طبقتها الامبريالية الغربية. وهكذا تم التغلب على محددات استخدام القوة التي كانت واضحة مبكرا في فترة التوسع الأوروبي في القرن السادس عشر. فمثلا، كانت السفن البخارية ذات القاع المعدني تستطيع التغلغل في دلتاوات، ومصبات الأنهار، وغيرها من مناطق المياه الشاطئية، والإبحار في الأنهار الكبيرة، مثل نهر إيراوادي(*)، أو النيل، أو البارانا(**)، بطريقة لا تستطيع القيام بها السفن-الحربية الخشبية عميقة

(*) إيراوادي **Irrawaddy River** نهر يخترق بورما (ميانمار) من الشمال إلى الجنوب، وهو أكبر نهر في البلاد وأهم مجرى مائي تجاري. يبدأ من التقاء نهري نماي **N'mai** ومالي **Mali**، وينساب بصورة مستقيمة نسبيا من الشمال إلى الجنوب قبل أن يصب عبر دلتا إيراوادي في بحر أندامان **Andaman**. وتبلغ مساحة حوض تصريفه حوالي ٢٦ ألف كم٢. ومنذ القرن السادس عشر، كان هذا النهر يستخدم للتجارة والنقل، خاصة الخامات والموارد الزراعية. وفي ٢٠٠٧، وقعت حكومة بورما العسكرية اتفاقية لبناء سبعة سدود على النهر لتوليد الطاقة الكهربائية. وقد أعربت المنظمات البيئية عن قلقها من تداعيات ذلك على النظم الإيكولوجية المتنوعة للنهر. (المترجم)

(**) بارانا **Paraná River** نهر (يسمى بالإسبانية ريو بارانا **Río Paraná** وبالبرتغالية ريو بارانا **Rio Paraná**) في جنوب وسط أمريكا الجنوبية، يجري عبر البرازيل وباراجواي والأرجنتين لحوالي ٤٨٨٠ ك م (٣٠٣٠ ميل). وهو ثاني أطول الأنهار بعد الأمازون في أمريكا الجنوبية. واسمه عبارة عن اختصار عبارة "كبير مثل البحر" المشتقة من لغة التوبي **Tupi**. حيث يندمج أولا مع نهر باراجواي ثم ينساب مع نهار أورجواي مكونا دلتا ريو دى لا بلاتا **Río de la Plata** ثم يصب في المحيط الأطلنطي. (المترجم)

الغاطس التي استخدمها الأوروبيون سابقا. وقد أدى هذا إلى تحول كبير في جغرافية فرض القوة البحرية.

ويبدو أن الاقتراب من الفضاء ـ الذي لم يعد فرض القوة فيه يمثل عائقا – ظل صحيحا منذ ذلك الوقت، بالرغم من أن التقنية والمتغيرات السياسية آخذة في التحول. ففي التقنية، كان أكثر التطورات حسما يتمثل في القوة الجوية. حيث أدى هذا إلى تحول الفضاء بالتغلب على الموانع الأرضية وضمان أن الخط المستقيم على الخريطة أصبح المحور الأساس، بالإضافة إلى البعد الرأسي (الارتفاع). حيث قدمت المساقط المتعامدة Orthogonal والمنظورات الجوية، على يد ريتشارد إيدس هاريسون Richard Edes Harrison، نماذج مبسطة للصحافة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين قربت بين الولايات المتحدة والأقاليم البعيدة، وكانت جزءا من الاهتمام الجيوبوليتيكي الأمريكي بالتوسع العالمي والتدخل العسكري. وأدي دور القوات الجوية، والذي تغير كثيرا بسبب الهجوم الياباني المفاجئ على بيرل هاربر في ١٩٤١، إلى إحساس جديد بالفضاء يعكس كلا من التعرض للمخاطر والوعي بالعلاقات الجيوبوليتيكية الجديدة. ولم يكن مسقط ميركيتور مفيدا في تصوير الطرق الجوية: حيث كان تمثيل المسافات والطرق الدائرية الكبيرة بهذا المسقط سيئا، لأنه كان يبالغ في المسافات في العروض الشمالية والجنوبية. وهكذا كانت الرغبة في السفر جوا، والقوة الجوية، والافتراضات المتعلقة بالحاجة إلى اعتناق المنظور الجوي، بمثابة عوامل مشجعة على وضع خرائط للأرض والبحر تراعي "الفضاء الحقيقي"، لأن هذا كان يمثل الخلفية التي كان يمكن تخطيط التحرك في الفضاء على أساسها.

وكان منهج القوة الجوية يحاول فرض السيطرة على الفضاء باستخدام الطائرات المقاتلة لحرمان القوى المعارضة من السيطرة على الجو فوق أراضيها، ثم استخدام القاذفات كأداة استراتيجية من أجل القضاء على أساسيات اقتصاد الحرب والمعنويات المدنية. وكذلك غيرت القوة الجوية معلمات الصراع في البحار. إذ إن تعرض السفن الكبيرة للهجمات الجوية، حتى إذا كانت محمية بأسلحة مضادة للطائرات، ظهر بوضوح في الحرب العالمية الثانية، كما كان الأمر كذلك بالنسبة للغواصات. ونتيجة لذلك، أصبحت الوحدات المائية التي تقع في مرمى الطائرات - سواء كانت على حاملات في البحر أو على الأرض - مهددة بأخطار التدمير، إن لم تكن عديمة الفائدة.

وقد حظيت هذه الاتجاهات بدفعة أخرى مع تطور الصواريخ. فمن الناحية التكتيكية، أدى هذا إلى إبراز خصائص القوة الجوية بالسماح بالنيران الموجهة الدقيقة من بعد، كما استخدمها الأرجنتينيون في فوكلاند. أما من الناحية الاستراتيجية، فإن الصواريخ تهدد بمنح التأثير لنهج القوة الجوية الذي تقدم في العشرينيات والثلاثينيات. وغير تطور الصواريخ عابرة القارات من معلمات التعرض للخطر، وضمن زيادة النظر للفضاء من خلال الخطوط المستقيمة بين مواقع الإطلاق والأهداف. ونظرا لأن الأهداف الكبرى كانت في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فقد أدى هذا إلى الاهتمام بالمحاور المكانية عبر القطب الشمالي، ثم إلى إعداد خرائط لهذه الطرق القصيرة لاحقا.

وقد تصاعد الاهتمام بهذه العملية في تقنية "ابــن حــرب النجــوم(*)"، وبالتحديد، توليفة مراقبة الأقمار الصناعية واعتراض الصواريخ، المصممة لتدمير الصواريخ المهاجمة وذلك في أجزاء ضئيلة من الزمن. حيث تجسد تقنية الأقمار الصناعية التقاطع بين القوة التقنية والسياسية التي تركز علـى المعلومات، وعلى القدرة على زيادة النطاق الجغرافي للرؤية والوصول إلى الهدف بالسيطرة على "الفضاء الداخلي". ولعب التـصوير الرقمـي لـسطح الأرض نتيجة لخرائط الأقمار الصناعية دورا كبيرا في تمكين الأسلحة مـن العمل بالتحكم من بعد، وتتبع مسارات ارتفاع طيران محددة سلفا.

ومع ذلك، تعاني هذه المقاربة التقنية للحرب من عيـوب خطيـرة. وبالتحديد، فإنها لا تهتم كثيرا بتنوع هياكل وأساليب وأهداف وثقافات القـوة العسكرية، الموجودة والغابرة. حيث تعتبر المقاربة الغربية التقليدية مثالية، إذ إنها تفترض نموذجا واضحا للتفوق، بالإضافة إلى وسيلة واضحة يجب من خلالها تحديد مراتب القدرات: من حيث نوعية وكمية المـوارد المـستخدمة طبقا للنهج والتنظيم الفعال. واختصارا، يعتبر العالم سطحي الخواص: أي أن الفضاء المستخدم لا يتغير، ومن هذا المنظور أيضا، لم يعد للفضاء وجود.

(*) ابن حرب النجوم The son of Star Wars استمرار لنهج الإدارة الأمريكية في تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ، كان البرنامج الأصلي يسمى "برنامج الدفاع الصاروخي القومي" وهدف إلى تطوير ونشر منظومة دفاعية لكل الولايات المتحدة، يكون لها القدرة على تتبع وتدمير الصواريخ الباليستية القادمة. وقد أطلق على البرنامج الجديد "ابن حرب النجوم" باعتباره تاليا أو وريثا لـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" الأصلية – أو "حرب النجوم" – التي كان قد أطلقها الرئيس رونالد ريجان (المترجم).

وفي الواقع، هناك تنوع في الهياكل والأساليب والتنظيمات والأهداف والثقافات، مما يثير تساؤلات جادة عن فهم الأبعاد المكانية للصراع. ويعتبر النظام الذي نتناول فيه هذه القضية مخادعا، لأن هناك خطر سيادة مفاهيم التحليل الغربية. وفي نفس الوقت، من الضروري أن نعطي الوزن المناسب لتنوع "غير الغربيين" أو "الآخرين". فمثلا، قد يكون من الصواب القول، إن المقاربة العسكرية الغربية تعطي وزنا خاصا للمعركة - مع وعي مكاني مماثل، في حين أن غير الغربيين لا يعتبرون ذلك - في حالة حرب العصابات والحملات غير المنتظمة في خمسينيات وسبعينيات القرن العشرين، خاصة في حروب التحرر من الاستعمار، ولكن هذا القول ليس صوابا كقاعدة عامة.

ومع ذلك، فإن مثل هذا التعارض بين المعركة وغيرها كأهداف لا يستحوذ على تخطيط دور التكتيكات المضادة والاستراتيجيات المضادة في الحرب. فبدلا من تصور صراع بين طرفين يتبنيان نفس الأساليب، وبالتالي يمكن فهمهما في نفس الفضاء، سيكون من الأنسب أن نذكر درجة موازنة مزايا إحدى القوى ليس من خلال المحاكاة (بحيث يتمثل النموذج المكاني الأساسي في الانتشار) ولكن من خلال خيارات الأسلحة والتكتيكات والأساليب العملية، والاستراتيجية، والنهج الذي يبطل آثار الآخر، أي باختصار، من خلال نموذج يرى التناقضات ومن ثم الحدود[1]. وقد اتضح هذا في أثر سينمائي حاسم في فيلم سيرجيو ليون Sergio Leone والذي يعبر عنه الفيلم الشهير "من أجل حفنة دولارات A Fistful of Dollars (1964)"، حيث يخبر الوغد الكبير كلنت إيستوود Clint Eastwood بأن الرجل الذي

لديه (بندقية) ونشستر Winchester يهزم دائما الرجل الذي معه مسدس، ولكن إيستوود تمكن بمسدسه من قتل صاحب البندقية عندما أبطل تأثير قوة نيران البندقية بتشتيت انتباه خصمه.

ويؤدي التركيز على معركة للحظة إلى ظهور مشكلة أخرى تتبع من افتراض أن "وجه المعركة"، أي أساسيات الحرب، تعتبر مستمرة بصورة ما، لأنها تتضمن الرغبة في المرور بتجربة الحرب. وفي الواقع، فإن إدراك الخسائر والمعاناة، على مستوى الجنود العاديين، وعلى مستوى المجتمعات ككل، يتحدد ثقافيا بدرجة أكبر مما قد يشير إليه أي تركيز على تماثل المعارك، ويمكن تصوير التناقضات الثقافية الناتجة بشكل بياني لإنتاج خريطة بالعدوان والأعمال العدائية المتوقعة.

وتختلف الرغبة في معاناة الخسائر على أبسط المستويات، حيث يساعد هذا على تحديد كل من النجاح العسكري والاختلافات في القتال عبر العالم في أية فترة زمنية. وتشير المقارنة بين رغبة القوى الغربية في معاناة خسائر فادحة في الحروب العالمية، خاصة في الحرب العالمية الأولى، ورفضها فعل ذلك لاحقا، وكذلك المواقف المختلفة من خسائر الأمريكيين والفيتناميين الشماليين في حرب فيتنام، إلى الوعي بالموقف الذي له صدى تاريخي كبير. ولم يتضح بعد ما إذا كانت التباينات والتغيرات في هذه العوامل "الثقافية" والتقاليد المرتبطة بها يجب أن تلعب دورا أصغر في تاريخ الحرب مقارنة بالأسلحة[٢]. ويرتبط بذلك أيضا أن عامل الروح المعنوية يظل أهم عامل في الحرب. وكذلك الحرب عندما تعتبر محاولة لفرض الإرادة، فإنها تتضمن أكثر من مجرد الانتصار في معركة.

كما تختلف المسائل التنظيمية كثيرا، مثل كيفية تنظيم القوات في ميدان المعركة، وطبيعة تركيب القوات، وتنظيم المجتمعات من أجل الصراع. فبدلا من افتراض أن هذه المسائل مدفوعة بالتسليح، وخاصة مدى كفاءة استخدام الأسلحة، وربما أيضا كيفية تحريكها وتوفيرها، لا بد أن ندرك الطبيعة المستقلة للعوامل التنظيمية وعلاقتها الوثيقة بالأنماط والتطورات الاجتماعية. ويمكن طرح مسألة مماثلة بالنسبة لأسباب الحرب، والتي يمكن اعتبارها أيضا متغيرا مستقلا لا يتوافق مع التسلسل الزمني الذي تحدده التطورات التقنية.

وعندما ننظر بطريقة مختلفة إلى الجيوش والقدرات البحرية كمنظمات لها أهدافها، وعند تقييم قدراتها وفعاليتها، يجب أن نراعي كيف تتغير هذه الأهداف، وكيف أن هذه التغيرات تسبب ضغوطا تدفع إلى التكيف. حيث يمكن أن نرى مثل هذا التكيف في كل من التغيرات في الطبيعة التنظيمية، وبالنسبة إلى الاستجابة للفرص، كتلك التي يوفرها التقدم في التقنيات العسكرية (وما يتصل بها). واختصارا، فإنه يجب وضع حسابات جانب الطلب جنبا إلى جنب مع تقييم جانب العرض المألوف، وهو ما يؤدي إلى تحسين وتطوير في الأسلحة أو زيادة في الأعداد، بدون مراعاة السياق الأوسع.

وعلاوة على ما سبق يعتبر "تحديد المهام Tasking" التي تكلف بها الحكومة قواتها المسلحة على درجة عالية من الأهمية من حيث تركيب القوات، وتتأثر كثيرا بالسياسات. وهناك بعد جغرافي واضح. فمثلا، نجد أن مدى تأثر الثقافات الاستراتيجية، والاهتمامات والالتزامات الجيوبوليتيكية الناتجة عنها، بالحركات والحوارات السياسية، يلفت الاهتمام إلى الطبيعة المرنة لتحديد المهام. حيث تتطلب الثقافات الاستراتيجية تفسيرها في ظروف

معينة، وهذا يفتح الطريق أمام "فضاء" الذاكرة التاريخية، وطريقة الاختلاف حولها. فمثلا، يرى جيفري ريكورد Jeffery Record أن الدروس التاريخية، وخاصة دروس ميونخ وفيتنام، قد أسيء تفسيرها، ويشير إلى أن "الاتجاه نحو اعتبار القومية العنيفة في العالم الثالث كنتيجة للتآمر الشيوعي العالمي الموجه مركزيا، كان خطأ استراتيجيا من الحجم الكبير".(٣) وبالتالي، فإن أندرو باسيفيتش Andrew Bacevich انتقد بشدة فشل جورج بوش الأب ومستشاريه في تقديم ردود أفعال مناسبة "تجاه ما واجهوه من أحداث لم يكن لها نظير واضح في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات".(٤)

وفي حالة الولايات المتحدة اليوم، فإن تحديد المهام ينبع جزئيا من العلاقة بين الإمبراطورية العالمية التي تحاول الولايات المتحدة قيادتها، وأوضاع مجتمعها المدني. وتعتبر المسائل المتعلقة بالتوسع الإمبريالي مهمة أيضا. إذ إن الأجل الطويل أكبر من مجرد سلسلة من الآجال القصيرة، ومعلوم لدى المحافظين (وغيرهم) ضرورة صياغة الأسئلة والأجوبة في ضوء القضايا الملحة، والمتمثلة في صبغ السياسة الأمريكية بتأثير الحادي عشر من سبتمبر 11th-ization، أو على الأقل التركيز على نماذج ما بعد الحرب الباردة، ولذلك فإنه من الضروري دراسة الأمور في العلاقات الدولية في الأجل الطويل. ويتضمن هذا جزئيا فضاءات التقاليد السياسية المتنازع عليها، وجغرافيات خطاباتها والتزاماتها.

وفي الولايات المتحدة مثلا، نجد أن القيم التقليدية المحافظة – مثل الحصافة والتعقل – تعرضت للإهمال بلا مبرر، وذلك عندما أصبحت فكرة الدولانية Internationalism التي تتضمن جغرافيا مختلفة تماما تسيطر على

معظم "اليمين". وهذا أيضا له مضامينه، ليس بالنسبة لمواقف المحافظين من السياسات الداخلية فحسب، خاصة تخفيض الضرائب وتقييد الدين العام، ولكن أيضا بالنسبة لفكرة السيادة القومية التي لعبت دورا جوهريا في فكر المحافظين في العلاقات الدولية. حيث تقدم الدولانية تحديا لهذه الفكرة عند مستويات عدة. فبالنسبة للقوة الامبريالية، أي الولايات المتحدة، نجد أنها تفرض صعوبة الاستجابة لتوقعات الحلفاء، والأخطر من هذا من تبحث عن التحالف معهم، بالإضافة إلى قضية تحديد أفضل الطرق للرد على دعوات اتخاذ القرار، والحكم، والتحكيم، من خلال الجهات الدولية التي لا تثق فيها الولايات المتحدة، ولكنها تجد استخدامها ضروريا. وبالنسبة للقوى الأخرى، هناك مشكلة كيفية حماية وتحقيق الأهداف القومية التقليدية، مع الاستجابة لمتطلبات القوة الإمبريالية. وتعتبر الاستجابة الأمريكية المتناقضة تجاه النظم العربية المحافظة مؤشرا على مشكلة أكثر عمومية، لأن الأمر لا يقتصر على مواجهة المحافظين لتحديات السياسات والذرائع الأمريكية في التعامل مع النظم الاستبدادية.

وهناك جدال دائر حول علاقة المصالح بالعولمة. إذ إن العمليات التي يمكن أن يلخصها هذا المصطلح يمكن اعتبارها سببا في كل من حضور الاستقرار أو غيابه ، فإن معارضي العولمة يمكن اعتبارَهم مدافعين عن المصالح الوطنية، أو كمصادر تهديد ليس فقط لأنفسهم، بل وللاستقرار العالمي. حيث تشكل هذه الحوارات الفضاء السياسي بطريقة لها مضامينها للجغرافيا المحتملة للالتزام العسكري.

وهناك أيضا قضايا جوهرية تتعلق بالتنظيم الاجتماعي داخل الدول تتعرض للخطر عند تحديد المهام، ومثال ذلك درجة أهمية السياسات الداخلية بالنسبة للأغراض العسكرية. فهناك اتجاه لتقليل أهمية هذا الأمر في التاريخ العسكري التقليدي، ومع ذلك فإن الأمر لا يقتصر على أهميته، بل إنه يثير تساؤلات مهمة حول أفضل طريقة لتناول جغرافية الحرب.

وبالتحديد، هل يجب اقتراح جغرافيا مختلفة للحروب الأهلية، وهي أسوأ السيناريوهات في السياسة الداخلية؟ إذ إن هذه الجغرافيا سترتبط بوجود تقسيمات مكانية واضحة، وخطوط جبهات محددة، وبالعكس، سترتبط بدرجة عدم تبلور الموقف. ومهما كانت الحالة على هذا المدى، هناك أيضا حاجة إلى دراسة نتائج المهمة المعتادة في الحروب الأهلية: أي تكوين نظام سياسي يتطلب التأكد من وقوع هزيمة كاملة على أحد الجانبين. ويمكن اعتبار أن هذا أيضا يتطلب جغرافيا خاصة.

وفيما يتعلق بتحديد المهام، هناك رغبة كبيرة مؤخرا في دراسة مضامين الأيديولوجية النازية بالنسبة لأغراض وسلوك العسكرية الألمانية في الحرب العالمية الثانية. وهناك أيضا حاجة إلى دراسة أكثر منهجية لكيف تؤدي الفروض الأيديولوجية إلى تمرد مضاد وسياسات داخلية تؤثر على العسكريات الأخرى. فقد كانت هذه (ولا تزال) عملية ديناميكية داخل الدول، وعلى مستوى الإمبراطوريات أيضا.

وفي الحالة الثانية، فإن الرغبة في التوافق، بل وفي التأقلم في الواقع، مع الأقوى، وخاصة الغزاة، كانت متغيرة كثيرا عبر التاريخ. وبصفة عامة، فإن توافر الخيارات التوافقية مثل استيعاب الطوائف الدينية المحلية في ديانة

الغزاة، ومشاركة النخب المحلية، كان من أهم وسائل النجاح.[٤] وكل هذه النقاط لها مضامينها المهمة بالنسبة للإدراك المكاني.

ويضمن البحث العميق عن الاختلاف في أساليب القتال في حملات التمرد أن هناك نمطين متنافسين من أنماط الوعي والفضاء المكاني، ويصعب إظهارهما معا بدون منح وزن غير متناسب لأحدهما. ففي حالة الحرب غير النظامية، تواجه فكرة السيطرة على الأرض تحدي قوات لا يمكن وصفها من خلال الوحدات العسكرية التقليدية. إذ إنها تحاول العمل من داخل السكان المدنيين، وهي تفعل ذلك ليس من أجل التغطية والإعاشة فحسب، ولكن أيضا من أجل حرمان خصومهم من السيطرة على أية مناطق مأهولة بدون مقاومة. وبصفة عامة، لا يحاول أفراد حرب العصابات السيطرة على أقاليم، لأن ذلك سيوفر لخصومهم أهدافا لقوة نيرانهم المتفوقة، وعندما يفعلون ذلك في الواقع، كما حدث في سلوفاكيا وعلى هضبة فيركورس Vercors في ١٩٤٤، فإنهم يصبحون معرضين للخطر. وبالرغم من أن طالبان لم تكن قوات عصابات، فإنها أصبحت معرضة لخطر القوة الجوية الأمريكية عندما ركزت قواتها.

وبصفة عامة، هناك نظام للوجود المشترك عندما تواجه القوات النظامية قوات غير نظامية. وعادة ما يتمثل هذا النظام في أن دوريات الجيش أو الشرطة تتحرك بلا معوقات، أو تواجه كمائن أو عمليات قنص عارضة، بالإضافة إلى مراعاة الألغام، ولكن ليس لها سلطة خلاف ذلك: فهي لا تسيطر سوى على الأرض التي تقف عليها فقط. وتعتبر صياغة مفاهيم هذا الموقف مثيرة للمشاكل، في حين أنه يصعب وضع خرائط لهذا

الموقف. ولكن يمكن وضع خرائط مؤقتة له، بحيث تظهر القوات الحكومية مسيطرة خلال النهار، في حين يسيطر خصومها خلال الليل، أو مكانيا. ولكن الوضع الأخير له مشاكله. فبصفة عامة، تعمل القوات الحكومية على طرق المواصلات وتحاول السيطرة عليها، حيث تستخدمها للدوريات والتموين، في حين يكون وجودها في الأماكن الأخرى أقل انتشارا.

وقد أضافت القوات الجوية بعدا خاصا لهذه القضية. حيث تقدمت قدرات التشغيل والإمداد الجوي مع تحسن خصائص الطائرات وتطور المروحيات. وإذا كانت هذه التطورات أثرت على الوعي المكاني للصراع، فإنها بدورها واجهت تحدي الأسلحة المضادة للطائرات، خاصة الصواريخ . الأرض جو المتتبعة للانبعاث الحراري للطائرات. ولذلك كان أمان العمليات منخفضة المستوى محدودا، وتأثر المجال الرأسي لميدان المعركة الجوية كثيرا. فمنذ تسعينيات القرن العشرين، كانت القوات غير النظامية في جنوب السودان تستخدم هذه الصواريخ لمواجهة إعادة تموين الحاميات بالطائرات الحكومية، بينما كان استخدام بريطانيا للمروحيات لتموين الحاميات في شمال أيرلندا يتم على خلفية القلق من أن الجيش الجمهوري الأيرلندي سيحصل على أسلحة مضادة للطائرات.

وتصبح هذه المشاكل أكثر صعوبة من حيث إدارتها وصياغة مفاهيمها عندما يكون المجال المقصود غير مرتفع الكثافة السكانية (حقيقة أو ظاهريا على الأقل)، ولكنه يمثل جزءا من المركب المأهول بكثافة من المجتمع الحضري الحديث. وتعتبر الصعوبات التي تواجه الإسرائيليين في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن مثالا جيدا على هذا. فهنا توجد مشاكل

"ميكانيكية" كالتي ذكرناها سلفا، بالإضافة إلى مشاكل المفاهيم أيضا. إذ إن المصطلحات المستخدمة تجاه الخصوم تنزع الشرعية عنهم: فبدلا من استخدام مصطلحات "محاربو الحرية" و"الحرب"، تستخدم مصطلحات "الإرهابيون" و"الإرهاب"، ولكن هذا يمكن أن يزيد من صعوبة إدراك كيف يمكن مواجهة التحدي، سواء سياسيا أو عسكريا أو كلاهما، وفي حالة إسرائيل يمكن أن يكون الأمر أكثر صعوبة من حيث اختيار احتمالات استراتيجية خروج مناسبة.

ولذلك فإنه ليس مدهشا أنه في بداية ٢٠٠٣ كان وضع خريطة الحرب يركز على الصراع المحتمل مع العراق ـ وهو هدف محدد مع قوات مسلحة نظامية ـ وليس على الصراع غير المنظور مع الإرهاب. فمن حيث المفاهيم الغربية، كان الوضع الأخير يفرض مشاكل فكرية تتحدى التقاليد الغربية لصناعة الحرب، وبعد أن بدت قضية العراق وقد أوشكت على الحسم، ستتكرر نفس المقاربة في سياقات أخرى. إذ إن الحاجة إلى تحديد هوية وموقع العدو تعتبر أمرا مهما لصياغة مفاهيم الصراع.

وتكشف دراسة القرنين الأخيرين عن تنوع كبير في التقاليد الغربية لصناعة الحرب، بما في ذلك الاشتباك مع مجموعة من القوى غير الغربية، من الصين الإمبريالية إلى المجتمعات التي ليس لها زعامة في أجزاء من أفريقيا؛[٦] ولكن قضية كيفية مواجهة الإرهاب خارج العالم الغربي، وحتى داخله، تفرض مشاكل خاصة. ومن ثم فإن صعوبة إدراك هذه الجوانب مكانيا تمثل أحد الأعراض المَرَضية لهذه الأزمة الكبيرة وجانبا مهما من جوانبها.

الهـوامـش

(١) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٣) انظر ريكورد "صناعة الحرب والتفكير في التاريخ" ص ١٦٢.

(٤) انظر باسيفيتش "الإمبراطورية الأمريكية" ص ٧٧.

(٥) انظر الفصل العشرين من هذا الكتاب.

(٦) راجع بلاك "جبهة الحرب في العالم الغربي ١٧٧٥-١٨٨٢"، وراجع أيضا لنفس المؤلف "جبهة الحرب في العالم الغربي- ١٨٨٢-١٩٧٥".

المراجع

Bacevich, Andrew. *American Empire: The Realities and Consequences of U.S. Diplomacy.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002.

Black, Jeremy. *Western Warfare, 1775–1882.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2001.

Black, Jeremy. *Warfare in the Western World, 1882–1975.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2002.

Pile, Steve. "Introduction: Opposition, Political Identities, and Spaces of Resistance." In *Geographies of Resistance*, ed. Steve Pile and Michael Keith, 1–32. New York: Routledge, 1997.

Record, Jeffrey. *Making War, Thinking History: Munich, Vietnam, and Presidential Uses of Force from Korea to Kosovo.* Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2002.

الفصل الثالث

الجغرافيا والحرب، والجغرافيون والسلام

بقلم: فيرجينيا ممدوح VIRGINIE MAMADOUH

"تساعد الجغرافيا - أولا وقبل كل شيء - في شن الحرب". على هذا النحو وضع إيف لاكوست(*) هذه العبارة الجريئة عنوانا لكتيب يهاجم الجغرافيا الأكاديمية الفرنسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين.(١) ولم يقتصر هجومه على عرض الأهمية التاريخية للمعرفة الجغرافية في شن الحرب، والسيطرة على الشعوب والأقاليم بصفة عامة، ولكنه هاجم أيضا الجغرافيا الأكاديمية والتعليمية لإخفائها الأهمية السياسية والاستراتيجية للجغرافيا. فالجغرافيا (بمعنى رسم خرائط العالم الموجود في الواقع) لها علاقات قوية مع الحكام والزعماء ومحاولاتهم فرض السيطرة على الأقاليم والشعوب. ومن ناحية أخرى، كان الجغرافيون في العقدين الأخيرين يميلون إلى دعم الجغرافيا كدراسات سلمية.(٢)

ويدرس هذا الفصل الطرق التي تناول بها الجغرافيون الحرب والسلام منذ تأسيس الجغرافيا الأكاديمية الغربية الحديثة. حيث يتناول كلا من الطريقة التي درس وصاغ بها الجغرافيون مفاهيم عمليات الحرب والسلام، والطريقة التي طبقت بها الجغرافيا، والتي شارك بها الجغرافيون في هذه العمليات.

(*) إيف لاكوست Yves Lacoste جغرافي وجيوبوليتيكي فرنسي، ولد في ١٩٢٢ بمدينة فاس في المغرب. وفي ١٩٧٦، أسس المجلة الجيوبوليتيكية الفرنسية "هيرودوت". وهو مؤلف "القاموس الجيوبوليتيكي" في ١٩٩٣، ومؤسس "معهد الجيوبوليتيكا الفرنسي". (المترجم)

وتمثلت النتيجة في تقييم ما إذا كانت الجغرافيا قد تحولت من علم للحرب إلى علم للسلام، حسب صياغة أولوفولن وهيسكه O'Loughlin and Heske.[٣] حيث تحقق هذا من خلال دراسة ثلاثة أبعاد للمواقف المتوقعة للخصوم (دعاة الحرب مقابل دعاة السلام): مفهوم الحرب (حدث طبيعي مقابل سلوك جماعي غير مرغوب)، محور اهتمام الدراسات الجغرافية التي تتناول الحرب والسلام (وظائف الحرب مقابل أسباب ونتائج الحرب)، والتطبيق المنشود للمعرفة الجغرافية (لكسب الحرب مقابل منع الحرب ودعم السلام).

ولا يبدو أن كلمتي الحرب والسلام تنتميان إلى مفردات الجغرافيا. فلا توجد مداخل للمصطلحين في "قاموس الجغرافيا البشرية(**)"[٤] أو في "قاموس الجيوبوليتيكا".[٥] ويرجع هذا أساسا إلى أن الحرب والسلام مفهومان غامضان نوعا ما. وقد اخترنا مفهوما محدودا للحرب في هذا الفصل: العنف السياسي بين الدول، أي الصراع المسلح. ولذلك، أهملنا في هذا الفصل الاضطرابات الحضرية، والصراعات الاجتماعية، والصراعات المتعلقة بها. وكذلك تم استبعاد الاستخدامات البلاغية للمصطلح، مثل الحروب التجارية[٦] أو الحرب الأكاديمية التي أدت إلى انتهاء الجغرافيا في جامعة هارفارد.[٧] بل إن السلام أكثر صعوبة في التوصيف. وبالنسبة للتعريف المحدود للسلام على أنه "عدم الحرب"، فإن غياب العنف العسكري أو السياسي يكفي. ولذلك

(**) تولى المركز القومي للترجمة ترجمة هذا القاموس إلى اللغة العربية تحت عنوان "القاموس الموسوعي في الجغرافيا البشرية. وقام بالترجمة كل من عاطف معتمد، عزت زيان، محمد على، ولطفي عزاز، وراجعه عبد الرحمن الشرنوبي. (تحت الطبع). (المترجم)

يسمى هذا بالسلام السلبي، ولكنه لا يفسر العنف البنيوي، وهو المصطلح الذي صاغه يوهان جالتونج Johan Galtung في كتاباته عن بحوث الامبريالية والسلام، للكشف عن الدمار الناتج عن التفاوت البنيوي بين الدول الغنية والفقيرة.[٨] ولكن مقاربة السلام الإيجابي تشمل هذه القضايا البنيوية، بالإضافة إلى مناقشات حالة الحرب والعدالة. ويتمثل أحد المحددات الأخرى في هذا الفصل في أنه لا يتناول كل جغرافيات المجتمعات التي تتمتع بالسلام (السلبي)، ولكنه يقتصر على جغرافيات صنع السلام، وحفظ السلام، وتجنب الحرب.

ويعتمد هذا الفصل على تواريخ هذا العلم[٩] وخاصة على الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا[١٠] بالإضافة إلى دراسة الأدبيات السابقة.[١١] حيث تنقسم الفترة الخاضعة للمراجعة إلى جزءين، مع اعتبار السادس من أغسطس ١٩٤٥ (إسقاط الولايات المتحدة لأول قنبلة نووية على هيروشيما في اليابان) علامة فارقة. فقبل ١٩٤٥، كانت الأعمال الحربية لا تزال محلية جدا أو بين دولة وأخرى. أما بعد ١٩٤٥، فإن منع الحرب النووية الشاملة أصبح يسيطر على العلاقات الدولية. وتبدأ مراجعة كل فترة بتقييم أولي لسياق العلاقات الدولية والتطورات الرئيسة المتعلقة بالحرب والسلام، يتبعها تقييم موجز لوضع الجغرافيا الأكاديمية. ويعرض الجزء الرئيس للمنظورات الجغرافية للحرب والسلام؛ ويجب اعتبار المراجع العديدة التي سندرجها في هذا الفصل بمثابة دعوات لمزيد من القراءة. ويتناول الجزء الأخير مشاركة الجغرافيين في شن الحرب وصنع السلام. ويقارن الجزء الختامي بين هاتين الفترتين.

تطورات النصف الأول من القرن العشرين

كانت نهاية القرن التاسع عشر فترة قلق جيوبوليتيكي ومنافسة كبرى بين القوى الأوروبية.[١٢] إذ إن الحرب الفرنسية - البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١)، وتوحيد ألمانيا وإيطاليا، غيرا الخريطة السياسية الأوروبية كثيرا. وزادت كثافة المنافسة بين القوى الأوروبية، خاصة على المستعمرات في بقية العالم وعلى التنمية الاقتصادية. وكانت الحروب التي ميزت تلك الفترة حروبا استعمارية، وحروبا قومية، وحروبا بين الدول، وحربا عظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) شارك فيها عدد كبير من الدول في مختلف القارات. وأصبحت القومية أيديولوجية سائدة في هذه الفترة من الصراع الاجتماعي والتحول الديمقراطي، بالرغم من حركة الاشتراكية الدولية القوية. وكذلك فإن تدخل الولايات المتحدة في الشئون الأوروبية في فترة لاحقة، وظهور الاتحاد السوفيتي، قد غيرا الخريطة السياسية للعالم. وتغيرت ترتيبات السلام كثيرا بتأسيس "عصبة الأمم" كجهة دولية للسلام والأمن، ورغم وجود عيوب كبرى - مثل انسحاب الولايات المتحدة واستبعاد الدول المهزومة - ساهمت في فشلها في منع إعادة التسلح والحرب للجيل التالي. إذ إن الحرب العالمية الثانية سببت خسائر أكبر من الحرب العالمية الأولى، وأصبح السكان المدنيون هدفا كبيرا للأنشطة الحربية، مع القصف المنتظم للمدن وترحيل واغتيال مجموعات سكانية كاملة.

التطورات الرئيسة في الجغرافيا الأكاديمية

بالرغم من أن الجمعيات الجغرافية الحديثة تأسست مبكرا،[١٣] فإن الجغرافيا الأكاديمية الحديثة أصبحت مؤسسية فقط في العقود الأخيرة من

القرن التاسع عشر. حيث ظهر أول كرسي في الجغرافيا في بروسيا في برلين في ١٨٢٠ (كارل ريتر[*] Carl Ritter)، ولكن الكرسي الثاني ظهر بعد الوحدة الألمانية في ١٨٧١ (أوسكار بيتشل[**] Oscar Peschel). وفي فرنسا، كان تأسيس الجغرافيا يرتبط مباشرة بالهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية، وفقدان الألزاس وجزء من اللورين لصالح ألمانيا (وهو الإقليم الذي أصبح يعرف بالألزاس واللورين): وأصبح كرسي التاريخ المستبعد في استراسبورج كرسي التاريخ والجغرافيا (بول فيدال دو لا بلاش Paul Vidal de la Blache) في نانسي في ١٨٧٢، وذلك في الجزء الذي ظل فرنسيا من اللورين.[١٤] وفي ١٨٧٧، ظهر كرسيان في الجغرافيا، أحدهما في بوردو والآخر في ليون؛ وفي نفس السنة ظهر أول كرسي هولندي في أمستردام (سي إم كان C. M. Kan). وأخيرا، ظهر أول كرسي في المملكة المتحدة في أكسفورد في ١٨٨٧ (سير هارفولد ماكيندر Sir Halford Mackinder). وفي الولايات المتحدة، كان السويسري أرنولد جيو[***] أستاذ الجغرافيا الطبيعية

(*) كارل ريتر Carl Ritter (٧ أغسطس ١٧٧٩ ــ ٢٨ سبتمبر ١٨٥٩) جغرافي ألماني. ويعتبر ــ مع ألكسندر فون همبولت ــ أحد مؤسسي الجغرافيا الحديثة. ومن ١٨٢٥ حتى موته، كان يشغل الكرسي الأول في الجغرافيا في جامعة برلين. (المترجم)

(**) أوسكار بيتشيل Oscar Peschel درس القانون في لايبتسج وهايدلبيرج من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨. تولى رئاسة تحرير "مجلة الدول الأجنبية"، وفي ١٨٧١، أصبح أستاذا لكرسي الجغرافيا المنشأ حديثا فيما كان يسمى جامعة لايبتسج في ذلك الوقت. وكان هذا رابع أقدم كرسي للجغرافيا في ألمانيا، بعد برلين وجوتنجن وبون. (المترجم)

(***) أرنولد هنري جيو Arnold Henry Guy (١٨٠٧ – ١٨٨٤) جيولوجي وجغرافي أمريكي من أصل سويسري. وقد أطلق اسمه على عدة ملامح جغرافية تخليدا لجهوده العلمية (المترجم).

والجيولوجيا في جامعة برنستون من ١٨٥٤ إلى ١٨٨٤ (كان سابقا أستاذ التاريخ والجغرافيا الطبيعية في أكاديمية نويشجتل Neuchgtel Academy، التي لم تدم طويلا، من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٨). وقام ويليام موريس ديفز(*) بتدريس الجغرافيا في هارفارد من ١٨٧٨ فصاعدا.

وكذلك أصبحت الجغرافيا مادة دراسية مؤسسية. فقد كان الأمر كذلك فعلا في ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر وفي سويسرا بفضل شعبية مبادئ الجغرافيا الحديثة عند السويسري يوهان هاينريتش بستالوزي(**). وحذت فرنسا حذوهم مبكرا بعد الحرب الفرنسية البروسية في ١٨٧٠-١٨٧١. وأخيرا، تمثل بُعد آخر للتحول المؤسسي للجغرافيا الحديثة في تأسيس المنظمات المهنية[١٥] وإصدار مجلات مهنية جدية.[١٦]

الجغرافيون "حول" الحرب والسلام

عند نهاية القرن التاسع عشر، كانت الجغرافيا علما أحاديا حاول استيعاب العلاقات بين العوامل البشرية والطبيعية. وكان الجغرافيون يتناولون

(*) ويليام موريس ديفيز William Morris Davis (١٨٥٠ - ١٩٣٤) جغرافي وجيولوجي وعالم جيومورفولوجيا وعالم مناخ أمريكي، ويسمى عادة "أبو الجغرافيا الأمريكية". (المترجم)

(**) يوهان هاينريتش بستالوزي Johann Heinrich Pestalozzi (١٧٤٦ - ١٨٢٧) تربوي ومصلح تعليمي سويسري، كان يجسد الرومانسية في منهجه. وقد أسس عدة مؤسسات تعليمية في المناطق الناطقة بالألمانية والفرنسية من سويسرا، وكتب عدة أعمال تفسر مبادئه الثورية الحديثة في التعليم. (المترجم)

قضايا تتعلق بطبيعة الجغرافيا كعلم أحادي الاتجاه يبحث عن قوانين طبيعية (أو نظريات كما نقول الآن) أو الجغرافيا كعلم تركيبي يعتمد على الأعمال الفردية التي كانت قادرة على عرض الخصائص الغريبة للأقاليم الفريدة. وعلى أية حال، كانت العلاقات بين العوامل الطبيعية والاجتماعية تمثل الاهتمام الرئيس لدى الجغرافيين، واعتبروا علمهم بمثابة جسر بين العلوم (الطبيعية) والإنسانيات. وكان مقدار الاهتمام الواجب منحه للعوامل السياسبة موضع خلاف كبير في هذا الحوار. وكانت المسألة الأولى تتعلق بما إذا كان من المناسب تقديم نظريات كبرى لتكوين الدولة والعلاقات بين الدول. وكانت المناقشة الثانية تدور حول الدرجة التي تحدد بها العوامل الطبيعية - مثل المناخ أو الأرض - الأنشطة البشرية (الحتمية مقابل الإمكانية). وكانت التفسيرات البديلة لاختلافات الثروة والحضارة بين شعوب العالم تتمثل في العرق (الفرضية الحيوية الأخرى) أو العوامل الاجتماعية (الأمة، والحضارة). وأثرت هذه الحوارات أيضا على كتابات الجغرافيين الذين كانوا مهتمين بالحرب والسلام والشئون السياسية بصفة عامة.

وبصفة عامة، يعتبر الجغرافي الألماني فردريتش راتزل(*) مؤسس الجغرافيا السياسية، بسبب كتاب "الجغرافيا السياسية Politische Geographie" الذي نشره في ١٨٩٧[١٧]. وفي الطبعة الثانية التي نشرت في ١٩٠٣ عدل العنوان إلى "الجغرافيا السياسية: جغرافية الدولة والتجارة والحرب"[١٨]. وفي

(*) فريدريتش راتزل Friedrich Ratzel (١٨٤٤، -١٩٠٤) جغرافي وإثنوجرافي ألماني، كان شهيرا باستخدامه لأول مرة مصطلح "المجال الحيوي"، بالمعنى الذي استخدمه الاشتراكيون القوميون لاحقا. (المترجم)

الجغرافيا الأنجلوأمريكية، كان راتزل يعتبر ويقدم دائما على أنه مفكر حتمي، ولكن هذا يرجع أساسا إلى تفسير عمله "الجغرافيا الأنثروبولوجية Anthropogeographie[١٩] على يد إيلين تشرشل سمبل[*] [٢٠]. والشيء المهم لنا هنا هو أن راتزل اعتبر الحرب فئة محايدة مثل التجارة. ففي إطاره المبني على الخصائص المكانية للدولة (الموقع، والحيز، والإحساس بالمكان لدى المجموعة التي تسيطر على الدولة)، كانت الحرب تعتبر ظاهرة طبيعية ترتبط بتوسع الدول الحيوية والمنافسة بين الدول. وكان يعتبر الحرب مدرسة للفضاء المكاني، وفي ذلك يقول:

"تمثل الحرب من وجهة النظر الجغرافية حركة قوية هائجة وعنيفة، تدخل خلالها جموع بشرية كبيرة من دولة إلى أخرى؛ ومن وجهة النظر السياسية، فإنها تمثل أعنف وسيلة لاستئناف توسع خطر وتنقية العلاقات المتوترة بين الأمم. حيث تختفي الحدود، وكل معوقات الحركة، التي كانت قائمة وقت السلم بالنسبة للمتحاربين من لحظة إعلان الحرب، ويندمج الإقليمان في إقليم واحد يشكل مسرح الحرب بالمعنى الواسع للمصطلح. ومن وجهة النظر الاجتماعية، فإن الحرب تدفع بالملامح الذكورية للطبيعة الاجتماعية والرغبة في السيطرة إلى أقصاها، في حين أن السلام يحابي الحياة الأسرية ذات العلاقات الوثيقة والمستقرة، حيث يرتبط الذكر بزوجته وأطفاله، والتي يسود فيها المبدأ النسوي المحافظ والحياة الجنسية".[٢١]

(*) إيلين تشرشل سمبل **Ellen Churchill Semple** (١٨٦٣ - ١٩٣٢) جغرافية أمريكية. ارتبطت بالعمل في الجغرافيا الأنثروبولوجية والبيئية. حيث نقلت في سلسلة من الكتب والأوراق جوانب معينة من أعمال الجغرافي الألماني فريدريتش راتزل إلى المجتمع الأنجلوفوني. (المترجم)

ويشترك العالم السياسي السويدي رودولف كيلين مع الإطار الجغرافي عند راتزل، ويحلل الطبيعة المكانية والإقليمية للدولة، مقارنة بالمقاربات القانونية. حيث تأثر كيلين بكتاب راتزل "الدولة كائن حي"، وكان تعبيره الجديد "الجيوبوليتيكا" يشترك في آراء مماثلة: "الحرب هي المجال التجريبي للجيوبوليتيكا، وكل السياسات الأخرى".[٢٢]

أما عند مؤسس آخر للجيوبوليتيكا،[٢٣] السير هالفورد ماكيندر Halford Mackinder، الجغرافي البريطاني، فكانت الحرب حدثا عاديا أيضا. ففي ١٩٠٤، كشف أهمية إعادة تقسيم الأرض والبحر لعلاقات القوة في محاضرته الشهيرة "المحور الجغرافي للتاريخ The Geographical Pivot of History"[٢٤]. فمن الطبيعي أن تتضمن علاقات القوة هذه الحرب، حيث ذهب في نهاية المحاضرة إلى القول:

"لقد تحدثت كجغرافي. وبالطبع، فإن التوازن الحقيقي للقوى السياسية في أي وقت يتوقف على الأوضاع الجغرافية الاقتصادية والاستراتيجية من ناحية، وعلى العدد النسبي، والقوة، والمعدات، والتنظيم، بين الشعوب المتصارعة".

وكان الجغرافي الفرنسي بول فيدال دو لا بلاش[*] مؤسسا للجغرافيا الإقليمية، مقارنة بالمناهج الموضوعية التي تبناها الجغرافيون السياسيون.

(*) بول فيدال دو لا بلاش **Paul Vidal de la Blache** جغرافي فرنسي (١٨٤٥ – ١٩١٨) يعتبر مؤسس الجغرافيا الفرنسية الحديثة، وكذلك مؤسس المدرسة الفرنسية في الجيوبوليتيكا. وكان مقتنعا بفكرة "طريقة الحياة **genre de vie**"، وهي عبارة عن الاعتقاد بأن نمط حياة إقليم معين يعكس الهويات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والنفسية التي تنطبع على مشهد الأرض "اللاندسكيب". (المترجم)

ونشر أشهر أعماله "عرض عام لجغرافية فرنسا Tableau of the Geography of France"[٢٥] في ١٩٠٣، كأول مجلد عن تاريخ فرنسا منذ جذور الدولة وحتى الثورة. وكان يهدف إلى عرض الساحة المكانية التي ستجري عليها الأحداث التاريخية. واعتبر فيدال فرنسا كشخص، وأبرز "شخصية" أقاليمها: وكان يهدف إلى تناول الملامح الدائمة في طرق حياة الشعب في مختلف الأماكن. ولذلك كان مختصرا في تناول المدن – فحتى باريس تناولها في صفحات قليلة – والتصنيع، ومؤسسات الدولة، والتغيرات الحديثة الأخرى. وناقش فيدال هذه التغيرات في الفصل الأخير وشجبها. وترك الحروب للمؤرخين. حيث صور أقاليم الألزاس واللورين[*]، التي كانت تحكمها ألمانيا منذ ١٨٧١، بأسلوب مماثل في كتاب "شرق فرنسا" الذي نشر في ١٩١٧.[٢٦]

وبعد الحرب العظمى (العالمية الأولى)، زاد اهتمام الجغرافيين بالعلاقات الدولية ونتائج السلام.[٢٧] ونشر جغرافيان فرنسيان، جين برون Jean Brunhes وكامي فالو Camille Vallaux، كتاب "جغرافية التاريخ: جغرافية السلام والحرب على الأرض وفي البحر"، في ١٩٢١. وكانت جغرافية التاريخ بالنسبة لهما مرادفا للجغرافيا السياسية.[٢٨] وكان الجزء الأول بعنوان "العلاقات بين الجغرافيا والتاريخ"، وقد تناول بصورة منهجية

(*) الألزاس واللورين **Alsace-Lorraine** إقليم على الحدود الفرنسية الألمانية (في شمال شرق فرنسا)، أنشأته الإمبراطورية الألمانية في ١٨٧١ بعد أن استولت عليه عقب انتصارها في الحرب الفرنسية البروسية. وقد استعادت فرنسا الإقليم بعد الحرب العالمية الأولى.(المترجم)

الجوانب الرئيسة والمشاكل الأساسية للجغرافيا السياسية (الدولة والإقليم، الدولة، الطريق، الحدود، الدولة والعاصمة) ويبرز "الحلول الجديدة": الإقليمية، والفيدرالية، واتحاد الدولة. وكان الجزء الثاني من الكتاب بعنوان "جغرافية الصراعات المعاصرة: الأعراق، القوميات، الأمم، الدول، الحرب، والسلام" يعرض دروس الحرب وشروط السلام وتناول "عصبة الأمم" باستفاضة. وإجمالا، فإنه بالرغم من أن المؤلفين أظهرا أهمية التعاون بين الدول، فإنهما كانا يعتبران هذه الحلول الاتحادية بمثابة تطوير، وليست حلولا، وفي ذلك يقول:

"إن الاستقرار والاستمرار النسبي على الخريطة، وتباعد اضطرابات المحاربين. هو المستقبل الذي يحمله تنظيم الاتحادات للمجتمعات السياسية. فإن ما نراه ساطعا أمام أعيننا ليس فجر سلام عام ودائم، ولا انتصار التطلعات الأخلاقية للعدالة والإنسانية على الواقعية السياسية".

وفي كتابه الأكثر تأثيرا "العالم الجديد: مشاكل في الجغرافيا السياسية"، الذي نشر في ١٩٢٢ (وترجمه برون Brunhes لاحقا إلى الفرنسية)، صرح أشعيا بومان[*] Isaiah Bowman بآراء مماثلة.[٢٩] فلم يعد "العالم الجديد"

(*) أشعيا بومان Isaiah Bowman (١٨٧٨- ١٩٥٠) جغرافي أمريكي، تعلم في هارفارد على يد الجغرافي والجيولوجي وليام موريس ديفز، ثم درس في جامعة يال من ١٩٠٥ إلى ١٩١٥، حيث قام في تلك الأثناء بثلاث رحلات إلى أمريكا الجنوبية (١٩٠٧، ١٩١١، ١٩١٣)، وبعد ذلك أصبح مدير "الجمعية الجغرافية الأمريكية"، وهو المنصب الذي شغله لمدة عشرين عاما من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥. وكان المستشار الإقليمي للرئيس وودرو ويلسون في مؤتمر سلام باريس ١٩١٨-١٩١٩. (المترجم)

يقتصر على نصف الكرة الغربي، ولكنه عالم ما بعد الحرب العظمى. حيث ناقش الفصل التمهيدي مشاكل عالم ما بعد الحرب، ومسئوليات القوى الكبرى، وآفاق السلام والحرب. وكان كل من الفصول الثلاثة والثلاثين التالية يتناول إقليما أو دولة أو شعبا محددا، معظمها في أوروبا والشرق الأوسط، على اعتبار أنها مناطق احتكاك محتملة. وفي الواقع، لم تكن هناك مشاكل جغرافية سياسية في أمريكا الشمالية، وهو الجزء الوحيد من العالم الذي لم يتم تناوله (على الأقل في الطبعة الأولى).[٣٠] وكان بومان، مثل برون وفالو، يرى "التجريب في ميدان الخطط التعاونية" أمرا مهما جدا، ولكنه ظل متشائما، وفي ذلك يقول:

"هذا عالم تنافسي بصفة عامة، ويجب أن نضيف إلى تكاليف المنافسة العادية المنافسة العليا للحرب. فالطموحات القومية والعرقية والكراهية والصراعات ستستمر حتى نهاية الزمان، بالرغم من أنها يمكن أن تنخفض من حيث النطاق والكثافة".[٣١]

وبعد ذلك بعشرين عاما تقريبا، قدم ديروننت وتليسي Derwent Whittlessey توليفة من المقاربات المنهجية والإقليمية في كتاب "الأرض والدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية".[٣٢] حيث عبر عن آراء مماثلة في التعاون الدولي كحل جزئي لتجنب الحرب، ولكنه كان أكثر تشاؤما بشأن آفاق نجاح الترتيبات الدولية في هذه المهمة.

وتبنى الجغرافيون الألمان مقاربة مختلفة تماما في فترة ما بين الحربين. حيث طوروا مدرسة الجيوبوليتيكا ذات النظريات المبررة للمطالب الألمانية بحدود جديدة ومستعمرات جديدة، وذلك تأثرا بكل من رودولف

كيلين[*] وراتزل وماكيندر[**]، بل وبالاستياء من إملاءات معاهدة فرساي. ففي منشوراتهم وكتبهم العديدة[٣٣]، وخاصة في "مجلة الجيوبوليتيكا "Zeitschrift für Geopolitik" (١٩٢٤-١٩٤٤) واسعة الانتشار، كانوا يدعمون الحرب صراحة كطريقة تستطيع عبرها ألمانيا استعادة أقاليمها المفقودة في أوروبا ومستعمرات ما وراء الحدود، بل ونحو مزيد من التوسع. وتقبلوا الحرب وفقا للمبادئ التي أرساها فون كلاوسفتس[***] Von Clausewitz، الذي اعتبر أن الحرب "استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى".[٣٤]

(*) رودولف كيلين Rudolf Kjellén (١٨٦٤ - ١٩٢٢) عالم سياسة وسياسي سويدي، أول من صاغ مصطلح "الجيوبوليتيك"، تأثرت أعماله بفريدريتش راتزل. وقد قام مع ألكسندر فون همبولدت، كارل ريتر، فريدريش راتزل، بوضع أسس الجيوبوليتيكا الألمانية، والتي اعتنقها بقوة لاحقا الجنرال كارل هوسهوفر. وقد عرض أسس أفكاره في ١٩٠٠ في كتاب "مقدمة الجغرافيا السويدية"، بناء على محاضراته في جامعة جوتنبورج. وكان كتابه "الدولة كائن حي" الذي نشر في ١٩١٦ يعتبر بصفة عامة أهم كتبه في الجيوبوليتيكا. (المترجم)

(**) هالفورد ماكيندر Halford Mackinder (١٨٦١ - ١٩٤٧) جغرافي إنجليزي، يعتبر أحد الآباء المؤسسين للجيوبوليتيكا والجيواستراتيجيا. (المترجم)

(***) كارل فون كلاوسفتس Carl von Clausewitz (١٧٨٠ــ ١٨٣١) منظر عسكري بروسي ركز على الجوانب "الأخلاقية" (أي النفسية بالمعنى الحديث) والسياسية للحرب. ولكن أشهر أعماله "على جبهة القتال Vom Krieg " لم يكتمل قبل وفاته. وقد اعتنق كلاوسفتس مفهوما أخلاقيا للحرب، وكان له أيضا باع كبير في الأفكار الأكثر عقلانية "للتنوير الأوروبي". (المترجم)

وكان الجغرافيون الفرنسيون من أشد معارضي الجيوبوليتيكا الألمانية. حيث كان فيدال دو لا بـــلاش[٣٥] وإيمانويـــل دى مـــارتون[*] Emmanuel Martonne [٣٦] ضد فكرة الجغرافيا السياسية أساسا. وكتب ألبرت ديمـــانيون Albert Demangeon عن اضمحلال أوروبا (١٩٢٠)، وعن الإمبراطوريـــة البريطانية (١٩٢٥)، ومع المؤرخ لوسيان فيبفه Lucien Febvre عن الراين كنهر فرنسي، وعما أطلقا عليه حضارة الراينلاند Rhineland، والتي أدمجت عنوة في ألمانيا البروسية (١٩٣٥).[٣٧] وكتبت إيف ماري جوبليه عن أفول المعاهدات.[٣٨] وكانت أعمال جاك أنسيل Jacques Ancel جغرافية سياســية أكثر صراحة، حيث جعل "الجيوبوليتيكا" عنوانا لكتاب صـــغير نـــشر فـــي ١٩٣٦.[٣٩] فقد تناول جاك الحدود باستفاضة، ولكنه هاجم الأهمية الممنوحة للتربة في الجغرافيا السياسية الألمانية (وهو ما فعله الجغرافيون الفرنـــسيون أيضا مثل برون وفالو)؛[٤٠] حيث كانت الجملة الأخيرة في الكتـــاب " لـــيس هناك مشاكل حدودية، هناك فقط مشاكل قومية".[٤١] ففي كتابـــه "جغرافيـــة الحدود" (١٩٣٨)،[٤٢] قدم أنسيل تحليلا بديلا لحدود الدولة كما هـــي، فـــي مواجهة الوصفات المعيارية "للجيوبوليتيكيين" و"حدودهم الحقيقية". إذ يجـــب

(*) إيمانويل دى مارتون **Emmanuel de Martonne** (١٨٧٣- ١٩٥٥) جغرافي فرنسي يعد أحد العلماء المميزين في الجغرافيا الطبيعية في القرن العـــشرين. وكـــان مهتمـــا بالجغرافيا الإقليمية، قام بتطوير مفهـــوم مـــشهد الأرض فـــي الاتجاهـــات العلميـــة والتعليمية. واهتم بالبحث الجيومورفولوجي، خاصة عمليات الأنهار الجليدية الجبليـــة، وتطور السهوب الجبلية. (المترجم)

على الجغرافي ألا يحكم على الحدود الحالية، ولكنه يجب ألا يستنتج أنه توجد حدود طبيعية، وأن الحدود ليست خطية بالضرورة، وأن الحدود تتحرك باستمرار، وأن الحد عبارة عن "خط تساوي سياسي يثبت التوازن بين ضغطين لفترة: التوازن بين الكتل، والتوازن بين القوى.(٤٣) ولكن مسألة ما إذا كان الضغطان يلتقيان في تصادم عنيف تركت بلا مناقشة.

ومؤخرا، أثارت الحرب اهتمام الجغرافيين وعلماء السياسة الأمريكيين بالجيوبوليتيكا(٤٤) وتطبيقها على السياسات الخارجية الأمريكية.(٤٥) فمثلا، ردد سبيكمان الجيوبوليتيكا الألمانية، ليس فقط في اهتمامه بالمصالح الاستراتيجية لوطنه في كتابه "استراتيجية أمريكا"(٤٦) بل فعل ذلك أيضا في استخدامه الكارتوجرافيا كحجة، أي تناقض خرائط تطويق "العالم القديم" وخرائط تطويق "العالم الجديد".(٤٧) وكذلك حرر فان فالكنبورج Van Valkenburg تحليلا جغرافيا بعنوان "أمريكا في ساحة الحرب".(٤٨) وبحلول ١٩٤٢، كان كثيرون، يتقدمهم بومان، يعتبرون الحرب عنصرا أساسيا في العلاقات الدولية، وقد كتب بومان يقول:

"نحن لا نضع السيف في مقدمة الصورة أبدا. ولكن ألمانيا واليابان تفعلان ذلك. وإذا كانت هذه طريقتهما، وكانتا قويتين، فيجب أن يدخل ذلك في طريقة حياتنا أيضا. فالدفاع جزء من طريقنا، بغض النظر عن بحار الدماء التي نخوضها - وإلا فإننا سنفقد طريقة حياتنا التي نعتز بها. فعلى زهرية إغريقية من القرن الخامس قبل الميلاد نجد الجندي يحمل سيفا بدون اعتذار: فقد كانت الحرب عند الإغريق ضربا من الفنون".(٤٩)

الجغرافيون "في" الحرب والسلام

كان الجغرافيون في فترة تكوين الدول القومية الحديثة يستخدمون أفكارهم لبلورة سياسات دولهم، ولكن أدوار الجغرافيين اختلفت كثيرا حسب الاحتياجات والمصالح الوطنية. فالجغرافيون الألمان ساندوا التوسع العدواني للدولة الجديدة - الاستعمار عند راتزل، والتوسع في أوروبا عند رواد الجيوبوليتيك الألمان. وكان كيلين يفضل الحفاظ على وحدة النرويج مع السويد واحتواء روسيا في شمال أوروبا، وكان ماكيندر يشجع استمرار الإمبراطورية البريطانية من خلال التحالف مع أطراف محلية لمنع تكوين دولة قوية يمكن أن تسيطر على قلب الأرض. وأبرز الجغرافيون الفرنسيون الشخصيات الإقليمية للألزاس واللورين والراينلاند لتبرير فصلها عن ألمانيا البروسية (عاد الأول إلى فرنسا في ١٩١٩، ونزع سلاح الثاني بعد الحرب، حتى ألغى الألمان المعاهدة في ١٩٣٦). وكان بومان يضغط ضد عزلة الولايات المتحدة.

واشترك الجغرافيون في الحرب العظمى مباشرة كجنود، وكان ذلك غالبا في المواقع التي يستطيعون فيها تطبيق معرفتهم لمساعدة صانعي السياسات والمخططين العسكريين والقيام بالعمل الميداني.[٥٠] وتوقعا لاستقرار السلام، كان الجغرافيون الفرنسيون أمثال فيدال دو لا بلاش وابن زوجته إيمانويل دى مارتون de Martonne أعضاء في لجنة أعدت للحكومة الفرنسية مبررات عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا بعد الحرب، بدون استفتاء[٥١]. وفي بريطانيا اعتبر الجغرافيون الحرب فرصة لفرض علمهم

بصورة مواتية في المدارس والجامعات[٥٢]، بدون نجاح كبيـر، كمـا قـال ماكيندر في ١٩٢١:

"كان هذا هو الوضع عندما فرضت الحرب علينا، وعندئذ بدأ الشعب كله يفكر بصورة بدائية استراتيجيا، أو جغرافيا، بعبارة أخرى. وكنا أيـضا ننضج في الفكر المتعلق بهذه القضية، لدرجة أنه عندما انتهت الحرب كانت دراستنا المفضلة قد استقرت بصورة دائمة في مكانها الصحيح. ولكن كما هو الحال بالنسبة لآمال وتوقعات الحرب المتفائلة الأخرى، لم يكن تحقيق ذلـك كاملا، بالرغم من أنه لم يكن عكس التوقعات.[٥٣]

وشارك الجغرافيون بعد الحرب بصورة مباشرة كخبراء في مؤتمرات السلام. حيث مثل الأمريكي بومان الجمعية الجغرافية الأمريكية كمستـشار للرئيس ويلسون في مؤتمر سلام باريس. وكان كتابه "العالم الجديد" يعتمـد أساسا على حقائق وأفكار جمعها من ذلك الموقع. وكان أحد مؤسسي مجلس العلاقات الخارجية.[٥٤] وظل بومان مستشارا لـلإدارة الأمريكيـة، وكـان يضغط ضد العزلة، وكان نشيطا جدا في وزارة الخارجية خـلال الحـرب العالمية الثانية أيضا. وخلال مؤتمر السلام، شـغل إيمانويـل دى مـارتون وألبرت ديمانيون مواقع استشارية مماثلة علـى الجانـب الفرنـسي. وقـدم الصربي جوفان تسفييتش (*) Jovan Cvijic مثالا آخر علـى كيفيـة تـأثير

(*) جوفان تسفييتش Jovan Cvijić (١٨٦٥ــ ١٦ يناير ١٩٢٧) جغرافي صربي، كان رئيسا للجمعية الجغرافية الملكية الصربية، وعميد جامعة بلجراد. وكان عالما شـهيرا ذائع الصيت، حيث يعتبر مؤسس الجغرافيا في صربيا. اهتمت أبحاثه في الجغرافيـا الطبيعية بالتعرية في صخور الحجر الجيري (الكارست). ونال شهرته كأول عـالم=

الكتابات الجغرافية على هذه المؤتمرات. إذ إن خرائطه العرقية للبلقان (وبالتحديد اعترافه بوجود سلاف مقدونيين في مقدونيا، بشكل مميز عرقيا عن اليونانيين والبلغار) كانت حاسمة في منح ذلك الإقليم إلى مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين المكونة حديثا (يوغسلافيا لاحقا).[٥٥] ومن الطريف أن نذكر أن بومان، ودى مارتون، وسيفيجيتش كانوا أكثر تخصصا في الجغرافيا الطبيعية منهم في الجغرافيا السياسية، مما يشير إلى أن المدخلات المتوقعة من الجغرافيا لم تكن متعلقة بالقضايا السياسية البحتة، ولكنها كانت تتعلق بالسياق الطبيعي الذي كانت تعمل فيه.

وبعد استقرار السلام، كان الجغرافيون الألمان يساهمون بصورة مباشرة في السياسة الخارجية. وكانت الجيوبوليتيكا تعتبر بمثابة معرفة تطبيقية، وذلك لدرجة أنها كانت تسمى غالبا "العلم الزائف". وكان النظام النازي يطبق أفكار الجغرافيين ــ مثل أفكار الجيوبوليتيكا، ومفهوم "المجال الحيوي"[٥٦] عند راتزل ــ لتبرير سياساته في التوسع والإبادة. وعلى سبيل المثال، كانت نظرية المكان المركزي عند فالتر كريستيلر تستخدم لتخطيط المستوطنات في أوروبا الشرقية. وعلى الجانب الأمريكي، ظهرت تطبيقات جيوبوليتيكية مماثلة في صورة استشارات لصانعي السياسة الخارجية أيضا، وهو ما كان ينطبق على المدارس الجيوبوليتيكية في بلدان أخرى عديدة.[٥٧]

=جغرافي تكتونيكانت بحوثه في الكارست المتأثر بالجليد بمثابة اكتشاف علمي قدم نقطة تحول في دراسات العمليات الجليدية. وبفضل هذا البحث، حدث تقدم هائل في العلم في العالم، وكذلك الأمر بالنسبة لمسحه الأنثروبوجغرافي في "شبه جزيرة البلقان، ١٩١٨"، ج ١ في ١٩٢٢، ج ٢ في ١٩٣١. (المترجم)

لقد أثارت الحرب الوعي بمدى ملاءمة المعرفة الجغرافية. وكان هذا ينطبق على الحرب العالمية الأولى، وكان أكثر وضوحا في الحرب العالمية الثانية. "وأصبحت الجغرافيا أكثر رواجا الآن بسبب الظروف التي جعلت الفترة التي نعيش فيها فترة حرب على المستوى العالمي."[٥٨] وهكذا ظهرت منافع الجغرافيا على نطاق واسع. "كانت الجغرافيا ضرورية دائما لشن الحرب من ثلاثة جوانب: أولا، أهمية الاستخبارات؛ وثانيا، أهمية النقل؛ وثالثا، أهمية التنفيذ."[٥٩] وهكذا كان الجغرافيون يشغلون مواقع كثيرة. ففي الولايات المتحدة، كان ٦٧٠ جغرافيا يشاركون بصورة أو بأخرى في الحرب العالمية الثانية، وكان منهم ١٢٩ جغرافيا يعملون في مكتب الخدمات الاستراتيجية، وكان ريتشارد هارتسهورن[*] رئيس لجنة المشروع؛[٦٠] بينما نشر أكاديميون بريطانيون "أدلة الاستخبارات البحرية"، وهي سلسلة من ثمانية وخمسين مجلدا.[٦١]

ومع ذلك، لم يكن كل الجغرافيين يخدمون الدولة. وكان من أشهر المعارضين الفوضوي الفرنسي إيليزيه ريكلو Élisée Reclus، والفوضوي

(*) ريتشارد هارتسهورن **Richard Hartshorne** كان جغرافيا أمريكيا لامعا. أكمل دراسته الجامعية في جامعة برنستون (١٩٢٠) ودراسة الدكتوراه في شيكاغو (١٩٢٤)، قام بالتدريس في جامعة مينيسوتا (١٩٢٤ـــ ١٩٤٠)، ثم في جامعة ويسكونسن (١٩٤٥ـــ ١٩٧٠)، وقضى فترة الحرب (١٩٤١ـــ ١٩٤٥) في إنشاء وإدارة قسم الجغرافيا في فرع "بحوث وتحليل مكتب الخدمات الاستراتيجية". (المترجم)

الروسي بيتر كروبوتكين(*) Peter Kropotkin، في نهاية القرن التاسع عشر، والماركسي الألماني كارل ويتفوجيل Karl Wittfogel، الـذين كتبـوا ضـد استخدام الجيوبوليتيكا للتبرير النظري للنزعات الفاشية والامبريالية.(٦٢) حيث دعا كروبوتكين في ١٨٨٥ إلى أهمية الجغرافيا في التعليم من أجل الـسلام، فمضى يقول:

"في أوقات الحروب، والغرور الذاتي القـومي، والغيـرة والكراهيـة القومية، والتي يشعلها ببراعة أشخاص يحاولون تحقيق أنـانيتهم الخاصـة، ومصالحهم الشخصية أو الطبقية، يجب على الجغرافيا أن تكون [...] وسيلة لتبديد هذه التحيزات وتكوين مشاعر أخرى أكثر جدارة بالإنسانية".(٦٣)

وبعد ذلك بخمسين عاما، نـاقش والاس آتـوود Wallace Atwood "الدعوى العامة لدى جموع الناس بالسلام" في نهاية خطابه الرئاسـي أمـام جمعية الجغرافيين الأمريكيين (AAG).(٦٤) وكان يرى أن على الجغـرافيين مهمة ضخمة تتمثل في "تعريف شعوب وأمم العالم ببعضها البعض"، وفـي ذلك يقول :

"الجهل يولد الشك. ولا يمكن بناء التفاهم الدولي على الخوف، أو الشك أو الكراهية. ولذلك يجب استنكار الممارسات الفظيعة للحرب وإخفاؤها هناك في خلفيتنا التاريخية مع غرف التعذيب، والمقصلة والمبارزة الشخصية".(٦٥)

(*) بيوتر ألكسيفيتش كروبوتكين Pyotr Alexeyevich Kropotkin (٩ ديسمبر ١٨٤٢ــ ٨ فبراير ١٩٢١) أمير، وعالم حيوان، مُنظر تطوري، فيلـسوف، عـالم، ثـوري، اقتصادي، ناشط سياسي، جغرافي، وكاتب، وواحد من أقدم الشيوعيين الفوضويين في العالم. وكان ينادي بمجتمع شيوعي خال من الحكومة المركزية ويقوم على الجمعيات التطوعية بين العمال. (المترجم)

خلاصة الفترة ١٨٩٧ – ١٩٤٥

في النصف الأول من القرن العشرين، كان الجغرافيون الأكاديميون منقسمين إلى معسكر يدعو إلى الحرب باعتبارها التعبير الشرعي عن المنافسة بين الدول، ومعسكر يدعو إلى السلام وتشجيع التعاون الدولي. ونادرا ما كانت المنشورات تتناول صراحة شن الحرب وصنع السلام، حيث كان ذلك يناقش في الأدبيات القليلة نسبيا للجغرافيا السياسية. وكانت دراسات الدولة والعلاقات الدولية تركز أساسا على الموارد التي يمكن أن تحشدها الدولة لكسب الحرب (مثل موقع وحجم إقليمها، حجم السكان، "الإحساس بالسلام"، والموارد). وبصفة عامة، كانت المعرفة الجغرافية تعتبر بمثابة أداة للسياسة في السياقات القومية المختلفة، وأداة في تعليم جماهير وجيش الأمة؛ ولكن مجموعة صغيرة كانت تدعم قدرتها على زيادة التفاهم والتعاون الدولي. ولكن كانت الجغرافيا أساسا أداة تساعد الدول التي تشن الحرب.

التطورات منذ الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد الدول الأوروبية قادرة على منافسة مكانة القوة العظمى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وأعطى نظام الأمم المتحدة غطاء دوليا أكثر قوة لنظام الدولة الحديثة الذي توسع كثيرا بعد التحرر من الاستعمار. وتغيرت ممارسات صناعة الحرب كثيرا بسبب انتشار الأسلحة النووية، عندما قامت دول أخرى – الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، الهند، وغيرها – بتقليد الولايات المتحدة. وكان

الردع النووي يعتبر بمثابة قوة الاستقرار الرئيسة خلال الحرب الباردة، أي الدولة المسلحة لعدم الحرب. وكذلك، كانت هناك صراعات محلية، خاصة حروب التحرير، والحروب بالوكالة بين القوتين العظميين في العالم الثالث. وكانت الحرب التقليدية يكملها تهديدات أسلحة الدمار الشامل (أدوات الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أعادت جيوش حلف شمال الأطلنطي تعريف أدوارها كوسطاء لصنع السلام وحفظ السلام خارج أقاليمها تحت مظلة الأمم المتحدة. وانتشرت وتصاعدت الصراعات المحلية بين الدول وبين الجماعات التي تتحدى الدول الضعيفة. وكان آخرها شبكات الإرهاب الدولية التي أصبحت تمثل تحديات كبيرة أمام السلام الجماعي العالمي، كما اتضح بجلاء في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١.

التطورات الرئيسة في الجغرافيا الأكاديمية

كانت فترة ما بعد الحرب فترة اندماج أكاديمي. حيث كثرت الجامعات بصورة هائلة، خاصة منذ الستينيات فصاعدا، وتغير دورها كمؤسسات تعليمية مع التحول الديمقراطي للتعليم الأكاديمي. وتنوع المستقبل المهني لطلاب الجغرافيا ليتخطى مجرد تدريس الجغرافيا في المدارس والجامعات. وكان الاندماج الأكاديمي يعني أيضا وجود هيئات علمية أكبر وبرامج بحثية أكبر. وصاحب هذا التطور الكمي تغيرات كيفية هائلة في المقاربات المتعلقة بكل من الجوانب النظرية والمنهجية. وأدى هذا إلى تقسيم الجغرافيا، وظهور

فصل تعسفي بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وتزايد التخصص في مجالات فرعية مثل الجغرافيا الثقافية، الجغرافيا الاقتصادية، والجغرافيا السياسية، وكذلك الدراسات الحضرية، والدراسات الإقليمية وغيرها. وكذلك، أدت تغيرات عامة عديدة في النماذج إلى ابتكارات في الجغرافيا: مثل الثورة الكمية منذ الستينيات فصاعدا، ثم نظم المعلومات الجغرافية، وأساليب الاستشعار عن بعد، والماركسية، والماركسية الجديدة في السبعينيات والثمانينيات، وما بعد الحداثة والنظرية النقدية في الثمانينيات والتسعينيات، والأشكال الأكثر مشاركة في الممارسات الجغرافية، مثل الجغرافيا الراديكالية والجغرافيا النسوية، أو جغرافيات مابعد استعمارية. وظهرت علوم فرعية جديدة ومدارس بديلة بصورة مؤسسية في أعداد متزايدة باستمرار من المجلات الجغرافية أو مجلات العلوم البينية.[٦٦] وكذلك، يجب أن نذكر أن دراسات السلام تطورت منذ الخمسينيات فصاعدا كمجال بحثي بين العلوم المختلفة، وذلك بصورة متميزة عن الدراسات الاستراتيجية، حتى أصبحت مؤسسية بمعاهدها ومجلاتها الخاصة، مثل مجلة فض النزاعات Journal of Conflict Resolution (1957)، ومجلة بحوث السلام Journal of Peace Research (1964).

الجغرافيون والحرب والسلام منذ ١٩٤٥

من المعتاد أن يكتب أن الجغرافيا السياسية تلاشت تقريبا بعد الحرب، وهو ما ينطبق فعلا على الجيوبوليتيكا في ألمانيا[٦٧]، ولكن الأمر مبالغ فيه بالنسبة للجغرافيا السياسية في الولايات المتحدة. إذ يبدو أن ديروينت

وتليسي(*) فكر في إصدار مجلة للجغرافيا السياسية[٦٨]، ولكن ذلك لم يتحقق قبل ١٩٨٢ عندما صدرت مجلة "فصلية الجغرافيا السياسية Political Geography Quarterly"، كمجلة دولية.

وفي تلك الأثناء، انفصلت الجغرافيا السياسية عن عواطف الحرب بسبب المقاربات الوظيفية. حيث قام چان جوتمان Jean Gottmann، وهو جغرافي فرنسي من أصل روسي عمل في الولايات المتحدة، بتحليل تقسيم العالم من خلال عاملين رئيسين يسببان الاستقرار والاضطراب: الحركة (كل المبادلات عبر العالم) والأيقونية (الرموز التي يؤمن بها الناس).[٦٩] وقدم ريتشارد هارتسهورن نموذجا وظيفيا لتماسك وتفكك الدولة بمراعاة قوى الطرد والجذب المركزية.[٧٠] وتطور مفهومه لفكرة الدولة إلى سلسلة تبدأ من الأفكار السياسية وتنتهي إلى المجال السياسي، على يد ستيفن جونز Stephen B. Jones[٧١]، الذي ناقش أيضا الأفكار العالمية للنظام السياسي.[٧٢]

ولم يتناول الجغرافيون نظام الدولة وعلاقات القوة. وكان الاستثناء يتمثل في سول كوهين Saul B. Cohen، أحد تلامذة وتليسي ، الذي نشر كتابه "الجغرافيا والسياسة في عالم منقسم Geography and Politics in a

---

(*) ديرونت ويتليسي **Whittlesey, Derwent** جغرافي أمريكي (١٨٩٠ - ١٩٥٦). درس في جامعة شيكاغو (١٩٢٠ــ ١٩٢٨) قبل الانضمام إلى كلية هارفارد (١٩٢٨ــ ١٩٥٦). وساهم كثيرا في الجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية. ففي ١٩٢٩، قدم المصطلح الذي منحه شهرة لفترة طويلة "الاستيطان المتتابع **Sequent Occupancy**": أي المراحل المتتابعة للاستيطان البشري عبر الزمان في نفس المكان. وقد استمد ويتليسي هذا المفهوم من الإيكولوجيا البشرية. (المترجم)

World Divided" في ١٩٦٣.[٧٣] وكان هذا الكتاب يهدف إلى "تقديم رؤية جغرافية للسياسة الدولية المعاصرة". حيث طور كوهين خرائطه العالمية، بالمناقشة النقدية لخرائط ماكيندر، وهوسهوفر، وسبيكمان. وميز في العالم ثنائي القطبية في الستينيات ما بين إقليمين جيواستراتيجيين، وميز بين عدة أقاليم جيوبوليتيكية داخل هذين الإقليمين، بما في ذلك أقاليم الارتطام عند الحد الفاصل بين الإقليمين الجيواستراتيجيين. وجذبت التجمعات الإقليمية للدول اهتمامه كثيرا. وقام بتحديث خرائط عدة مرات عبر السنين لمتابعة التغير المستمر في النظام الجيوبوليتيكي العالمي.[٧٤] وتبنى علماء السياسة، بدلا من الجغرافيين، مقاربات جغرافية تقليدية لدراسة العلاقات الدولية والمسائل العسكرية. حيث استكشف هارولد ومارجريت سبروت Harold and Margaret Sprout دور البيئة في السياسة الدولية، من خلال تركيز صناع السياسات على مفهوم العوامل البيئية.[٧٥] وظهرت العوامل الجغرافية الطبيعية أيضا في معظم الإسهامات في عدد خاص من مجلة فض النزاعات في ١٩٦٠.[٧٦] وهناك كتابات كثيرة في الجيوبوليتيكا والجيواستراتيجية والجغرافيا العسكرية[٧٧]، ولكن هذه كانت من أعمال المدارس العسكرية والكليات البحرية، بينما كان الجغرافيون أقل إسهاما في هذا الجانب.[٧٨]

وقد بدأ إحياء الجغرافيا السياسية في فرنسا مع إيف لاكوست وإصدار مجلة "هيرودوت(*)".[٧٩] وكان هذا المشروع يهدف إلى توليد نشاط مبني

(*) هيرودوت Hérodote مجلة فرنسية في الجغرافيا والجيوبوليتيكا. أسسها إيف لاكوست في ١٩٧٦، وكانت مؤثرة في إحياء استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا في فرنسا. وتشير هذه الكلمة بهذا الهجاء الفرنسي إلى اسم المؤرخ اليوناني هيرودوت. (المترجم)

على معلومات جغرافية. وفي النهاية، كان عمل لاكوست وزملائه، خاصة عبر القضايا الموضوعية التي ضمتها "هيرودوت"، أكثر تأملا على المستوى النظري مما كان يشير إليه جدول الأعمال الأصلي، وغالبا ما كان يتكون من المقارنة بين التمثيلات المختلفة لنفس الصراع وما يرتبط به من مزاعم إقليمية مختلفة.[٨٠]

وعلى المستوى الدولي، كان إصدار مجلة "فصلية الجغرافيا السياسية" في ١٩٨٢، على يد جون أولوفلين John O'Loughlin وبيتر تيلور Peter J. Taylor، وتشكيل "لجنة الخريطة السياسية العالمية" في "الاتحاد الجغرافي العالمي" بمثابة إحياء للجغرافيا السياسية.[٨١] وحتى ذلك الوقت لم يكن الجغرافيون السياسيون يشاركون في دراسات السلام، ولم يهتموا كثيرا بالحرب والسلام.[٨٢] ولكن هذا الوضع شهد تغيرا في العقدين التاليين، بالرغم من أن ثلاثة كتب فقط هي التي تناولت جغرافية الحرب والسلام صراحة.[٨٣]

وكان الردع النووي في الحرب الباردة الثانية يسيطر على كتاب "جغرافية السلام والحرب" الذي حرره في ١٩٨٥ كل من ديفيد بيبر David Pepper وألان جنكنز Alan Jenkins، وهما جغرافيان في أكسفورد.[٨٤] حيث أظهر بيبر في مقدمته إسهام الجغرافيين والدارسين المشاركين في دراسات السلام التي ركزت على وصف وتحليل الجوانب (المكانية والبيئية) الجغرافية لدراسات السلام والحرب، وهو المحدد الذي اعترف به بيبر. حيث غطى الجزء الأول، عن جغرافية الحرب الباردة وسباق التسلح، جغرافية الصراع منذ ١٩٤٥، وجيوبوليتيكا الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي،

وجغرافية إنتاج وبيع السلاح، والكارتوجرافيا الدعائية، وجغرافية صناعة السلاح في الولايات المتحدة. وركز الجزء الثاني على جغرافية الحرب النووية، بما في ذلك تنبؤات حاسبات يوم القيامة المتعلقة بالإشعاع الحراري، والانفجار، والانهيار المحلي للمملكة المتحدة، والآثار المناخية للتبادل النووي، وجغرافية الدفاع المدني في الولايات المتحدة. وتناول الجزء الثالث جغرافيات السلام، وخاصة المناطق الخالية من السلاح النووي، وجغرافية حركة السلام، ومناهج جغرافية تعليم السلام، والرؤية السوفيتية لجغرافية السلام والحرب. وأبرز الفصل الأخير إعلانا مناهضا للحرب تبناه المؤتمر الجغرافي الدول الحادي والعشرون في باريس في ١٩٨٤، بناء على اقتراح "اللجنة القومية للجغرافيين السوفييت".

وبغض النظر عن هذا المجلد، تناول الجغرافيون الحرب النووية والردع النووي في كتب ومقالات دوريات عديدة تناولت التعليم،[٨٥] ونتائج الهجمات النووية،[٨٦] وجغرافيات الإنفاق العسكري[٨٧]، وحركة السلام.[٨٨] ويبدو أن الموضوع تلاشى في الهواء بعد نهاية الحرب الباردة، بالرغم من أنه من الواضح أن التسلح ما زال مستمرا.

وقد تناول كتاب "الجغرافيا السياسية للصراع والسلام"، الذي حرره الجغرافيان السياسيان الإسرائيليان نوريت كليوت Nurit Kliot وستانلي وترمان Stanley Waterman في ١٩٩١، مع نهاية الحرب الباردة، الصراعات الإقليمية والجوانب الاستطرادية بدرجة أكبر من المظاهر المادية البحتة.[٨٩] حيث تناول نوريت كليوت في المقدمة التغيرات السريعة في النظام العالمي عند نهاية الثمانينيات. وشملت فصول الكتاب عرض سول

كوهين Saul Cohen لخريطة سلام العالم الجديد مع ظهور دول جديدة، خاصة الفئة التي أطلق عليها الدول الحاجزة. وكذلك، كان هناك انعكاس على قرن من الجيوبوليتيكا،(٩٠) ومقارنة بين جيوبوليتيكا السيطرة والتعاون الدولي في أوروبا، ومناقشات للتنازلات الناقصة وعدم الانحياز، ومسح للشبكات الدبلوماسية ومعناها بالنسبة للسلام المستقر، وتحليل للمجموعة الأوروبية "كقوة مدنية"، ودراسة للأيديولوجية الإقليمية والصراع الدولي، ومناقشة لطبيعة وأسباب الصور الذاتية القومية والعسكرية. وتناولت الفصول الباقية الصراعات الأكثر محلية التالية: الحدود الدولية في الجزيرة العربية، الفصل العنصري كسياسة خارجية، ودراسة مقارنة لسيطرة الأقلية في إسرائيل وماليزيا، وفصلين عن الصراع العربي الإسرائيلي.

ويتمثل المجلد الثالث في "جغرافية الحرب في عالم ما بعد الحرب الباردة" الذي نشره في ٢٠٠١ باتريك أوسوليفان Patrick O'Sullivan، الذي كان أحد الجغرافيين الأكاديميين القلائل الذين كتبوا عن الطبيعة الجغرافية للمشاكل الاستراتيجية والتكتيكية.(٩١) حيث طرح أوسوليفان في هذا الكتاب الموجز رؤية عامة للجوانب العديدة لجغرافية الحرب، وتناول الآثار شبه الحربية في المشهد من منظور تاريخي، وجغرافية الحرب في التسعينيات، والجوانب العسكرية المرتبطة بالجغرافيا على نطاقات مختلفة (الجيوبوليتيكا، والجيواستراتيجية، والمشاهد الحربية). وتناول كل من الجانب العسكري للجغرافيا، والجانب الجغرافي للعسكرية. وتناول الفصل الأخير المحاربين (أنماط الحروب عبر الزمان والمكان) والضحايا.

وقد أفسح ذلك الكتاب المجال ليشمل قضايا المخدرات والإرهاب والدين والحركات النسوية. حيث توضح البحوث التي نشرت في العقدين الأخيرين تنوعا مماثلا في الموضوعات والمقاربات.

وقد تكونت المجموعة الأولى من المطبوعات من تحليلات لنظام الدولة، خاصة من زاوية الرؤية العامة. حيث تتناول هؤلاء الجغرافيون توزيع الصراعات في المكان والزمان، والتفسيرات المحتملة لهذه التوزيعات المكانية. ومع ذلك، لم يكن هناك بحث عن العوامل التفسيرية بين عوامل الجغرافيا الطبيعية، مثل المناخ والأرض أو توزيع اليابس والماء. حيث تناول كل من جون أولوفلن John O'Loughlin وهيرمان فان ديـر فوستن Herman van der Wusten، منفصلين ومجتمعين، باستخدام قواعد بيانات كبيرة، حدوث الحروب والصراعات الأخرى، وتوزيع قتلى المعارك في مختلف أنواع الحروب منذ ١٨٩٠، والعلاقة بين دورات الحرب والدورات الاقتصادية.[٩٢] وفي مجال مماثل، درس جان نيمان Jan Niiman أنماط العلاقات بين القوى العظمى في الحرب الباردة، بينما حلل توم نيروب Tom Nierop أنماط العلاقات بين الدول من حيث العلاقات الدبلوماسية، والعضوية في المنظمات الدولية، والمساعدات.[٩٣] واستكشف كولين ويليامز وستيفن ويليامز النظام الأمني لأوروبا بعد الحرب الباردة،[٩٤] ودرس ميخائيل شن Michael Shin وميخائيل وارد Michael Ward العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥.[٩٥] وهناك أعمال ذات صلة قدمها علماء السياسة، بالرغم من أنها تتناول أحيانا دور الحقائق الجغرافية الطبيعية، وهو ما يثير الانتباه لما به من مفارقة.[٩٦] وهناك مجموعة مستقلة

من الدراسات تقودها المقاربات البنيوية، في كل من الاقتصاد السياسي[٩٧] وتحليل النظم العالمية،[٩٨] تهتم بالتفاوتات البنيوية أكثر من اهتمامها بفترات الحرب النشطة.

وهناك منظور آخر عمل على إظهار أثر الحرب على الناس على الأرض، أي النظر إلى الأمور من أسفل. حيث كشف إيف لاكوست المنطق وراء القصف الأمريكي للسدود في فيتنام الشمالية في مقال نشر على نطاق واسع.[٩٩] وكتب كينيث هويت Kenneth Hewitt عن القصف الاستراتيجي للأماكن الحضرية خلال الحرب العالمية الثانية، وتناول بالبحث المدن الألمانية واليابانية التي تعرضت للهجوم، وتدمير الأماكن نتيجة لذلك، ومشكلة إعادة التعمير الحضري.[١٠٠] وتناول في مقال لاحق "الجغرافيات الشفهية" لهذا القصف، بناء على استبيانات وزعتها قوات الحلفاء عند نهاية الحرب على المدنيين الذين تأثروا بهذا القصف.[١٠١] وكذلك ظهرت جغرافيات الهولوكوست.[١٠٢] وكتب كلاوت Hugh Claut عن استعادة الحقول والمزارع والقرى وبلدات الأسواق في شمال فرنسا في أعقاب الحرب العظمى.[١٠٣] وتناول الجغرافيون أيضا التوتر بين الدول والمدن في كتاب "الحرب والمدينة War and the City" (١٩٩١)، وتناولوا الإنفاق العسكري تحديدا في كتاب "البنتاجون والمدن" (١٩٩٢).[١٠٤]

وتعرضت فترات أقدم عمرا وحروب سابقة للتمحيص أيضا.[١٠٥] حيث وثقت نوالا جونسون Nuala Johnson المشاركة الأيرلندية في الحرب العظمى (بإعادة طبع ملصقات مدهشة) ومشهد الذكرى في يوم السلام، ١٩ يوليو ١٩١٩، في مدن أيرلندية مختلفة.[١٠٦] وكتبت سابقا عن النصب

التذكارية والقومية،(١٠٧) وهو الموضوع الذي تناوله أيضا جيمس مايو James Mayo في كتابه عن النصب التذكارية.(١٠٨) وحلل كل من كـارين مـورين Karen Morin ولورنس بيرج Laurence Berg جوانب النوع في المقاومـة، في الروايات الاستعمارية البريطانية للحروب البرية فـي سـتينيات القـرن التاسع عشر في نيوزيلندا، بالمقارنة بين أصـوات الرجـال والنـساء مـن البريطانيين المؤيدين لشعب الماوري(*).(١٠٩) ودرست إليسون بلونت Alison Blunt تمثيل نساء الوطن والإمبراطورية والنساء البريطانيات خلال "التمرد" الهندي في ١٨٥٧ - ١٨٥٨"(١١٠). ومع ترك السجلات والنصب التذكاريـة، أعادت لورين دولر Lorraine Dowler دراسة التركيب اليومي للعنـف فـي أيرلندا الشمالية، وتناولت المرأة والحرب في بلفاست من خـلال الملاحظـة بالمشاركة.(١١١) وكشف جراهام B. Graham وشيرلو P. Shirlo عن العلاقات بين الصراعات التاريخية والمعاصرة في تحليلهما لدور معركـة الـسوم(**)

(*) شعب الماوري Māori people هم السكان الأصليون من شـعوب البولـونيز التـي استوطنت نيوزيلندا. وصلت هذه الشعوب إلى جزر نيوزيلندا قادمة من جنوب شـرق المحيط الهادئ (مجموعة جزر بولونيزيا) قبل عام ١٣٠٠. وعاشت هذه الشعوب لعدة قرون في حالة من العزلة الاختيارية مطورة ثقافة ثرية بالأساطير والملاحم الشعبية. ويبلغ عدد سكان الماوري اليوم نحو ٠,٦٦ مليون نسمة وهو ما يعـادل ١٥ % مـن إجمالي سكان نيوزيلندا البالغ ٤,٥ مليون نسمة. (المترجم).

(**) معركة السوم Battle of the Somme إحدى معارك الحرب العالمية الأولى علـى جانبي نهر السوم في فرنسا. حيث شهدت المعركة الجيش البريطاني - تسانده كتائب من الأقاليم الإمبراطورية البريطانية تشمل أستراليا ونيوزيلنـدا ونيوفوندلانـد وكنـدا والهند وجنوب إفريقيا - يشن هجوما مشتركا مع الجـيش الفرنـسي علـى الجـيش الألماني الذي احتل مساحات كبيرة من فرنسا منذ غزو البلاد في أغـسطس ١٩١٤. (المترجم).

Battle of the Somme (١٩١٦) في الهوية البروتستانتية لإقليم شمال أيرلندا المعروف باسم أولستر Ulster.[١١٢]

وخلال أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، حول الجغرافيون اهتمامهم من الخصائص المادية إلى الخصائص الاستطرادية للصراعات، وحللوا المبررات التاريخية للصراعات،[١١٣] والحجج الجغرافية،[١١٤] والخطابات الجيوبوليتيكية للجيوبوليتيكيين الرسميين،[١١٥] وصناع السياسة الخارجية،[١١٦] أو وسائل الإعلام.[١١٧] ودرس دودز K. J. Dodds كلا من روايات النخب والجيوبوليتيكا الشعبية في حرب فوكلاند.[١١٨] وتناول جيرتان ديكنك Gertjan Dijkink العلاقة بين الهوية القومية والرؤية الجيوبوليتيكية في عدة دول، والعلاقة بين الرموز الجيوبوليتيكية للنخب والتمثيل الشعبي.[١١٩] وتناول آنسي باسي Anssi Paasi قضايا العلاقات بين النطاقات في دراسته للبنية الاجتماعية للحدود الفنلندية السوفيتية، والقومية الفنلندية، والعلاقات الجيوبوليتيكية المتغيرة بين فنلندا والاتحاد السوفيتي.[١٢٠] وحلل أولوفلين وكولوسوف V. Kolossov الرأي العام في سبع عشرة دولة تجاه تدخل الناتو في كوسوفو في ١٩٩٩.[١٢١] واستكشف سباركي M. Sparke حدود النقد بورقة تحليلية قدمها في مؤتمر عن "حرب الخليج".[١٢٢]

وخضعت علاقات الجغرافيا والقومية والامبريالية للتدقيق في إسهامات مؤتمرات نظمتها "لجنة الاتحاد الجغرافي العالمي الخاصة بتاريخ الفكر الجغرافي".[١٢٣] وكذلك، تعرضت أعمال وأنشطة الجغرافيين للدراسة المستفيضة، خاصة بالنسبة لمن عملوا بالجيوبوليتيكا، غالبا تحت شعار الجيوبوليتيكا النقدية.[١٢٤] وفي ٢٠٠٠، حرر كلاوس دودز Klaus Dodds

وديفيد أتكنسون David Atkinson كتاب "التقاليد الجيوبوليتيكية(*): قرن من الفكر الجيوبوليتيكي Geopolitical Traditions: A Century of Geopolitical Thought" وهو عبارة عن مجموعة مقالات أعادت التفكير في التواريخ الجيوبوليتيكية، والعلاقة بين الجيوبوليتيكا والأمة والقيم الروحية. وكذلك قدم دودز وأتكنسون مقالات عن إصلاح الجيوبوليتيكا، والخطاب المتغير للجيوبوليتيكا الإسرائيلية، والجيوبوليتيكا ووسائل الإعلام، والجيوبوليتيكا البيئية، وفصلين ختاميين عن المستقبليات والإمكانيات.[١٢٥]

وتتمتع الجغرافيا السياسية أيضا بتراث قوي في دراسات الحالة المحلية، خاصة حول الصراعات الحدودية، وعمليات الحرب والسلام المتعلقة بها. وهذه سمة دائمة، ولكن رؤى البحوث تغيرت. وربما يكون الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أكثر الصراعات التي تعرضت لإعادة البحث، والذي يمكن تفسيره بطول أمد الصراع، وتعدد حروبه، وانعكاساته ودلالاته العديدة بالنسبة للجماعات الدينية، ووضع الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، ولكن يمكن تفسيره أيضا بوجود بعض الجغرافيين السياسيين النشطين جدا. ويبرز هذا الكم الكبير من الكتابات إسهامات الجغرافي الإسرائيلي ديفيد نيومان،[١٢٦] والجغرافي الفلسطيني غازي فلاح،[١٢٧] بالإضافة إلى منشورات عامة.[١٢٨] وقد أدى ظهور مجموعات مثل المجلد المحرر "المياه في الشرق الأوسط: جغرافية السلام"[١٢٩] ومنبر "الجغرافيا

(*) صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب في جزءين عام ٢٠١٠ بعنوان "الجغرافيا السياسية في مائة عام، التطور الجيوبوليتيكي العالمي". المركز القومي للترجمة، القاهرة، العددان ١٥٩٢ و ١٥٩٣، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان.

السياسية لإسرائيل في عيدها الخمسين"[١٣٠] إلى اتساع نطاق الجدال.[١٣١] وربما يمثل صراع أيرلندا الشمالية الصراع الثاني الذي حظي بدراسات كثيرة.[١٣٢] وكذلك تمت دراسة أثر الحرب وتسويات السلام التالية بالنسبة لتقسيم قبرص وتأثيره على المشهد السياسي للجزيرة،[١٣٣] والمدن المقسمة،[١٣٤] وإعادة إعمار بيروت بعد الحرب.[١٣٥]

وأخيرا، تناول الجغرافيون السياسيون قضايا أكثر عمومية بشأن الإقليمية والصراعات الإقليمية المناسبة للحرب والسلام،[١٣٦] خاصة الصراعات الحدودية،[١٣٧] والمشاكل الإيكولوجية،[١٣٨] وعمليات حفظ السلام،[١٣٩] والجوانب القانونية لتسويات السلام مثل المحاكم الدولية ومؤتمرات السلام.[١٤٠] وكذلك ظهر الاعتراف بالإنترنت وقدرته على زعزعة سيادة الدول في تشبيه بليغ قدمه فروهلينج بعنوان "حرب الحبر والإنترنت في إقليم تشياباس Chiapas (أقصى جنوب المكسيك) في منتصف تسعينيات القرن العشرين" كما تبدى ذلك أيضا في مقال استطرادي كتبه ستان برون Stan Brunn الذي نادي بإبرام "معاهدة سيلكون Treaty of Silicon (تطوير الاتصالات) وذلك من أجل إرساء سلام على غرار معاهدة ويستفاليا(*) Treaty of Westphalia.[١٤١] وكان برون المحرر الزائر لعدد

(*) سلام ويستفاليا **Peace of Westphalia** سلسلة من معاهدات السلام الموقعة فيما بين مايو وأكتوبر ١٦٤٨ في مدينتي أوسنابروك **Osnabrück** ومونستر **Münster** في ألمانيا. حيث أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثمانين عاما (١٥٦٨ - ١٦٤٨) بين إسبانيا والجمهورية الهولندية، باعتراف إسبانيا رسميا باستقلال الجمهورية الهولندية. (المترجم).

خاص من مجلة "الجيوبوليتيكا" في ٢٠٠٣، حيث كان يركز علـى الحـادي عشر من سبتمبر (المجلد ٨، العدد ٣). وبالرغم من أن هذه النظرة العامـة ليست شاملة، وتقتصر أساسا على الكتابات باللغة الإنجليزية، فإنها توضـح التنوع الكبير للكم المتزايد من الكتابات الجغرافية. ولكن لا يزال عدد الكتب الدراسية التمهيدية في الجغرافيا السياسية التـي تتنـاول الحـرب والـسلام كموضع أساسي لها يعتبر قليلا، وإن كان كتاب "ممارسة الجيوبوليتيكا" يمثل استثناء[١٤٢]، ولكن جون أجنيو John Agnew استغل اللوحة الفنية "الحـرب العظمى في كاليفورنيا" ــ وهي استطراد خيالي عن حرب مستقبلية بين سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس ــ لتوضع على الغلاف وفي التـصدير لكتابـه "صناعة الجغرافيا السياسية"[١٤٣].

الجغرافيون في الحرب والسلام منذ ١٩٤٥

عندما ناقش أندرو كيربي Andrew Kirby دور الجغرافيين في الحرب العالمية الثانية، قرر أنه في التسعينيات "لم يعد هناك جغرافيون سياسيون في منزلة بومان أو هارتسهورن، ولم يعد هناك من يمثلهم في الحكومـة"[١٤٤]. ولكنه منح استثناء للجغرافي جورج ديمكو George Demko، مـدير القـسم الجغرافي بوزارة الخارجية الأمريكية. ولكـن هـذا لا يعنـي أن المعرفـة الجغرافية لا تستخدم على نطاق واسع للإعداد وشن الحـرب. إذ إن نظـم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد تمثل تقنيـات أساسـية لوكـالات الاستخبارات. ويتمثل الفرق عن الوضع منذ خمسين سنة في أن الجغرافيين الأكاديميين ابتعدوا كثيرا عن هذه الموضوعات.

وقد شغل الجغرافيون الأكاديميون أنفسهم بالحرب والسلام في مجالات غير شن الحرب. ففي فرنسا، اقترحت مدرسة هيرودوت في الجيوبوليتيكا برنامجا لجغرافيا فعالة لمواجهة قمع الدولة الناتج عن الكفاح ضد الامبريالية في المستعمرات (السابقة) [١٤٥]. وفي العالم الأنجلوأمريكي، في ثمانينيات القرن العشرين، ادعى الجغرافيون الأكاديميون أنهم يساهمون في السلام من خلال نشر المعرفة الجغرافية أساسا، وكان منطقهم يتمثل في أنه "إذا كان هذا الموقف يضيف إلى الأدلة على عبثيتها [الحروب] في النهاية، فإن هذا يعني أننا خدمنا غرضا نبيلا." [١٤٦] ومع ذلك، واجهت فكرة أن "كل عمل حربي يمثل كارثة دائما" تحديا من أوتواتيل óTuathail في نقده لجدول الأعمال البحثي عند فان دير فوستن وأولوفلن، واقتصار مقاربتهما على السلام السلبي، وإهمالهما للعنف البنيوي [١٤٧].

وشجعت قضايا الحرب والردع النووي العديد من الجغرافيين على تبني موقف مؤيد للسلام. ولكن النداءات العديدة من أجل العمل، [١٤٨] والالتماسات المقدمة في جمعية الجغرافيين الأمريكيين والاتحاد الجغرافي الدولي IGU، والمنشورات المذكورة سلفا، كانت تستهدف مجالاتهم الخاصة. وربما كان الجغرافيون ناجحين في مبادرات الأنشطة والتعليم المحلي، ولكنهم لم يكونوا على صلة قوية بصانعي القرارات. حيث تناولت سوزان كتر Susan Cutter هذه القضية في ١٩٨٨ في كتابها "الجغرافيون والحرب النووية: لماذا نفتقد التأثير على السياسة العامة." [١٤٩] وأرجعت هذا السجل الضعيف إلى عاملين: عدم وجود نظرية كبرى، وتقسيم الجغرافيا. وعندما قرر بيتر سلووي Peter Slowe أن "الجغرافيين أكثر أهمية مما يعتقدون"، قال

إن الجغرافيين يجب أن يستكشفوا بصورة أكثر دقة مضامين الفكر السياسي بالنسبة للجغرافيا. ووضح رأيه بإظهار أهمية الجغرافيا بالنسبة للحجج في دراسات حالات المصادر الخمسة للقوة السياسية (القوة، والسلطة، والقومية، والقانونية، والشرعية).[١٥٠]

ونشرت أمثلة أخرى على البيانات المناهضة للردع النووي، أو بالتحديد الصراعات المحلية، في مجلات جغرافية أكثر ثورية، مثل دورية "أنتيبود[*] Antipode"، أو مؤخرا المنتديين اللذين نظمهما المركز مركز دراسات "جغرافي العالم العربي[**] Arab World Geographer" وطلبا من الجغرافيين انعكاسات أولية عن الانتفاضة الثانية وهجمات الحادي عشر من سبتمبر [١٥١] . فبعد الحادي عشر من سبتمبر، أعد جغرافيو الجمعية الجغرافية الأمريكية جدول أعمال بحثي للإسهام في فهم الإرهاب ومكافحته[١٥٢]، ونشرت مجلة "الفلسفة والجغرافيا Philosophy and Geography" جزءا خاصا عن "جغرافيات الحادي عشر".[١٥٣] وشارك بعض

(*) أنتيبود **Antipode** مجلة جغرافية أكاديمية راديكالية تغطي مجال الجغرافيا السياسية، أسسها الجغرافي ريتشارد بيت **Richard Peet** وطلاب الدراسات العليا في جامعة كلارك في ١٩٦٩، نشرت مقالات ذات اتجاهات ماركسية واشتراكية وفوضوية ومناهضة للعنصرية ونسوية. (المترجم)

(**) جغرافي العالم العربي **The Arab World Geographer** مجلة دولية تصدر من هولندا (**http://arabworldgeographer.socsci.uva.nl/**) تهدف إلى دعم المعرفة الجغرافية المتعلقة بالعالم العربي، تحاول المجلة نشر أعمال الجيل الجديد من الجغرافيين العرب على المجتمع البحثي والجغرافي الدولي الأوسع من خلال اللغة الإنجليزية. (المترجم)

الجغرافيين أيضا بصورة شخصية كشخصيات عامة في تشجيع تسويات السلام في صراعات محلية، مثل الجغرافي السياسي البريطاني الإسرائيلي ديفيد نيومان في الحوار العام الإسرائيلي حول التسوية السلمية، ومساهمته بأعمدة (ألغتها الصحيفة لاحقا في ٢٠٠٣) في جيروزاليم بوست، وإسهاماته في النيويورك تايمز، والجارديان والوورلد بريس ريفيو، ومجموعة من الصحف اليهودية، منها لوس أنجلوس جيويش تايمز [١٥٤].

وأخيرا، يجب أن يذكر المرء هنا "الميثاق الدولي للتعليم الجغرافي" الذي تبنته في ١٩٩٢ "لجنة التعليم الجغرافي" التابعة للاتحاد الجغرافي الدولي في مؤتمرها في واشنطن في ١٩٩٢. وكان السلام يمثل أحد اهتمامات الميثاق، وهو يرتبط صراحة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وميثاق اليونسكو، ويبرز أهمية التعليم في التفاهم والتعاون بين الأمم [١٥٥]. "يعتبر التعليم الجغرافي مثاليا في تشجيع الإحساس بالاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب. إذ إن المعرفة الجغرافية بالثقافات والحضارات وطرق الحياة الأخرى تزيد من قدرتنا على التواصل، وتعتبر شرطا مسبقا ضروريا للتعاون والتضامن الدولي." [١٥٦] وهذا يعود بنا إلى عبارة كروبوتكين في ١٨٨٥ [١٥٧].

خلاصة الفترة منذ ١٩٤٥

كان الجغرافيون الأكاديميون جميعا من دعاة السلام ويشجعون التعاون الدولي في فترة ما بعد الحرب. وفي العقدين الأخيرين، تناول المزيد من المنشورات صراحة شن الحرب وصنع السلام. حيث قامت كتابات كثيرة

ومتزايدة في الجغرافيا السياسية للدولة والعلاقات الدولية بتحليل الجوانب المختلفة لنظام الدولة، والتي تتراوح من العلاقات بين الدول إلى الممارسات الاستطرادية. وكانت دراسات نتائج الحرب بالنسبة للأفراد تمثل ابتكارا مطلوبا بشكل متزايد. وبصفة عامة، تعتبر المعرفة الجغرافية منفصلة عن الممارسات السياسية (مع الاستثناء الملحوظ للجيوبوليتيكا الفرنسية) أو مهمة لسياسة الدولة. ويشارك الجغرافيون بصورة مباشرة أحيانا في حركات السلام وغيرها من الأعمال السياسية، ونادرا ما يشاركون في الخدمة العسكرية. حيث تعتبر الجغرافيا بمثابة أداة تعليمية لتشجيع التفاهم والتعاون الدولي على نطاق واسع، أي أنها باختصار علم للسلام.

الخاتمة

كان هناك تحول واضح خلال القرن الماضي من "جغرافية الحرب" إلى "جغرافية السلام". حيث تعتبر الحرب الآن سلوكا جماعيا مدانا، وليست فرصة طبيعية لاستعراض القوة الفردية والجماعية. وكان هناك توسع في البحوث في دراسة أسباب ومسار الحرب وآثارها ونتائجها، وتحول من العوامل البيئية التي تؤثر على القوة النسبية لدولة معينة، إلى العوامل النسبية المتعلقة بالتفاعلات بين الدول؛ ومن وجهة نظر دولة معينة إلى العالم، إلى وجهة النظر الشخصية للأفراد المتورطين في حالات الحرب (النخب والمدنيين على السواء)، وأخيرا من الحقائق الجغرافية الطبيعية إلى مفاهيم الأطراف المشاركة. وكذلك، تغير إسهام الجغرافيين، وتغير الهدف الرئيس من تطبيق المعرفة الجغرافية من كسب الحرب إلى تجنب الحرب. وتعكس

هذه التحولات تغيرات اجتماعية أكثر عمومية. لقد كانت مفاهيم كلمة "الحرب" مختلفة منذ قرن مضى، عندما كان لدى الدول "وزارة حرب" (بدلا من وزارة دفاع)، وكذلك أيضا عندما كان التجنيد العسكري شائعا، ولم تكن تضحية المرء بروحه في سبيل الوطن عبارة جوفاء بالنسبة لمواطني الدول الديمقراطية. وكان التحول العام من "الحرب كفن" إلى "الحرب كمحظور" يتردد على نطاق واسع بين الجغرافيين [١٥٨].

وينادي الجغرافيون الآن بالسلام في عالم العولمة، ولكنهم لا يزالون لا يظهرون كثيرا في الحوار العام. حيث أصبحوا أقل تأثيرا عما كانوا عليه عندما كانوا يريدون استخدام مهاراتهم للاستفادة من الدروس المتعلقة بكسب الحرب. ولا يزال الموقف المتناقض تجاه تطبيقات السياسات في مجال الحرب والسلام قائما بسبب المثال القبيح للجيوبوليتيكا الألمانية. ولذلك فإن الكم المتزايد من الكتابات التي تعكس تلك الفترة، وخاصة مشاركة الجغرافيين في المشروعات القومية والاستعمارية، يمثل خطوة مقبولة نحو المزيد من المرونة، ولكنها تحتاج إلى تأكيد أكثر.

ومع ذلك، فإن الجغرافيا لدى الكثيرين من أصحاب الميول العسكرية لا تزال تتعلق بالدعم اللوجيستي والتكتيكات في ميدان المعركة والاستراتيجيات [١٥٩]. وبعبارة أخرى، فإن تحديد ما إذا كانت الجغرافيا دراسة للحرب أم للسلام[١٦٠] يعتمد في النهاية جزئيا على الجغرافيين. وينطبق هذا على كل المعرفة (العلمية) والتطبيقات التقنية. إذ إن الأعمال المشهورة جدا لعلماء الطاقة النووية في الحملات ضد الردع النووي، ومنحهم جوائز نوبل للسلام، وغيرها من الجوائز، لم يمنع أجهزة الدول من

الاستثمار في الترسانات النووية الضخمة. ومن ثم فإن مهمة الجغرافيين أكبر من مجرد التحذير من آثار الحروب النووية أو الكيماوية أو البيولوجية – إذ إن الآخرين يستطيعون ويفعلون ذلك بصورة أفضل. حيث تتعلق الخبرة التي يمكن أن يقدمها الجغرافيون للآخرين بفهمهم للمكان، وتقديرهم لدور الإقليم كآلية حاكمة، وفي تشكيل الهويات والتمثيلات التي تحشد الناس للبحث عن تسويات للنزاعات التي تنشب بينهم [٦١].

الهوامش

(١) لاكوست "الجغرافيا تخدم الحرب في المقام الأول".

(٢) بيير تمهيد: حين يبحث الجغرافيون عن السلام"؛ وانظر فان دير فوستن و أولوفلن "السعي نحو أراض جديدة من أجل سلام راسخ"؛ وراجع أيضا ويزنر "الجغرافيا: هل الأولوية لدراسات الحرب أم السلام؟" وانظر أيضا دراسة أولوفلن وهيسكه "من الجيوبوليتيك الألماني *Geopolitik* إلى الجيوبوليتيك الفرنسي *Geopolitique*".

(٣) أولوفلن وهيسكي "من الجيوبولبتيك الألماني *Geopolitik* إلى الجيوبوليتيك الفرنسي *Geopolitique*.

(٤) جونسون، جريجوري، برات، وواتس "قاموس الجغرافيا البشرية".

(٥) أولوفلن "قاموس الجيوبوليتيك" وهناك مداخل في هذا القاموس تتعلق بكل من "مؤتمر سلام باريس"، و"التعايش السلمي"، و"مفهوم السلام"، ومداخل أخرى عن عدة حروب.

(٦) ميتشيل "السياسة، موارد الثروة السمكية، وإدارة الموارد الدولية".

(٧) سميث "حرب أكاديمية حول المجال البحثي للجغرافيا"؛ وسميث "نحو تاريخ للجغرافيا"؛ وتعليقات على حوليات رابطة الجغرافيين الأمريكيين" ٧٨ (١٩٨٨) ص ١٤٤-١٥٨.

(٨) جالتونج "العنف، السلام، والبحث في قضايا السلام"؛ وانظر أيضا جالتونج "نظرية بنيوية للامبريالية"

(٩) دي بانر وفان دير فوستن "بيت الجغرافيا"؛ وانظر أيضا كلافال "تاريخ الجغرافيا الفرنسية منذ عام ١٨٧٠ وحتى اليوم؛ وراجع كذلك جونسون "الجغرافيا والجغرافيون"، وهولت جنسن "الجغرافيا".

(١٠) أجنيو "صناعة الجغرافيا السياسية"؛ فان دير فوستن "الجغرافيا السياسية على المقياس العالمي"؛ أولوفلن "قاموس الجيوبوليتيك"؛ هيفرمان "معنى أوروبا"؛ دودز واتكنسون "التراث الجيوبوليتيكي"؛ رافيشستاين، لابيرنو وباستيور "الجيوبوليتيك والتاريخ"؛ كلافال "الجيوبوليتيك والجيواستراتيجيا"، باركر "الجيوبوليتيك".

(١١) أدين بالفضل للخدمات الجليلة التي قدمتها مكتبة جامعة أمستردام، بما حوته من مجموعاتها الشاملة من الكتب والدوريات القديمة، ومجموعاتها الأكاديمية النفيسة، والأدلة الفهرسية

الرقمية، ولنظام الاستعارة الهولندي بين المكتبات وبعضها البعض. وبدون هذه التسهيلات لم يكن بوسعي الوصول إلى كثير من المواد القديمة والحديثة.

(١٢) هيفرمان "معنى أوروبا".

(١٣) تأسست الجمعية الجغرافية في باريس عام ١٨٢١، والجمعية الجغرافية في برلين عام ١٨٢٨، والجمعية الجغرافية الملكية في لندن في ١٨٣٠، ثم ظهرت جمعيات أخرى في فترات لاحقة في كل من المكسيك وألمانيا والبرازيل وروسيا. كما تأسست الجمعية الجغرافية الأمريكية في ١٨٥٢.

(١٤) تأسس كرسي للجغرافيا في ألمانيا في مدينة ستراسبورغ عام ١٨٧٤.

(١٥) تأسست الرابطة الجغرافية في بريطانيا عام ١٨٩٧، ورابطة الجغرافيين الأمريكيين في ١٩١٠. وعقد أول مؤتمر دولي للجغرافيا في مدينة أنتفيرب (بلجيكا) عام ١٨٧١، والثاني في باريس ١٨٧٥ وتأسس الاتحاد الجغرافي الدولي (IGU-UGI) في بروكسل (بلجيكا) عام ١٩٢٢.

(١٦) بدأت دورية "جيوجرافيكال جورنال Geographical Journal " في ١٨٣٥ في بريطانيا، ولحقت بها دوريات أخرى مثل دورية الجغرافيا الفرنسية Annales de ge´ographie (١٨٩١) والدورية الجغرافية الألمانية Geographische Zeitschrift (١٨٩٥) والدورية الجغرافية the Journal of Geography (١٩٠٢)، والمجلة الجغرافية الأسكتلندية (١٩٠٢) والمجلة الجغرافية (١٩١١) ودورية الجغرافيا (١٩١٦) ودورية معهد الجغرافيين البريطانيين (١٩٣٣) إضافة إلى عديد من الدوريات المتخصصة مثل مجلة الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie (١٩١٠) ودورية الجغرافيا الاقتصادية (١٩٢٥) والدورية الألمانية مجلة الجيوبوليتيك Zeitschrift fur Geopolitik (١٩٢٤-١٩٤٤).

(١٧) راتزل "الجغرافيا السياسية"

(١٨) راتزل "الجغرافيا السياسية: جغرافية الدول، والتجارة، والحرب Politische Geographie oder die Geographie der Staaten, des Verkehres, und des Krieges " الطبعة الثالثة، نقحها ووسعها إيوجين أوبرهومر ونشرت بعد وفاته في عام ١٩٢٣، ولم تحمل حينئذ العنوان الفرعي الذي يشير إلى الحرب.

(١٩) راتزل "الجغرافيا الأنثروبولوجية Anthropo-geographie" الجزءان الأول والثاني. وهناك دراسات شيقة تناولت تفسير راتزل قدمها عدد من الباحثين في مقدمتهم: دينيك

"الجغرافيا السياسية عند راتزل والخطاب الألماني في القرن العشرين"؛ أجنيو "صناعة الجغرافيا السياسية"؛ وكلاودي رافشتاين في تعقيبه على الترجمة الفرنسية لكتاب راتزل عن الجغرافيا السياسية، اعتمادا على الطبعة الثالثة التي ظهرت بعد وفاته والتي نشرت عام ١٩٨٧، وبكلمة تمهيدية قدمها ميشيل كورينمان.

(٢٠) سميل "تأثير البيئة الجغرافية". ومن أجل دراسة شيقة عن عدم التوافق في المفاهيم الألمانية والأمريكية بخصوص الحتم البيئي راجع كريستوف "أصول الجيوبوليتيك وتطوره".

(٢١) راتزل "الجغرافيا السياسية" الطبعة الثانية/ القسم ٤٨، ص ٩٣-٩٥ (وقد اعتمدت ترجمتي هنا على الطبعة الفرنسية لعام ١٨٨٨ لهذا الجزء والتي تقع في صفحات ٩٠-٩٣).

(٢٢) كيلين" الدولة كائن حي Staten som lifsform" ص ٦٢. ترجم إلى الألمانية بعد عام من صدور الأصل في لغته السويدية. وقد اعتمدت هنا على النسخة الألمانية.

(٢٣) رغم أن مصطلح "الجيوبوليتيك" يغطي معظم المناهج المختلفة. فإنه يمكن النظر بوجه عام إلى المصطلح باعتباره مرادفا للجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية. ولمناقشة مختلف وجهات النظر المتعلقة بالجيوبوليتيك راجع ممدوح "الجيوبوليتيك في تسعينيات القرن العشرين".

(٢٤) ماكيندر "المحور الجغرافي للتاريخ" ص ٤٣٧. وراجع أيضا كتابيه عن "بريطانيا والبحار البريطانية" و"المثل والواقع الديموقراطي" .

(٢٥) فيدال دو لابلاش "المشهد الجغرافي لفرنسا".

(٢٦) فيدال دو لابلاش " فرنسا الشرقية (اللورين والألزاس)". وقد قدم لاكوست إعادة قراءة لفيدال باعتباره عالما في الجيوبوليتيك، في مقدمته للطبعة الجديدة لكتاب "فرنسا الشرقية" التي ظهرت عام ١٩٩٤.

(٢٧) كتلك المقالات التي ظهرت في دورية "جيوجرافيكال جورنال" والتي تناولت الدول الجديدة والحدود الجديدة. ومن بين تلك المقالات ما كتبه بروسي عن "الاستفتاء العام في منطقة كلاجينفورت Klagenfurt Plebiscit".

(٢٨) برنشس وفالو "جغرافية التاريخ، ص ٣ .

(٢٩) بومان "عالم جديد" وقد نشرت النسخة الفرنسية عام ١٩٢٨.

(٣٠) سميث "عالم بومان الجديد ومجلس العلاقات الخارجية".

(٣١) بومان "عالم جديد" ص ١١.

(٣٢) وتليسي "الأرض والدولة".

(٣٣) هوسهوفر "جيوبوليتيكا الأفكار الوحدوية"؛ هوسهفر "الجيوبوليتيكا العسكرية"؛ بانس "المجال الحيوي والشعب في الحرب العالمية" ؛ وانظر أيضا كتابا أقدم أعده موول بعنوان "الجغرافيا السياسية".

(٣٤) كيس "من الجغرافيا السياسية إلى الجيوبولتيك". ص ٦٤٢.

(٣٥) فيدال دو لا بلاش "المشهد الجغرافي لفرنسا"؛ فيدال دو لا بلاش "فرنسا لاشرقية (اللورين والألزاس)".

(٣٦) فيدال دو لا بلاش "أسس الجغرافيا البشرية"

(٣٧) ديمانيون "انحطاط أوربا"؛ ديمانيون "الإمبراطورية البريطانية"؛ ديمانيون وفيبفيه " الراين".

(٣٨) إيف ماري جوبليه "أفول المعاهدات".

(٣٩) أنسل "الجيوبوليتيك".

(٤٠) فالو "الأرض والدولة"؛ برانشيس وفالو "جغرافية التاريخ"؛ برانشيس "الجغرافيا البشرية لفرنسا".

(٤١) أنسل "الجيوبوليتيك".

(٤٢) أنسل "جغرافية التخوم".

(٤٣) المرجع السابق، ص ١٩٥

(٤٤) بومان "الجغرافيا السياسية للقوى العظمى"؛ كيس "من الجغرافيا السياسية إلى الجيوبوليتيك". بومان "الجغرافيا في مواجهة الجيوبوليتيك"؛ جان جوتمان "خلفية معرفية للجيوبوليتيك".

(٤٥) من أجل مراجعة لفيض من أدبيات الجيوبوليتيك في الولايات المتحدة في تلك الفترة راجع "الجيوبوليتيك – علم منفوق جديد أم فن قديم؟". ولمراجعة أحدث انظر كريستوف "أصول الجيوبوليتيك وتطورها"، وانظر أيضا أليكسندر "الجيوبوليتيكا الجديدة".

(٤٦) سبيكمان "الاستراتيجية الأمريكية في السياسات العالمية".

(٤٧) انظر أيضا التجارب الكارتوغرافية في: سبيكمان "جغرافية السلام".

(٤٨) فان فالكينبورج "الولايات المتحدة في الحرب".

(٤٩) بومان "الجغرافيا السياسية للقوى العظمى" ص ٣٥٢ (والعبارتان الأخيرتان مقتبستان أيضا من أولوفلن وهيسكه" من الجيوبوليتيك الألماني إلى الجيوبوليتيك الفرنسي" ص ٤٠).

(٥٠) على سبيل المثال مُنح أنسل كلا من صليب ووسام الشرف برتبة فارس، وذلك لخدماته العسكرية المميزة. (انظر في ذلك باركر "أنسل" ص ١٠-١١). وكان هوسهوفر قد تقاعد برتبة جنرال حين أصبح أستاذا للجغرافيا في جامعة ميونخ. كما انخرط ٥١ عضوا من أعضاء رابطة الجغرافيين الأمريكيين في الحرب بدرجة أو بأخرى (انظر كيربي "ماذا كانت تفعل في الحرب يأبي؟ ص ٣٠٤) وانظر أيضا "خدمات الحرب التي قام بها أعضاء رابطة الجغرافيين الأمريكيين".

(٥١) هيفرمان "التاريخ، والجغرافيا، والفضاء الوطني الفرنسي".

(٥٢) هيفرمان "الجغرافيا، الكارتوغرافيا، والمخابرات العسكرية"؛ هيفرمان "خدعة البروفيسفور بنك"؛ ميهيو "الجغرافيا السياسية الجديدة لدى هالفورد ماكيندر والتراث الجغرافي"؛ شتودرارت "الجغرافيا والحرب".

(٥٣) ماكيندر "الجغرافيا كمادة دراسية محورية في التعليم" ص ٣٧٦-٣٨٤.

(٥٤) سميث "عالم بومان الجديد ومجلس العلاقات الخارجية"؛ سميث "أشعيا بومان"؛ وانظر أيضا كيربي "ماذا كانت تفعل في الحرب يأبي؟".

(٥٥) كان لهذا الإسناد تداعيات بالغة لاحقا، إذ إن إنشاء جمهورية مقدونيا في ١٩٤٦ إلى جوار صربيا في شكل دولة فيدرالية ثم حصول مقدونيا في النهاية على الاستقلال عام ١٩٩١ تحت مسمى "جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا. راجع أيضا ويكنسون "الخرائط والسياسية"؛ وكذلك تيلور وفلنت "الجغرافيا السياسية ص ٢٠٩-٢١١.

(٥٦) لم يكن هذا المفهوم مستمدا من دراسته عن الجغرافيا السياسية. انظر في ذلك بوتشر وزملاءه (محررين) "هدايا احتفالية بمناسبة بلوغ ألبرت شافيل Albert Schaffle السبعين من عمره" (١٩٠١).

(٥٧) انظر دودز واتكنسون "التراث الجيوبوليتيكي" القسم الأول.

(٥٨) جوتمان "خلفيات معرفية للجيوبوليتيك"

(٥٩) بالكين "جغرافيو المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية" ص ١٦٠-١٨٠

(٦٠) "ماذا كانت تفعل في الحرب أبي؟" ص ٣٠٦-٣٠٩

(٦١) كلوت وجوسمي "كتيبات في الاستخبارات العسكرية"

(٦٢) أجنيو "صناعة الجغرافيا السياسية"؛ أوتواتيل "الجيوبوليتيكا النقدية"؛ أولوفلن "قاموس الجيوبوليتيكا".

(٦٣) كروبوتكين "ما الذى يجب أن تكون عليه الجغرافيا".

(٦٤) أوتود "زيادة أهمية الجغرافيا مع نمو الدول القومية".

(٦٥) المرجع السابق ص ١٥

(٦٦) انظر في ذلك دوريات: أكتا جيوغرافيكا Acta Geographica (باريس ١٩٤٧، الجغرافيا منذ ٢٠٠٠)، الجغرافيا السوفيتية Soviet Geography (١٩٦٠)؛ جغرافيا ما بعد السوفيتية منذ عام ١٩٩٢ Post-Soviet Geography ؛ الاقتصاد وجغرافية ما بعد السوفيتية منذ عام ١٩٩٧، التحليل الجغرافيGeographical Analysis (١٩٦٥)، المكان Area(١٩٦٩) أنتيبود Antipode(١٩٦٩) جيوفورم Geoforum (١٩٧٠) الفضاء الجغرافي L'espace ge´ographique (١٩٧٢) البيئة والتخطيط Environment and Planning(١٩٧٤) دورية الجغرافية التاريخية Journal of Historical Geography (١٩٧٥) هيرودوت (١٩٧٦) جيوجورنال (١٩٧٧) إنجازات في الجغرافيا البشرية (١٩٧٧) Progress in Human Geography، دورية الجغرافيا في التعليم العالي (١٩٧٧) Journal of Geography in Higher Education دورية الجغرافيا الثقافية Journal of Cultural Geography (1980، الجغرافيا الحضرية Urban Geography (١٩٨٠)، الجغرافيا التطبيقية Applied Geography (١٩٨٠) فصلية الجغرافيا السياسية Political Geography Quarterly (١٩٨٢) الجغرافيا السياسية Political Geography منذ ١٩٩٢، البيئة والتخطيط سلسلة ب، ج، د (١٩٨٣) Environment and Planning B. C. and D series ، الجغرافيا والثقافة (١٩٩٢) Geographie et Cultures، دورية جغرافية النقل Journal of Transport Geography (١٩٩٣) الجندر والمكان والثقافة Gender. Place, and Culture(١٩٩٤) ، الجيوبوليتيك والحدود الدولية (١٩٩٥) الفضاء المكاني والسياسة Space and Polity (١٩٩٧) الفلسفة والجغرافيا (١٩٩٨) الجغرافيا الاجتماعية والثقافية (٢٠٠٠).

(٦٧) ورغم أننا حتى في هذه الحالة نحتاج لبعض الدعائم لإثبات ذلك، فإن دورية المجلة الجيوبوليتيكة قد عادت للظهور في عام ١٩٥١ (واستمرت حتى عام ١٩٦٨).

(٦٨) جوليان مينغ "لا تصدروا دورية عن الجغرافيا السياسية"

(٦٩) جوتمان "الجغرافيا والعلاقات الدولية"؛ جوتمان "سياسة الدولة وجغرافيتها". جوتمان "التجزئة السياسية لعالمنا"؛ جوتمان "أهمية الإقليم".

(٧٠) هارتسهورن "منهج وظيفي للجغرافيا السياسية"، وانظر أيضا هارتسهورن " الجغرافيا السياسية في العالم المعاصر".

(٧١) جونز "نظرية المجال الموحد في الجغرافيا السياسية".

(٧٢) جونز "رؤى للعالم السياسي"؛ جونز "رؤى للاستراتيجية العالمية".

(٧٣) كوهين "الجغرافيا والسياسة في عالم مقسم".

(٧٤) نشرت طبعة منقحة في عام ١٩٧٣، كوهين "الجغرافيا والسياسة في عالم مقسم". وانظر أيضا كوهين "العلاقات الجيوبوليتيكية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. (وانظر أيضا التعليقات التي قدمت على نفس الموضوع في الجغرافيا السياسية)؛ كوهين "جيوبوليتيكيا النظام العالمي"، " تغيرات الجيوبوليتكا العالمية في حقبة ما بعد الحرب الباردة"؛ وراجع أيضا الإصدار الخاص من دورية الجغرافيا السياسية المهداة إلى كوهين، مجلد ٢١ (٥) (يونيو ٢٠٠٢).

(٧٥) سبروت وسبروت "الجغرافيا والسياسات الدولية في حقبة التغيرات الثورية"؛ سبروت وسبروت "المنظور الإيكولوجي للعلاقات الإنسانية".

(٧٦) سينجر "جغرافية الصراع".

(٧٧) انظر مراجعة ممدوح "الجيوبوليتيك في تسعينيات القرن العشرين"

(٧٨) هناك بعض الأدلة حول انبعاث العلاقات بين الجغرافيين العسكريين والجغرافيين الأكاديميين، كتلك التي قدمها الإصدار الخاص من مجلة جيوجورنال في عام ١٩٩٣ ([2] 31) وعام ١٩٩٤ ([2] 34) وتأسيس مجموعة خاصة داخل رابطة الجغرافيين الأمريكيين. وانظر أيضا كولنس "الجغرافيا العسكرية"؛ وينترز "قتال الأركان"، وانظر أيضا بالكا وجالجانو "مجال الجغرافيا العسكرية".

(٧٩) لاكوست " بحث عن قصف السدود المقامة على النهر الأحمر (فيتنام) Enque^te sur le bombardement des digues du fleuve rouge؛ لاكوست "الجغرافيا تخدم الحرب في المقام الأول".

(٨٠) لاكوست "قاموس الجيوبوليتيكا".

(٨١) أولوفلن وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام".

(٨٢) هوسي "الحرب، السلام، وفض النزاعات"، هوسي "الجغرافيا السياسية للأحداث المعاصرة"

(٨٣) انظر كيدرون وسيجال "أطلس الحرب".

(٨٤) بيير وجينكينز "جغرافية السلام والحرب".

(٨٥) سلوكي وكاتر "الحياة في العصر النووي".

(٨٦) كان عمل بونجي "جغرافيا بقاء الجنس البشري" بمثابة تحذير مبكر في هذا الصدد. وانظر أيضا بونجي "أطلس الحرب النووية"؛ باتش "الحرب النووية"؛ كاري "في أعقاب الحرب النووية"؛ جرين وزملاؤه "لندن بعد القنبلة"؛ وأوبنشاو، ستيدمان وجرين "يوم الحساب"

(٨٧) مالكي " البحث والتطوير الممول حكوميا"؛ مالكي "الإنفاق الفيدرالي على البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية"، مالكي "الإنفاق العسكري وصناعة الدفاع الأمريكية"؛ أوهالشين "التضمينات الإقليمية والتقنية للحشد الحديث في الإنفاق الدفاعي الأمريكي". ولبيانات عن تخفيض النفقات الدفاعية فيما بعد الحرب الباردة انظر اتكنسون " خفض النفقات الدفاعية والآثار الاقتصادية الإقليمية المترتبة عليه"، وانظر أيضا وارف "الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية لإغلاق القواعد العسكرية في الولايات المتحدة".

(٨٨) كاتر هولكمب وشاتين "الأنماط المكانية للدعم الموجه لإيقاف برامج الأسلحة النووية"؛ كاتر وزملاؤه "من العمل على المستوى الشعبي إلى سياسات الأنصار"؛ كريسويل "إتاحة الفرصة للمرأة لتتبوأ موقعها"، ميلر "التمكين السياسي".

(٨٩) كليوت ووترمان(محرران) الجغرافيا السياسية للنزاع والسلام.

(٩٠) أولوفلن وهيسكه "من الجيوبوليتيك الألماني إلى الجيوبوليتيك الفرنسي"

(٩١) أوسوليفان "جغرافية الحرب في عالم ما بعد الحرب الباردة"؛ أوسوليفان وميلر، جغرافية فن الحرب"؛ أوسوليفان "التحليل الجغرافي لفن حرب العصابات"؛ أوسوليفان "التضاريس والتكتيك العسكري". راجع أيضا أعمال أوسوليفان عن "الجيوبوليتيك" و"مجالات القوة الجيوبوليتيكية".

(٩٢) أولوفلن "النماذج المكانية للصراعات الدولية"؛ وارد وكيربي " تعليقات"؛ أولوفلن "في روح التعاون، لا الصراع"؛ أولوفلن، ماير، وجرينبرج "الحرب وتداعياتها"؛ أولوفلن وزملاؤه "نشر الديموقراطية". أولوفلن وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للأقاليم الوحدوية"؛ أولوفلن وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام"؛ فان دير فوستن "جغرافية الصراع منذ عام ١٩٤٥"؛ فان دير فوستن و كوستانيا "الشبكات الدبلوماسية والسلام الراسخ".

(٩٣) نيجمان "جيوبوليتيكا السلطة والصراع"؛ نيجمان وفان دير فوستن كسر أحجار الحرب الباردة في أوروبا"؛ نيروب "الأنظمة والديانات في السياسات العالمية"؛ جرانت ونيجمان "التغيرات التاريخية في المساعدات الأمريكية واليابانية لإقليم آسيا-المحيط الهادئ".

(٩٤) وليامز ووليامز "قضايا السلام والأمن في أوروبا المعاصرة".

(٩٥) شين ووارد "التيه في المكان".

(٩٦) موست وستار "الانتشار، التعزيز، الجيوبوليتيكا وانتشار الحرب". ستار وموست "تأثيرات العدوى والحدود على النزاعات الإفريقية المعاصرة"؛ غورتس و ديهيل."التغيرات الإقليمية والنزاعات الدولية"؛ فاسكوز "لماذا يتقاتل الجيران"؛ بوهاجز وجاتس " جغرافية الحرب الأهلية"؛ توسيت وجليدتش وهيجر "الأنهار المشتركة النزاعات بين الدول"؛ جليدتش وزملاؤه "النزاعات المسلحة ١٩٤٦-٢٠٠١".

(٩٧) أجنيو وكوربريدج "السيطرة على المكان".

(٩٨) تيلور "الجغرافيا السياسية"؛ تيلور "الحداثيات"؛ تيلور وفلنت "الجغرافيا السياسية".

(٩٩) لاكوست "بحث عن قصف السدود المقامة على النهر الأحمر (فيتنام)"؛ لاكوست "جغرافية فن الحرب".

(١٠٠) هويت "الحرب الجوية وتدمير الأماكن الحضرية" .

(١٠١) هويت "حين حلقت الطائرات العظمى وحولت مدينتنا إلى رماد..." .

(١٠٢) كليركي، دوهيل وماكدونو "طبولوجيات الهولوكوست"؛ دوهيل وكليركي "رسم معالم الهولوكوست".

(١٠٣) كلوت "فيما بعد الأطلال".

(١٠٤) أشورث "الحرب والمدينة"؛ كيربي "البنتاجون والمدينة".

(١٠٥) إصدار خاص عن أعمال معهد الجغرافيين البريطانيين ٣ (٢٣) عام ١٩٧٨، "الاستيطان والصراع في عالم البحر المتوسط".

(١٠٦) جونسون "مشهد الذاكرة".

(١٠٧) جونسون "النقش على الحجر".

(١٠٨) ميو "النصب التذكارية للحرب كذاكرة سياسية"؛ وانظر أيضا كرامبتون "النصب التذكاري لـــ فورتريكير Voortrekker" .

(١٠٩) مورين وبرج "رؤية المقاومة من زاوية النوع الاجتماعي" .

ويقدم هذا المثال دليلا مفيدا على احتمالات "المياه من أجل السلام" ويؤيد أيضا الأعمال الأخرى المتعلقة بالموارد المشتركة التي تشير إلى أن آليات الترتيبات غير الرسمية يمكن أن تكون أكثر مرونة ونجاحا من الاستراتيجيات والمؤسسات الرسمية.[٣٠] ففي هذه الحالة، ستفرض استراتيجيات التعاون الرسمي صعوبات على الدول المتشاطئة، خاصة إذا انكشف تعاون الأردن مع إسرائيل للجيران العرب الآخرين. وكذلك تسمح مرونة الترتيبات غير الرسمية للفنيين بالتكيف مع المتطلبات السنوية والموسمية وأوضاع النهر المتغيرة. وتأكيدا لدعاوى أن استراتيجيات إدارة الموارد التعاونية يمكن أن تدعم الثقة والتعاون بين مختلف الأطراف بصفة عامة،[٣١] أظهر سوسلاند أيضا بناء الثقة والتعاون الذي كان المهندسون قادرين على تحقيقه عبر الزمن. وفي الواقع، لم يعد المرافقون العسكريون يرافقون المشاركين، وتحققت الثقة الأساسية للحفاظ على السرية التي سمحت للأردن باستمرار المشاركة. وفي ضوء أهمية كل هذه العوامل، يقول سوسلاند: إن الثقة والتعاون المشترك الذي تطور خلال هذه الاجتماعات السرية مهد الطريق أمام معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية التي وقعت فعلا في ١٩٩٤، واحتوت نصا جيدا يتعلق بالمياه. واختصارا، فإن دراسة نظام إدارة نهر اليرموك غير الرسمية تؤكد صحة الدعاوى بشأن فعالية آليات الحكم الذاتي ومؤسسات إدارة الموارد غير الرسمية، وتقدم أيضا بعض الأدلة على الأنماط الخاصة لتحسين الاتصال وبناء الثقة وتبادل المعلومات التي يمكن أن تشجع على دعم علاقات التعاون بين الخصوم.

(١٢٤) من الدراسات التي عدتُ إليها في الموضوعين المتعلقين بـ "الجغرافيون عن الحرب والسلام" و"الجغرافيون في الحرب والسلام" يمكن الرجوع إلى "ديوفري باركر "الفكر الجيوبوليتيكي في الغرب خلال القرن العشرين". وجيوفري باركر "جيوبوليتيكا الهيمنة"؛ وجيوفري باركر "الجيوبوليتيك: الماضي، الحاضر والمستقبل"؛ باركر "ماكيندر"، وأولوفلن "قاموس الجيوبوليتكا"؛ بلويت "هالفورد ماكيندر: سيرة ذاتية"؛ باسين "السلالة في مقابل المكان"؛ باسين "الإمبريالية والدولة القومية"؛ باسين "الطبيعة، الجيوبوليتيك والماركسية"؛ رافشتاين، لابيرنو وباستور "الجيوبوليتك والتاريخ"؛ ميو "الجغرافيا وأوربا"؛ نيروب "صدام الحضارات".

(١٢٥) دودز واتكنسون "التراث الجيوبوليتيكي"، وانظر أيضا العديد من الإسهامات في فصلية الجغرافيا السياسية منذ عام ١٩٨٢، ومن أمثلة المقالات الحديثة في هذه الفصلية ما كتبه باور بعنوان "الجيوبوليتيك وتمثيل الحروب الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا".

(١٢٦) نيومان "من الهوية الإقليمية إلى ما بعد الهوية الإقليمية في إسرائيل- فلسطين"؛ نيومان "جيوبوليتيكية صناعة السلام في إسرائيل - فلسطين". نيومان وباسي "الجدران العازلة والجيران في عالم ما بعد العصر الحديث".

(١٢٧) فلاح "الحرب الإسرائيلية – الفلسطينية عام ١٩٤٨ وتداعياتها"؛ فلاح "إعادة تجسيد رؤية الخطابات المعاصرة"؛ فلاح "انتفاضة الأقصى والطريق الدامي للاستقلال الفلسطيني".

(١٢٨) نيومان وفلاح "سلوك دولة صغيرة""؛ فلاح ونيومان "التوضيح المكاني للتهديد"؛ نيومان وفلاح "جبر الفجوة".

(١٢٩) إمري وولف "المياه في الشرق الأوسط" وانظر أيضا كليوت "مصادر المياه والنزاع في الشرق الأوسط"، وفتلسون "تداعيات تغير مسار خطاب المياه في مفاوضات المياه بين إسرائيل وفلسطين".

(١٣٠) الجغرافيا السياسية، ص ٢ – ١٨ (١٩٩٩).

(١٣١) هناك العديد من الإسهامات الرائعة، مثل تلك التي قدمها كوهين وكلوت "أسماء الأماكن في الصراع الأيديولوجي الإسرائيلي"؛ أزارياهو وجولان "إعادة تسمية اللاندسكيب"؛ وكلوت "التصميم الكبير للسلام"؛ وكاتز "ترحيل السكان كحل للنزاعات الدولية"؛ ويفتشال "التخوم الدولية"؛ ومما تجدر الإشارة إليه التبادل بين الجغرافين الإسرائيليين والفلسطينيين: فلاح "أسرلة Israelization الجغرافيا البشرية لفلسطين"؛ كليوت ووترمان "التأثير السياسي لكتابة

جغرافية فلسطين/إسرائيل"؛ فلاح "تخوم النقد السياسي في الممارسة الجغرافية الإسرائيلية"؛ كيلمان "تعليق على فلاح"؛ فلاح "في الممارسة الجغرافية الإسرائيلية".

(١٣٢) على سبيل المثال هناك عدد خاص من دورية الجغرافيا السياسية عام ١٩٩٨ ضم من بين مقالاته لودود "القسر/ المكانية، وآفاق مفاوضات الحل السلمي في أيرلندا"؛ وشيرلو وماك جوفرن "اللغة، الخطاب، والحوار"؛ دوجلاس وشيرلو "المتنازعون على المكان".

(١٣٣) كليوت ومانسفيلد "اللاندسكيب السياسي للتقسيم" .

(١٣٤) كليوت ومانسفيلد "دراسات حالة للنزاع والتنظيم الإقليمي في المدن المقسمة".

(١٣٥) ناجال "إعادة بناء المكان، إعادة خلق الذاكرة".

(١٣٦) جوتمان "دلالة المكان"؛ ساك "المكانية البشرية: عرض نظري"؛ ساك "المكانية البشرية، نظريتها وتاريخها"؛ نيومان "التخوم والمكانية وما بعد الحداثة"؛ دينيك و كنيبرينبرج "العامل المكاني".

(١٣٧) كنيبرينبرج وماركوسي "إضفاء الطابع القومي وإزالته عن أقاليم الحدود الأوربية".

(١٣٨) لي بيلون "الإيكولوجيا السياسية للحرب".

(١٣٩) جراندي وار "دروس صناعة السلام من قبرص المقسمة".

(١٤٠) فان دير فوستن "وجهات نظر"؛ برون، نور الدين وسيمس "المكان، الثقافة، والسلام".

(١٤١) فروهلينج "الفضاء الإليكتروني: حروب الحبر والإنترنت في إقليم تشياباس بالمكسيك". برون "هل من ضرورة لمعاهدة السيلكون لإرساء سلام ويستفاليا؟".

(١٤٢) أجنيو "صناعة الجغرافيا السياسية".

(١٤٣) كيربي " ماذا كانت تفعل في الحرب يأبي؟" ص ٣١٤.

(١٤٤) راجع لاكوست "الجغرافيا تخدم الحرب في المقام الأول"، وانظر أيضا العدد الأول من مجلة هيرودوت (١٩٧٦).

(١٤٥) أوسوفليان وميلر "جغرافية فن الحرب" ص ١٦٢.

(١٤٦) فان دير فوستن و أولوفلن "السعي نحو أراض جديدة من أجل سلام راسخ".

(١٤٧) أوتواتيل "ما وراء الجغرافيا السياسية التجريبية"، فان دير فوستن وأولوفلن "عودة إلى مستقبل الجغرافيا السياسية".

(١٤٨) موريل "المسئولية عن الجغرافيا"؛ وايت "الجغرافيون في عالم مضطرب في تغيره"؛ وايت "ملاحظات على الجغرافيين وتهديد الحرب النووية"؛ وبزنر "الجغرافيا: دراسات الحرب أم السلام؟"؛ أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا، الحرب والسلام".

(١٤٩) كانر "الجغرافيون والحرب النووية" وانظر أيضا تعليقات وردود على "الجغرافيا والحرب، الجغرافيون والسلام"، مجلة الحوليات ٧٨(٤) لعام ١٩٨٨: الصفحات من ٧٥١-٧٢٧، وما قدمه ديميك تحت عنوان "عن الجغرافيا والجغرافيين والأشياء النووية".

(١٥٠) سلوي "الجغرافيا والسلطة السياسية".

(١٥١) منتدى "جغرافي العالم العربي" العدد الثالث (٢٠٠٠) والعدد الرابع (٢٠٠١).

(١٥٢) كاتر ريتشاردسون ويلبانك "الأبعاد الجغرافية للإرهاب" ورشة عمل نظمها المؤتمر السنوي لرابطة الجغرافيين الأمريكيين في لوس أنجلوس ٢٠٠٢، وراجع أيضا فلنت "الإرهاب ومكافحة الإرهاب".

(١٥٣) الفلسفة والجغرافيا ٥ (٢٠٠٢).

(١٥٤) استمدت هذه القائمة من إعلان عن محاضرة في يناير ٢٠٠٣ في مركز دراسات الشرق الأدنى في المعهد الدولي بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

(١٥٥) ستولمان " الميثاق الدولي عن التعليم الجغرافي"؛ هوبيرج " الميثاق الدولي عن التعليم الجغرافي".

(١٥٦) هولت جنسن "الجغرافيا، التاريخ".

(١٥٧) كوربتكين "ما الذي يجب أن تكون عليه الجغرافيا".

(١٥٨) في وقت كتابة هذا الفصل فإنه على الرغم من أن تحضير الولايات المتحدة للحرب قد وصل ذروته في حالة الحرب على العراق فإن مجد "صناعة الحرب" في حد ذاته - كعمل ذكوري - قد فقد معظم بريقه. فقد وجدت الحكومات في أوربا على سبيل المثال أنه من الصعب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقف نهائيا عن التجنيد الاحترافي وتوقعت أن الرأي العام فيها لن يقبل دفع ذلك الثمن.

(١٥٩) ماري "بعض الأفكار عن الحرب والجغرافيا".

(١٦٠)"الجغرافيا: دراسات الحرب أم السلام؟" وذلك نسجا على منوال العنوان الذي قدمه ويزنر في مقالته.

(١٦١) طبيعة الجغرافيا كـ"علم تكاملي" يدرس الجنس البشري، والعالم الآلي. وقد كانت الطبيعة في دراسات بونجي حجة لاعتبار الجغرافيا "مليكة علوم السلام". راجع بونجي "أطلس الحرب النووية" ص ١٨٩-١٩٤.

المراجع

Agnew, John. *Making Political Geography: Human Geography in the Making*. London: Arnold, 2002.

Agnew, John, and Stuart Corbridge. *Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political Economy*. London: Routledge, 1995.

Alexander, Lewis. "The New Geopolitics: A Critique." *Journal of Conflict Resolution* 5 (1961): 407–410.

Amery, Hussein A., and Aaron T. Wolf, eds. *Water in the Middle East: A Geography of Peace*. Austin: University of Texas Press, 2000.

Ancel, Jacques. *Géopolitique*. Paris: Delagrave, 1936.

Ancel, Jacques. *Géographie des frontières*. Paris: Gallimard, 1938.

Arab World Geographer. http://gp.fmg.uva.nl/ggct/awg/ (accessed February 2003).

Ashworth, G. J. *War and the City*. London: Routledge, 1991.

Atkinson, Robert D. "Defense Spending Cuts and Regional Economic Impact: An Overview." *Economic Geography* 69 (1993): 107–122.

Atwood, Wallace W. "The Increasing Significance of Geographic Conditions in the Growth of Nation-States." *Annals of the Association of American Geographers* 25 (1935): 1–16.

Azaryahu, Maoz, and Arnon Golan. "(Re)Naming the Landscape: The Formation of the Hebrew Map of Israel, 1949–60." *Journal of Historical Geography* 27 (2001): 178–195.

Bach, W. "Nuclear War: The Effects of Smoke and Dust on Weather and Climate." *Progress in Physical Geography* 10 (1986): 315–363.

Balchin, W. G. V. "United Kingdom Geographers in the Second World War." *Geographical Journal* 153 (1987): 159–180.

Banse, Ewald. *Raum und Volk im Weltkriege: Gedanken über eine nationale Wehrlehre*. Oldenburg: Stalling, 1932.

Banse, Ewald. *Geographie und Wehrwille: Gesammelte Studien zu den Problemen Landschaft und Mensch, Raum und Volk, Krieg und Wehr*. Breslau: Korn, 1934.

Bassin, Mark. "Imperialism and the Nation State in Friedrich Ratzel's Political Geography." *Progress in Human Geography* 11 (1987): 473–495.

Bassin, Mark. "Race contra Space: The Conflict between German 'Geopolitik' and National Socialism." *Political Geography Quarterly* 6 (1987): 115–134.

Bassin, Mark. "Nature, Geopolitics, and Marxism: Ecological Contestations in Weimar Germany." *Transactions of the Institute of British Geographers* 21 (1996): 315–341.

Blouet, Brian W. *Halford Mackinder, a Biography*. College Station: Texas A&M University

Translated by Jean Brunhes. Paris: Payot, 1928.

Bowman, Isaiah. "Geography vs. Geopolitics." *Geographical Review* 32 (1942): 646–658.

Bowman, Isaiah. "Political Geography of Power." *Geographical Review* 32 (1942): 349–352.

Braden, Kathleen E., and Fred M. Shelley. *Engaging Geopolitics*. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.

Brunhes, Jean. *Géographie humaine de la France*. Paris: Alcan, 1925.

Brunhes, Jean, and Camille Vallaux. *La géographie de l'histoire: Géographie de la paix et de la guerre sur terre et sur mer*. Paris: Alcan, 1921.

Brunn, Stanley D. "A Treaty of Silicon for the Treaty of Westphalia? New Territorial Dimensions of Modern Statehood." In *Boundaries, Territory, and Postmodernity*, ed. David Newman, 106–31. Portland, OR: Cass, 1999.

Brunn, Stanley D., Vaseema Nooruddin, and Kimberly Sims. "Place, Culture, and Peace: Treaty Cities and National Culture in Mediating Contemporary International Disputes." *GeoJournal* 39 (1996): 331–343.

Buhaug, Halvard, and Scott Gates. "The Geography of Civil War." *Journal of Peace Research* 39 (2002): 417–433.

Bunge, William. "The Geography of Human Survival." *Annals of the Association of American Geographers* 63 (1973): 275–295.

Bunge, William. *Nuclear War Atlas*. Oxford: Blackwell, 1988.

Center for Near Eastern Studies, UCLA International Institute. www.isop.ucla.edu/showevent.asp?eventid=554 (accessed February 2003).

Clarke, D. B., M. A. Doehl, and F. McDonough. "Holocaust Topologies: Singularity, Politics, Space." *Political Geography* 15 (1996): 457–489.

Claval, Paul. *Géopolitique et géostratégie; La pensée politique, l'espace, et le territoire au XXe siècle*. Paris: Nathan, 1994.

Claval, Paul. *Histoire de la géographie française de 1870 à nos jours*. Paris: Nathan, 1998.

Clokie, H. McD. "Geopolitics—New Super-science or Old Art?" *Canadian Journal of Economics and Political Science* 10 (1944): 492–502.

Clout, Hugh Donald. *After the Ruins: Restoring the Countryside of Northern France after the Great War*. Exeter: University of Exeter Press, 1996.

Clout, Hugh, and Cyril Gosme. "The Naval Intelligence Handbooks: A Monument in Geographical Writing." *Progress in Human Geography* 27 (2003): 153–173.

Cohen, Saul B. *Geography and Politics in a World Divided*. New York: Random House, 1963.

Cohen, Saul B. *Geography and Politics in a World Divided*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1973.

Cohen, Saul B. "Global Geopolitical Change in the Post–Cold War Era." *Annals of the Association of American Geographers* 81 (1991): 551–580.

Cohen, Saul B. *Geopolitics of the World System*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002.

Cohen, Saul B. "Geopolitical Realities and United States Foreign Policy." *Political Geography* 22 (2003): 1–33.

Cohen, Saul B., and Nurit Kliot. "Place-Names in Israel's Ideological Struggle over the Administered Territories." *Annals of the Association of American Geographers* 82 (1992): 653–680.

Collins, John M. *Military Geography: For Professionals and the Public.* Washington, DC: National Defense University Press, 1998.
Crampton, Andrew. "The Voortrekker Monument, the Birth of Apartheid, and Beyond." *Political Geography* 20 (2001): 221–246.
Cresswell, Tim. "Putting Women in Their Place: The Carnival at Greenham Common." *Antipode* 26 (1994): 35–58.
Curry, M. "In the Wake of Nuclear War—Possible Worlds in an Age of Scientific Expertise." *Environment and Planning* D 3 (1985): 309–321.
Cutter, Susan L. "Geographers and Nuclear War: Why We Lack Influence on Public Policy." *Annals of the Association of American Geographers* 78 (1988): 132–143.
Cutter, Susan L., Douglas Richardson, and Thomas Wilbanks, eds. *The Geographical Dimensions of Terrorism: Action Items and Research Priorities.* New York: Routledge, 2002.
Cutter, Susan L., H. Briavel Holcomb, and Dianne Shatin. "Spatial Patterns of Support for a Nuclear Weapons Freeze." *Professional Geographer* 38 (1986): 42–52.
Cutter, S. L., H. B. Holcomb, D. Shatin, F. M. Shelley, and G. T. Murauskas. "From Grassroots to Partisan Politics: Nuclear Freeze Referenda in New Jersey and South Dakota." *Political Geography Quarterly* 6 (1987): 287–300.
Dalby, Simon. *Creating the Second World War: The Discourses of Politics.* London: Pinter; New York: Guilford, 1990.
Demangeon, Albert. *Le déclin de l'Europe.* Paris: Payot, 1920.
Demangeon, Albert. *L'empire britannique: Étude de géographie coloniale.* 2nd ed. Paris: Colin, 1925.
Demangeon, Albert, and Lucien Febvre. *Le Rhin: Problèmes d'histoire et d'économie.* Paris: Colin, 1935.
Demko, George J. "On Geography, Geographers, and Things Nuclear." *Annals of the Association of American Geographers* 78 (1988): 715.
De Pater, Ben, and Herman van der Wusten. *Het geografische huis: De opbouw van een wetenschap.* Muiderberg: Coutinho, 1991.
Der Derian, J. " 'All but War Is Simulation.' " In *Rethinking Geopolitics*, ed. Gearóid Ó Tuathail and Simon Dalby, 261–273. London: Routledge, 1998.
Dijkink, Gertjan. *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain.* London: Routledge, 1996.
Dijkink, Gertjan. "Geopolitical Codes and Popular Representations." *GeoJournal* 46 (1998): 397–403 (wrongly numbered 293–299).
Dijkink, Gertjan. "Ratzel's *Politische Geographie* and Nineteenth-Century German Discourse." In *Europe between Political Geography and Geopolitics*, ed. Marco Antonsich, Vladimir Kolossov, and M. Paola Pagnini, 115–128. Rome: Società Geografica Italiana, 2001.
Dijkink, Gertjan, and Hans Knippenberg, eds. *The Territorial Factor: Political Geography in a Globalising World.* Amsterdam: Vossiuspers UvA, 2001.
Dodds, K.-J. "War Stories: British Elite Narratives of the 1982 Falklands/Malvinas War." *Environment and Planning D: Society and Space* 11 (1993): 619–640.
Dodds, Klaus. "The 1982 Falklands War and a Critical Geopolitical Eye: Steve Bell and

the If . . . Cartoons." *Political Geography* 15 (1996): 571–592.
Dodds, Klaus. *Geopolitics in a Changing World*. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.
Dodds, Klaus. "Political Geography II: Some Thoughts on Banality, New Wars, and the Geopolitical Tradition." *Progress in Human Geography* 24 (2000): 119–129.
Dodds, Klaus, and David Atkinson, eds. *Geopolitical Traditions: A Century of Geopolitical Thought*. London: Routledge, 2000.
Dodds, Klaus-John. "Geopolitics in the Foreign Office: British Representations of Argentina, 1945–1961." *Transactions of the Institute of British Geographers* 19 (1994): 273–290.
Doehl, M. A., and D. B. Clarke. "Figuring the Holocaust: Singularity and the Purification of Space." In *Rethinking Geopolitics*, ed. Gearóid Ó Tuathail and Simon Dalby, 170–197. London: Routledge, 1998.
Douglas, Neville, and Peter Shirlow. "People in Conflict in Place: The Case of Northern Ireland." *Political Geography* 17 (1998): 125–128.
Dowler, Lorraine. " 'And They Think I'm Just a Nice Old Lady': Women and War in Belfast, Northern Ireland." *Gender, Place, and Culture* 5 (1998): 159–176.
Dowler, Lorraine. "The Four Square Laundry: Participant Observation in a War Zone." *Geographical Review* 91 (2001): 414–422.
Falah, Ghazi. "Israelization of Palestine Human Geography." *Progress in Human Geography* 13 (1989): 535–550.
Falah, Ghazi. "The Frontier of Political Criticism in Israeli Geographic Practice." *Area* 26 (1994): 1–12.
Falah, Ghazi. "The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-signification of Palestine's Cultural Landscape." *Annals of the Association of American Geographers* 86 (1996): 256–285.
Falah, Ghazi. "On Israeli Geographic Practice: A Brief Response to Kellerman and Thoughts on Future Prospects." *Area* 28 (1996): 225–228.
Falah, Ghazi. "Re-envisioning Current Discourse: Alternative Territorial Configurations of Palestinian Statehood." *Canadian Geographer* 41 (1997): 307–330.
Falah, Ghazi. "Intifadat Al-Aqsa and the Bloody Road to Palestinian Independence." *Political Geography* 20 (2001): 135–138.
Falah, Ghazi, and David Newman. "The Spatial Manifestation of Threat: Israelis and Palestinians Seek a 'Good' Border." *Political Geography* 14 (1995): 689–706.
Feitelson, E. "Implications of Shifts in the Israeli Water Discourse for Israeli-Palestinian Water Negotiations." *Political Geography* 21 (2002): 293–318.
Flint, Colin. "Terrorism and Counterterrorism: Geographic Research Questions and Agendas." *Professional Geographer* 55 (2003): 161–169.
Froehling, Oliver. "The Cyberspace 'War of Ink and Internet' in Chiapas, Mexico." *Geographical Review* 87 (1997): 291–307.
Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research." *Journal of Peace Research* 6 (1969): 167–91.
Galtung, Johan. "A Structural Theory of Imperialism." *Journal of Peace Research* 8 (1971): 81–117.
Gleditsch, Kristian S., and Michael D. Ward. "Double Take: A Reexamination of Democracy and Autocracy in Modern Polities." *Journal of Conflict Resolution* 41 (1997): 361–383.

Gleditsch, Nils Petter, Peter Wallensteen, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Håvard Strand. "Armed Conflict, 1946–2001: A New Dataset." *Journal of Peace Research* 39 (2002): 615–637.

Goblet, Yves-Marie. *Le crépuscule des traités*. Paris: Beger-Levrault, 1934.

Godlewska, Anne, and Neil Smith, eds. *Geography and Empire*. Oxford: Blackwell, 1994.

Goertz, Gary, and Paul F. Diehl. *Territorial Changes and International Conflict*. Studies in International Conflict vol. 5. London: Routledge, 1992.

Gottmann, Jean. "The Background of Geopolitics." *Military Affairs* 6 (1942): 197–206.

Gottmann, Jean. "Geography and International Relations." *World Politics* 3 (1951): 153–173.

Gottmann, Jean. "The Political Partitioning of Our World: An Attempt at Analysis." *World Politics* 4 (1952): 512–519.

Gottmann, Jean. *La politique des états et leur géographie*. Paris: Arm Colin, 1952.

Gottmann, Jean. *The Significance of Territory*. Charlottesville: University Press of Virginia, 1973.

Graham, B., and P. Shirlow. "The Battle of the Somme in Ulster Memory and Identity." *Political Geography* 21 (2002): 881–904.

Grant, Richard, and Jan Nijman. "Historical Changes in U.S. and Japanese Foreign Aid to the Asia-Pacific Region." *Annals of the Association of American Geographers* 87 (1997): 32–51.

Greene, Owen, Barry Rubin, Neil Turok, Philip Webber and Graeme Wilkinson. *London after the Bomb: What a Nuclear Attack Really Means*. Oxford: Oxford University Press, 1982.

Grundy-Warr, Carl. "Peacekeeping Lessons from divided Cyprus." In *Eurasia, World Boundaries*, Vol. 3, ed. Carl Grundy-Warr, 71–88. London: Routledge, 1994.

Hartshorne, Richard. "The Functional Approach in Political Geography." *Annals of the Association of American Geographers* 40 (1950): 95–130.

Hartshorne, Richard. "Political Geography in the Modern World." *Journal of Conflict Resolution* 4 (1960): 52–66.

Haubrig, Hartwig, ed. *International Charter on Geographical Education, Proclaimed by [the] International Geographical Union Commission on Geographical Education, Washington, 1992*. Nürnberg: Hochschulverband für Geographie und ihre Didaktik, 1994.

Haushofer, Karl. *Geopolitik der Pan-Ideen*. Berlin: Zentral, 1931.

Haushofer, Karl, ed. *Macht und Erde*. Leipzig: Teubner, 1932.

Haushofer Karl. *Wehr-Geopolitik: Geographische Grundlagen einer Wehrkunde*. Berlin: Junker und Dünn Haupt Verlag, 1932.

Heffernan, Michael. "Geography, Cartography, and Military Intelligence: The Royal Geographical Society and the First World War." *Transactions of the Institute of British Geographers* 21 (1996): 504–533.

Heffernan, Michael. *The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics*. London: Arnold, 1998.

Heffernan, Michael. "Professor Penck's Bluff: Geography, Espionage, and Hysteria in World War I." *Scottish Geographical Magazine* 116 (2000): 267–282.

Heffernan, Michael. "History, Geography, and the French National Space: The Question of Alsace-Lorraine, 1914–18." *Space and Polity* 5 (2001): 27–48.

Henrikson, Alan K. "The Geographical 'Mental Maps' of American Foreign Policy Makers." *International Political Science Review* 1 (1980): 495–530.
Hewitt, Kenneth. *Air War and the Destruction of Urban Places*. Waterloo: Wilfrid Laurier University, Department of Geography, 1982.
Hewitt, Kenneth. "Place Annihilation: Area Bombing and the Fate of Urban Places." *Annals of the Association of American Geographers* 73 (1983): 257–284.
Hewitt, Kenneth. " 'When the Great Planes Came and Made Ashes of Our City . . .': Towards an Oral Geography of the Disaster of War." *Antipode* 26 (1994): 1–34.
Holt-Jensen, Arild. *Geography: History and Concepts, a Student's Guide*. 3rd ed. London: Sage, 1999.
Hooson, David, ed. *Geography and National Identity*. Oxford: Blackwell, 1994.
House, John. "Political Geography of Contemporary Events: Unfinished Business in the South Atlantic." *Political Geography Quarterly* 2 (1983): 233–246.
House, John. "War, Peace, and Conflict Resolution: Towards an Indian Ocean Model." *Transactions of the Institute of British Geographers* 9 (1984): 3–21.
Johnson, Nuala. "Cast in Stone: Monuments, Geography, and Nationalism." *Environment and Planning D: Society and Space* 13 (1995): 51–65.
Johnson, Nuala. "The Spectacle of Memory: Ireland's Remembrance of the Great War, 1919." *Journal of Historical Geography* 25 (1999): 36–56.
Johnston, Ron J. *Geography and Geographers: Anglo-American Human Geography*. 5th ed. London: Arnold, 1997.
Johnston, Ron J., Derek Gregory, Geraldine Pratt, and Michael Watts, eds. *The Dictionary of Human Geography*. 4th ed. Oxford: Blackwell, 2000.
Jones, Emrys. "Problems of Partition and Segregation in Northern Ireland." *Journal of Conflict Resolution* 4 (1960): 96–105.
Jones, Stephen B. "A Unified Field Theory of Political Geography." *Annals of the Association of American Geographers* 44 (1954): 111–123.
Jones, Stephen B. "Global Strategic Views." *Geographical Review* 45 (1955): 492–508.
Jones, Stephen B. "Views of the Political World." *Geographical Review* 45 (1955): 309–326.
Katz, Yossi. "Transfer of Population as a Solution to International Disputes: Population Exchanges between Greece and Turkey as a Model for Plans to Solve the Jewish-Arab Dispute in Palestine during the 1930s." *Political Geography* 11 (1992): 55–72.
Kellerman, Aharon. "Comment on Falah." *Area* 27 (1995): 76.
Kidron, M., and R. Segal. *The War Atlas: Armed Conflict, Armed Peace*. London: Pan, 1983.
Kirby, Andrew, ed. *The Pentagon and the Cities*. Newbury Park, CA: Sage, 1992.
Kirby, Andrew. "What Did You Do in the War, Daddy?" In *Geography and Empire*, ed. Anne Godlewska and Neil Smith, 300–315. Oxford: Blackwell, 1994.
Kiss, George. "Political Geography into Geopolitics: Recent Trends in Germany." *Geographical Review* 32 (1942): 632–645.
Kjellén, Rudolf. *Staten som lifsform*. Stockholm: Politiska handböcker, 1916.
Kjellén, Rudolf. *Der Staat als Lebensform*. Leipzig: S. Hirzel, 1917.
Kliot, N., and Yoel Mansfeld. "The Political Landscape of Partition: The Case of Cyprus." *Political Geography* 16 (1997): 495–521.
Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East*. London: Routledge, 1994.

Kliot, Nurit. "The Grand Design for Peace: Planning Transborder Cooperation in the Red Sea." *Political Geography* 16 (1997): 581–603.

Kliot, Nurit, and Yoel Mansfeld. "Case Studies of Conflict and Territorial Organization in Divided Cities." *Progress in Planning* 52 (1999): 167–225.

Kliot, Nurit, and Stanley Waterman. "The Political Impact on Writing the Geography of Palestine/Israel." *Progress in Human Geography* 14 (1990): 237–260.

Kliot, Nurit, and Stanley Waterman, eds. *The Political Geography of Conflict and Peace.* London: Belhaven, 1991.

Knippenberg, Hans, and Jan Markusse, eds. *Nationalising and Denationalising European Border Regions, 1800–2000: Views from Geography and History.* Dordrecht: Kluwer Academic, 1999.

Korinman, M. *Quand l'Allemagne pensait le monde: Grandeur et décadence d'une géopolitique.* Paris: Fayard, 1990.

Kristof, Ladis K. D. "The Origins and Evolution of Geopolitics." *Journal of Conflict Resolution* 4 (1960): 15–51.

Kropotkin, Peter. "What Geography Ought to Be." *Nineteenth Century* 18 (December 1885): 940–956. Reprinted in *Antipode* 10 (1979/1980): 6–15.

Lacoste, Yves. "Enquête sur le bombardement des digues du fleuve rouge (Vietnam, été 1972): Méthode d'analyse et réflexions d'ensemble." *Hérodote* 1 (1976): 86–117.

Lacoste, Yves. *La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre.* Paris: Maspéro, 1976.

Lacoste, Yves. "The Geography of Warfare: An Illustration of Geographical Warfare: Bombing of the Dikes on the Red River, North Vietnam." In *Radical Geography*, ed. R. Peet, 244–262. London: Methuen, 1977.

Lacoste, Yves, ed. *Dictionnaire de géopolitique.* Paris: Flammarion, 1993.

Le Billon, Philippe. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts." *Political Geography* 20 (2001): 561–584.

L'Estrange Bryce, Roland. "The Klagenfurt Plebiscite." *Geographical Journal* 60 (1922): 112–124.

Mackinder, Halford. "Geography as a Pivotal Subject in Education." *Geographical Journal* 57 (1921): 376–384.

Mackinder, Halford J. *Britain and the British Seas.* London: Heinemann, 1902.

Mackinder, Halford J. "The Geographical Pivot of History." *Geographical Journal* 23 (1904): 421–437.

Mackinder, Halford John. *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction.* London: Constable, 1919.

Malecki, Edward J. "Government Funded R&D: Some Regional Economic Implications." *Professional Geographer* 33 (1981): 72–82.

Malecki, Edward J. "Federal R&D Spending in the United States of America: Some Impacts on Metropolitan Economies." *Regional Studies* 16 (1982): 19–35.

Malecki, Edward J. "Military Spending and the US Defense Industry: Regional Patterns of Military Contracts and Subcontracts." *Environment and Planning C: Government and Policy* 2 (1986): 31–44.

Mamadouh, Virginie. "Geopolitics in the Nineties: One Flag, Many Meanings." *GeoJournal* 46 (1998): 237–253.

Maull, Otto. *Politische Geographie*. Berlin: Borntraeger, 1925.
Mayhew, R. "Halford Mackinder's 'New' Political Geography and the Geographical Tradition." *Political Geography* 19 (2000): 771–791.
Mayo, James M. "War Memorials as Political Memory." *Geographical Review* 78 (1988): 62–75.
Miller, Byron. "Political Empowerment, Local-Central State Relations, and Geographically Shifting Political Opportunity Structures: Strategies of the Cambridge, Massachusetts, Peace Movement." *Political Geography* 13 (1994): 393–406.
Minghi, Julian. " 'Do Not Start a Journal on Political Geography': Bowman to Whittlesey—1945." *Political Geography* 21 (2002): 731–744.
Mitchell, Bruce. "Politics, Fish, and International Resource Management: The British-Icelandic Cod War." *Geographical Review* 66 (1976): 127–138.
Morin, Karen M., and Lawrence D. Berg. "Gendering Resistance: British Colonial Narratives of Wartime New Zealand." *Journal of Historical Geography* 27 (2001): 196–222.
Morrill, Richard L. "The Responsibility of Geography." *Annals of the Association of American Geographers* 74 (1984): 1–8.
Most, B. A., and H. Starr. "Diffusion, Reinforcement, Geopolitics, and the Spread of War." *American Political Science Review* 74 (1980): 932–946.
Muet, Y. *Les géographes et l'Europe: L'idée européenne dans la pensée géopolitique française de 1919 à 1939*. Geneva: Institut européen de Genève, 1996.
Murphy, Alexander B. "Historical Justifications for Territorial Claims." *Annals of the Association of American Geographers* 80 (1990): 531–548.
Murray, Williamson. "Some Thoughts on War and Geography." In *Geopolitics, Geostrategy, and Strategy*, ed. Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, 201–217. London: Cass, 1999.
Myers, Garth, Thomas Klak, and Timothy Koehl. "The Inscription of Difference: News Coverage of the Conflicts in Rwanda and Bosnia." *Political Geography* 15 (1996): 21–46.
Nagel, C. R. "Reconstructing Space, Re-creating Memory: Sectarian Politics and Urban Development in Post-war Beirut." *Political Geography* 21 (2002): 717–725.
Newman, David, ed. *Boundaries, Territory, and Postmodernity*. Portland, OR: Cass, 1999.
Newman, David. "From National to Post-national Territorial Identities in Israel-Palestine." *GeoJournal* 53 (2001): 235–246.
Newman, David. "The Geopolitics of Peacemaking in Israel-Palestine." *Political Geography* 21 (2002): 629–646.
Newman, David, and Ghazi Falah. "Small State Behaviour: On the Formation of a Palestinian State in the West Bank and Gaza Strip." *Canadian Geographer* 39 (1995): 219–234.
Newman, David, and Ghazi Falah. "Bridging the Gap: Palestinian and Israeli Discourses on Autonomy and Statehood." *Transactions of the Institute of British Geographers* 22 (1997): 111–129.
Newman, David, and Anssi Paasi. "Fences and Neighbours in the Postmodern World: Boundary Narratives in Political Geography." *Progress in Human Geography* 22 (1998): 186–207.
Nierop, Tom. *Systems and Regions in Global Politics: An Empirical Study of Diplomacy,*

International Organization, and Trade, 1950–1991. Chichester: Wiley, 1994.
Nierop, Tom. "The Clash of Civilisations: Cultural Conflict, the State, and Geographical Scale." In *The Territorial Factor*, ed. Gertjan Dijkink and Hans Knippenberg, 51–76. Amsterdam: Vossiuspers UvA, 2001.
Nijman, Jan. *The Geopolitics of Power and Conflict: Superpowers in the International Systems, 1945–1992*. London: Belhaven, 1993.
Nijman, Jan. "Madeleine Albright and the Geopolitics of Europe." *GeoJournal* 46 (1998): 371–382 (wrongly numbered 267–278).
Nijman, Jan, and Herman van der Wusten. "Breaking the Cold War Mould in Europe: A Geopolitical Tale of Gradual Change and Sharp Snaps." In *The New Political Geography of Eastern Europe*, ed. John O'Loughlin and Herman van der Wusten, 15–30. London: Belhaven, 1993.
O'Dowd, Liam. "Coercion, Territoriality, and the Prospects of Negotiated Settlement in Ireland." *Political Geography* 17 (1998): 239–249.
Ó hUallacháin, Breandán. "Regional and Technological Implications of the Recent Buildup in American Defense Spending." *Annals of the Association of American Geographers* 77 (1987): 208–223.
O'Loughlin, John. "Spatial Models of International Conflicts: Extending Current Theories of War Behavior." *Annals of the Association of American Geographers* 76 (1986): 63–80.
O'Loughlin, John. "In a Spirit of Cooperation, Not Conflict: A Reply to Ward and Kirby." *Annals of the Association of American Geographers* 77 (1987): 284–288.
O'Loughlin, John, ed. *Dictionary of Geopolitics*. Westport, CT: Greenwood, 1994.
O'Loughlin, John, and Richard Grant. "The Political Geography of Presidential Speeches, 1946–87." *Annals of the Association of American Geographers* 80 (1990): 504–530.
O'Loughlin, John, and Henning Heske. "From 'Geopolitik' to 'Geopolitique': Converting a Discipline for War to a Discipline for Peace." In *The Political Geography of Conflict and Peace*, ed. Nurit Kliot and Stanley Waterman, 37–59. London: Belhaven, 1991.
O'Loughlin, J., and V. Kolossov. "Still Not Worth the Bones of a Single Pomeranian Grenadier: The Geopolitics of the Kosovo War, 1999." *Political Geography* 21 (2002): 573–599.
O'Loughlin, John, Tom Mayer, and Edward S. Greenberg, eds. *War and Its Consequences: Lessons from the Persian Gulf Conflict*. New York: HarperCollins, 1994.
O'Loughlin, John, Michael D. Ward, Corey L. Lofdahl, Jordin S. Cohen, David S. Brown, David Reilly, Kristian S. Gleditsch, and Michael Shin. "The Diffusion of Democracy, 1946–1994." *Annals of the Association of American Geographers* 88 (1998): 545–574.
O'Loughlin, John, and Herman van der Wusten. "Geography, War, and Peace: Notes for a Contribution to a Revived Political Geography." *Progress in Human Geography* 10 (1986): 484–510.
O'Loughlin, John, and Herman van der Wusten. "Political Geography of Pan-regions." *Geographical Review* 80 (1990): 1–20.
O'Loughlin, John, and Herman van der Wusten. "Political Geography of War and Peace." In *Political Geography of the Twentieth Century*, ed. Peter J. Taylor, 63–113. London: Belhaven, 1993.

Openshaw, Stan, Philip Steadman, and Owen Green. *Doomsday: Britain after Nuclear Attack*. Oxford: Blackwell, 1983.

O'Sullivan, P. "A Geographical Analysis of Guerilla Warfare." *Political Geography Quarterly* 2 (1983): 139–150.

O'Sullivan, Patrick. *Geopolitics*. London: Croom Helm, 1986.

O'Sullivan, Patrick. *Terrain and Tactics*. Westport, CT: Greenwood, 1991.

O'Sullivan, Patrick. "Geopolitical Force Fields." *Geographical Analysis* 27 (1995): 176–181.

O'Sullivan, Patrick, and Jesse W. Miller Jr. *The Geography of Warfare*. Beckenham: Croom Helm, 1983.

O'Sullivan, Patrick Michael. *The Geography of War in the Post Cold War World*. Lewiston, NY: Edwin Mellen, 2001.

Ó Tuathail, Gearóid. "Beyond Empiricist Political Geography: A Comment on van der Wusten and O'Loughlin." *Professional Geographer* 39 (1987): 196–197.

Ó Tuathail, Gearóid. "Foreign Policy and the Hyperreal: The Reagan Administration and the Framing of South Africa." In *Writing Worlds: Discourse, Text, and Metaphors in the Representation of Landscape*, ed. T. Barnes and J. Duncan, 155–175. New York: Routledge, 1992.

Ó Tuathail, Gearóid. "Putting Mackinder in His Place: Material Transformations and Myth." *Political Geography* 11 (1992): 100–118.

Ó Tuathail, Gearóid. "Problematizing Geopolitics: Survey, Statemanship, and Strategy." *Transactions of the Institute of British Geographers* 19 (1994): 259–272.

Ó Tuathail, Gearóid. *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space*. London: Routledge, 1996.

Ó Tuathail, Gearóid. "Theorizing Practical Geopolitical Reasoning: The Case of the United States' Response to the War in Bosnia." *Political Geography* 21 (2002): 601–628.

Ó Tuathail, Geraóid, and John Agnew. "Geopolitics and Discourse: Practical Geopolitical Reasoning in American Foreign Policy." *Political Geography* 11 (1992): 190–204.

Ó Tuathail, Geraóid, and Simon Dalby, eds. *Rethinking Geopolitics*. London: Routledge, 1998.

Ó Tuathail, Gearóid, Simon Dalby, and Paul Routledge, eds. *The Geopolitics Reader*. London: Routledge, 1998.

Paasi, Anssi. *Territories, Boundaries, and Consciousness: The Changing Geographies of the Finnish-Russian Border*. Chichester: Wiley, 1996.

Palka, Eugene J., and Francis A. Galgano Jr., eds. *The Scope of Military Geography: Across the Spectrum from Peacetime to War*. New York: McGraw-Hill, 2000.

Parker, Geoffrey. *Western Geopolitical Thought in the Twentieth Century*. London: Croom Helm, 1985.

Parker, Geoffrey. *The Geopolitics of Domination*. London: Routledge, 1988.

Parker, Geoffrey. "Ancel." In *Dictionary of Geopolitics*, ed. John O'Loughlin, 10–11. Westport, CT: Greenwood, 1994.

Parker, Geoffrey. *Geopolitics: Past, Present, and Future*. London: Pinter, 1998.

Parker, W. H. *Mackinder: Geography as an Aid to Statecraft*. Oxford: Clarendon Press, 1982.

Pepper, David. "Introduction: Geographers in Search of Peace." In *The Geography of Peace*

and War, ed. David Pepper and Alan Jenkins, 1–11. Oxford: Blackwell, 1985.
Pepper, David, and Alan Jenkins, eds. *The Geography of Peace and War*. Oxford: Blackwell, 1985.
Power, M. "Geo-politics and the Representation of Portugal's African Colonial Wars: Examining the Limits of 'Vietnam Syndrome.' " *Political Geography* 20 (2001): 461–491.
Raffestin, Claude, Dario Lapreno, and Yvan Pasteur. *Géopolitique et histoire*. Paris: Payot, 1995.
Ratzel, F. *Anthropo-geographie, I: Anthropo-geographie oder Grundzüge der Anwendung der Erdkunde auf die Geschichte*. Stuttgart: Bibliothek geographischer Handbücher, 1882.
Ratzel, F. *Anthropo-geographie, II: Die geographische Verbreitung des Menschen*. Stuttgart: Bibliothek geographischer Handbücher, 1891.
Ratzel, F. *Politische Geographie*. Munich and Leipzig: Oldenbourg, 1897.
Ratzel, F. *Politische Geographie oder die Geographie der Staaten, des Verkehres, und des Krieges*. Munich: Oldenbourg, 1903.
Ratzel, F. *Politische Geographie*. Osnabruck: z eller, 1923.
Ratzel, F. *La géographie politique*. Paris: Fayard, 1987.
Ratzel, F. *Géographie politique*. Geneva: Editions Régionales Européennes; Paris: Economica, 1988.
Sack, Robert D. "Human Territoriality: A Theory." *Annals of the Association of American Geographers* 73 (1983): 55–74.
Sack, Robert D. *Human Territoriality: Its Theory and History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
Semple, Ellen Churchill. *Influences of the Geographic Environment on the Basis of Ratzel's System of Anthropo-Geography*. New York: Holt, 1911.
Sharp, Joanne P. *Condensing the Cold War: Reader's Digest and American Identity*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.
Shin, Michael, and Michael D. Ward. "Lost in Space: Political Geography and the Defense-Growth Trade-off." *Journal of Conflict Resolution* 43 (1999): 793–817.
Shirlow, Peter, and Mark McGovern. "Language, Discourse, and Dialogue: Sinn Fein and the Irish Peace Process." *Political Geography* 17 (1998): 171–186.
Sidaway, James D. "What Is in a Gulf? From the 'Arc of Crisis' to the Gulf War.' " In *Rethinking Geopolitics*, ed. Geraóid Ó Tuathail and Simon Dalby, 224–239. London: Routledge, 1998.
Sidaway, James D. "Iraq/Yugoslavia: Banal Geopolitics." *Antipode* 33 (2001): 601–609.
Singer, J. David. "The Geography of Conflict: Introduction." *Journal of Conflict Resolution* 4 (1960): 1–3.
Slowe, Peter M. *Geography and Political Power*. London: Routledge, 1990.
Smith, Neil. "Isaiah Bowman: Political Geography and Geopolitics." *Political Geography* 3 (1984): 69–76.
Smith, Neil. "Bowman's New World and the Council on Foreign Relations." *Geographical Review* 76 (1986): 438–460.
Smith, Neil. " 'Academic War over the Field of Geography': The Elimination of Geography at Harvard, 1947–1951." *Annals of the Association of American Geographers* 77 (1987):

155–172.
Smith, Neil. "For a History of Geography: Response to Comments." *Annals of the Association of American Geographers* 78 (1988): 159–163.
Solecki, W. D., and S. L. Cutter. "Living in the Nuclear Age: Teaching about Nuclear War and Peace." *Journal of Geography* 86 (1987): 114–120.
Sparke, M. "Writing on Patriarchal Missiles: The Chauvinism of the 'Gulf War' and the Limits of Critique." *Environment and Planning A* 26 (1994): 1061–1090.
Sprout, Harold, and Margaret Sprout. "Geography and International Politics in an Era of Revolutionary Change." *Journal of Conflict Resolution* 4 (1960): 145–161.
Sprout, Harold, and Margaret Sprout. *The Ecological Perspective on Human Affairs, with Special Reference to International Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.
Spykman, Nicholas John. *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power*. New York: Harcourt, Brace and World, 1942.
Spykman, Nicholas John. *The Geography of the Peace*. New York: Harcourt, Brace, 1944.
Starr, H., and B. A. Most. "Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict." *Comparative Political Studies* 16 (1983): 92–117.
Stoddart, D. R. "Geography and War: The 'New Geography' and the 'New Army' in England, 1899–1914." *Political Geography* 11 (1992): 87–99.
Stoltman, J. P. "The International Charter on Geographical Education: Setting the Curriculum Standard." *Journal of Geography* 96 (1997): 32.
Taylor, Peter J. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality*. Harlow, UK: Longman, 1985.
Taylor, Peter J. *Britain and the Cold War: 1945 as a Geopolitical Transition*. London: Pinter, 1990.
Taylor, Peter J. *Modernities: A Geohistorical Interpretation*. Cambridge, MA: Polity Press, 1999.
Taylor, Peter J., and Colin Flint. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality*. 4th ed. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.
Toset, Hans Petter Wollebaek, Nils Petter Gleditsch, and Håvard Hegre. "Shared Rivers and Interstate Conflict." *Political Geography* 19 (2000): 971–996.
Vallaux, Camille. *Le sol et l'état*. Paris: Doin, 1911.
van der Wusten, Herman. "The Geography of Conflict since 1945." In *The Geography of Peace and War*, ed. David Pepper and Alan Jenkins, 13–28. Oxford: Blackwell, 1985.
van der Wusten, Herman. "Political Geography at the Global Scale: The World Stage, Regional Arenas, the Search for a Play." In *Hundred Years of Progress in Political Geography*, ed. R. Dikshit. New Delhi: Sage, 1996.
van der Wusten, Herman. "Viewpoint: New Law in Fresh Courts." *Progress in Human Geography* 26 (2002): 151–153.
van der Wusten, Herman, and John O'Loughlin. "Claiming New Territory for a Stable Peace: How Geography Can Contribute." *Professional Geographer* 38 (1986): 18–28.
van der Wusten, Herman, and John O'Loughlin. "Back to the Future of Political Geography: A Rejoinder to Ó Tuathail." *Professional Geographer* 39 (1987): 198–199.

van der Wusten, Herman, and H. van Kostanje. "Diplomatic Networks and Stable Peace." In *The Political Geography of Conflict and Peace*, ed. Nurit Kliot and Stanley Waterman, 93–109. London: Belhaven, 1991.

Van Valkenburg, Samuel, ed. *America at War: A Geographical Analysis*. New York: Prentice-Hall, 1942.

Vasquez, John A. "Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality." *Journal of Peace Research* 32 (1995): 277–293.

Vidal de la Blache, Paul. *Tableau de la géographie de la France: Histoire de France depuis les origines jusqu'à la Révolution, Vol. 1*. Paris: Hachette, 1903.

Vidal de la Blache, Paul. *La France de l'est (Lorraine-Alsace)*. Paris: Colin, 1917.

Vidal de la Blache, Paul. *Principes de géographie humaine (publiés d'après les manuscrits de l'auteur par Emmanuel de Martonne)*. Paris: Colin, 1922.

Vidal de la Blache, Paul. *La France de l'est: Lorraine-Alsace*, 1917. Avec une présentation de Yves Lacoste, "Géographie et géopolitique." Paris: La découverte, 1994.

"War Services of Members of the Association of American Geographers." *Annals of the Association of American Geographers* 9 (1919): 53–70.

Ward, Michael Don, and Andrew M. Kirby. "Commentary: Spatial Models of International Conflicts." *Annals of the Association of American Geographers* 77 (1987): 279–288.

Warf, Barney. "The Geopolitics/Geoeconomics of Military Base Closures in the USA." *Political Geography* 16 (1997): 541–563.

White, G. F. "Notes on Geographers and the Threat of Nuclear War." *Transition* 14 (1984): 2–4.

White, G. F. "Geographers in a Perilously Changing World." *Annals of the Association of American Geographers* 75 (1985): 10–16.

Whittlesey, Derwent. *The Earth and the State: A Study of Political Geography*. New York: Holt, [1939] 1972.

Wilkinson, H. R. *Maps and Politics: A Review of the Ethnographic Cartography of Macedonia*. Liverpool: Liverpool University Press, 1951.

Williams, Colin H., and Stephen W. Williams. "Issues of Peace and Security in Contemporary Europe." In *The Political Geography of the New World Order*, ed. Colin H. Williams, 100–131. London: Belhaven, 1993.

Winters, Harold A. *Battling the Elements: Weather and Terrain in the Conduct of War*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

Wisner, Ben. "Geography: War or Peace Studies?" *Antipode* 18 (1986): 212–217.

Wright, John K. "Training for Research in Political Geography." *Annals of the Association of American Geographers* 34 (1944): 190–201.

Yiftachel, Oren. "The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel." *Regional Studies* 30 (1996): 493–508.

الفصل الرابع

العنف، التنمية، والنظام السياسي

بقلم: هيرمان فان دير فوستن HERMAN VAN DER WUSTEN

ما الذي يجمع بين "التنمية" و"العنف"؟ وما الدور الذي يلعبه النظام السياسي كمتغير وسيط؟ وأين تقع الجغرافيا من كل هذا؟ هذه بعض الأسئلة التي أود تناولها في هذا الفصل. فمصطلح التنمية يعد في الوقت الحاضر تعبيرا شائعا يحتاج بعضا من التفسير والتوضيح والتدقيق، حتى يمكن استخدامه جيدا. فقد كان "العنف" دائما ما يثار من الشوارع وفيها، ولكن البحث الأكاديمي أضاف معنى إضافيا يجعله مفهوما غامضا إلى حد ما. أما مصطلح "النظام السياسي" فيتمتع بقدر ما من الوضوح.

أصبح مصطلح "التنمية" في علاقته بالدول الغنية والفقيرة مفهوما شائعا بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يوضح الاعتقاد بأن المجتمعات في أية دولة يمكن أن تمر بمراحل مختلفة خلال تحولها من المجتمعات الفقيرة إلى المجتمعات الغنية (كما يفعل الأفراد من البشر في نموهم من الطفولة إلى الكبر). ويمكن أن تكون هذه الدول متقدمة أو متأخرة، سريعة أو بطيئة، ويمكن أن تحصل على مساعدات من الخارج ويمكن أن تتعرض لعراقيل. وربما يتوقع المرء مناقشة أعمق للظروف الممكنة للتنمية "غير الطبيعية" أو "المتأخرة" في حالات بعض الدول. ومن ثم، فإن تنمية الدول أصبحت شاملة بصورة متزايدة (على سبيل المثال: سياسيا، واجتماعيا)، ولكنه سرعان ما اتضح أن مفهوم التنمية كان فضفاضا بصورة واضحة في هذا المسار. وبالإضافة إلى هذا، فإن التنمية أصبحت جزءا من

الجدل الثائر، حيث إن التبعية، والاختلاف الجوهري، وعدم الانتظام الخطي، والعوارض المؤقتة في الحزم التنموية قد تحركت ضد أنصار التحديث، ومجال السياسة الذي يعمل على حل "قضية التنمية".

وبعد مرور أكثر من خمسين عامًا من المحاولات، نجد أن التنمية كممارسة وكمجال فكري ليست في شكل جيد الآن. حيث تضعف الثقة العامة، كما أن التمويل لا ينمو، بالإضافة إلى أن العديد من الوصفات لا تعمل بصورة جيدة، وبالتالي فإن المجال قد فقد الحدود الواضحة، وإن لم يفقد الرؤية النافذة. وفى نفس الوقت، نجد أنه قد تحقق تقدم جزئي (على سبيل المثال: في مجال الصحة والتعليم، وفى أقاليم مثل شرق آسيا). كما أن المفاهيم الأساسية للفقر، والثروة، وخلفياتها أصبحت مفهومة بصورة أفضل، حيث أصبحت البيانات أكثر، والنماذج أفضل، والمعرفة أوضح. وتوصف التنمية على مستويات عدة، حيث يشير كل مستوى إلى متوسط وتوزيع خصائص معينة للسكان في الدولة. وتحتاج التنمية إلى دعم مؤسسي، ولكن التدابير المؤسسية المختلفة يمكن أن تعمل على مستوى واحد للتنمية. ولكن التنمية تعنى تحقيق حياة جيدة تشمل الصحة والتعليم ودخلا ثابتا. وباختصار، تعني التنمية مجموع الحريات السلبية بالإضافة إلى بعض الحريات الإيجابية التي تتحقق بشكل غامض نسبيا. وليس هناك حاجة لإنكار الأرضية المكتسبة، ولذلك فإنني سوف استخدم البيانات، مثل تلك التي ينشرها البنك الدولي بصورة سنوية في تقرير التنمية الدولية، والبيانات المنشورة في تقرير التنمية البشرية والذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ولكن استخدامها لا يعنى أن جميع مجتمعات الدول عليها أن تجتاز بالضرورة نفس

تسلسل المراحل بنفس المعدل. ولكنه يعنى أن هناك مواقف تجتازها مجتمعات الدول عبر الزمن، والتي تختلف طبقا للمستويات التقريبية للتنمية. إذ إن لكل واحد منها متوسطا وتوزيعا للرفاهية مقبولين. حيث يتمثل الهدف العام للحكومات (على الرغم من الأهداف الأخرى التي يمكن أن تتناقض مع هذا الهدف) في تحقيق مستوى أعلى للتنمية، وتقوم المنظمات الدولية بدعم هذا الهدف.

ويُفهم "العنف" عادة على أنه يعنى إصابة متعمدة تلحق الأذى بالجسد. وعند مناقشة هذه الطريقة في تحديد المفهوم، دعم البعض توسيع مجاله بتخفيف الاقتصار على الجسد، من أجل أن يشمل الأذى الذهني. وكان هناك أيضا مقترحات لاستبعاد مباشرة الفعل، وصفته المتعمدة، بحيث إن الظروف التي تعيق دعم الحياة (سواء أكانت إجبارية أم لا) يمكن أيضا اعتبارها بمثابة عنف. وبهذه الطريقة، فإن العنف البنيوي والذهني، وجميع التوليفات المختلفة التي تنتج عنهما، أصبحت جزءا من خطاب العنف. وإجمالا، فإن العنف المركب يؤدى إلى صحة ضعيفة، ويؤدى في العديد من الحالات إلى الموت المبكر. ولكن الصحة الضعيفة والموت المبكر لا يمكن أن يكونا في نفس الوقت خارج مجال التنمية البشرية. وهذا يعنى أن التنمية والعنف، وبوجه خاص في المفهوم الموسع، يتداخلان إلى حد ما بعيدا عن العلاقات الموضوعية المعنوية، التي كان يمكن أن يتمتعا بها. وسوف يكون هذا جزءا من اهتمامي في الأقسام التالية.

لقد كان الجدال حول المفاهيم السابقة للعنف والتنمية ملائما أيضا لصياغة مفهوم السلام. إذ يمكن اعتبار السلام على أنه غياب العنف. وعندما

يصبح العنف متعدد الأبعاد، فإن السلام يصبح كذلك أيضا: ليس مجرد غياب العنف البدني المباشر، ولكنه ربما أيضا غياب العنف الذهني و/أو العنف البنيوي. لقد غير جالتونج Galtung الذي كان أحد المشاركين في هذا الجدال خلال العقود الحديثة، أحد آرائه الرئيسة فيما يتعلق بالسلام السلبي والسلام الإيجابي مع مرور الزمن.(١) فأولا، كان ينظر إلى السلام السلبي على أنه غياب للعنف المباشر، وإلى السلام الإيجابي على أنه غياب للعنف البنيوي (ويعني هذا الغياب تحقيق العدالة الاجتماعية، ويصبح جزءا أساسيا من مفهوم التنمية). ويضيف جينينج Gaining في كتابه الجديد مفهوم "العنف الثقافي" إلى تصنيفه القديم للعنف إلى مباشر وبنيوي.(٢) والآن يرى جينينج أن السلام المباشر (الإيجابي) والبنيوي، والسلام الثقافي بمثابة مضادات لنظائرها العنيفة، ويستخدم مفهوم السلام السلبي للنقاط الوسطى على هذه المقاييس. ومن وجهة نظر التدخل، فإن ممارسة أي فعل لأي نوع من السلام السلبي في موقف عنف يعتبر علاجيا، في حين أن ممارسة أي فعل لأي نوع من السلام الإيجابي يعتبر وقائيا. وبوجه عام، ترتبط أعراض السلام السلبي بالمناهج التفكيكية، أما أعراض السلام الإيجابي فترتبط بالمناهج الترابطية. على هذا النحو يحمل السلام الإيجابي البنيوي صيغة جالتونج الخاصة باعتباره أحد المكونات الرئيسة للتنمية.(٣)

ويُعد "النظام السياسي" بمثابة الإطار الذي تتوزع فيه القيم بصورة سلطوية. وتستخدم السلطات المسئولة السلطة الشرعية التي تحت تصرفها. ويفترض وجود نظام سياسي تحقيق مستوى معين من القبول والتراضي في الداخل والخارج أيضا. ولكن النظام السياسي يمكن أن يواجه تحديات بالطبع،

ومن ثم فإنه يستطيع البقاء، أو قد ينهار. إذ يختفي النظام السياسي عندما ينهار إطاره المؤسسي، ويصبح بقاؤه رهن الصدفة البحتة، والحيلة، والقوة المجردة. ويتضمن النظام السياسي القواعد المتعلقة باتخاذ القرارات وبمن في يديه اتخاذ هذه القرارات. ولا يمكن للنظم السياسية العمل بدون المواقع التي تنبع منها السلطة، ولكنها لا تكون محددة إقليميا بالضرورة، على الرغم من أن القاعدة الإقليمية تساعد بصورة كبيرة. وخلال القرون الحديثة، أصبح النظام بين الدول هو النظام السياسي العالمي المهيمن. وكما كان الأمر خلال الحقب الزمنية المبكرة، مثل عصر نابليون، والسنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، ثار الكثير من الشك والتردد وعدم الثقة بشأن أمد هذه النظم. وقد تسبب الجدل المثار خلال السنوات العشر الماضية حول قضية العولمة، في إثارة الشك فيما يتعلق بالتداعيات المترتبة على ظهور تحديات لسلطة الدولة، سواء على المستوى الإقليمي داخل الدولة، أو المستوى الإقليمي خارجها، أو المستوى العالمي، أو حتى على مستوى البدائل التي يقدمها صناع الدول (والذين يقومون بأحد الأدوار السابقة في الحقيقة) والسيادات المجزأة عبر القطاعات. وكانت ممارسة السياسة دائما ما تتم على نطاقات مختلفة وفي قطاعات مختلفة في وقت متزامن. وقد غرس نظام الدولة نظاما طبقيا محددا، ولكنه يعتبر الآن في خطر داهم على مستويات مختلفة وفي أماكن مختلفة.[٤]

وهناك ثلاث علاقات ذات معنى بين التنمية والعنف. ويمكن أن يلتقي علماء الجغرافيا في دراسة كل منهما بصورة مثمرة، كما فعلوا في مناسبات عديدة. حيث يمكن أن يستفيدوا من العمل في فروع المعرفة المجاورة المختلفة في دراسة كل منهما. وهذه العلاقات هي:

أولا: تحاول التنمية- من بين أشياء أخرى عدة- الحيلولة دون الموت المبكر، وتحقيق نوعية حياة أكثر صحة للإنسان، وبالتالي الحد من "العنف البنيوي". ويمكن أن يقوم الجغرافيون بوضع خريطة لمستويات العنف البنيوي كأحد أبعاد التنمية، والنظر إلى التغيرات عبر الزمان، والبحث عن التباين مع أبعاد التنمية الأخرى، والتفسيرات الحساسة للعوامل البيئية والاجتماعية والطبيعية. وبما أن التنمية والعنف مفهومان متداخلان جزئيا، وكليهما له حساسية بصورة مفترضة لتدخل السياسة، فهناك حافز لإنتاج معرفة تطبيقية على أساس معياري. وفى هذا المجال، سوف يجد الجغرافيون أهمية في عمل الديموجرافيين، والمتخصصين في مجال محاسبة التأمين، والطب الاجتماعي بوجه عام.

ثانيا: تلبي التنمية الاحتياجات الأساسية، وتقدم الفرص لتحقيق الذات، كما تفتح أيضا مجالات جديدة للعمل. ويمكنها أن تدعم شرعية النظام السياسي، وأن تنزعها منه أيضا، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تزيد من القوة الاجتماعية والسياسية، بمثل ما يمكنها زيادة التوتر. ولذلك فهي تحدد جزئيا مستويات الجريمة والعنف السياسي الموجّه نحو الأفراد. ويمكن أن تكون هذه الآثار داخل وخارج الحدود القومية. وتعتبر الإشارة العامة للآثار التي تركتها التنمية محل جدال. ويمكن أن يركز الجغرافيون بصورة خاصة على مستويات، ومعدلات، وتبعثر أو انتشار التنمية عبر المكان (والتي تؤدى إلى بناء الأقاليم، ودراسة العلاقات المتبادلة بين الأماكن) بالتعاون مع الأنظمة الإقليمية القائمة (تأكيد الحدود في النظام السياسي). وسوف تزداد أنواع العنف المختلفة بزيادة أنماط توزيع التنمية المكانية، والنظام السياسي الذي

تتشكل فيه. ويمكن أن يتعاون الجغرافيون بصورة مفيدة مع علماء السياسة والباحثين في علم الجريمة في هذا الشأن.

ثالثا: يؤثر العنف البنيوي على التركيب العمري (الهرم السكاني)، والذي له أثر بدوره على طبيعة المشكلات الاجتماعية مثل القدرة الجماعية على العمل، والعنف الشخصي الذي يمكن أن يعطل الحياة الاجتماعية إذا تجاوز حدا معينا. وبالتالي فإن مختلف أنواع العنف غالبا ما يكون لها نتائج سلبية على عمليات التنمية. ولكن هناك أيضا وجهة نظر ترى أنه على الرغم من جميع هذه النتائج السلبية، فإن العنف المنظم يمكن أن يساعد في وضع أسس مواتية للتنمية المستقبلية، من خلال الاختيار وتوفير مجال للابتكار. ويمكن أن يستخدم الجغرافيون مهاراتهم في البحث عن الأثر السياقي لأنواع معينة من العنف على عمليات التنمية، وعن كيف يحدد السياق العنيف ظروف البناء المؤسسي الذي سوف يرعى عمليات التنمية. وستكون الدراسات التي تتناول هذه القضايا أيضا متاحة في علم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا.

التداخل بين التنمية والعنف

في بداية تسعينيات القرن العشرين، عندما برزت إلى الوجود أنظمة الحرب الباردة الرادعة، وكان الاقتصاد السياسي الجديد للعالم الثالث تحت الإنشاء، بدأ النرويجي جون جالتونج محاولة جديدة لإفساح المجال لعلم تطبيقي للسلام. ففي عام ١٩٦٩، وسَّع جالتونج المفهوم التقليدي للعنف ليشمل الأذى، أو إلحاق الضرر نتيجة للفعل المباشر، باقتراح أبعاد إضافية،

ونقاط انفصال، كما فعل هذا لبعض المفاهيم الأخرى، والتي تمثل مقومات رئيسة لدراسات السلام.[٥] وكان هذا واحدا من سلسلة من الخلاصات والنتائج المبرمجة التي كانت تستهدف إعطاء إحساس للاتجاه، وتحديدا (واسعا) للموضوع. ونقطة انطلاق، فإنه كان يقال إن العنف "يوجد عندما يكون الإنسان متأثراً، لدرجة أن إدراكاته الجسدية الفعلية والذهنية تكون أقل من إدراكاته المحتملة".[٦] وقد استخدم جالتونج علم النماذج الشخصية الناشئ منذ ذلك الحين. وقد تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها جالتونج في التمييز بين العنف الشخصي/السلوكي والبنيوي، أو بين العنف المباشر وغير المباشر. ففي حالة العنف البنيوي، لا يوجد شخص يسبب الفجوة بين العنف المحتمل والفعلي بتوجيه الأذى أو الضرر ولا يتعرض لأعمال العنف. ومع ذلك، فإن الهيكل الذي يعمل فيه الناس يؤدي إلى تبادل غير متكافئ للمصالح والمفاسد. حيث يكون البعض أسوأ حالا، والآخر أفضل حالا، مما كان يمكن أن يكونوا عليه لو كان لديهم هيكل آخر يعملون فيه. إن حرمان الأسوأ حالا يوضح الفجوة بين ما كان ممكنا وما تحقق، وهذا هو العنف. أما إذا أدى الهيكل إلى توزيع عادل فقط، فإن الفجوة سوف تختفي لهؤلاء الذين كانوا محرومين، وسوف يتراجع العنف البنيوي.

ومن البداية كان واضحا أن العنف البنيوي يتداخل مع المفاهيم الموجودة ("من أجل عدم المبالغة في كلمة العنف، سنشير أحيانا إلى حالة العنف البنيوي بأنها ظلم اجتماعي")،[٧] وأن ثمة صعوبات مفاهيمية وقياسية ("فهناك مشكلة عويصة بشأن معنى الإدراكات المحتملة ").[٨] فما الذي يمكن اعتباره "ذا قيمة"؟[٩]. فهل كان المهم حقا هو التوزيع العادل للموارد، أم

التوزيع العادل للسلطة الذي يحدد بالفعل توزيع الموارد؟ [١٠] ومع ذلك، كان مفهوم العنف البنيوي يتغير كثيرا في السنوات القليلة الأولى.[١١] وقد اقترحت دراسات قليلة مستويات العنف البنيوي في بعض المجتمعات وبعض التفسيرات للاختلافات.

وقد تابع كل من جالتونج وهوفيك Höivik الاختلاف ما بين أمد الحياة المحتملة وأمد الحياة الفعلية لمجتمع معين، كطريقة واعدة للوصول إلى مقياس عام لمستويات العنف البنيوي.[١٢] حيث قدم هوفيك لاحقا مؤشرا للعنف البنيوي على أنه الفرق ما بين أمد الحياة المحتملة، والحياة الفعلية، معبرا عنه بوحدات من أمد الحياة المتوقع.[١٣] وهو يعتبر مقياسا لكثافة العنف البنيوي، الذي يعانيه الفرد المتوسط طوال فترة حياته. ويمكن اشتقاق الكمية السنوية للعنف البنيوي من هذه الكثافة بضربها في حاصل قسمة حجم السكان وتوقع الحياة.

ويتمثل الخطأ في هذا النهج ككل في حقيقة أن كل العنف المباشر الذي حدث خلال التاريخ الديموجرافي للسكان الحاليين يندمج (بصورة لا يمكن تلافيها) في حسابات العنف البنيوي. وعند إجراء هذه الحسابات، تتمثل المشكلة الرئيسة في اختيار القيم المحتملة. فمن المفترض أن التوزيع العادل تماما للدخل يقدم أعلى درجة للحصول على الرعاية الصحية للجميع، ويؤدى إلى أعلى توقع ممكن للحياة في المجتمع. ولكن توجد هناك صعوبتان. فبعض الدخول سوف تنخفض، ولذلك سوف يكون هناك انخفاض في توقعات الحياة لبعض المجموعات، ولكنها تعتبر طفيفة نسبيا، لأنه عند النهاية العليا لتوزيع الدخول، تؤدي تغيرات الدخول إلى تغيرات أقل كثيرا في توقعات الحياة.

وتتمثل المشكلة الأخرى في كيف يمكن تحديد المجتمع الذي ستحدث فيه إعادة التوزيع: على المستوى القومي، أم الإقليمي الكبير، أم العالمي؟ إن وعاء الدخول التي يجب توزيعها قد يؤدى إلى فرق ضخم بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون في قاع المجتمع، ولذلك يؤدى إلى مكاسب مختلفة تماما في توقعات الحياة. وأخيرا، استنتج هوفيك أنه في عام ١٩٧٠ كان مؤشر العنف البنيوي العالمي (والذي يعنى فقدان أمد الحياة الذي كان يمكن تفاديه، لو كان توزيع الدخول عادلا في جميع أنحاء العالم) قد بلغ ٢٠% (مع أرقام أعلى من المتوسط في إفريقيا، الهند والصين) وكان عدد الوفيات يقدر بنحو ١٨ مليون نسمة، بافتراض أن عدد السكان ثابت. ولكن هذا الافتراض لا يتحقق، ولذلك فإن العدد الحقيقي للوفيات سيكون أعلى من ذلك.[١٤]

لقد ظهرت حسابات أخرى لهوفيك بسبب مقال لكوهلر Köhler وألكوك Alcock، حين أصدرا قائمة لتقديرات كل دولة للعنف البنيوي والسلوكي في عام ١٩٦٥، من حيث عدد القتلى.[١٥] وكان لقياسهما للعنف البنيوي صيغتان: واحدة بتوقعات الحياة السويدية باعتبارها القيم المحتملة، والثانية تتمثل في نموذج المساواة بين البشر، والذي يفترض إعادة توزيع الاختلافات بين الدول في الدخل (ولكنه لم يستبعد الاختلاف داخل الدولة). وتراوحت تقديراتهما ما بين ١٤-١٨ مليون قتيل من العنف البنيوي في عام ١٩٦٥. ولكن مرة أخرى. تشمل أرقامهما نتائج العنف المباشر (السلوكي) في الأفواج التي تشكل السكان الحاليين (حتى السويد كان يوجد بها بعض الجرائم المميتة) في توقعات الحياة المحتملة وأيضا توقعات الحياة الفعلية. وفى عام ١٩٦٥، كان عدد الموتى من العنف السلوكي حوالي ١% من مستوى العنف البنيوي، ولكن تلك العلاقات يمكن أن تتذبذب عبر الزمان

والمكان. إن كل أنواع العنف تقريبا، البنيوي والسلوكي، تقع فيما يطلق عليه الجنوب الفقير (وهو يمثل ٦٩% من سكان العالم في الوقت الحاضر).

وتعلم كوهلر وألكوك بالفعل من قاعدة بياناتهما المتزامنة لعام ١٩٦٥ أنه بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، تؤدي كل زيادة قدرها ٧,٧% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي إلى ارتفاع في أمد الحياة بسنة كاملة. وقد أطلقا على هذه النتيجة "القانون الاقتصادي للحياة Economic Law of Life".[١٦] وفي مقال لاحق، قاما باختبار قانونهما بصورة متزامنة. فبالنسبة لمجموعة دول فقيرة يبلغ عددها ٢٦، وجدا في الفترة (١٩٥٥-١٩٦٥) أنه مع كل ٧,٣% زيادة في الثروة (حُسبت هذه المرة باستهلاك الطاقة العامة لكل فرد) تحدث زيادة مقدارها سنة واحدة في أمد الحياة.[١٧] وبالنسبة للدول ذات الدخل الأعلى، فإن البيانات المتغيرة عبر الزمن قد أشارت إلى أن الاختلافات في أمد الحياة تتوقف علي النظام السياسي، وليس على الثروة. وفي البيانات المتغيرة عبر الزمن، استمر أثر زيادة الدخل، ولكنه كان أقل ظهورا منه في الدول الفقيرة (بمعدل سنة واحدة زيادة في أمد الحياة مع كل زيادة في الثروة مقدارها ١٨%).

وعلي الرغم من أن جدول كوهلر وألكوك قد أظهر اختلافا واضحا عبر الدول في العنف البنيوي، وأن ما طرحاه من قانون اقتصادي للحياة قد أوجد تفسيرا لهذا،[١٨] فإن مقالهما لم يبين أي اهتمام بالتوزيع الجغرافي للبيانات. ولكن جونستون وأولفلن وتيلور أعدوا لاحقا تنظيما تخطيطيا لنفس هذه البيانات عن العنف البنيوي والعنف المباشر، في مساهمة وضعت هذه النتائج في منظور الأنظمة العالمية عند فالرشتاين Wallerstein.[١٩] وقد ميزوا بين الأشكال المختلفة للعنف السلوكي (الشخصي، والمتعلق

بالممتلكات، والمتعلق بالسياسة) والعنف البنيوي، وربطوا كل هذا بـــالروابط التي تجمع بين علاقات المركز والأطراف (المركز/الهامش) التـــي ينتجهـــا الاقتصاد السياسي. وقد أكدوا على النطاقات الجغرافية المختلفة، والتي تحدث فيها هياكل المركز/الهامش ومختلف أنواع العنف (على سبيل المثال: الفصل داخل المناطق الحضرية، ونماذج العنف الإجرامي مقابل العنف بين الدول). ولكن التفسير القاطع لأنماط العنف بواسطة أشكال المركز الهامش لم يكـــن متوقعا بالتأكيد. لقد افترضوا ثماني صياغات مختلفة (بنماذج فرعية مختلفة) للعنف المدفوع سياسيا، والذي يشمل جميع أنواع الفاعلين الـــذين يحتلـــون مواقع مختلفة في هيكل المركز/الهامش، مع عدم افتراض وجـــود منهجيـــة مسبقة أو لاحقة.[٢٠]

وعلى الرغم من إعادة الاستخدام العرضي للبيانات، فإنه لم يتم بـــذل جهد مستمر منذ أواخر السبعينيات لدراسة العنف البنيوي بصورة تجريبيـــة. وكانت معظم البحوث في دراسات السلام تستهدف العنف المباشر (وإذا مـــا توسع المفهوم التقليدي، فإنه يظهر أولا في شكل عنف مباشر نفسي أو عنف موجّه نحو مشاعر الآخرين) في الحروب العالميـــة، والحـــروب الأهليـــة، والإرهاب ومحاربته. وكانت دراسات التنمية تمثل مجال الاهتمام بأســـباب العيش، واستراتيجيات البقاء على قيد الحياة، والاستغلال. وحظيت دراســـة الموت المبكر، وقياساتها الكمية، وفقدان الشخص لسنوات من العمر، باهتمام كبير في هذا السياق. وبقدر ما كانت المتغيرات الجغرافية تحظى بالاهتمام، كان الاهتمام موجها بالدرجة الأولى نحو خصوبة الـــسكان والعلاقـــة بـــين وحدات الإنتاج والاستهلاك في الأسرة.

وفى تسعينيات القرن العشرين، تجدد الاهتمام بهذه المسألة، ولكن من زاوية مختلفة تماما. ففي إطار تقييمات فعالية وكفاءة أنظمة الرعاية الصحية، وسياسات الرعاية الصحية الخاصة، اتضح أن هناك حاجة لمقياس مناسب. وقد أطلق على هذا المقياس العبء العالمي للمرض (GBD) والذي يجب أن يكون له مكونان. يتمثل الأول في فقدان سنوات من الحياة بسبب الموت المبكر، ويتمثل الثاني في انخفاض الرفاهية، ربما لفترات الحياة الطويلة، والتي تنتج من الأمراض والإصابات. وتتمثل وحدة الحساب في سنوات الحياة المعدلة بالإعاقة (DALY). ويشير العبء العالمي للمرض (GBD) إلى سنوات الحياة المعدلة بالإعاقة (DALYs). ويمكن التعبير عنها بأرقام هذه السنوات (على سبيل المثال، فقد تم تقديرها بنحو ١,٣٦٢ مليون على مستوى العالم كله في عام ١٩٩٩) أو بسنوات الحياة المعدلة بالإعاقة (DALY) بالنسبة لحجم السكان في عام ١٩٩٩ (على سبيل المثال: تم تقديرها بنحو ٢٥٩ لكل ١,٠٠٠ على مستوى العالم في عام ١٩٩٠). وهنا تجدر الإشارة بصفة خاصة في هذا المثال الأخير إلى أن سنوات الحياة المعدلة بالإعاقة تشير إلى الخسائر في المستقبل نتيجة الأحداث في سنة معينة، بينما هي ترتبط بالسكان الحاليين في سنة الأحداث. ومع ذلك، تعتبر الأرقام مفيدة لأهداف المقارنة.

وكانت أهم الجهود المؤثرة لتقديم صورة عامة لحالة الصحة لسكان العالم، والتقدم الذي حدث في العقود الحديثة والمبنى على هذه المفاهيم، تتمثل في تقرير التنمية العالمية الصادر في عام ١٩٩٣.[٢١] حيث يقدم هذا التقرير نظرة عامة تفصيلية لعام ١٩٩٠، كما يتناول أيضا الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠.

وللحصول على قيم لفقد سنوات الإعاقة المعدلة (DALYs) في عام ١٩٩٠ كنتيجة للموت المبكر، فقد تم استخدام جدول الحياة لسكان ذوى نسبة وفيات منخفضة (نموذج مجموعة الغرب) مع توقع حياة يبلغ ٨٢,٥ سنة للإناث، و٨٠ سنة للذكور. ويعتبر هذا مماثلا لاختيار السكان المحتملين الذين تم أخذهم في عين الاعتبار في المحاولات الأولى. أما بالنسبة للإعاقة الناتجة عن المرض أو الإصابة، فقد تم تقدير وقوع الحالات، ثم تم الحصول على عدد سنوات الحياة الصحية المفقودة، من خلال ضرب الفترة المتوقعة في نسبة الخطورة (مقارنة بفقد الحياة).

ويوجد هناك تصنيف تفصيلي لأسباب فقد سنوات الإعاقة المعدلة (DALYs). حيث يشير هذا إلى الأمراض المعدية وغير المعدية بنسب متساوية بصورة تقريبية على مستوى العالم، ولكن بنسب أكبر للأمراض المعدية في الدول النامية، وللأمراض غير المعدية في الدول المتقدمة. إن الإصابات كسبب لسنوات الإعاقة المعدلة (DALYs) المفقودة، تعتبر قليلة الأهمية (١١,٩% من العبء العالمي للمرض GBD). وفى هذه الفئة، يوجد هناك تقديرات لجرائم القتل والعنف (١,٣% من إجمالي العبء العالمي للمرض)، والحرب (١,٠% من إجمالي العبء العالمي للمرض) في عام ١٩٩٠.[٢٢] وهناك اختلافات كبيرة وواضحة بين الذكور والإناث. إذ إن العبء العالمي للمرض للذكور أعلى بصورة عامة. وينشأ هذا بصورة خاصة من الاختلاف في فئات الإصابات، التي يعانى منها الذكور إلى حد أكبر كثيرا، والتي تشمل جرائم القتل والحروب. وبعبارة أخرى، تفترض هذه البيانات أن الذكور هم أول الضحايا من العنف المباشر. ويتمثل هذا بصورة

خاصة في حالة إفريقيا جنوب صحراء، وفى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا، في حين أنه في الهند، وبصورة أقل ظهورا في الصين، يعتبر عبء المرض للإناث أكثر قسوة منه للرجال[٢٣].

لقد ارتفع أمد الحياة خلال العقود الأخيرة بصورة مذهلة. وينطبق هذا على جميع الدول، ولكن بوجه خاص على الدول الأكثر فقرا. إن الفجوة في أمد الحياة بين الدول قد تقلصت بشكل ملحوظ. وبينما كان الاختلاف في توقعات الحياة في عام ١٩٥٠ بين الدول المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) والدول النامية ما زال ٢٤ عاما (٤٠ مقابل ٦٤)، ففي عام ١٩٩٠ انكمش الاختلاف إلى ١٢ عاما (٦٣ مقابل ٧٥). ومازال المنحنى الناتج عن القانون الاقتصادي للحياة لكل من كوهلر وألكوك يعمل، ولكنه يتغير عبر الزمن. وفى الحقيقة، فإنه منذ عام ١٩٠٠، ولكل فترة ثلاثين عاما، نجد أن دالة الدخل مقابل أمد الحياة قد أصبحت أكثر انحدارا للدول الأكثر فقرا، مما يتضمن أنه عبر الزمن كانت معدلات نمو الدخل الأقل تؤدى إلى مكاسب مماثلة في توقع الحياة.

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التأكد من النسبة بصورة دقيقة، فإنه من الواضح أن الاختلاف بوجه عام بين أمد الحياة المحتمل والحقيقي قد قل، إذا اتبعنا المواصفات الموضوعة مسبقا لحساب هذه الفجوة. وبالتالي، ومع الأخذ بعين الاعتبار التحسينات التي تم اتخاذها في تقرير البنك الدولي، فإن مستويات العنف البنيوي تناقصت خلال العقود القليلة الماضية. ولكنها ظلت عالية جدا في إفريقيا جنوب الصحراء (أكثر من ضعف المتوسط الدولي في سنوات الإعاقة المعدلة لكل ١,٠٠٠ نسمة)، وأيضا في الهند. وفى البيانات

الجديدة للعبء العالمي للمرض، نجد أن العنف المباشر يعتبر مختلفا بصورة حقيقية عن العنف البنيوي. فقد كان العنف المباشر في عام ١٩٩٠، كما كان في عام ١٩٩٥ و ١٩٧٠، يمثل نسبة صغيرة من العنف البنيوي مهما اختلفت طريقة القياس.

إن سلسلة تقارير التنمية البشرية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد قامت بمحاولات أخرى لتوضيح مفاهيم التنمية والعنف البنيوي. إذ إن مؤشر التنمية البشرية يأخذ في اعتباره توقع الحياة، والدخل، والمستوى التعليمي، والتي تساندها بيانات إضافية مثل توزيع الدخل، ونسب السكان التي تفتقر للخدمات الحيوية، وبيانات الاتجاه. وتحمل أحدث تقارير التنمية البشرية رسائل مختلطة.[٢٤] فمن ناحية، نجد أن مؤشر التنمية البشرية يتحسن بصورة عامة. وبالنسبة لتوقع الحياة، فإنه يكرر بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة قليلا. ومرة أخرى نجد أن النتائج تعتبر مذهلة في الحقيقة. إذ إن توقعات الحياة للعالم زادت من ٥٩,٩ إلى ٦٦,٤ عاما، من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ١٩٩٥-٢٠٠٠. وبوجه عام كانت الزيادة أكبر كلما كان الدخل أقل. ففي حين كانت الزيادة في الدول ذات الدخل المرتفع حوالي ٥,٨ عام، كانت في الدول ذات الدخل المتوسط حوالي ٦,٦ عام، وكانت في الدول ذات الدخل المنخفض حوالي ٩,٥ عام. وكانت الصورة العامة تتكرر في معظم أنحاء العالم، باستثناءين. ففي الدول الاشتراكية السابقة كان هناك تراجع بسيط (وربما يكون مؤقتا) في توقعات الحياة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. في حين أنه في إفريقيا جنوب الصحراء خلال نفس الفترة، كان الانخفاض أكثر حدة، والذي يرجع إلى حد بعيد لانتشار وباء الإيدز.

وإذا نظرنا من زاوية أمد الحياة كمؤشر للعنف البنيوي ومستويات التنمية، ووفقا للافتراضات المتوقعة للموت المبكر، شهدت التنمية تحسنا، وشهد العنف البنيوي تراجعا، على الرغم من أن ذلك لم يكن مرضيا بشكل كاف. وفى نفس الوقت، يجب على المرء أن يهتم بالعناوين الفرعية في تقرير التنمية البشرية، كذلك الذي يحمل مسمى "عدم العدالة العالمية – مستويات غريبة، اتجاهات غامضة".[٢٥] ففي حين كانت الفجوة في توقعات الحياة تقل، كانت فجوات الدخل (حتى إذا تم قياسها بمعادل القوة الشرائية) تزيد بصورة كبيرة. ويركز تقرير التنمية البشرية على الفجوات الحالية أكثر من الاتجاهات. وجدير بالذكر أن بعض الدول ذات الدخل الأقل قد حققت نموا أسرع من الدول ذات الدخل المرتفع (خاصة الصين، والهند أيضا خلال السنوات الحديثة)، ولكن الدول الأخرى ظلت على نفس الحال. وفي الواقع، فإن معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي (GDP) للفرد (بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠) قد بلغ ٢,١% للدول ذات الدخل المرتفع، ١,٨% للدول ذات الدخل المتوسط، ١,٥% للدول ذات الدخل المنخفض، وبالتالي فإن الفجوة في الثروة قد توسعت بصورة هائلة من الناحية المطلقة. وكما رأينا سابقا، فإن العلاقة بين الدخل والصحة أصبحت أقل قوة للدول الأكثر فقرا، وبم ثم فإن هذه المؤشرات المختلفة للتنمية قد أصبحت أكثر تنوعا. وأخيرا، فان عدم المساواة بين الدول، لا يجب أن تخفى عدم العدالة الداخلية من المشهد. ومن حيث عدم عدالة الدخل، فإن تقرير التنمية البشرية الآن لديه مؤشرات تخص١١٧ دولة تبعا لمؤشر جيني Gini.[٢٦] حيث يقيس مؤشر جيني الاختلاف بين التوزيع العادل

والتوزيع الفعلي لبعض خصائص السكان (كالدخل مثلا)، مع درجات تتفاوت بين الصفر (المساواة الكاملة) والمائة (أقصى عدم عدالة). ويجب اســتخدام هذه الأرقام بحذر أكثر من الأرقام الأخرى المقدمة في هذا القسم. فإذا قمنـا بمجرد حساب متوسطات المؤشرات في مجموعات الــدول ذات مؤشــرات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة، فإننا نحصل علــى ٣٢,٤، ٤٣,٣ و ٤٣,٤ على التوالي. وعند تفسير هذه الأرقام، فإننا يجب أن نأخــذ في اعتبارنا أن الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية الأعلى، تعتمــد علــى بيانات الدخل، وليس الاستهلاك، ويؤدى هذا إلى معدلات عدم مساواة أعلى للحالات المماثلة. ومن الواضح أن الاختلافات في عدم المساواة بين الدول لا تعوض على الإطلاق الاختلافات الشديدة بين الدول، من حيث أعداد السكان الذين يعانون من مستويات التنمية غير الكافية تماما.

إن العنف البنيوي بالمعنى المقيد الذي واجهناه هنا يمكــن أن يكــون متراجعا بصورة بطيئة. ولا يمكن أن يتضمن هذا بأي صورة أن العمل على تسريع العملية سيكون غير ضروري. إذ إن الزيادة فــي الــدخل يمكــن أن تترجم إلى خدمات صحية أفضل وأكثر فعالية، بصورة أكثر سهولة مما كان يحدث في الماضي. وأصبحت المعلومات عن النقص الكبير في الغذاء فــي الوقت الحاضر متاحة بوجه عام وبصورة سريعة، وأصبح الغــذاء الكــافي يمكن شحنه، ولذلك فإن المجاعات الكارثية لم تعد حتمية. ولكن في الحقيقــة نجد أن تحديات جديدة بصورة كاملة يمكن أن تظهر في فترة قصيرة، مثــل وباء الإيدز HIV/AIDS، أو سارس SARS، مما يــضع أنظمــة الرعايــة الصحية القائمة والمجتمعات تحت ضغط هائل. وعلى الرغم من ذلك، فــإن النظام السياسي العالمي يجب أن يكون قادرا على سد الفجوة بصورة عامــة

بين المحتمل والواقعي، فيما يتعلق بالصحة الأساسية وفرص البقاء على قيد الحياة: ولكن العوائق الرئيسة للوصول إلى ذلك الهدف مازالت باقية. ولكن النظام السياسي على المستوى الدولي يفشل، لأنه يسمح بهياكل التجارة الزراعية التي تقيد الإنتاج الزراعي في بعض المناطق التي تكون في أشد الحاجة إليه. ويفشل النظام السياسي أيضا في بعض الحالات في الاستجابة الفورية والفعالة لمنع الكوارث. وبعض هذه الكوارث يعتبر "من صنع الإنسان" وغالبا ما يكون هذا الإنسان "رجل سياسة". وتؤدى جميع أنواع الصراعات إلى حدوث تدمير بيئي وتعطيل الحياة الاجتماعية، خاصة إذا أدت إلى ظهور اللاجئين في المشهد.[٢٧]

ويمكن أن يقوم الجغرافيون بدعم وتعزيز الاكتشاف المستمر لمفهوم العنف البنيوي، كما اتضح في هذا القسم. وعلى الرغم من أن جالتونج حاول بصورة أولية تفادى تداخل مفاهيم العنف البنيوي والتنمية، فإنه قام بتغيير المهمة فيما بعد بصورة صحيحة كما أعتقد. فإذا ما قصرنا العنف البنيوي على الموت المبكر (الذي يمكن أن يحدث بسبب تدهور الأوضاع الصحية) يصبح من المهم اتباع تطور توزيعها عبر العالم، ودراسة التباين مع أبعاد التنمية الأخرى، كما فعلت إلى حد ما مع الدخل. ومن الواضح أن مكونات تقرير التنمية البشرية كانت بمثابة مواد أولية لمثل هذه الدراسة. حيث يبدأ التقرير باكتشاف الاختلافات في ترتيب الدول المختلفة.[٢٨] ويجب على الجغرافيين أن يوجهوا جهودهم في هذا المجال على أساس نقطتين: العوامل السياقية التي تعرقل وضع سياسة للرعاية الصحية الملائمة، وإتاحة الغذاء في حالات معينة، والسياسة المقارنة لتهديد أسباب العيش.

حلقة العنف والتنمية

في حين يمكن اعتبار العنف والتنمية مفاهيم واسعة تتداخل بصورة جزئية على الأقل، هناك أيضا مجال لوجهات النظر التي تعتبر هذه المفاهيم صغيرة النطاق ومنفصلة. وفي هذه الحالة يمكن طرح السؤال: هل هما مرتبطان فعلا، وكيف؟ إذ كان هناك اقتراح في المقدمة باعتبار أنهما يمكن أن يكونا مرتبطين بالفعل، وفي كلا الاتجاهين. ولذلك يمكن صياغة مفهوم العلاقة بين العنف والتنمية على أساس أنها حلقة، ولكن هذه الحلقة لا تعتبر مباشرة بالضرورة بمعنى آلية التغذية العكسية الإيجابية أو السلبية. ويرجع هذا إلى سببين: أولا تسمح الطبيعة متعددة الأبعاد للعنف غير المتداخل مع التنمية بعلاقات مختلفة ليست كلها في نفس الاتجاه بالضرورة. ويكون الكثير من هذه العلاقات معقدا، لأن النظام السياسي يلعب دورا وسيطا يؤدي إلى مزيد من الانعكاسات. وفي هذا القسم سوف أنظر أولا بصورة موجزة إلى الطرق التي يمكن أن ترتبط بها التنمية بالعنف المباشر، ومن ثم أعرض توضيحا لفرص التنمية كنتيجة للعنف البنيوي والمباشر. وسوف يسمح هذا في النهاية بالوصول إلى بعض النتائج، فيما يتعلق بالطبيعة الممكنة لحلقات العنف/التنمية التي يبدو أنها تعمل بصورة متزامنة.

التنمية: نتائج للعنف المباشر

عند نمذجة أثر التنمية المحتمل على العنف، يعتبر النظام السياسي ذا أهمية قصوى. إذ يعتبر النظام السياسي إلى حد بعيد آلية منظمة للتحكم في العنف المباشر، في حين أن العنف المباشر، أو على الأقل القدرة على

استخدامه، يفترض في نفس الوقت أنه يدعم المحافظة على النظام السياسي. ففي نظام الدولة، لا يزال هذا يمثل جزءا رئيسيا من النظام السياسي. إذ إن الدولة تحاول أن تتمسك باحتكار الضرائب والعنف باعتبارها أسس سلطتها الشرعية. وبقدر نجاحها في ذلك، تُحصّل الضرائب المفروضة، وتنحسر فئة مُستخدمي العنف بسبب قبول القواعد (بغض النظر عن الاستخدام القانوني بواسطة سلطة الدولة، يعتبر العنف خارج فئات العمل المقبول)، و/أو بسبب الردع. ولكن ماذا يحدث عندما تزيد أو تقل التنمية، إذا كان العنف جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي؟ وما هو الاختلاف الحالي بين الدول في التنمية والعنف، وهل هما مترابطان؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل هذا الارتباط مستقر عبر الزمن؟ وتزداد هذه الأسئلة تعقيدا بسبب تأثير النظام السياسي بصورة متزامنة على التنمية (وهو ما يعرف حاليا بقضية "الحكم الرشيد Good Governance" بلغة البنك الدولي). ولذلك يجب أن ينصب الاهتمام الخاص لدى الجغرافيين بكل هذا على الخصوصيات التي تتجاوز الظواهر المنتظمة التي ستكشف عنها دراسات الحالة بسبب الحالات الطارئة التي ستحدث عندما تلتقي مسارات الفضاء المكاني وخطوط الزمن، ولكن أيضا في التوجيه العام الذي لا تزال تفرضه المعطيات المكانية على هذه العمليات، وفي استخدام الاستراتيجيات الإقليمية بواسطة مختلف الفاعلين.

ومن الواضح أنه لا يوجد اتفاق على هذه الأسئلة العامة، أو على تفسيراتها الجغرافية في الأدبيات. ولذلك فإنني سأوضح بصورة موجزة ثلاث وصفات للنظام السياسي، وعلاقاتها الخلفية بالتنمية، وعلاقاتها الأمامية بالعنف. حيث ينبثق هذا الفهم للنظم السياسية من الأدبيات، ويتحول إلى

صورة مركبة ترمز إلى نظام ليبرالي، واقعي، لصناع الدولة. ففي الأدبيات، يتنافس أنصار هذه النماذج معظم الوقت حول قوتها التفسيرية، وإيجابياتها، وسلبياتها. ويمكن أن ينظر المرء إليها على أنها أنواع نموذجية أنتجتها أنظمة دول مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم. وفي ضوء هذا، فإن أوروبا الآن ستكون الأقرب في النظام الدولي العالمي إلى النظام الليبرالي. ولكن إفريقيا وأمريكا اللاتينية ستتأهل بطرق مختلفة قليلا لأنظمة صناع الدول الحالية، في حين أن دول الباسفيك وآسيا يمكن أن تكون أقرب إلى النظام الواقعي. وباستثناء مشكلة مدى استقرار مثل هذه الأوضاع، في ظل دينامي
اتها الخاصة، يتمثل السؤال المثار في كيف يمكن أن تؤثر القوة العظمى الحالية، الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الكبرى الأخرى، والتي ما تزال لديها طموحات عالمية، والنظم العالمية الصاعدة، في هذه الأشكال الإقليمية الكبيرة.

ومنذ الثمانينيات، وقبل نهاية الحرب الباردة، ظهر كم ضخم من الأدبيات حول "السلام الديمقراطي".[٢٩] حيث إنه يتناول أساسا - وليس حصريا - العلاقات بين الدول، ويستمر في موقف المجادلة المستمرة حول إمكانيات النظام السلمي بين الدول، والذي كان يعمل منذ القرن السابع عشر. وهناك إسهامات مبكرة تركت أيضا آثارها في الأدبيات الأكاديمية، والتي أثارتها وجهات نظر الرئيس الأمريكي ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى، والتعاون الأوروبي الغربي عبر الأطلنطي بعد الحرب العالمية الثانية.[٣٠] حيث وضعت نفسها في مواجهة التقاليد الواقعية، التي تؤكد الطبيعة غير القابلة للتقسيم للدول، وتوزيع القوى فيما بينها، على أنها الملامح الجوهرية التي يجب النظر إليها. ومن ناحية أخرى، فإن التقاليد الليبرالية (أو المثالية)

تؤكد على الحكم الشعبي، وعلاقات الاعتماد المتبادل المجتمعية (بين الدول) على أنها أهم حوافز السلام.

وتبدأ أدبيات السلام الديمقراطية من ملاحظة أن الدول الديمقراطية نادرا ما تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض. بل إن الاهتمام بترويض العنف في العلاقات الدولية المتبادلة توسع في عدد من المناسبات لترويض العنف الداخلي في هذه الديمقراطيات. وهناك تركيز متجدد على تحليل ووصفات كانط Kant التي ظهرت في عدد من النصوص مثل "السلام الدائم"، والذي كتبه أثناء نشوب الثورة الفرنسية، وأثار تقاليد أدبية طويلة الأجل ومستمرة بين مواطني أوروبا.

وقام كانط بصياغة ثلاثة شروط يجب أن تؤدى مجتمعة إلى علاقات سلام داخل الدول وفيما بينها. فعلى مستوى الدولة، يحتاج المرء إلى ديمقراطية ليبرالية (ويعتبر هذا ترجمة معاصرة لأفكاره، حيث يضع كانط تركيزا خاصا على الدستور السياسي الجيد الذي يضمن الحقوق المدنية). إن الدول الديمقراطية سوف تشترك بصورة تطوعية في اتحاد يضمن الحرية الداخلية لكل طرف، وسوف يحفز - أو حتى يفرض بالقانون عند الحاجة - علاقات سلام متبادلة، ودفاع جماعي "ضد أي عدوان خارجي". وسوف يدخل مواطنو الدول الديمقراطية بحرية في العلاقات التجارية والعلاقات الأخرى مع مواطني الدول الديمقراطية الأخرى، ويؤدى ذلك إلى تشكيل علاقات اعتماد متبادل تنمو باستمرار. ويعتبر هذا أيضا أفضل أساس لخلق ثروة اجتماعية. ولا يفترض كانط أن يوضع هذا المشروع موضع التطبيق مرة واحدة. إذ إنه يرى أن هناك نزعة تطوعية في هذا الاتجاه معتمدة على

الاختيار وسلوك التعلم. والديمقراطيات لديها فرص أكبر للبقاء علـــى قيـــد الحياة، وطاقات هائلة لتعلم اتباع قواعد القانون، ولتعليم مواطنيها العمل على دعم وتعزيز السلام. إن العملية التطورية لا تتم بـــدون انتكاســـات، ولكـــن الاتجاه العام يجب أن يكون واضحا على المدى الطويل. إن الحرب والثورة (كان كانط محاطا بهما) يعملان بمثابة حوافز للتخلي عن الدولة الهمجية غير القانونية. ويعتبر الحراك والديناميكية على جانب كبير من الأهمية.[٣١]

وبالنسبة للقرنين الأخيرين، هناك أدلة كثيرة على أن الدول الديمقراطية التي يمكن أن تكون ملائمة لبعضها البعض على الأقل تميل إلى إظهار نزعة أقل للاشتراك في علاقات صراع عنيف متبادل، ســواء كانـــت حربـــا أو نزاعات مسلحة، مقارنة بالثنائيات الأخرى. ويعتبر هذا حقيقيا للثنائيات التي كانت بمثابة ديمقراطيات لفترة طويلة من الزمن (أثر النضج). ومن الممكن أن تقل احتمالات النزاعات بوجه عام، أي في كل الثنائيـــات، مـــع مـــرور الزمن، ولكن هذه النتائج تحتاج إلى تأكيد آخر. لقد كانت الحربان العالميتان تمثلان انقلابين كبيرين للنظام، ويجب تقييم نتائجهما بالنسبة للانتشار السريع للسلام بين الدول.[٣٢] وفي نفس الوقت، فإن الصراع العنيف بـــين الـــدول، والحرب أيضا، يعتمدان على طبيعة النظام السياسي. حيث تظهـــر الـــدول الديمقراطية، والأوتوقراطية أيضا، نزعات أقل للحـــرب الأهليـــة، مقارنـــة بالأنظمة التي تقع بين هذين القطبين. حيث تحافظ الدول الديمقراطية بصورة متزامنة على مستويات أعلى للصراع السياسي الخطير، أكثر من أنواع النظم الأخرى، ولكن النكبات التي تواجهها أحيانا نادرا ما يكون عـــددها كبيـــرا. ويزيد التغيير السياسي على المدى الأوتوقراطي الديمقراطي في أي اتجاه من

فرص الحرب الأهلية. وتؤدي الأنظمة المختلطة، وتغيرات النظام، إلى زيادة فرص الحرب الأهلية. وتنتشر الديمقراطيات على شكل موجات تتبعها انتكاسات جزئية. وفي المتوسط، تعتبر الديمقراطيات أنظمة سياسية أكثر استمرارا من الأنظمة الأخرى.[٣٣]

وفي حالة وقوع نزاع وحرب بين الدول، وأيضا في حالة حدوث نزاع سياسي داخلي خطير وحرب أهلية، فإن مستوى التنمية يلعب دورا مهما. إذ إنه يقلل من مستويات النزاع العنيف،[٣٤] بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة إيجابية قوية ومتبادلة بصورة واضحة بين التنمية والديمقراطية.[٣٥] وكان هناك جدال كثير حول التتابع المناسب والعامل الرائد. ومن وجهة نظر كانط، هناك دائرة قوية في العلاقات الديناميكية بين هاتين الظاهرتين، ولكن هذا لن يكون مدعما بوجه عام. وخلاصة القول، ووفقا لهذا الجدال، فإن التنمية من خلال خصائص الدولة ونظامها، تقلل من فرص الصراع السياسي الخطير. وتستطيع التنمية أيضا أن تقدم مساهمة مباشرة ومهمة في نفس الاتجاه. وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن العالم السياسي يتحرك بصورة بطيئة، وغير مؤكدة، مع انتكاسات في طريق موجات التحول الديمقراطي، والتنمية المستمرة في اتجاه الديمقراطية العامة، ومستويات التنمية الأعلى، المصحوبة بسلام مدني مستقر، وإمكانية منخفضة لوقوع حرب ونزاعات عسكرية بين الدول.

ولكن ما زالت هناك شكوك وحركات مضادة عديدة، والتي قد لا تؤدى جميعها إلى اختيار إيجابي، وعمليات تعلم حميدة. إذ إن وصف كانط للتطور العام في اتجاه الاتحاد مازال يبدو مستبعدا. ولم يتضح بعد ما إذا كانت الدول

الديمقراطية الحديثة ستكون قادرة على الصمود ضد القيود الحتمية التي تعاني منها، كما أنه من المشكوك فيه ما إذا كان توزيع المواطنين العالميين المطلوبين لبعث الحياة في المشروع ككل، سيؤدى إلى أعداد كافية في مختلف أجزاء نظام الدولة. ففي السجل التجريبي للقرنين الأخيرين، يظهر الوجود الغريب لحربين عالميتين مدمرتين هشاشة الاتجاهات التاريخية. وبالنسبة لجميع أنواع الحروب، يبدو أنه لا يوجد أي اتجاه في زيادة خطورة الحرب خلال القرنين الأخيرين. وبينما يمكن أن تتضاءل الحروب بين الدول بصورة بطيئة، وتصبح الحروب التي تقع بين أعضاء نظام الدول خارج النظام شيئا من الماضي ما دام أن نظام الدول يبقى عاما في نطاقه، فإن عدد الحروب الأهلية يتزايد في الواقع.(٣٦) حيث يشير اتجاه مخاطر الحرب الأهلية إلى زيادة حادة من الأربعينيات إلى الثمانينيات. ويرجع هذا جزئيا للعدد المتزايد للدول في النظام، ولكن هناك زيادة كبيرة لا يمكن التنبؤ بها بالمتغيرات التفسيرية في النموذج، والتي تعتبر في حد ذاتها تفسيرا لزيادة الأرقام. ومع ذلك، يجب إضافة الانخفاض الحاد في هذا الخطر حتى نهاية فترة البحث في عام ١٩٩٢.(٣٧) وتشير بيانات أخرى إلى حدوث تناقص آخر بعد ذلك، عكس الاعتقاد السائد والافتراضات السياسية.(٣٨)

وقد أسس الواقعيون حججهم على استمرار وجود نظام الدولة. حيث يتكون نظام الدولة من القوى السيادية التي لها الكلمة النهائية على الإقليم والسكان الذين يعيشون فيه. ولا يوجد في نظام الدولة سلطة شاملة، وكل عضو يعمل بمفرده في النهاية. وتعتبر الدولة وحدة متجانسة. وتتمثل الطريقة النهائية لممارسة العلاقات الخارجية في خلال التهديد أو استخدام

القوة المسلحة، وهى القوة التي تؤخذ بعين الاعتبار بالفعل. وتعتبر العلاقات الدولية السلمية حالات مؤقتة للنظام، والتي تحدث نتيجة لتوازنات القوة (توزيع وعلاقات التحالفات بين أعضاء النظام). حيث تقدم التوازنات السلمية إحساسا بالأمن لأنصار الوضع الراهن، وتبدد فرص معارضيهم في تغيير الوضع الراهن لصالحهم.(٣٩)

وكان للحجة الواقعية بوجه عام اليد العليا خلال الحرب الباردة، وفي العديد من الفترات السابقة في التاريخ، وخاصة بين ممارسي الحكم. ويعتبر هذا جذابا لهم، حيث إنه يحقق تميزا تاما بين هؤلاء الذين يتولون قيادة الدولة، وباقي سكان الدولة. كما أنه يركز الاهتمام على مجموعة صغيرة من الناس حائزي السلطة، الذين يستطيعون استغلال أصول سلطة الدولة المتاحة لهم. ويمكن قول الكثير عن فكرة أن المسئولين عن السياسة الخارجية والأمن كانوا لفترة طويلة يمثلون ناديا خاصا له رموزه الداخلية، ويقومون من خلاله بأعمالهم التجارية بصورة منفصلة بدرجة كبيرة عن السكان جميعهم. وفي نفس الوقت كانوا يشكلون ناديًا دوليًا يحترم قواعد ألعاب سلطتهم، أي أنه يمكنهم أن يتشاجروا بلا هوادة ، وفي نفس الوقت يكون لديهم روح مشتركة للحفاظ على السلام على قدر ما يستطيعون، والذي يمكن أحيانا أن يتعارض مع حقائق القوة "الموضوعية". ويستطيع المعارض طبعا أن يستهدف وضعا مستقلا، ولكنه يمكن أن يشبه إلى حد بعيد شخصا يبحث عن ناد جديد مماثل تماما.(٤٠)

وتزال الحجة الواقعية غالبة كفلسفة عملية في أروقة صنع السياسات للقوات المسلحة والخدمة الدبلوماسية في دول عديدة، بل إن روعة بديهياتها القليلة، ونتائجها واسعة النطاق المشتقة بصورة منطقية، تدعو للاحترام. ومع

ذلك، تنهار بعض افتراضاتها الرئيسة بصورة كبيرة. وفي ظل معظم الظروف، لم يعد ممكنا اعتبار دول عديدة بمثابة وحدات متجانسة. وبالنسبة للدول المشاركة بعمق في الأنواع المختلفة للتعاون الدولي، فإن مراكز قيادة مختلف قطاعات السياسة تتشابك مع المراكز المماثلة بالدول الأخرى، لدرجة أنها تجد صعوبة متزايدة للعمل بمفردها. بل إن المراقبين حسني النية أطلقوا على التوترات الحديثة داخل مجلس الوزراء البريطاني تعبير "أوبرا مونتسارت".[٤١] ولكن هناك استخداما لتشبيهات غير ودية. وبالنسبة للدول التي تفتقر إلى قوة البنية التحتية للعمل بشكل قوى لإدارة الحياة الاجتماعية، لا يمكن تعبئة الأصول المتاحة على أرض الدولة عندما تكون هناك حاجة لها. وتعرف أسوأ الحالات باسم "الدول الفاشلة". ففي الحالة الأولى، يتفكك تنظيم الدولة إلى مجموعة من العقد المنسقة بالكاد في شبكات أعمال مختلفة؛ وفي الحالة الثانية، يتبخر تنظيم الدولة وتتحول إلى مصاص دماء لا يمكن التنبؤ به.[٤٢] وفي كلتا الحالتين، تنقسم ولاءات الناس ما بين خارجية وداخلية. وهناك افتراض واقعي آخر أصبح يثير جدالا، يتمثل في استخدام العنف كتعبير نهائي عن القوة. فقد أصبحت فعالية العنف المنظم في تسيير شئون الدولة غير مؤكدة بصورة كبيرة (وربما أصبحت أقل قدرة على منع الآخرين من الوصول لأهدافهم). فترجمة الأصول الأخرى (الإخلاص، الأموال) إلى عنف منظم أصبحت مشكلة معقدة، لأنه لم يعد ممكنا اعتبار متطلبات القوة أمرا مسلما به.[٤٣]

ومن وجهة النظر الواقعية، يعتبر التوزيع "الخاطئ" للروابط (التحالفات) الداعمة، والقوى العسكرية بين الدول، سببا يؤدى في النهاية إلى العنف. ويعتبر هذا عنفا بين الدول. والواقعية لا تتعامل مع العنف داخل

الدولة: إذ إنه مجرد علامة على ضعف، وربما نهاية، الفاعل. ويمكن أن تكون التنمية ملائمة للحجة الواقعية بطريقتين. فأولا: وقبل كل شيء، يجب الحفاظ على مستوى معين للتنمية لإدارة نظام الدولة. ويعتبر احتكار الضرائب مكونا أساسيا للدولة كمؤسسة، حيث يفترض وجود مستوى معين للنشاط التجاري بالاقتصاد. ومع تزايد متطلبات السكان من الدول، فإن القاعدة الضريبية يجب أن تنمو. وفي حدود معينة، لا يعتبر هذا ملائما إلا في اقتصاد مزدهر. وهناك في عالم العولمة تعميم لمعيار الحد الأدنى لتدخل الدولة، ولكن هذا المعيار له حد أدنى يأخذ قيمة أعلى باستمرار.[٤٤] وقد فشلت دول عديدة في تلبية توقعات سكانها. ويمكن أن يؤدى هذا إلى تزايد أعداد الدول الفاشلة.[٤٥] ثانيا: بقدر ما يمكن أن تتحول الثروة إلى قوة عسكرية، تعتبر التنمية جزءا من قاعدة قوة الدولة. ولذلك فإن مستوى التنمية يعتبر عنصرا ملائما لتقييم توازن القوة الذي يمثل أفضل ضمان للسلام بين الدول. وقد سبقت الإشارة بالفعل إلى التأثير الإيجابي المباشر للتنمية على تقليل فرص الصراع العنيف والحرب داخل الدول وبين بعضها البعض. ولكنه لا يمكن إدراجه بصورة مناسبة في الحجة الواقعية بسبب إهماله للصراع الداخلي، والمنظور التوزيعي بقوة.

ويدور كل نظام صانعي الدولة حول بناء وإعادة بناء السلطة.[٤٦] وفي حين أن المنظور الواقعي يلقى كل الاهتمام على الاختلاف عبر الدول، يتمثل الخط الرئيس للتحليل هنا في التغير الزمني في الدول المختلفة، بينما يمثل باقي نظام الدولة في كل لحظة السياق السائد. وقد تم أخذ التغيرات التاريخية الكبيرة في التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي في الاعتبار. وتم بناء السلطة

بصورة نهائية على تلاعب المنظمين السياسيين، وتشجيع التميز الاجتماعي، وظهور احتكار العنف والنظام الضريبي.[٤٧] ولفرض ذلك الاحتكار في إقليم معين، يتم حشد وسائل العنف بالإكراه (حيث تنظم كميات أولية من القوات المسلحة المنظمة دفعات أكبر من داخل النطاق المطلوب)، أو برأس المال (فرض ضرائب إضافية لشراء قوة عسكرية)، أو بكليهما. وتعتبر هذه الدول الأخيرة هي الأكثر نجاحا. وخلال هذه العملية، تصبح مؤسسات الدولة ومجتمعاتها أكثر تماسكا بالضرورة.[٤٨] وتجمع الدولة قوة كبيرة للبنية التحتية في هذه العملية التي تسمح لها بأن تصبح قالبا اجتماعيا قويا. وفي المدى الطويل، يصبح طلب الدولة لمدفوعات ضريبية إضافية، مقبولا بصورة أكثر سهولة، بعد تلبية مطالب الجماهير: وإذا لم يحدث هذا يمكن فرض المزيد من الإكراه في دفع الضرائب. وفي الحالة الأولى، تصبح الدول أكثر ديمقراطية، وربما تصبح أكثر سلمية. أما في الحالة الثانية، فتسود السلطة الاستبدادية حسب مصطلحات مان Mann. ولا يتباعد هذان المساران بالضرورة بصورة مستمرة. إذ يمكن أن يتحول وضع دولة من الاستبداد إلى الديمقراطية، والعكس (وهذا في الحقيقة هو استنتاج مان من السجل التاريخي).[٤٩]

ومن وجهة النظر هذه، تعتبر قضية العنف (وقمعه، وتطبيقه المحكم) متكاملة مع تطور الدول. إذ إن وسائل العنف تحشد في مؤسسات الدولة، ويمكن أن يختفي العنف إلى حد كبير من المجتمع. ويعتبر هذا أثرا حضاريا لإدارة الدولة. ويمكن استخدام وسائل العنف إما داخليا أو خارجيا، بواسطة أجهزة الدولة، ولكن يعتبر هذا خطرا، ويمكن أن يكون هناك ضغط

جماهيري قوى لمنع استخدامها. ومع ذلك ، فإن الأثر الحضاري يمكن أن ينهار، ويمكن استخدام العنف لقمع السلوك الإجرامي، أو في العنف السياسي الجماعي، أو في القمع الصارم بواسطة أجهزة الدولة، أو في الحروب العالمية غير المقيدة. وغالبا ما تنتج هذه الأمثلة المختلفة لعدم الحضارة عن عدم الاستقرار العالمي، والذي يصبح فيه وضع الدولة في خطر.[٥٠]

إن صيغة نظام صانعي الدول لها نقطتا ضعف. ففي تركيزها الوحيد على المنافسات الداخلية، التي يجب على صانعي الدولة أن يحافظوا عليها أثناء سعيهم لبناء دولة حيوية وناجحة، يميل السياق الخارجي إلى أن يظل مستقرا. وعلى الرغم من أن جزء كبيرا من وظيفة احتكار العنف، يعتبر موجّها بصورة واضحة نحو المتطفلين الخارجين المحتملين، فإن التفاعلات الدينامية مع الغرباء تحظى باهتمام ضئيل فقط. ولكن كثيرا من الطاقة الأولية لصانعي النظام يتوجّه بالضرورة إلى فرض المطالب على الآخرين. وفي حالات تطور الدولة، وعندما يبقى هذا التحديد القضية الرئيسة داخل النظام ككل، فإن التمييز بين الداخل والخارج يظل غامضا إلى حد كبير، ولا يمكن أن يحدث الاستثناء المناسب للغرباء. وتتمثل نقطة الضعف الثانية في عدم القدرة على التعامل مع ظروف الحضارة وانهيارها. ويجب أن تتمثل النقطة الرئيسة في نجاح أو فشل المحافظة على احتكار العنف الشرعي، مع تقييم مستوى العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة في نفس الوقت. ويعتبر جالتونج رافضا لكل دعاوى سلمية الدول الديمقراطية الغربية.[٥١] وقد اقترحت دراسة ليلا Lilla تحليلا تاريخيا للظلم (من حيث القمع والعنف) الذي تقترفه النظم السياسية الحاكمة.[٥٢] ومن وجهة نظر هذه الدراسة فإن انتهاك الشكل

السياسي يجب أن يؤدي إلى ظهور علم نماذج الطغاة. إذ كان اهتمامها الأول موجها للدول التي تقع خارج دائرة الدول الديمقراطية الناضجة، ولكن لا يوجد سبب أولي لعدم إدراجها. وبدلا من تحديد محور الشر بدقة، تشجع دراسة ليلا على تناول "جغرافيا العصر الجديد للطغيان" والمآسي. وحتى الآن ليس لدينا جغرافيون في هذا المجال[٥٣].

وترتبط التنمية بجانبين من جوانب نظام الدولة: آلية التعبئة، ومستوى قوة البنية التحتية. حيث يتم تحقيق التعبئة من خلال الإجبار، أو من خلال رأس المال. فإذا ما تم تحقيق التعبئة من خلال رأس المال، فإنه يفترض اقتصادا غنيا تجاريا يقوم بدفع مرتبات جنوده من فائض الثروة.[٥٤]

وفى العالم المعاصر، هناك سؤال آخر عن تمويل التسليح. وهناك استثناء وحيد للاقتصاد المبنى على التجارة، كشرط ضروري في العالم المعاصر: صانع نظام الدولة الذي يتحكم في الموارد الثمينة، على سبيل المثال، البترول أو الماس. حيث إن وفرتها تفيد تماما حتى الدول ذات الاقتصادات منخفضة التنمية، حيث يكون توزيع الثروة غير متوازن للغاية، لتعبئة القوة العسكرية من خلال رأس المال. كما أن مستوى قوة البنية التحتية يكون أيضا شديد الارتباط بمستوى التنمية الاجتماعية. وينبثق العديد من الأجهزة التي تعتبر أساسا لقوة البنية التحتية (المخزونة في البيروقراطية الدقيقة) من المنظمات الاجتماعية خارج الدولة، ثم توضع للاستخدام باسم الدولة.[٥٥] وغالبا ما يكون بناء أجهزة المراقبة هذه مدفوعا بالتكنولوجيا، ويمكن أن تعمل فقط في البيئات الأكثر تقدما. وبالتالي، وكقاعدة عامة، فإن مستوى قوة البنية التحتية يرتبط بمستويات التنمية.

ولكن ماذا يعنى هذا النظام صانعي الدولة في تعامله مع العنف في ظروف التنمية المختلفة؟ فمع ثبات الأشياء الأخرى على ما هي عليه، ستكون الدول المتقدمة أقل اعتمادا على سكانها، مقارنة باعتمادها على الوسائل المالية للدخول في كل أنواع المواجهات العنيفة (ويؤدى هذا إلى مستويات عالية لميكنة القوات المسلحة، والجيش غير المجند إجباريا، وخصخصة خدمات الأمن). وتؤدى المستويات الأعلى للتنمية إلى مستويات أعلى لقوة البنية التحتية. إذ إن قدرات، وبالتالي مخاطر قمع الدولة، والعنف الناشئ أساسا من هذا الجانب يتصاعد وفقا لذلك (يتمثل النمط المتطرف عند مان في الدولة الشمولية، والتي تجمع بين المستوى العالي لقوة البنية التحتية، والمستوى العالي للقوة الاستبدادية). وسواء كانت هذه المخاطر سوف تتحقق أم لا، فإن ذلك يعتمد اعتمادا كليا على قوة المجتمع المدني، والقدرة على استكمال قوة الدولة بسيطرتها من خلال ممثلين للقوى المجتمعية، واختصارا، فإنه يعتمد على ديمقراطية ذات جودة عالية، والتي تضمن ترويض العنف السياسي والاجتماعي.

وفى الختام، فإن النظم السياسية الليبرالية الواقعية لصانعي الأنظمة السياسية للدولة، تتعامل بصورة مختلفة مع مشكلة العنف، وتتأثر بصورة مختلفة بتغير مستويات التنمية. ويحدث هذا بغض النظر عن حقيقة أن التنمية لها أثر مباشر ضئيل على العنف. ففي النظام الليبرالي، يختفي العنف نتيجة لعملية التعلم المتكررة لتقاليد اللاعنف وتغليب المصلحة الذاتية المستنيرة لهؤلاء الذين يزدهرون ويجعلون المجتمع يزدهر. أما فى النظام الواقعي، فإن العنف بين الدول يتراجع في أحسن الأحوال من خلال الدبلوماسية

المهنية، التي تتبع المعطيات الطبيعية، في حين أن العنف داخل البلاد يعتبر علامة على الفشل المميت في أداء إحدى الوحدات الرئيسة. وفي نظام صانعي الدول، يمثل العنف بين الدول تهديدا قائما باستمرار، والذي يسمح لصانعي الدولة ببناء نظام ضريبي، في حين يشير العنف داخل الدولة إلى وجود منافسين خطرين يجب التغلب عليهم. وتساعد التنمية في حل مشكلة العنف في النظام الليبرالي، ويمكن أن تفيد البعض في حين تحرم الآخرين في النظام الواقعي، وتقوي بشدة يد الدولة في نظام صانعي الدولة بتوفير المصادر المتعددة لتحقيق القدرة على تنظيم العنف.

ويمكن للجغرافيين أن يركزوا بصفة خاصة على الأمور التي تواجه قدراتهم الخاصة، فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة التي تتبقى بعد التعامل مع الخصائص العامة لحالة معينة، وأثر معطيات المكان وتطبيق الاستراتيجيات الإقليمية. ولذلك دعوني الآن أعطي مثالاً لكل حالة في التعامل مع الأنظمة السياسية المختلفة، التي قمت بالتمييز بينها من حيث ارتباطها بالعنف، والأثر المباشر لمستوى التنمية على العنف.

إنني أبدأ بالأمثلة التي تظهر فيها المشاكل الخاصة في المقدمة. فعند تقييم أثر التنمية على العنف، نجد أن ارتباط التنمية والعرق يعتبر نقطة رئيسة تؤخذ بعين الاعتبار. إذ إن مستويات التنمية والعرق يمكن أن تتزامن في الدولة، ولكنها يمكن أيضا أن تتقاطع فيما بينها وتأخذ أي شكل ممكن. ولا شك في أن العلاقة الدقيقة وديناميتها تعتبر ملائمة لفرص اندلاع العنف. وقد تمت دراسة هذا على نطاق واسع للعديد من الصراعات الانفصالية. حيث إنها يمكن أن تحدث تحت مستويات نسبية مختلفة للتنمية (على سبيل

المثال: سلوفينيا وكوسوفو في يوغوسلافيا السابقة)، ويتمثل السؤال في كيف تعتبر المواصفات الخاصة ملائمة للصراع في مثل هذه الحالات. ففي النظام الليبرالي، يمكن أن تختلف شروط الحلول الكونفيدرالية الناجحة تماما، وذلك بناء على توزيع أوجه القوة والضعف بين الشركاء المحتملين. ويعتبر هذا ملائما في النجاحات المختلفة للاتحاد الأوروبي والتعاون عبر الأطلسي. وفي النظام الواقعي، يمكن أن تختلف البنود المناسبة في توازن القوى من شكل لآخر. لقد كانت التحذيرات الأولية لماكيندر بشأن الحقائق الجيوبوليتيكية المتغيرة خلال "اللعبة الكبرى" بين روسيا وبريطانيا في عام ١٩٠٠، تعتمد على الثورة الحديثة في البنية التحتية للسكك الحديدية في الجزء الآسيوي من روسيا.(٥٦) وفي نظام صانعي الدولة، يعتبر التاريخ النفسي للشخصيات الرئيسة مهما، وفي بعض السياقات يلعب مسقط رأس الزعيم دورا مهما، مثل مدينة تكريت في حالة صدام حسين.

وفيما يتعلق بمعطيات المكان، فإنه يمكن توضيح العلاقة بين التنمية والعنف من خلال الأنماط المكانية للتنمية والأوضاع الإقليمية المهيئة للحملات العسكرية.(٥٧) بل إن نجاح النظام الليبرالي يمكن أن يتأثر بسبب التركز المكاني للمواطنين الحضريين المطلوبين لتحديث بقية المجتمع الأوسع. ويمكن أن يحدث هذا بسبب التركيز المفرط للوظائف المركزية التي يجدها المرء في الحالات التقليدية للمدن الكبرى، كما في بانكوك حاليا. ويمكن أن تستند التحالفات في النظام الواقعي جزئيا على الاتصالات التي ترجع أصولها إلى الترتيب المكاني للدول، في حين أن مثل هذه التحالفات يمكن أن تكون غير مواتية لتوازن القوى، الذي يجب أن يحافظ على

استمرار النظام مسالما نظريا. وفى نظام صانعي الدولة، يشير التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي إلى الطرق التي يمكن من خلالها ترتيب جمع الضرائب المهمة بصورة مربحة.

وتعتبر الاستراتيجيات الإقليمية ملائمة أيضا في جميع هذه الأمثلة المختلفة. إذ إن الخيار الانفصالي الذي واجهناه الآن يعتبر الاستراتيجية النموذجية التي تستخدم الإقليمية، والتي يمكن أن تشوه تماما أية نتيجة كان يمكن لمستوى التنمية أن يحققها من حيث التأثير على العنف. وفي النظام الليبرالي، تعتبر مسامية الحدود، وسياسات الاندماج المتعلقة بالمهاجرين الجدد، في غاية الأهمية. إذ يفترض أن طبيعتها مهمة لفرص بقاء النظام الليبرالي سلميا. ويركز النظام الواقعي على الاستراتيجيات الإقليمية من وجهة نظر إدماج قاعدة الموارد المرغوبة، واستبعاد الأصول غير الملائمة، من منظور المساهمة في توازن القوى المناسب. وفى نظام صناع الدولة: تتلاعب الدول بالهيكل الإداري الداخلي، بهدف تعظيم وحدة الدولة. ومن الحالات العكسية المشهورة ما نجده في النظام الإداري الفرنسي، الذي دمر الوحدات التقليدية للتعايش (المقاطعات أو الأقاليم Pays)، والدستور السوفيتي الذي قدم مجالا للتجمعات العرقية، التي ساعدت أخيرا في تدمير الدولة.

العلاقة المعقدة بين العنف وفرص التنمية

يميل العنف البنيوي المحدد سابقا لتعقيد عملية التنمية. ومن المفارقات أن إلغاءه يمكن أن يضر بعملية التنمية أيضا. وحيث إن فرص إطالة الحياة تتزايد، فإن وفيات الأطفال تتجه إلى التناقص أولاً. ويبقى العنف البنيوي

كبيرا ما دامت أن وفيات الأطفال أعلى من أي مكان آخر، وما دامت الوفيات في الفئات العمرية الأكبر مازالت أيضا أعلى بكثير. ويمكن أن يتحول هذا إلى كارثة ديموجرافية عندما يرتفع معدل الوفيات في المجموعات العمرية الإنتاجية على نحو غير متناسب نتيجة للأمراض المعدية مثل الإيدز. وبالتالي، ومبدئيا على الأقل، فإن عدد وحدات الاستهلاك في السكان يتجه للنمو بمعدل أسرع من عدد وحدات الإنتاج. وهذا يجعل النمو الاقتصادي السريع أكثر صعوبة (ولكن لا يجب افتراض وجود علاقات مالتوسية مباشرة).[٥٨] ومع تناقص فرص الموت في جزء كبير من الحياة ككل، فإن الاختلاف بين وحدات الإنتاج ووحدات الاستهلاك يقل، ولكنه سوف يزداد مرة أخرى، عندما يزيد عدد السكان في سن التقاعد بدرجة أسرع من عدد هؤلاء السكان الذين يعيشون سنواتهم الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع تقدم أعمار السكان (وتراجع العنف البنيوي) يتزايد تعقيد فرص التنمية المستقبلية من زاوية مختلفة. إذ يمكن أن يصبح نمو السكان سالبا، مما يؤدي إلى ظهور ندرة في سوق العمل، وبالتالي إعاقة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، تنكمش العديد من أسواق المنتجات والتي يمكن أن تقلل أيضا من نمو نصيب الفرد. وأخيرا، فإن كبار السن من السكان يمكن أن يفتقدوا بصورة جماعية حافز تقييم المستقبل بدرجة كبيرة، والاستثمار في النمو؛ والأهم من ذلك، أن الاهتمام والحاجة إلى ترتيبات الرعاية سوف تنمو، في حين أن الاهتمام والدافع للاستثمار في التعليم يمكن أن يقل. ولا يحفز هذا على نمو رأس المال البشرى الذي يعتبر عنصرا حيويا ومهما للنمو الاقتصادي والتنمية بوجه عام.

ويدمر العنف المباشر الحياة البشرية، وغالبا ما يؤدي لإحداث ضـــرر للبنية التحتية المادية للمجتمع، شاملة السلع الرأسمالية التي تساعد على النمو الاقتصادي. وبهذه الطريقة فإنه يعوق التنمية. وهذا حقيقي لجميـــع أشـــكال العنف المباشر، بداية من الأفعال الإجرامية الفردية إلى الدمار الذي ينتج عن الحرب على نطاق واسع. وتبشر الحرب عالية التقنية بالحد من "الأضـــرار المصاحبة" بدقة توجيه أنظمة التسليح، والذكاء المتفوق في تحديد الأهـــداف، ولكنها تمتلك قدرة لم يسمع عنها الإنسان على إحداث كوارث مـــن الآثـــار الطبيعية والكيمائية والبيولوجية. وللعنف المباشر نتائج خفية غيـــر محبوبـــة تؤثر على التنمية. حيث إنها تبدد الثقة بين الناس، والتي تعتبـــر ضـــرورية للمشاركة في علاقات السوق، وتحمل المخاطر الاقتصادية طويلـــة الأجـــل، والتي تدعم العديد من سلوكيات الاستثمار. ويعوق العنف المباشر أيضا حكم القانون. إذ إنه يعتبر عدوانا مباشرا من الذين كان يجب أن يلتزموا بالقانون. وإذا ما تم استخدامه بصورة متكررة بواسطة قوات النظام، فإنه يعتبر علامة على ضعف شرعية النظام السياسي، لأن هذا يفترض أن استخدام احتكـــار العنف الشرعي يجب أن يتم تفعيله نادرا، حتى لا تتلاشى أهميته. إذ إن حكم القانون ووجود بيئة تنظيمية مستقرة يمثل شرطا ضروريا لازدهار الحيـــاة الاقتصادية، وبالتالي التنمية.

وهناك علاقتان أخريان محتملتان بين العنف والتنمية يجـــب الإشـــارة إليهما بصورة موجزة. وهناك ارتباط محتمل آخر بين التركيـــب العمـــري والتنمية، ولكن التركيب العمري في هذه الحالة يؤثر على العنف المباشـــر. وليس غير المباشر. وغالبا ما تتم الإشارة إلى أن نسبة الذكور من الـــشباب

(وربما غير المتزوجين بوجه خاص) قد تزيد من احتمال اندلاع العنف. فهذه الفئة هي التي تشارك كثيرا في هذا النوع من السلوك في الأحداث الجنائية، وأيضا في العنف المسيس، وفى الجزء المقاتل من الجيش، وقوات الشرطة. وقد سبقت الإشارة إلى هذه السمة الديموجرافية كعامل تفسيري في دعم العنف الحضري في الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات، وفى تقلب العنف المسيس في الشرق الأوسط. ويوجد الارتباط الآخر بين نفقات الدفاع وميزانيات التنمية، أي أنه إلى أي مدى هناك اختيار للحكومات في توجيه ميزانياتها، مما يؤدى إلى نتائج تؤثر على معدل التنمية الحقيقية.

ويتجه العنف المباشر إلى إعاقة التنمية، ولكن هذا لا يمثل القصة الكاملة. إذ إن هناك وجهة نظر معاكسة منذ زمن طويل، وهى تعتبر الحرب وما يصاحبها من دمار بمثابة إحدى الفرص النادرة، حيث تواجه فيها المجتمعات تحديات خطيرة، وحيث يسود الأفضل، بالإضافة إلى أن التدمير يتيح الفرص للبدء مجددا بصياغات جديدة معدلة للأجهزة والمؤسسات. وتؤدي هذه التجارب العميقة إلى اختيار وتكيف دارويني، وبالتالي إلى تحفيز التنمية.[٥٩] وكانت وجهات النظر المماثلة دائما ما تلقى معارضة قوية من الباحثين في مجال السلام، وفي مقدمتهم رايت Wright ، بولدنج Boulding وجالتونج Galtung .[٦٠]

وتتمثل إحدى المهام الملحة للجغرافيين في تقييم الأضرار المادية والبيئية، التي تنتج عن العنف واسع النطاق، والذي يوازن بين دعاوى الدقة والقدرة التدميرية المحتملة. إذ إن التدمير المادى والبيئى يعتبر بندا رئيسا في الميزانية العامة للحرب. ففي المقام الأول، تعتبر الأضرار البيئية أقل خطورة

من حالات الموت المباشرة، ولكنها يمكن أن تؤدى إلى خسائر أخـرى فـي الأرواح، مما يعود بنا إلى الجزء الآخر من حلقة العنف والتنمية. ومن نفس المنظور، يعتبر هذا الحساب للدمار دعامة حاسمة في الحجة المتعلقة بوظيفة الصراع العنيف واسع نطاق في المزيد من التنمية. ويجب أن تواجـه هـذه الحجة بصورة تجريبية. فكيف ساعد دمار الحرب الأخيرة كلا مـن ألمانيـا واليابان على خدمة إعادة التنمية فيهما بعد الحرب؟ ومـاذا كانـت وظيفـة الحرب الأهلية الأنجولية التي استمرت ثلاثين عاما، والأضرار التى لحقـت بالعراق من جراء الحربين في الخليج، في إعادة البناء؟ ولكن يمكن أن يعاني المرء تأنيب الضمير بسبب هذه الدعاوى. فلا يجـب تقيـيم التـدمير بنـاء على هذه البنود فحسب. ولكن المناقشة الكاملة للمبادئ الأخلاقية لمثل هـذه الأعمال المدمرة يجب أن تشمل أيضا تقييما لهذه النتائج، كما أنهـا تتطلـب حسابات دقيقة.

إجابة مختصرة

هل هناك حلقة للتنمية والعنف، وارتباط متبادل عام يتجـه لتحريـك مستويات التنمية والعنف لأعلى أو لأسفل، أو يتحكم في آلياتها بواسطة آلية للتغذية العكسية. يبدو أن هناك حلقة للتنمية والعنف بوجه عام: حيث تتجـه تنمية نحو ضغط العنف، وتتجه المستويات المنخفضة للعنف نحو الحث على التنمية. ولكن هناك العديد من الحركات المعاكسة، والعواقب المعقدة. ففـي النظام الليبرالي المتطور، حيث تنمو التنمية، يمكن أن يتراجع العنف. ولكن فى النظام الواقعي، يعتبر توزيع التنمية أمرا حاسما، حيث إنـه يمكـن أن

يعرقل تحقيق فرص السلام المستمر بين الدول. وفى النظام السياسي لصانعي الدولة، تحفز التنمية تركيز السلطة المتزايدة فى أيدي أجهزة الدولة، والتي يمكن بالتالي إساءة استخدامها فى القمع والعنف. ومن ناحية أخرى، يبقى السؤال عما إذا كان تراجع العنف البنيوي - تحت ظروف معينة - لا يؤدي فى نفس الوقت إلى معوقات جديدة أمام استمرار التنمية، وعما إذا كان التحدي والتدمير على نطاق واسع نتيجة العنف المنظم لا يمكنه أحيانا إزالة بعض عراقيل التنمية المتجددة. ولذلك يجب أن يساهم الجغرافيون بدراسة توازن الحلقة الرئيسة للتنمية والعنف، مقابل العوامل المدمرة فى كل حالة على حدة، وذلك بتقييم أهمية المعطيات المكانية التي تعتبر عناصر لا يمكن للعالم المادى تجنبها، وبالتركيز على الاستراتيجيات الإقليمية، التى تعتبر جزءا حيويا من المجال السياسي والعسكري.

الخاتمة

إن هذا الجهد المبذول لاكتشاف الأرضية الفكرية لمفاهيم العنف والتنمية لا ينتهي إلى مجرد استخلاص الاستنتاجات التى تحدد الوضع الراهن بوضوح، والإشارة إلى تحديد طريق المستقبل الذي يعتبر تحت الإنشاء فعلا. وأتمنى أن أكون قد وضحت عددا صغيرا من المواقف الصادقة، والتي يمكن من خلالها استكشاف هذه القضايا وبحث آفاق المستقبل بطرح بعض المعالم والمؤشرات التى توضح ما قد ينتظرنا. ولذلك دعوني أوضح ببساطة نقطتين سبقت الإشارة إليهما من قبل.

يمثل اعتبار التنمية بمثابة رفاهية (رعاية اجتماعية)، والعنف بمثابة موت مبكر، وهما بهذا مفهومان متداخلان بصورة جزئية. وهذه حقيقة، خاصة بالنسبة للرفاهية والعنف البنيوي، والذي يشير إلى الضرر الناتج عن الهياكل الاجتماعية غير الملائمة. ولكن مفهوم العنف البنيوي يصعب تفعيله. وإذا كانت المعايير المقترحة في السبعينيات (المعتمدة بصورة واضحة على توزيع توقعات الحياة عند الميلاد) تعتبر بدائل مقبولة، فإن العنف البنيوي قد تناقص منذ ذلك الوقت. ولكن العلاقة بين الدخل (وهو جانب حيوي للرفاهية) والموت المبكر أصبحت أقل ضيقا خلال نفس الفترة. ومن ثم، وحتى بهذه المعايير البسيطة، أصبح للتنمية أبعاد متعددة. وبينما ظلت اختلافات الدخل العالمي غير عادلة "بصورة غريبة"، تراجعت الاختلافات العالمية فى مجال الصحة والعنف البنيوي. وهذا لا يعنى القول إن مقاييس مثل إجمالي عبء المرض (GBD) تعتبر ثابتة تقريبا عبر العالم؛ فهي ليست كذلك. إذ إن الأمراض المعدية الجديدة مثل الإيدز HIV/AIDS، والرعب الجديد المحتمل من فيروس سارس SARS، يمكن أن تغير الصورة بدرجة كبيرة.

وعلى الرغم من أن التنمية والعنف يعتبران منفصلين من ناحية المفاهيم، فإنهما مرتبطان بطرق مختلفة. إذ إن الأنظمة السياسية تلعب دوراً وسيطاً مهما. وحتى قبل أن يستخلص المرء العلاقات المختلفة في حالات معينة، ربما يكون من الحكمة اتباع النداء الذي أعلنته دراسة ليلا لتناول جغرافية الطغيان الجديد بصورة موسعة.[٦١] ويمكن اعتبار السنوات ما بين ١٩٨٩-٢٠٠١ بمثابة ركود فى تطور النظام بين الدول، والذي شمل سلسلة من الجهود الفاشلة لرسم خطوط جديدة محددة، ولإقامة بناء جديد لإضفاء

الطابع المؤسسي على هذه المرحلة الجديدة. وحديثا جـدا، فرضـت القـوة العظمى الوحيدة، وهي الولايات المتحدة، نفسها كناشط في الشئون الدوليـة، وأدت طبيعة مقاربتها إلى حث الآخرين على تبنـي وجهـات نظـر أكثـر وضوحا. وقد أعلن عن الكثير جدا من الأنظمة العالمية الجديدة في الماضي دون نتيجة واضحة، ولكن الأمر يمكن أن يكون مختلفا الآن. إذ إن المطلوب بدرجة ملحة في ظل هذه الظروف – بين أشياء أخرى – يتمثل فـي رسـم خرائط مركبة جديدة للطرق المختلفة التي تنحدر بها الأنظمـة الـسياسية – الدول والبدائل الصاعدة – إلى هاوية العنف وعدم التحـضر: أي الطغيـان كأجهزة غير صالحة للحكم، والعنف الجماعي المسيس، والعنف الإجرامـي، والخروج عن مسار المواطنة. فهذه كلها علامات على سوء أو فـشل نظـم الحكم. ولكن كيف تعمل بدائل الأنظمة الليبرالية، والأنظمة الواقعية، وأنظمة صانعي الدول؟ وما مدى ضرر هذه العلامات الدالة على سوء الحكم علـى أبعاد التنمية المختلفة؟ وفي مقابل هذا، أيـن هـي الأنظمـة التـي لـديها قوة للصمود أمام دوافع عدم التحضر؟ وكيف تتكيف مع متطلبات عمليـات التنمية؟ إن العمل الذي يترتب على ذلك يتطلب وقتا طويلا، ولكنه سـيكون مفيدا إلى أقصى درجة كخريطة طريـق حـول مـا يجـب تجنبـه ومـا يجب متابعته.

الهوامش

(١) يتمثل أحد إسهاماته الموضوعية المبكرة في: جالتونج "العنف، والسلام، والبحث عن السلام".

(٢) جالتونج "السلام بالوسائل السلمية"، ص ١٦٩ــ ٢١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣، ٣٠، ٣١، ٦١.

(٤) أندرسون "الموت العميق للدولة القومية"؛ هيلد وآخرون "التحولات العالمية"؛ فان جريفلد "صعود وهبوط الدولة".

(٥) جالتونج :العنف، والسلام، والبحث عن السلام".

(٦) المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٧) المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٨) المرجع السابق.

(٩) بولدنج "اثنتا عشرة مشاجرة ودية مع جوهان جالتونج"، ص ٨٤.

(١٠) جالتونج "العنف، والسلام، والبحث عن السلام"، ص ١٧١.

(١١) جالتونج، هويفيك "العنف البنيوي والمباشر".

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) هويفيك "ديموجرافية العنف البنيوي".

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) المرجع السابق، كوهلر وألكوك "جدول تجريبي للعنف البنيوي".

(١٦) كوهلر وألكوك "جدول تجريبي للعنف البنيوي".

(١٧) كوهلر وألكوك "العنف البنيوي على المستوى العالمي".

(١٨) كوهلر وألكوك "جدول تجريبي للعنف البنيوي".

(١٩) جونستون، أولوفلين، وتيلور "جغرافية العنف والموت المبكر".

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٢١) البنك الدولي "تقرير التنمية في العالم"، ١٩٩٣.

(٢٢) المرجع السابق، ب ٢، ب٣، ص ٢١٦ــ ٢١٩.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية"، ٢٠٠٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٩.

(٢٦) المرجع السابق، جدول ١٣، ص ١٩٤- ١٩٧.

(٢٧) هومرــ ديكسون "البيئة، والندرة، والعنف".

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية"، ٢٠٠٢، ص ٣٥.

(٢٩) للاطلاع على ملخص أولي، انظر: روزت "استيعاب السلام الديمقراطي".

(٣٠) دويتش "المجتمع السياسي ومنطقة شمال الأطلنطي".

(٣١) سيدرمان "العودة إلى كانط".

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) هيجر وآخرون "نحو سلام مدني ديمقراطي"؛ جليدتش "جزء خاص عن الديمقراطية، والحرب، والسلام".

(٣٤) سيدرمان "العودة إلى كانط"، الجدولان ٣، ٤؛ هيجر وآخرون، الجدولان ٢ و٣.

(٣٥) لبست "بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية".

(٣٦) ساركيس، و وايمان، وسنجر "الحروب بين الدول، وداخل الدول، وخارج الدول".

(٣٧) هيجر وآخرون "نحو سلام مدني ديمقراطي".

(٣٨) والنستين وسولنبيرج "الصراع المسلح، ١٩٨٩ــ ٢٠٠٠"، ص ٦٣٥ــ ٦٤٩.

(٣٩) العبارة الكلاسيكية تجدها في: كار "أزمة العشرين سنة، ١٩١٩ــ ١٩٣٩"، الذي تبعه مورجنتهاو "السياسة بين الأمم". وتوجد صياغة تقليدية جديدة محدثة في: فالتس "نظرية السياسة الدولية".

(٤٠) من أجل معالجة دقيقة لأسس هذه النوادي، انظر: واطسون "الدبلوماسية".

(٤١) مكجرو "انتقال السلطة"، ص ١٤٥.

(٤٢) هناك صورة تقليدية قدمها: نايباول "انحناءة في النهر".

(٤٣) فان جريفلد "التقنية والحرب".

(٤٤) تشارلز تيلي "القهر والعاصمة والدول الأوروبية، ٩٩٠ــ ١٩٩٢".

(٤٥) هناك نموذج تفسيري ناجح لفشل الدولة في: إيستي وآخرون "تقرير مجموعة عمل فشل الدولة".

(٤٦) الأبطال الرئيسيون المستخدمون هنا ألهمهم ماكس فيبر، وهم: إلياس "حول عملية الحضارة"؛ تيلي "القهر والعاصمة والدول الأوروبية"؛ ومان "السلطة المستقلة للدولة".

(٤٧) وهذا ضروري بالنسبة إلى رؤية إلياس. انظر: إلياس "حول عملية الحضارة".

(٤٨) وهذا هو دافع تيلي "القهر والعاصمة والدول الأوروبية".

(٤٩) مان "السلطة المستقلة للدولة".

(٥٠) زوان "الحضارة في عدم الحضارة ".

(٥١) جالتونج "السلام بالوسائل السلمية".

(٥٢) ليلا "عصر جديد من الطغيان".

(٥٣) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٥٤) تيلي "القهر والعاصمة والدول الأوروبية"، حيث يستخدم هولندا خلال قرنها الذهبي في القرن السابع عشر كمثال أساسي.

(٥٥) مان "السلطة المستقلة للدولة".

(٥٦) ماكيندر "المحور الجغرافي للتاريخ".

(٥٧) تلعب هذه الجوانب دورا كبيرا عند: كيجان وهويتكروفت "مناطق الصراع".

(٥٨) إيسترلن "السكان والقوى العاملة والمدخرات الطويلة في النمو الاقتصادي".

(٥٩) شتاينمتس "فلسفة الحروب"، أعيد إصداره وتحديثه بعنوان: "علم اجتماع الحروب".

(٦٠) جالتونج "السلام بالوسائل السلمية"؛ رايت "دراسة الحرب"؛ بولدنج "السلام المستقر".

(٦١) ليلا "عصر جديد من الطغيان".

المراجع

Alcock, Norman, and Gernot Köhler. "Structural Violence at the World Level: Diachronic Findings." *Journal of Peace Research* 16 (1979): 255–262.

Anderson, James. "The Exaggerated Death of the Nation-State." In *A Global World? Reordering Political Space*, ed. James Anderson, Chris Brook, and Allan Cochrane, 65–112. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Boulding, Kenneth E. "Twelve Friendly Quarrels with Johan Galtung." *Journal of Peace Research* 14 (1977): 75–86.

Boulding, Kenneth E. *Stable Peace*. Austin: University of Texas Press, 1981.

Carr, E. H. *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939. An Introduction to the Study of International Relations*. London: Macmillan, 1939.

Cederman, Lars-Erik. "Back to Kant: Reinterpreting the Democratic Peace as a Macrohistorical Learning Process." *American Political Science Review* 95 (March 2001): 15–31.

Deutsch, Karl W. *Political Community and the North Atlantic Area*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Easterlin, Richard. *Population, Laborforce, and Long Swings in Economic Growth: The American Experience*. New York: Columbia University Press, 1968.

Elias, Norbert. *Über den Prozess der Zivilisation: Soziogenetische und psychogenetische Untersuchungen. Teil 2: Wandlungen der Gesellschaft: Entwurf zu einer Theorie der Zivilisation*. Basel: Haus zum Falken, 1939.

Esty, Daniel C., Jack A. Goldstone, Ted Robert Gurr, Barbara Harff, Marc Levy, Geoffrey D. Dabelko, Pamela T. Surko, and Alan N. Unger. "State Failure Task Force Report: Phase II Findings." *Environmental Change and Security Project Report of the Woodrow Wilson Center* (summer 1999): 49–72.

Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research." *Journal of Peace Research* 6 (1969): 167–191.

Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. Oslo: PRIO; London: Sage, 1996.

Galtung, Johan, and Tord Höivik. "Structural and Direct Violence: A Note on Operationalization." *Journal of Peace Research* 8 (1971): 73–76.

Gleditsch, N. P., ed. "Special Section on Democracy, War, and Peace." *Journal of Peace Research* 29 (1992): 377–434.

Hegre, Håvard, Tanja Ellingsen, Scott Gates, and Nils Petter Gleditsch. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992." *American Political Science Review* 95 (March 2001): 33–48.

Held, David, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton. *Global Transformations: Politics, Economics, and Culture*. Cambridge, MA: Polity, 1999.

Hibbs, Douglas A. *Mass Political Violence: A Cross-National Causal Analysis*. New York: Wiley, 1973.

Höivik, Tord. "The Demography of Structural Violence." *Journal of Peace Research* 14 (1977): 59–74.

Homer-Dixon, Thomas F. *Environment, Scarcity, and Violence*. Princeton, NJ: Princeton

University Press, 1999.
Johnston, R. J., J. O'Loughlin, and P. J. Taylor. "The Geography of Violence and Premature Death: A World-Systems Approach." In *The Quest for Peace: Transcending Collective Violence and War among Societies, Cultures, and States*, ed. R. Väyrynen, D. Senghaas, and Schmidt, 241–259. London: Sage, 1987.
Keegan, John, and Andrew Wheatcroft. *Zones of Conflict—An Atlas of Future Wars*. London: Cape, 1986.
Köhler, Gernot, and Norman Alcock. "An Empirical Table of Structural Violence." *Journal of Peace Research* 13 (1976): 343–356.
Lilla, Mark. "The New Age of Tyranny." *New York Review of Books* 41 (October 24, 2002): 28–29.
Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review* 53 (1991): 69–105.
Mackinder, Halford J. "The Geographical Pivot of History." *Geographical Journal* 23 (1904): 421–437.
Mann, Michael. "The Autonomous Power of the State." *Archives européennes de sociologie* 25 (1984): 185–202.
McGrew, Anthony. "Power Shift: From National Government to Global Governance?" In *A Globalizing World? Culture, Economics, Politics*, ed. David Held, 127–167. London: Routledge, 2000.
Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Knopf, 1978.
Naipaul, V. S. *A Bend in the River*. New York: Knopf, 1979.
O'Loughlin, John, Michael D. Ward, Corey L. Lofdahl, Jordin S. Cohen, David S. Brown, David Reilly, Kristian S. Gleditsch, and Michael Shin. "The Diffusion of Democracy, 1946–1994." *Annals of the Association of American Geographers* 88 (1998): 545–574.
Russett, Bruce M. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post–Cold War World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.
Sarkees, Meredith Reid, Frank Whelon Wayman, and J. David Singer. "Inter-state, Intra-state, and Extra-state Wars: A Comprehensive Look at Their Distribution over Time, 1816–1997." *International Studies Quarterly* 47 (March 2003): 49–70.
Steinmetz, Sebald Rudolf. *Philosophie des Krieges*. Leipzig: Barth, 1907. Reissued as *Soziologie des Krieges*. Leipzig: Barth, 1929.
Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States*, AD *1990–1992*. Cambridge, MA: Blackwell, 1992).
United Nations Development Program. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World*. New York: Oxford University Press, 2002.
Van Creveld, Martin. *Technology and War: From 2000 B.C. to the Present*. Rev. and exp. ed. New York: Free Press, 1991.
Van Creveld, Martin. *The Rise and Decline of the State*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
Wallensteen, Peter and Margareta Sollenberg. "Armed Conflict, 1989–2000." *Journal of Peace Research* 38 (2001): 635–649.
Waltz, K. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

Watson, Adam. *Diplomacy: The Dialogue between States*. London: Methuen, 1983.
World Bank. *World Development Report 1993: Investing in Health*. New York: Oxford University Press, 1993.
World Bank. *World Development Report 1997: The State in a Changing World*. New York: Oxford University Press, 1997.
Wright, Quincy. *A Study of War*. Chicago: Chicago University Press, 1981.
Zwaan, Ton. *Civilisering en decivilisering: Studies over Staatsvorming en geweld, nationalisme en vervolging*. Amsterdam: Boom, 2000.

الفصل الخامس

الجغرافيا السياسية للصراع

الحروب الأهلية في ظل الهيمنة

بقلم: جون أولوفلِن JOHN O'LOUGHLIN

يعتبر هجوم الولايات المتحدة على العراق في مارس ٢٠٠٣ فريدا في نوعه مقارنة بالصراعات المعاصرة. وبينما أدت محاولة قتل صدام حسين في ١٩ مارس إلى بداية العداوات، وأذيعت في جميع أنحاء العالم فورا، كان هناك صراع أكثر تدميرا استمر لخمس سنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه لم يلق أي اهتمام. وأدت حرب الإطاحة بنظام صدام حسين إلى أقل من ١٢٠٠٠ قتيل، (١٢٢ من القوات الأمريكية والبريطانية، ٧,٦ آلاف من المدنيين، وحوالي ٥ آلاف قتيل عسكري عراقي).[١] ولكن الحروب الأهلية في الكونغو (زائير سابقا) منذ ١٩٩٨ أدت إلى ما بين ٣,١ إلى ٤,٧ قتيل، وقتل ٢٥٠ ألفا في الحرب قرب بونيا (شرق الكونغو) في ٢٠٠٢-٢٠٠٣.[٢] وأدت الصراعات إلى مصرع ٣٠٠ ألف قتيل في أنحاء العالم في عام ٢٠٠٠، كان أكثر من نصفهم في إفريقيا. وتؤدي الصراعات إلى حوالي ٠,٥% من إجمالي وفيات العالم مباشرة، ولكن آثارها غير المباشرة تعتبر أكبر كثيرا.[٣]

وتشير هذه المقارنة البشعة إلى الموضوعات الرئيسة لهذا الفصل، وخاصة صراعات ما بعد الحرب الباردة. فأولا، تعتبر الحروب المعاصرة حروبا أهلية بصورة غير تناسبية، فلم يحدث سوى عدد قليل من الحروب بين الدول في العقد الأخير. وثانيا، كانت الولايات المتحدة متورطة بصورة غير تناسبية في كل من الحروب الأهلية والحروب بين الدول، إما مباشرة بالهجوم على دولة أخرى (بنما في ١٩٨٩، والعراق في ١٩٩١، ويوغسلافيا

في ١٩٩٩، وأفغانستان في ٢٠٠١، والعراق في ٢٠٠٣) أو بصورة غير مباشرة بمساندة الحكومات الواقعة تحت ضغوط المتمردين (مثل هاييتي، باكستان، كولومبيا، إسرائيل، تركيا، الفلبين، مقدونيا، إندونيسيا، والسعودية). وثالثا، أصبحت الحروب الأهلية تستمر أطول من ذي قبل، فقد أصبح متوسط طولها الآن ثماني سنوات. ورابعا، أصبحت الحروب الأهلية أكثر تدميرا للأرواح والممتلكات، مقارنة بالحروب بين الدول، ويرجع ذلك جزئيا إلى تجاهل الهياكل الدولية. وهناك آليات أكثر لحل النزاعات بين الدول. وخامسا، أدت القوة العسكرية المهيمنة للولايات المتحدة، وتزايد التفاوت بينها وبين خصومها، إلى الاستخدام غير المتماثل للقوة بصورة متزايدة، واللجوء إلى "حروب تحويل المخاطر".[٤] وتتناقض الخسائر الأمريكية الطفيفة مع الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين والعسكريين في الدول التي تتعرض لهجومها. ويتوقع أن تتسع هذه الفجوة نظرا لأن الإنفاق العسكري الأمريكي سيساوي قريبا كل الإنفاق العسكري للدول الأخرى مجتمعة، بالإضافة إلى الاندفاع في إنتاج الأسلحة عالية التقنية. ففي عالم ١٩٨٩، كانت القوى العظمى تبتز بعضها بعضا من خلال التهديد بالإبادة النووية؛ ولكن النظام العالمي الجديد تسوده الهيمنة الأمريكية تماما، والتي لا تتردد في فرض أجندتها الأيديولوجية باستخدام الأسلحة العسكرية والاقتصادية.

وسأركز في هذا الفصل على تطورين كبيرين في السياسة الدولية خلال الخمسين سنة الماضية، وعلى نتيجة مترتبة عليهما. فبالرغم من توقعات اندلاع صراعات على أسس عرقية عندما انتهت المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لم يتغير عدد الحروب كثيرا عن سنوات

الحرب الباردة. حيث يدعي جور Gurr أن الحروب العرقية كانت تتراجع منذ أوائل التسعينيات.[٥] ولا تزال الحروب الأهلية موجودة في دول العالم الثالث الفقيرة أساسا، بالرغم من أن نهاية سيطرة الاتحاد السوفيتي على منطقته سمحت بصراعات عرقية في القوقاز والبلقان ووسط آسيا. ففي مقابل كل حرب بين الدول، كان هناك أكثر من ثماني حروب أهلية مستمرة. فلم يتغير الأمر كثيرا في هذا الصدد عن عالم ما قبل ١٩٨٩.

ويتمثل التطور الكبير الثاني في السيطرة المتزايدة للولايات المتحدة على أي منافسين محتملين. ففي السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، عبر المعلقون الأمريكيون عن مخاوفهم من التراجع النسبي للولايات المتحدة، خاصة في وجه نمو الصين واليابان.[٦] وتبدو هذه المخاوف مضحكة لاحقا، بسبب الانهيار اللاحق للاقتصاد الياباني، والنمو البطيء للدول الأوروبية، واعتماد الصين على نموذج نمو يعتمد بدوره على مؤسسات دولية تسيطر عليها الولايات المتحدة. وعلى العكس، فقد ازدهر الاقتصاد الأمريكي في التسعينيات. حيث تصاعد الإنفاق العسكري بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (يزيد الآن على ٤٠٠ مليار دولار سنويا، ويتوقع أن يرتفع إلى ٢,٧ تريليون دولار خلال السنوات الست التالية) بالرغم من عجز الموازنة الضخم الذي ساهم فيه. ويصور مصطلح "قوة عظمى"، الذي أطلقه هوبرت فدرين Hubert Vedrine، وزير الخارجية الفرنسي السابق، الوجود المعاصر للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

ويترتب على الاتجاه الثاني أن الولايات المتحدة لا تخجل من استخدام قوتها لإعادة تشكيل النظام العالمي على هواها. فكما يقول والتر راسل

Walter Russel: "منذ حرب فيتنام، التي يعتبرها البعض بداية عصر جديد لرفض ممارسة القوة العسكرية، نشرت الولايات المتحدة قوات مقاتلة، أو استخدمت القوة القاتلة، في كل من كولومبيا، إيران، جرينادا، بنما، لبنان، ليبيا، السعودية، الكويت، العراق، تركيا، الصومال، هاييتي، البوسنة، السودان، أفغانستان، بحر الصين الجنوبي، ليبيريا، مقدونيا، ألبانيا، ويوغسلافيا. وهذا سجل طويل لا تدانيه أية دولة أخرى."(٧) ففي وقت حرب العراق في ١٩٩١، طرحت من جانبي عشر سيناريوهات "للنظام العالمي الجديد"، كما كان يسميه الرئيس الأمريكي جورج بوش آنئذ. ورتبت الاحتمالات من الأدنى إلى الأعلى وركزت على "أحادية الولايات المتحدة" باعتباره أكثر السيناريوهات احتمالا للتسعينيات.(٨) وبالرغم من احتضان رئاسة كلينتون المؤقت (١٩٩٣ــ٢٠٠١) للمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، فإن خلفه جورج بوش توافق مع التوقعات التي طرحتها.

قلد كانت توقعاتي الدقيقة تقوم على ما اعتبرته (ولازلت أعتبره) بمثابة الصفة الأكثر ثباتا للولايات المتحدة، وهي ما أطلق عليها هارولد لاسويل Harold Lasswell "دولة العسكر(*)".(٩) إذ إن الولايات المتحدة – التي تتميز بالنفقات العسكرية الهائلة، ورؤية تنظيم العالم (الديمقراطية والرأسمالية)،

(*) دولة العسكر The Garrison State عنوان مقال في مجلة "علم الاجتماع الأمريكي" كتبه عالم السياسة والاجتماع هارولد لاسويل Harold Lasswell في ١٩٤١. وكان بمثابة "مركب تنموي" يوضح إمكانية وجود نخبة سياسية عسكرية تتكون من "متخصصين في العنف" في الدولة الحديثة. (المترجم)

والحاجة إلى وجود أعداء، بالإضافة إلى الميل إلى ضرب الأعداء الحقيقيين والمحتملين - أصبحت الآن منهمكة فعلا في مشروع أحادي لإعادة تشكيل العالم حسب تصورها. ويشير مكدوجال McDougall إلى أن هذه الروح الصليبية ليست وليدة اللحظة، ولكنه يمكن تتبعها حتى تأسيس الجمهورية.[١٠] حيث لا يوجد مكان في هذا المشروع للمحايدين أو المراوغين أو المترددين أو المتشككين. فكما قال الرئيس بوش لدول العالم في حديثه أمام الكونجرس بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر "إما أن تكونوا معنا، أو مع الإرهابيين". ولم تكن الولايات المتحدة تتردد في قتل أعدائها من أجل تحقيق أهدافها الجيواستراتيجية (٩٠٠٠٠٠ ياباني في الشهور الخمسة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ضحايا الأسلحة النووية في هيروشيما وناجازاكي، وأكثر من مليون كوري شمالي من بين شعب تعداده ٩,٣٣ مليون نسمة، وحوالي ٣٦٥٠٠٠ فيتنامي مدني).[١١]

واستمر نفس هذا اليقين والضراوة والصراحة في الهدف في الرؤية العالمية الأمريكية خلال رئاسة بوش الثانية. حيث يقرر "نهج بوش" الوارد في "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" (سبتمبر ٢٠٠٢)، "ستتصرف الولايات المتحدة عند الضرورة بصورة استباقية لإحباط أو منع هذه الأعمال العدائية"؛ ويشمل هذا العمل الاستباقي الغزو والهجوم على الدول التي يفترض أنها تدعم الإرهاب. ولكن غطرسة تنصيب الذات قاضيا وجلادا تنتهك روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي كانت إدارة ترومان أساسية في اعتماده في ١٩٤٥، وتمثل مؤشرا واضحا على الموقف الأحادي لإدارة بوش.

الحروب الأهلية: الفقر والجغرافيا

بالرغم من توقعات ميرزهايمر Mearsheimer[١٢] فإن عدد الحروب في فترة ما بعد الحرب الباردة لم يتصاعد في العقد ونصف العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي. ففيما بين ١٩٤٥ و١٩٩٩، قتل حوالي ٣,٣٣ مليون شخص في المعارك في خمس وعشرين حربا بين الدول، شملت خمسا وعشرين دولة. وعلى العكس، تسببت ١٢٧ حربا أهلية في نفس الفترة في مقتل ١٦,٢ مليون شخص (أكثر من خمسة أضعاف). وقد وقعت هذه الحروب في ثلاث وسبعين دولة واستمر كل منها لست سنوات في المتوسط. أي أنه كانت هناك دولة من كل ست دول تعاني حربا أهلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بصورة مستمرة.[١٣] فإذا نظرنا إلى جميع السنوات لكل الدول (أي المجموع الكلي لكل سنوات الحرب المحتملة في الدول) فإن ١٢٧ حرب أهلية في عينة من ٦٦١٠ سنوات، تؤدي إلى معدل قدره ١,٩٢%. ومن الناحية المطلقة، بدأ المزيد من الحروب الأهلية في التسعينيات مقارنة بأي عقد آخر بعد الحرب.[١٤] ومن الضروري أن نلاحظ أن حروب التسعينيات لم تكن نتيجة لتطورات جديدة بعد الحرب الباردة. بل إنها كانت نتيجة مظالم متراكمة تجمعت عبر السنين، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يسيطران على مجالات عالميهما، وكانتا تغطيان على الصراعات المحلية.[١٥] ومع نهاية نظام الحرب الباردة؛ زالت سيطرة هاتين القوتين العظميين مع تحول كل منهما إلى المسائل الداخلية. ومن بين الحروب التي اندلعت بين ١٩٦٠ و١٩٩٩، كان هناك اثنتان وخمسون حربا أهلية، وكان الصراع يمتد عادة لسبع سنوات، مخلفا تركة من الفقر والمرض المستمر في

أعقابه.[١٦] وكانت الحروب الحديثة تستمر لفترة أطول، من سنتين في المتوسط في ١٩٤٧، إلى خمس عشرة سنة في ١٩٩٩.[١٧] ويدعو هذا الطول إلى الحذر من الاهتمام العالمي المفترض بتسوية نزاعات العالم الثالث من خلال المقاطعة الاقتصادية أو التدخل العسكري أو المفاوضات.

ويتضح بصورة متزايدة من البحث في أسباب الصراعات المعاصرة أن أبسطها وأشهرها، الصراعات العرقية، تستعصي على التفسير الكامل. ففي حوالي ثلثي الحروب الأهلية المعاصرة، كان البعد العرقي يمثل العامل السائد أو المؤثر، وأصبح حوالي نصف هذه الدول من "الدول الفاشلة[*]"، حيث انهارت الحكومات وانتشرت المجاعات.[١٨] وبمقارنة الحروب الأهلية فيما بين ١٩٨٥ـ١٩٩٤ بالحروب الحديثة فيما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠، يوضح شيرر Scherrer أن الحروب القومية العرقية والحروب بين الأعراق كانت تمثل حوالي ٥٢,٦% من الصراعات في الفترة الأولى، مقارنة بحوالي ٤٩,٤% في السنوات الأخيرة.[١٩] وبينما كان لمعظم الحروب الأهلية في العالم الثالث بعد عرقي واضح، والذي يتضح في المذابح الوحشية مثل مذابح الهوتو للتوتسي في رواندا في ١٩٩٤، أو مذابح الصرب للمسلمين البوسنيين

(*) الدولة الفاشلة The failed state هي الدولة التي تعجز عن تحقيق بعض الشروط والمسئوليات الأساسية للحكومة ذات السيادة وفي مقدمتها (١) فقدان السيطرة على أراضيها، أو احتكار استخدام القوة المادية المشروعة عليها. (٢) ضعف السلطة الشرعية على اتخاذ قرارات جماعية. (٣) عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة. (٤) عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي. (المترجم).

في سربرنيتشا(*) في ١٩٩٥، كان العامل الاقتصادي هو العامل الرئيس وراء اندلاع الحروب. وكما ذكرت مجلة إيكونومست، فإن "الفقر يسبب الحرب، والحرب تسبب الفقر".[٢٠] ويقدم تحليل "مجموعة البنك الدولي عن الحروب الأهلية" لأسباب هذه الحروب تأييدا واضحا للقول بأن "المال ينسخ القرابة".[٢١]

ويحتاج الشك في العامل العرقي (المذكور سلفا) إلى التخفيف في نوع خاص من الحالات. فإذا كان في دولة ما أقلية واحدة كبيرة مجاورة لأغلبية مختلفة عرقيا (مثل التاميل والسنهاليين في سريلانكا، أو التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي)، تتضاعف احتمالات الحرب الأهلية.[٢٢] ويرجع السبب في هذا الارتباط الخاص إلى أن الأقلية تشعر بأنه ليس لديها فرصة لتحقيق التغيير من خلال العمليات السياسية المعتادة مثل الانتخابات والمنافسة الديمقراطية؛ إذ إنها ستخسر دائما في مجتمع منقسم عرقيا. ولكن كلما كان المجتمع متنوعا (جماعات عرقية صغيرة متعددة) ضعفت فرص الحرب، لأن التحالفات بين الجماعات ستصبح ضرورية لتشكيل أغلبية، ويمكن أن تؤدي المساومات السياسية إلى تحالف منتصر.

(*) مذبحة سربرينيتشا The Srebrenica massacre تشير هذه المذبحة إلى قتل أكثر من ٨ آلاف من البوشناق (المسلمين البوسنيين) في يوليو ١٩٩٥ خلال حرب البوسنة، ومعظمهم من الرجال والشباب داخل وحول مدينة سربرينيتشا في البوسنة والهرسك، وذلك على يد وحدات من جيش جمهورية الصرب بقيادة الجنرال راتكو ملاديتش. وقد اعتبر العالم هذا القتل الجماعي أسوأ جريمة على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد ارتكبت هذه المذبحة وحدة صربية مسلحة تعرف "بالعقارب"، كانت جزءا من وزارة الداخلية الصربية حتى ١٩٩١ . (المترجم)

ويقدم فيرون Fearon وليتن Laitin أدلة قوية تؤيد الفرضية الاقتصادية.[٢٣] فبعد تثبيت الدخل الفردي في تحليلهما الإحصائي، أظهرا أن الدول المقسمة عرقيا أو دينيا لم تكن أكثر عرضة لتجربة العنف الكبير. وهناك طريقة أخرى للنظر إلى هذا اللغز الخاص بالحروب الأهلية تتمثل في توجيه السؤال بطريقة أخرى. ففي الدول كثيرة الأعراق، يوجد ما بين ٦٥٠٠ و ١٠٠٠٠ كيان عرقي من مختلف الأحجام.[٢٤] ومع ذلك نجد أن القليل نسبيا من هذه الكيانات العرقية يتنازع مع جيرانه. وكذلك فإن الدول المتجانسة عرقيا مثل الصومال (التسعينيات) وأيرلندا (١٩٢٢-١٩٢٣) شهدت عنفا أهليا مدمرا. فكيف يمكن أن نوفق بين هذه التفسيرات (العرقية) المتناقضة ظاهريا (مقابل التفسيرات الاقتصادية)؟

ويعتمد التفسير العرقي للحرب الأهلية على النموذج "الأساسي" للقومية. فمن هذا المنظور، تعتبر الأمم محايدة ومستمرة؛ حيث ظهرت منذ فجر التاريخ وارتبطت معا بروابط الدم والمكان والتاريخ واللغة والدين والعاطفة.[٢٥] فإذا تبنى المرء المنظور الأساسي البحت، يتوقع المرء حدوث توترات ومنافسة على موارد الدولة بين المجموعات العرقية المختلفة التي تكون معظم دول العالم. وفي الحسابات المتكافئة نجد أن مكاسب إحدى المجموعات العرقية (مثل السيطرة على طبقة الضباط في الجيش الوطني) تمثل خسارة للمجموعات الأخرى. وكما تقول مجلة الإيكونومست، "تبدأ التمردات دائما لأسباب سياسية."[٢٦] وعادة ما تتضمن الأسباب السياسية الموارد الاقتصادية والجغرافية. وهذا هو المدخل الذي تدخل منه الحجة الماركسية الاقتصادية البديلة في الصورة. فلكي تنبه المجموعات العرقية إلى

مكانتها الثانوية مقارنة بالمجموعات الأخرى أو الأغلبية، تشير النخبة إلى أمثلة التباين الاقتصادي لإثارة التحرك. حيث يستخدم كنج King صراعات ما بعد الاتحاد السوفيتي (أوسيتيا الجنوبية، أبخازيا، جمهورية ترانسدنيستر، وناجورنو كاراباخ) ليوضح كيف يحدث هذا النوع من الحشد العرقي في الواقع.(٢٧)

وطور توم نيرن Tom Nairn نظرية "القومية من أعلى"، التي تصف كيف أن الطبقة الوسطى في الأقاليم الفقيرة يمكن أن تحفز وتنشط الحركات القائمة على العرقية لتصحيح مكانتها التابعة.(٢٨) حيث تمثل توليفة مشاعر الحرمان والتمييز العرقي قوة كبيرة تشجع على التمرد، خاصة في الأقاليم الفقيرة الهامشية البعيدة عن مركز الدولة. ويعتبر العامل العرقي شرطا ضروريا، ولكنه ليس كافيا دائما لتحقيق العمل – ويضاف عنصر الكفاءة من خلال العامل الاقتصادي، خاصة الفقر.(٢٩) ويوضح البدوي Elbadawi وسامبانيس Sambanis في تحليل إحصائي أن التنوع العرقي يلعب دورا في زيادة احتمالات الحرب الأهلية في المجتمع الفقير المكبوت، ولكن هذا العامل العرقي يختفي عندما تتطور الدول اقتصاديا وتحسن سجلها في مجال حقوق الإنسان.(٣٠)

وبمجرد أن تبدأ الحرب الأهلية، يحتاج الطرفان إلى المال ويجب التوصل إلى طرق للحصول عليه. فإذا كان أحد الطرفين هو الحكومة، فإنها يمكن أن تحول إنفاق الدولة وتطور أنظمة ضريبية مواتية لسداد تكاليف الحرب. أما في الجانب غير الحكومي، فإن الأموال لا تكون متاحة. وهناك مصدران رئيسان يتمثلان في المساعدات من الحكومات المجاورة (التي غالبا

ما يكون لها نزاع مستمر مع جيرانها) أو من الشتات العرقي في الخارج. وتتمثل الأمثلة المعاصرة في المساعدات الخارجية للمتمردين الشيشان، والجيش الجمهوري الأيرلندي في أيرلندا الشمالية، ومتمردي الكونغو (الذين ساندتهم رواندا)، ومتمردي سيراليون (الذين ساندتهم حكومة تشارلز تيلور في ليبيريا). ويصبح إيقاف هذا النوع من التدفقات أمرا مستحيلا، في ظل سيولة الحدود وطبيعة التمويل السري العالمي.

ويتمثل المصدر الثاني المتزايد الأهمية للتمويل في إحكام السيطرة وبيع الموارد الطبيعية المتاحة داخل إقليم التمرد أو قريبا منه. حيث تلعب الموارد الطبيعية أدوارا متعددة في التمرد. فأولا، يستطيع قادة التمرد القول بأن هذه الموارد تنتمي إلى الإقليم، وليس للنخبة القومية. وكما يقول فيرون وليتن "يمكن أن يبدو الطمع في الموقع الغني بالموارد أقل قبحا من الناحية العرقية إذا كانت النخبة الفاسدة تستولي على هذه الموارد أساسا".(٣١) وثانيا، يرفع وجود الموارد القيمة من احتمال وقوع التمرد.(٣٢) وثالثا، هناك عائد للحرب في شكل استغلال وبيع الموارد للحفاظ على استمرار القتال. وتتمثل الأمثلة الشهيرة لالتقاء الموارد والتمرد في سيراليون وأنجولا (الماس)، وأنجولا والسودان وإقليم آتشيه في إندونيسيا، وتشاد ونيجيريا (النفط)، والمغرب/الصحراء الغربية (الفوسفات)، وطاجيكستان وأفغانستان ويوغسلافيا السابقة والقوقاز وميانمار وبيرو وكولومبيا وكردستان (المخدرات).(٣٣) ومن أجل قطع هذه العلاقة وإعاقة تدفق العوائد من بيع هذه الموارد، تحاول أطراف خارجية فرض حظر على تدفقاتها. ويعتبر إصدار الشهادات العالمية الحديثة للماس من المصادر المعروفة، مثل جنوب إفريقيا،

أحد الأمثلة على هذه الجهود؛ إذ يفترض أن الماس غير المرخص لا يمكن الاتجار فيه وبيعه. ويمكن قياس انهيار سيطرة الحكومة على الأقاليم التي تمزقها الحرب من تقدير البنك الدولي أن ٩٥% من الإنتاج العالمي من المخدرات الصلبة يقع في دول الحروب الأهلية.[٣٤]

ويجسد عمل كوليبه Collier في البنك الدولي الاهتمام الحديث لعلم الاقتصاد بشأن تأثير الفقر على العنف والعكس. ويركز جفري ساش Jeffrey Sachs على الدول الفاشلة (الفشل في تقديم الخدمات العامة الأساسية لمواطنيها) على أنها "مزارع العنف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة الجماعية وحركات اللاجئين وتهريب المخدرات والأمراض".[٣٥] ويوافق على تفسير دراسة وكالة الاستخبارات المركزية على ١١٣ حالة للدول الفاشلة، والتي خرجت بأن الدول الفاشلة فقيرة للغاية، وغير ديمقراطية ومغلقة اقتصاديا. وكذلك، تكون هذه الدول "متوترة تعاني صراعات عميقة، وخطيرة وتعاني صراعا مريرا بين أطراف متناحرة".[٣٦] ويضيف ساش العامل الجغرافي إلى هذه العوامل: "ربما تلعب الإيكولوجيا الطبيعية دورا.. إذ إن إفريقيا تعاني كثيرا بسبب الظروف القاسية للمرض، وانخفاض إنتاجية الغذاء، والتي تمنع بدورها تلك المجتمعات من توفير الشروط الأساسية الدنيا للنمو.[٣٧] وقد اتضح أن كل حالات تدخل الولايات المتحدة عسكريا تقريبا منذ ١٩٦٠ حدثت في دول نامية كانت تعاني سلفا من فشل الدولة.

وهناك ارتباطات متوقعة وغير متوقعة بين الحرب والعوامل الجغرافية السياسية. فكما هو متوقع، فإنه مع تزايد دخل الدولة، تتناقص مخاطر أن تكون منطقة حرب. وبالنسبة لدولة مثل الكونغو تعاني فقرا مدقعا، واقتصادا

منهارا، واستغلالا تعدينيا ضخما، تصل مخاطرة الحرب إلى ٨٠ % تقريبا.[٣٨] فإذا تضاعف الدخل الفردي، تنخفض مخاطر الحرب إلى النصف؛ فمقابل كل نقطة مئوية زيادة في معدل النمو الاقتصادي، تنخفض مخاطر الصراع بنقطة مئوية.[٣٩] وقد توصل فيرون وليتن إلى أن "كل انخفاض في دخل الفرد بمقدار ألف دولار، يقابله زيادة سنوية قدرها ٣٤% في احتمال اندلاع الحرب".[٤٠] ويولد النمو الاقتصادي فرصا أكبر للشباب. "إذ إن التحول إلى جندي مشاة متمرد ليس طريقا لتكوين ثروة، ولكنه يمكن أن يكون أفضل من البديل الوحيد للفقر".[٤١] ولا يزال متوسط عمر المقاتلين في الحروب الأهلية مستمرا في الانخفاض؛ حيث يدفع بأطفال لا تزيد أعمارهم على ثماني سنوات إلى الجيش في غرب ووسط إفريقيا. وتميل الحرب إلى الامتداد إلى الدول المجاورة، لأن المتمردين يترددون عبر الحدود لبيع الموارد وشراء السلاح والهروب من الملاحقة وإعادة التجمع. وتميل الحرب في دولة ما إلى التأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول المجاورة. فمن المعروف منذ فترة أن القرب الجغرافي مهم في تحديد مدى انتشار الصراع[٤٢].

وهناك ارتباط محتمل آخر بين الجغرافيا والحرب، يتمثل في أهمية الجغرافيا الطبيعية. فبناء على نموذج انحدار فيرون وليتن، يتضح أنه إذا كانت الدولة كبيرة وجبلية وكثيرة السكان، فإنها تواجه مخاطر إضافية للتمرد.[٤٣] إذ إن المتمردين يستطيعون الاختباء والحفاظ على قواتهم في مثل هذه البيئات، خاصة إذا كان هناك دعم من مجموعتهم العرقية أو دول مجاورة. وأخيرا، يجب أن نذكر أن الحكومات تقتل الكثيرين من مواطنيها،

مقارنة بالمتمردين أو الأجانب. إذ إن المصطلح الذي أطلقه رَميل(*) Rummel "قتل الشعب Democide" (تدمير الشعب)[44] يعتبر وصفا دقيقا لنوع الوحشية التي مارسها بول بوت في كمبوديا، وصدام حسين في العراق، وعيدي أمين في أوغندا، وستالين في الاتحاد السوفيتي، أو الإمبراطور بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى. وبصفة عامة، قتلت الحكومات من شعوبها أكثر ممن قتلتهم الحرب بأربع مرات.

وعلى الجانب غير المتوقع من تفسيرات الحرب، هناك افتراضان يناقشان على نطاق واسع، وهما أن الديمقراطيات أكثر سلمية، وأن الدول الإسلامية أكثر دموية. ولكن هذين الفرضين لا يصمدان أمام الفحص الدقيق. إذ إن فرضية "السلام الديمقراطي" تقول إن دولتين ديمقراطيتين لن تجدا نفسيهما على طرفي نقيض في صراع، وذلك بسبب ضغوط شعبيهما.[45] وهناك دليل قوي يؤيد هذا التصور. ومع ذلك، شاركت الدول الديمقراطية بقوة في صراعات، كما توضح أمثلة الولايات المتحدة (التي ناقشناها سلفا) والمملكة المتحدة. واستنتج كولييه وزملاؤه أن الديمقراطية تفشل في تقليل مخاطر الحرب، على الأقل في الدول منخفضة الدخل، وهو ما يوافقه عليه فيرون وليتن؛[46] وكذلك فإن الحروب الأهلية ليست أقل حدوثا في

(*) رودولف رَميل **Rudolph Rummel** (١٩٣٢-) أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة هاواي بالولايات المتحدة، صك مصطلح "قتل الشعب **Democide**" للتعبير عن القتل الذي تقوم به الحكومة. ويدعي بحثه أن عدد من لقوا حتفهم على يد الحكومات في القرن العشرين يزيد على عدد الذين ماتوا في حروب هذا القرن كله بست مرات. (المترجم)

الديمقراطيات بعد تثبيت الدخل. أي أن نمو عدد السكان الذين يعيشون في دول ديمقراطية، وانتشار الديمقراطية في أقاليم كانت استبدادية سابقا، وهو ما يتوقعه دعاة العولمة، لن يؤديا إلى توقع نتيجة متفائلة تماما في الانخفاض في الحرب بسببهما.(٤٧) حيث توضح الدراسات الحديثة التي أجراها جليديتش Gleditsch ووارد Ward على الانتقال بين الديمقراطية والاستبدادية أن الانتقال غير المتوازن (التأرجح الكبير للعودة للاستبداد والتقدم للديمقراطية) يمكن أن يزيد احتمال الحرب.(٤٨) وعندما تبنى هيجر Hegre وزملاؤه منظورا طويل المدى منذ ١٨١٦، استنتجوا أن النظم الوسطية (بين الديمقراطية والاستبداد) أكثر ميلا للحرب الأهلية، وأن التحول للديمقراطية يقلل كثيرا دواعي الصراع الأهلي.(٤٩) ولكن آثار الديمقراطية على الصراع تتأثر كثيرا بالموقع الإقليمي للدولة المعنية. إذ إن الديمقراطيات داخل الأقاليم الديمقراطية (مثل أوروبا) تتمتع بآفاق أوسع للسلام من نظيرتها في أقاليم جغرافية أخرى.

ويحتوي كتاب هنتنجتون Huntington "صدام الحضارات The Clash of Civilizations" عبارات "الإسلام له حدود دموية" و"مناطق داخلية دموية"، وقد أرجع ذلك إلى طبيعة الملامح الدينية الثقافية والخصائص السكانية في المجتمعات الإسلامية.(٥٠) ولكن هناك مراجعتين دقيقتين كشفتا زيف هذه الدعاوى. حيث أظهر فيرون وليتن أن إضافة متغير يقيس نسبة المسلمين في كل دولة إلى النموذج ليس معنويا إحصائيا (ما زال الدخل سائدا)، وكذلك استبعد شيوزا Chiozza فرضية هنتنجتون، باستخدام بيانات من ١٩٤٦ إلى ١٩٩٧.(٥١) وفي الحقيقة استطرد فيرون وليتن ليقولا إن الموقع الإقليمي

العالمي لا يهم؛ وبعبارة أخرى، فإنه بعد تثبيت خصائص الدولة (الدخل، المعدلات العرقية، وخلافه)، لم يكن معدل اندلاع الحرب الأهلية يختلف معنويا عبر العالم. ومع ذلك، يجب قبول هذا الاستنتاج بحذر، لأنهما قاسا الأثر الإقليمي باستخدام متغير صوري خام، ولم يستخدما المنهجية الجغرافية الأكثر تقدما، التي تسمح بالدراسة الآنية الدقيقة للدولة والعوامل الإقليمية.[٥٢]

التوزيع الجغرافي للصراع

هناك الآن عدة قواعد بيانات لدراسة الصراع. ولكنها تختلف غالبا في تعريفاتها لما يعتبر حربا. إلا أنه اتضح أن الحد الأدنى لعدد الوفيات الذي يصل إلى الألف سنويا، يمثل المعيار المستخدم في أكثر مجموعات البيانات المستخدمة انتشارا، "مشروع علاقات الحرب Correlates of War Project".[٥٣] ولكنني سأستخدم في هذا الجزء من الفصل قاعدة بيانات أبسالا Uppsala التي تتبنى حدا أدنى منخفضا قدره ٢٥ حالة وفاة سنويا، وهي متاحة منذ سنة ١٩٤٦.[٥٤] حيث حصرت مجموعة أبسالا ٢٢٥ صراعا مسلحا فيما بين ١٩٤٦ و٢٠٠١، كان منها ٣٤ صراعا نشطا في ٢٠٠١.[٥٥] ومن بين هذه الحروب (٢٢٥)، كان هناك ١٦٢ صراعا داخليا أساسا، ٢١ صراعا خارج الدولة (بين دولة ومجموعة لا تمثل دولة خارج أراضيها، مثل القاعدة)، و٤٢ صراعا بين الدول. ورسم جليدتش وزملاؤه الاتجاه عبر الخمس والخمسين سنة الماضية، وقاما بتوفيق خط اتجاه متعدد الحدود من الدرجة الثالثة، باستخدام بيانات قاعدة أبسالا.[٥٦] (متعددة الحدود من الدرجة الثالثة بها نقطتا انقلاب. ويمكن توفيق متعددة حدود من الدرجة الرابعة

وأكثر، ولكن التوفيق الإضافي للبيانات لا يعوض عن تعقيد النموذج). حيث يتمثل الاتجاه العام في التناقص خلال السنوات الأولى، يتبعه ارتفاع تدريجي في العقدين الأخيرين من الحرب الباردة، يتبعه انخفاض بعد ١٩٨٩. وقد قمت بتوسيع تحليلهم ودراسة المواقع الخاصة بالصراعات. وكررت أيضا عمل بوهوج Buhaug وجيتس Gates اللذين استخدما بيانات أبسالا وعرضا الموقع الجغرافي الدقيق لمناطق الحروب.(٥٧) فمثلا، حددا الإحداثيات الجغرافية للحرب الشيشانية الروسية بحدود الجمهورية في جبال شمال القوقاز بدلا من كل روسيا، التي كانت ستعتبر منطقة حرب في المنهج التقليدي لتحليل الحرب.

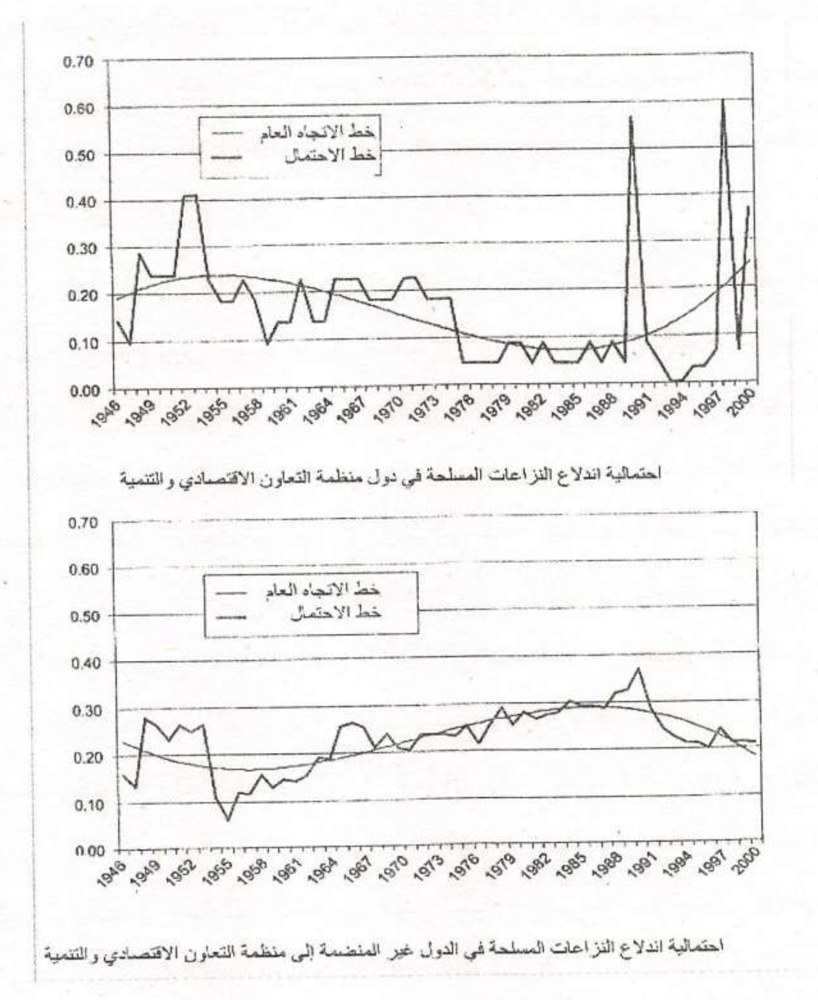
وفي ضوء الأدلة الشاملة التي عرضناها سلفا عن أثر الثروة على الصراع، سأدرس الصراعات منذ ١٩٤٦ بعرضها في سياق مستوى تنمية الدولة. وبدلا من مجرد استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو بعض المقاييس الأخرى للتنمية، فإنني أفضل استخدام المقياس الأوسع لمؤشر التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حيث يشتق المؤشر من درجات فردية لمجموعة من مؤشرات الدخل والتعليم والأمية والصحة، وغيرها من المؤشرات؛ ويهدف المؤشر إلى توضيح مدى قدرة سكان كل دولة على الاستفادة بإمكانياتها، والمواطنة المنتجة الكاملة، التي تراعي المصالح والحاجات الفردية.(٥٨) وكان المؤشر يتراوح بين ٠,٩٤٢ (النرويج) و٠,٢٧٥ (سيراليون) في ٢٠٠٠.

ويظهر تناقض غير متوقع في الاتجاهات طويلة الأجل للصراع، عند تقييم الدول الغنية والدول الفقيرة بصورة منفصلة عن بعضهما. ففي شكل (١)،

استخدمت المقاربة التي استخدمها جليدتش وزملاؤه، ولكنني حسبت الاتجاهات بصورة منفصلة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وللدول غير الأعضاء في هذه المنظمة.[٥٩] حيث تشمل المنظمة حوالي ثلاثين من أغنى دول العالم، إذ ارتفع رقمها من حوالي عشرين دولة خلال الحرب الباردة ليشمل أغنى دول ما بعد الاشتراكية في أوروبا الوسطى. ويتركز معظم أعضائها في أوروبا الغربية، ولكنها تشمل أيضا أستراليا، المكسيك، اليابان، كندا، الولايات المتحدة. ويوجد بكل شكل خطان. حيث توضح القيم السنوية احتمال تورط إحدى دول المنظمة (أو الدول غير الأعضاء في المنظمة في الشكل السفلي) إما في الداخل أو في الخارج. وتحسب هذه القيم على أنها معدل عدد الدول المتورطة في حرب مقسوما على كل الدول في تلك المجموعة، سواء كانت داخل أو خارج المنظمة. ومن الواضح أن القيم السنوية تتقلب كثيرا، ولا يقيس المؤشر حدة العنف أو نطاق المشاركة. وتقابل القمم الواضحة في شكل دول المنظمة حرب العراق في ١٩٩١، وكوسوفو في ١٩٩٩، وهجمات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على طالبان في أفغانستان. وبينما قدمت الولايات المتحدة معظم القوات المحاربة في هذه الحروب، إلا أن الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة قدمت قوات ومعدات أو خدمات معاونة، وغير ذلك من المساهمات في المجهود الحربي. ويعطي توفيق متعددة الحدود من الدرجة الثالثة من البيانات السنوية من ١٩٤٦ خطا ينحدر لأسفل من أوائل الخمسينيات، ولكنه ينحدر لأعلى للتسعينيات. وتدفع القمم الثلاث لسنوات الحرب ١٩٩١ و١٩٩٩ و٢٠٠١ الانحدار الحديث، ولكن الاتجاه يجب أن يسبب التردد لأي فرد يعتقد أن الدول الغنية خالية من

الحرب. فباستثناء الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١، وحروب العصابات المستمرة منذ فترة في شمال أيرلندا (المملكة المتحدة) وإقليم الباسك (إسبانيا)، كانت حروب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتم في الخارج.

إن خط الاتجاه للدول غير الأعضاء بالمنظمة (الدول منخفضة ومتوسطة الدخل) ليس مشتقا بنفس القوة من القيم المرتفعة والمنخفضة. إذ إن الاتجاه العام يساير الخط الخاص بنظام العالم لدى جليديتش وزملائه، لأن خمسا من كل ست دول ليست أعضاء في المنظمة.[٦٠] فمنذ أوائل الخمسينيات، كان الاتجاه يصعد تدريجيا إلى قمة عند نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، ثم أعقبها انخفاض. وكان الاتجاه الصاعد ناتجا عن أعمال القوى العظمى في مساعدة أتباعها في صراعات العالم الثالث.[٦١] وأحيانا يكون هؤلاء الأتباع دولا (مثل الصومال وجواتيمالا للولايات المتحدة؛ وإثيوبيا ونيكاراجوا للاتحاد السوفيتي). وأحيانا يكون هؤلاء الأتباع متمردين (كما في حالة الكونترا في نيكاراجوا والمجاهدين في أفغانستان للولايات المتحدة؛ ومنظمة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية "الفيتكونج Viet cong" للاتحاد السوفيتي).



احتمالية اندلاع النزاعات المسلحة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

احتمالية اندلاع النزاعات المسلحة في الدول غير المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شكل (١) احتمال تورط دولة في صراع مسلح (كل المستويات وكل الأنواع) الأرقام سنوية، وخط الاتجاه متعدد الحدود من الدرجة الثالثة.

المصدر:

H. Strand, L. Wilhelmsen, and N. P. Gleditsch, Armed Conflict Dataset Codebook, Version 1. 2 (Oslo: International Peace Institute, 2003).

http://www.prio.no/cwp/armedconflict.

يقول ميرزهايمر إن احتمال الصراع كان مدفوعا بطبيعة النظام الدولي.[٦٢] ففي نظرته الواقعية، تعتبر النظم ثنائية القطبية أكثر استقرارا من النظم متعددة الأقطاب، ولذلك فإن نهاية سيطرة القوى العظمى الثنائية على محيطيهما في ١٩٨٩ ستؤدي إلى مزيد من الحروب. وكذلك، يقول إن تفاوت القوى المتزايد بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى سيؤدي إلى الحرب، لأنه سيزيد "آفاق انتصار المعتدي في ساحة الحرب".[٦٣] ويبين الرسمان في شكل (١) أن ميرزهايمر كان محقا ومخطئا معا. فبالرغم من توقعاته، لم يكن هناك اندلاع عام للعنف في العالم منذ نهاية النظام ثنائي القطبية، كما يوضح الاتجاه بالنسبة للدول غير الأعضاء في المنظمة في التسعينيات. ولكن الاتجاه الخاص بالدول الأعضاء بالمنظمة، المدفوع بتدخلات الولايات المتحدة الكبيرة في الخارج في التسعينيات، يؤيد توقعاته بشأن نتائج التفاوت في النظام العالمي. ولكي نعود إلى الوضع السائد سلفا، يجب أن يقول الواقعيون إن الانخفاض في تفاوت القوة أمر مطلوب. وكما يقول ميرزهايمر: "الفجوات الصغيرة تدعم السلام، والفجوات الكبيرة تدعم الحرب ... ويزيد احتمال تحقق الردع عندما تكون تكاليف ومخاطر الذهاب إلى الحرب كبيرة بشكل واضح".[٦٤]

وحظي روبرت كابلان Robert Kaplan وكتابه "الفوضى القادمة The Coming Anarchy" بقدر كبير من الاهتمام برؤيته المروعة لدول العالم الثالث الفقيرة الغارقة في الفقر، والتي تعصف بها الحروب الأهلية، والتي يجتاحها الإيدز والملاريا والجدري والأمراض الأخرى، والتي تتباعد عن العالم الغني بصورة مستمرة.[٦٥] حيث بدأ رحلته في غرب إفريقيا: "أصبح

المرض، زيادة السكان، الجريمة غير المبررة، ندرة الموارد، هجرات اللاجئين، استمرار تآكل الدول القومية والحدود الدولية، وتقوية الجيوش الخاصة، والمشروعات الأمنية، وتجارة المخدرات الدولية، مظاهر شائعة جدا في غرب إفريقيا ... ولكي نعيد تشكيل خريطة العالم السياسية بالشكل الذي ستكون عليه بعد عقود قليلة ... وجدت أنه يجب أن نبدأ بغرب إفريقيا."[٦٦] لقد اعترف كابلان بالطبيعة المزدوجة للصراع العالمي، والذي يتركز في الأجزاء الأفقر من العالم. "إننا ندخل عالما منقسما. حيث يسكن في جزء من العالم "الإنسان الأخير(*)" عند هيجل Hegel وفوكوياما Fukuyama، وهو عالم ينعم بالصحة والغذاء الجيد والتقنية. أما الجزء الآخر الأكبر، فيسكنه "الإنسان الأول" عند هوبس(*) Hobbes، والمحكوم عليه بحياة فقيرة بائسة وحشية وقصيرة".[٦٧] وحظي هذا التمييز بين عالمي هيجل وهوبس

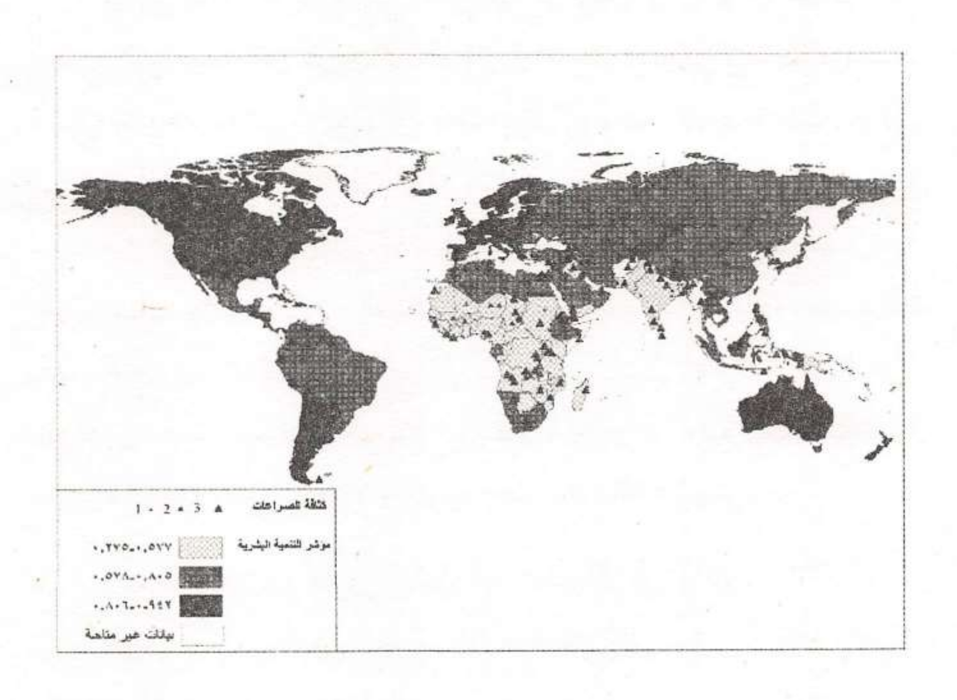
(*) الإنسان الأخير Last man (بالألمانية der letzte Mensch) مصطلح استخدمه الفيلسوف فريدريتش نيتشه في كتابه "هكذا تكلم زرادشت Thus Spoke Zarathustra" لوصف نقيض الكائن العملاق المتخيل "السوبرمان Übermensch"، الذي بشر بظهوره الوشيك زرادشت. فالإنسان الأخير مل من الحياة، ولا يريد تحمل المخاطر، ويبحث فقط عن الراحة والأمان. وبتطبيق الفكرة على الحضارة الأوروبية فإن الإنسان الأخير هدف نهائي لها. فحياة الإنسان الأخير مريحة. ولن يكون هناك فرق بين الحاكم والمحكوم، فضلا عن التخلص من الاستغلال السياسي. (المترجم)

(*) توماس هوبس Thomas Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩) فيلسوف إنجليزي، حقق شهرته من أعماله في الفلسفة السياسية. كان داعيا إلى الحكم المطلق للدولة ذات السيادة، ولكنه طور لاحقا بعضا من أسس الفكر الليبرالي الأوروبي. وبالإضافة إلى الفلسفة السياسية، ساهم هوبس أيضا في مجموعة متنوعة من المجالات، تشمل التاريخ والهندسة وطبيعة الغازات واللاهوت والأخلاق والفلسفة العامة. (المترجم)

باهتمام إعلامي كبير، بسبب مقال روبرت كاجـان Robert Kagan "القـوة والضعف Power and Weakness" في ٢٠٠٢.(٦٨) حيث قارن كاجـان بـين ضعف الدول الأوروبية وقوة الولايات المتحدة. فبالنسبة للأوروبيين، كـان العالم يدور في نموذج هيجل، الذي يمثل جنة السلام والازدهار النـسبي.(٦٩) وعلى العكس، يظل الأمريكيون "غارقين في التاريخ، ويمارسون القوة فـي عالم هوبس الفوضوي، حيث تعتبر القواعد والقوانين الدولية غيـر موثـوق فيها، وحيث لا يزال الأمن الحقيقي والدفاع وتقدم النظام الليبرالي يعتمد على امتلاك واستخدام القوة العسكرية".(٧٠)

ويصور شكل (٢) جغرافية الصراع منذ الحرب العالمية الثانية. حيث تتحدد مناطق السلام والحرب بصورة واضحة. وعلى خلفية الدول المظللـة حسب مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالأمم المتحدة (المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة)، نستطيع تحديد المواقع الحقيقية لمناطق الحروب. حيث يوضح حجم المثلثات نطاق الصراع (عدد الوفيات). وهكذا يتضح الارتباط المرئي بين مؤشر التنمية البشرية والحرب.(٧١) فقد حدثت كل الحروب تقريبا فـي الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة.(٧٢) ولكن هذا لا يعني القول إن الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع لـم تتـورط فـي الحرب. إذ إن الولايات المتحدة (ذات المرتبة السادسة في مؤشـر التنميـة البشرية في ٢٠٠٠)، كانت الأكثر نشاطا، ولكنها كانت مـشاركا خارجيـا. وتتمثل التكتلات الإقليمية الثلاثة الكبرى في أمريكـا الوسـطى، وإفريقيـا الاستوائية، و"قوس الأزمات" الذي يمتد من جنوب شـرق أوروبـا مـرورا بالقوقاز والشرق الأوسط إلى جنوب وجنوب شرق آسيا. ففي كل من هـذه

المناطق، شهدت بعض الدول أو بعض الأقاليم داخل الدول عنفا مزمنا مستمرا. حيث تعتبر إسرائيل/فلسطين، والحدود بين العراق وإيران وتركيا، ودول جنوب شرق آسيا، والقرن الإفريقي، وحوض الكونغو في إفريقيا الوسطى، بمثابة أراض مضرجة بالدماء. إذ تمثل معظم هذه المثلثات صراعات صغيرة نسبيا، ولكن بعضها يشير إلى حروب دموية واسعة النطاق يتورط فيهًا عدد من الدول المجاورة. وتعتبر الحروب الحالية في الكونغو التي استدرجت ثماني دول مجاورة (بالإضافة إلى قوات الأمم المتحدة) آخر الصراعات على النطاق الإقليمي، والتي تشمل الحرب الكورية في الخمسينيات، وحرب فيتنام من ١٩٥٠ إلى السبعينيات، وحروب إسرائيل/فلسطين ودول الشرق الأوسط الأخرى، وحروب غرب إفريقيا في التسعينيات.



شكل (٢) التوزيع الجغرافي للصراع وقيم مؤشر الأمم المتحــدة للتنميــة البشرية. ويقسم نطاق الصراع كما يلي:

(١) ما بين ٢٥ إلى ١٠٠٠ قتيل بالمعارك طوال فترة الصراع،

(٢) أكثر من ألف قتيل بالمعارك، ولكن أقل من ألف قتيل في السنة،

(٣) ١٠٠٠ قتيل بالمعارك على الأقل في السنة.

المصدر:

Armed Conflict Dataset Codebook, Version 1.2; United Nations Development Program, World Development Report (New York: United nations Development Program, 2002).

وتؤيد النظرة السريعة إلى الخريطة في شكل (٢)، أو الاعتماد على الصور التي تظهر من إفريقيا أو القوقاز أو معظم الشرق الأوسط، توقعات كابلان منذ عقد مضى. ومع ذلك، يجب تخفيف هذه الانطباعات بحقيقة البيانات. إذ إن الصراعات في العالم الثالث وفي الاتحاد السوفيتي السابق ليست من نوع واحد. فالكثير منها فيه تورطات خارجية عميقة من دول غنية، تمثلها عادة الولايات المتحدة و/أو قوة استعمارية سابقة. وقد أدت بعض الحروب إلى فشل الدولة فعلا، خاصة في الدول الإفريقية مثل ليبيريا، سيراليون، كوت ديفوار، الصومال، والكونغو وغيرها. ومع ذلك، هناك دول أخرى مثل موزمبيق وأنجولا وإثيوبيا نجت من حافة الانهيار.

وباستثناء التدخل قصير الأجل في الصومال في أواخر ١٩٩٢، كان تورط الولايات المتحدة في الحروب الأهلية من أجل تحقيق أهداف واقعية واضحة. فقد قرر المرشح الرئاسي جورج بوش في ديسمبر ٢٠٠٠ أنه لن يأمر بإرسال القوات الأمريكية إلى أية دولة، حتى ولو كان ذلك لإيقاف إبادة جماعية كالتي وقعت في رواندا. ولكننا سنرى ما إذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ستغير هذه النظرة الاستراتيجية أم لا. وتمثل المعضلة التي طرحها كابلان (وبارنت Barnett كما سنرى لاحقا) خيارا أكثر وضوحا. فهل يجب على الولايات المتحدة أن تحاول تحقيق السلام في مناطق الحروب، سواء بصورة أحادية أو كجزء من قوة متعددة الأطراف، لأن الحرب لها آثار خارجية سلبية (اللاجئون، الأمراض، المجاعات، إلخ) ولأن جذور الإرهاب تمتد بعيدا وعميقا؟ أم يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على بعدها المقدر عن التورط فيما لا يساهم مباشرة في أمن الولايات

المتحدة؟ فمن خلال الاختيار الثاني، ستلتزم الولايات المتحدة بصيغة حديثة من "نهج باول" (المسمى باسم وزير الخارجية كولن باول) الذي يقضي باستخدام قوات الولايات المتحدة في دعم المصالح القومية الاستراتيجية فقط، وأن تستخدم بأعداد كبيرة لضمان انتصار سريع، وأن تنسحب بصورة عاجلة. ويمكن أن نجد جزءا من الإجابة في طبيعة العلاقات الخارجية الأمريكية والعمليات العسكرية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. إذ يكشف الموقف الأمريكي المتردد في صيف ٢٠٠٠، حول ما إذا كان يجب إلزام قوات حفظ السلام الأمريكية بالذهاب إلى ليبيريا كجزء من مجهود متعدد الجنسيات، عن قدر التوتر في السياسة الخارجية الأمريكية بين تقليد "جاكسون(*)" الذي يتبنى المصلحة الذاتية العدوانية، وتقليد "ويلسون" الذي يتبنى العالمية.[٧٣] ولذلك يجب وضع الجدل حول دور الولايات المتحدة في الشئون الدولية في مقابل الجدل حول قوة واستمرارية وضع هيمنة الولايات المتحدة. فبالرغم من مظهر الإجماع والوضوح في الموقف العام للحكومة الأمريكية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، فإن الأسئلة لا تزال بلا إجابات.

(*) ديمقراطية جاكسون **Jacksonian democracy** حركة سياسية تسعى لمزيد من الديمقراطية للشعب عبّر عنها الرئيس السابع للولايات المتحدة آندرو جاكسون (١٨٢٩-١٨٣٧) وأنصاره. ظهرت هذه الحركة بعد نهاية ما سُمي "احتكار" الحكم من جانب الصفوة. وعلى عكس حقبة جيفرسون السابقة، كانت ديمقراطية جاكسون تدعم قوة الرئاسة والجهاز التنفيذي على حساب الكونجرس، بينما كانت تُشجع المشاركة الشعبية في الحكم.(المترجم)

ممارسات الهيمنة والاستجابة لها

منذ نهاية الحرب الباردة، استمرت الولايات المتحدة في توسيع سيطرتها العسكرية على كل الدول الأخرى. ففي ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة تحتكر ٤٣% من الإنفاق العسكري العالمي، وكان يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٥٠% من الإجمالي العالمي خلال ثلاث سنوات. ففي ٢٠٠٢، كان إنفاق الولايات المتحدة يساوي إنفاق الخمس والعشرين دولة التالية لها مجتمعة. وبينما توجد طرق مختلفة لقياس القوة العسكرية، إلا أن الإنفاق العسكري يمثل أبسط وأشمل مقياس. فطبقا لهذا المقياس، تنفق الولايات المتحدة حوالي ٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي على جيشها، مقارنة بمعدلات تصل إلى نصف ذلك في أوروبا الغربية (١,٣% في ألمانيا، ٢,٣% في المملكة المتحدة، ٢,٦% في فرنسا). وتنفق بعض الدول الفقيرة نسبيا معدلات أعلى من ذلك على جيشها، مثل تقديرات الصين من ٣,٥% إلى ٥%، ولكن الحجم المطلق يكون صغيرا نسبيا (٤٧ مليار دولار للصين، مقابل ٣٩٩ مليار دولار للولايات المتحدة في ٢٠٠٢).[٧٤]

وبالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي، فإن زوال أي تحد خطير للتفوق العسكري والسياسي الأمريكي بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، كان يوسع الفجوة بين الولايات المتحدة وبقية الدول. حيث تلاشى التوازن الذي فرضه التدمير النووي المتبادل المؤكد بعد ١٩٩١. ويعتبر كاجان Kagan انتشار ممارسة الولايات المتحدة للقوة في عالم أحادي القطبية نتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتي.[٧٥]

ونظرا لزوال التهديد السوفيتي بعمل مضاد مع تطور تقنيات جديـــدة، خاصة الأسلحة طويلة المدى مثل صواريخ كروز، أصبحت الولايات المتحدة قادرة على استخدام المزيد من القوة بصورة متكررة مع انخفـــاض مخـــاطر الخسائر الكبيرة. ونظرا للشكوك المحلية (التي تتحول أحيانا إلى معارضـــة) في الأعمال العسكرية في الخارج، كان قادة الولايات المتحدة حريصين على حشد التأييد للحرب. فلم تبدأ حرب العراق في ربيع ٢٠٠٣ إلا بعد سنة مـــن الجهود المكثفة (والناجحة) لإقناع الأمريكيين بمزاعم عن مخـــاطر امـــتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، والعلاقة المفترضة بين نظامه والقاعدة، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ومع اندلاع الحرب، كانت أعداد كبيـــرة من الأمريكيين (٧٧%) تساند أعمال إدارة بوش. حيث أظهر استطلاع رأي نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في ٧ أبريل ٢٠٠٣ أنه من بين المجموعات السكانية الكبيرة، عبَّر الأمريكيون الأفارقة فقط عن تأييد أقل من المتوســـط لهذا العمل (٤٩%)، وعلى العكس، عبر (٩٩%) من الجمهوريين المحافظين عن تأييدهم للهجوم على العراق.

ولكن لماذا يرغب الأمريكيون هكذا في تأييد استخدام القوة العـــسكرية في الخارج؟ في الحقيقة، تعتبر الفجوة بين الأمـــريكيين ومـــواطني الـــدول الديمقراطية الأخرى تطورا حديثا. ففي وقت حرب كوســـوفو فـــي أبريـــل ١٩٩٩، كان مواطنو دول مثل الدنمارك وكرواتيا والمملكة المتحدة يظهرون تأييدا أعلى للهجوم على يوغسلافيا، مقارنة بالأمريكيين، بينما كانـــت قـــيم الألمان والفرنسيين والنرويجيين والكنديين لا تختلف كثيـــرا عـــن المعـــدل الأمريكي.[٢٦] وبالطبع، تكمن الإجابة على السؤال في هجمات الحادي عشر

من سبتمبر ٢٠٠١، والتي غيرت عقلية السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من أي حدث آخر منذ بيرل هاربر(*) في ١٩٤١. ولكن بالرغم من الضجة الإعلامية الأمريكية حول طريقة تغيير العالم، فإن سول كوهين Saul Cohen، عالم الجغرافيا السياسية البارز، كان أكثر واقعية في الإجابة على سؤاله الخاص: "هل غير الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ المشهد الجيوبوليتيكي العالمي جوهريا؟" ... في الحقيقة، ليس العالم هو الذي تغير، ولكن الإدراك الأمريكي للعالم هو الذي تغير. فقد قضى الإرهاب الدولي والمحلي على مئات آلاف الضحايا طوال نصف القرن الماضي.[٧٧] ومع ذلك، فإنه من خلال تغيير الأمريكيين نظرتهم للعالم، من خلال قوتهم المهيمنة، سيغيرون هذا العالم.

ويتفق كاجان وتول Toal على طبيعة الجمهور الأمريكي المعاصر.[٧٨] حيث يرى تول، الذي يعتمد على بحوث ميد Mead،[٧٩] أن الأمريكيين في ٢٠٠٣ كانوا يتبعون إدارة بوش التي تقع صراحة في "تقليد جاكسون" في السياسة الخارجية الأمريكية. فمن بين التقاليد الجيوبوليتيكية الأمريكية الأربعة التي حددها ميد (هاميلتون، ويلسون، جيفرسون، جاكسون) كان تقليد جاكسون الأكثر ارتباطا بالقومية العدوانية الشعبية. حيث يتمثل أساس هذا

(*) بيرل هاربر **Pearl Harbor** ميناء في جزر هاواي بالولايات المتحدة. ومعظم هذا الميناء والأراضي المحيطة به عبارة عن قاعدة بحرية في المياه العميقة تابعة للبحرية الأمريكية. وهي أيضا المقر الرئيس للأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ. وقد أدى هجوم الإمبراطورية اليابانية على بيرل هاربر في ٧ ديسمبر ١٩٤١ إلى دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. (المترجم).

التقليد في النظرة النموذجية للأمريكيين على أنهم ينتمون إلى مجتمع لديه إحساس قوي بالقيم المشتركة والمصير المشترك. وبالطبع، تطغى هذه النظرة على الحوارات والخلافات داخل مؤسسات الدولة الأمريكية، وتستخدم المقولة التي تؤكد على أن "كل السياسات تقف عند حافة المياه" لحسم الجدل حول طبيعة القوة الأمريكية والاستخدامات التي توجه إليها. وبمجرد إعادة فرض نموذج جاكسون والترويج له على نطاق واسع، أصبح "علامة مادية" كانت تستخدم للتلاعب بالرأي العام. وكما يقول كونوللي Connolly، فإن هذه العلامة المادية تعني "ترتيبا ماديا منظما على نطاق واسع".[٨٠] حيث تستطيع أجهزة الدولة من خلال إعلامها تبسيط عملية الحساب في السياسة الخارجية بالتركيز على الذاكرة المشبعة والمشاعر الداخلية؛ إذ إن استخدام السياسيين للتعبيرات المبتذلة مثل عنوان النغمة الموسيقية للبلاد "أمريكا ستحيا دائما America Will Always Stand" يثير أعمق المشاعر البطولية. وتتمثل النتيجة النهائية في "شعور عام" يقود السياسة الخارجية العدوانية.[٨١]

وقد أصبح كاجان شهيرا على أساس افتراض أن الأمريكيين لديهم نظرة عالمية خاصة تعتمد أساسا على نموذج هوبس للشئون الدولية، حيث تسود الفوضى، وحيث تنتهك أو تغيب القوانين والقواعد، وحيث لا يتحقق الأمن إلا من خلال ردع عسكري قوي، وحيث يستطيع الجيش حقا كسب "قلوب وعقول" الخصوم الأجانب.[٨٢] وبالرغم من أن اهتمام هذا المقال ينصب على التمييز بين الأمريكيين الذين يتبعون نموذج هوبس، والأوروبيين الذين يتبعون نموذج كانط، وما يترتب على ذلك من اختلاف في الفهم، فإن أهم نتيجة تتمثل في أن المجموعتين لديهما رؤيتان متعارضتان بشأن تسوية

المشاكل الدولية الصعبة. فالأوروبيون يريدون التفاوض وتحقيق خيارات متعددة الأطراف، بينما تفضل الولايات المتحدة القوة الأحادية لتسوية الأمور. وبالرغم من أن الولايات المتحدة ترحب بالمساعدات من القوى الأخرى، فإنها تقبلها بشرط أن تظل قيادة وأهداف الولايات المتحدة بلا منازع. فقد كانت الأعمال العسكرية الأمريكية الحديثة في العراق/الكويت (١٩٩١)، والبوسنة (١٩٩٥)، ويوغسلافيا (١٩٩٩)، وأفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣)، تصاحبها قوات من حلفاء إقليميين، ولكن التفوق في القوة من حيث الأعداد والمعدات كان لصالح أمريكا. ففي يونيو ٢٠٠٣، كان للولايات المتحدة قوات عسكرية في ١٣٦ دولة. ومن الواضح أن مصطلح "قوة عظمى" يعتبر غير مناسب، وحتى مصطلح "هيمنة" لا يكفي لوصف قيادة الولايات المتحدة، التي أصبحت أعظم من أية إمبراطورية في التاريخ حتى الآن.[٨٣]

ولكن لماذا تستطيع الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية بهذه الصورة غير المقيدة؟ يجب أن نلاحظ أن الرأي العام الأمريكي تجاه الأعمال العسكرية في الخارج يظل حساسا جدا لعدد وفيات الأمريكيين.[٨٤] ولذلك لا نتوقع معارضة كبيرة من الدول الأخرى، نظرا لحجم الفجوة، وأية معارضة (من المعتدى عليهم) كانت غير مباشرة ومراوغة، كما في أفغانستان والعراق. ولكن لماذا لا يضع الجمهور الأمريكي قيودا للإنفاق والعمليات العسكرية؟ لنتذكر وصف هارولد لاسويل منذ نصف قرن "لدولة العسكر"، ونضيفه إلى نظرة هوبس العالمية.[٨٥] ولكن كما أظهرت حرب فيتنام، يمكن تقويض "دولة العسكر" من خلال الرأي العام المحشود والمصمم الذي فرض

انسحاب الولايات المتحدة من جنوب شرق آسيا في ١٩٧٥. ولكن الفرق الآن يتمثل في أن الخسائر الأمريكية تمثل مجرد جزء من تلك التي حدثت في فيتنام، بسبب الطبيعة المختلفة للحرب الحديثة.

ودرس شاو Shaw -- في نقاش مثير للجدل -- أرقام خسائر الحروب الثلاث التي شنتها الولايات المتحدة (العراق في ١٩٩١، ويوغسلافيا في ١٩٩٩، وأفغانستان في ٢٠٠١)؛ حيث استطاع الغرب فعلا الإفلات من الخسائر العسكرية في جانبه، بينما كانت الخسائر في جانب الأعداء كبيرة جدا.(٨٦) ففي أفغانستان مثلا، كانت الخسائر العسكرية من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٠١، وهو توقيت القدر الأعظم من القتال، فردا واحدا، بينما تراوحت وفيات المدنيين الأفغان ما بين ٤٢٠٠ و٥٠٠٠ قتيل، وكانت وفيات حلفاء الولايات المتحدة بالمئات، بينما كانت وفيات المقاتلين الأعداء (القاعدة ونظام طالبان) بالآلاف أو عشرات الآلاف.(٨٧) وبالطبع، كانت الاستجابة العسكرية الأمريكية على هذه الأرقام تتمثل في ادعاء أنها تظهر نجاح الاستراتيجية العسكرية، والمهارة الفنية للأفراد، ومزايا التسليح والتدريب الأمريكي. وبينما لا يوجد شك في أن الولايات المتحدة تحاول أن تتجنب الخسائر المدنية في الأرواح بلا مبرر، إلا أن الأرقام المزعجة للقتلى المدنيين في "الحوادث" يوضح حقيقة أخرى للحرب الحديثة على النمط الأمريكي. فلكي تقلل المخاطر بالنسبة للقوات الأمريكية، تستخدم الأسلحة من مسافات أكبر كثيرا. إذ إن التقدم في ميدان المعركة الإلكترونية، واستخدام نظم تحديد المواقع العالمية، دفع التقنية العسكرية الأمريكية قدما أبعد من أية دولة أخرى، بما في ذلك حلفاؤها الأوروبيون.(٨٨) وتؤدي هذه المسافات إلى "حوادث" أكثر،

لأنها تسمح للولايات المتحدة بخوض الحروب بأقل المخاطر لقواتها. (ما هي خطورة إسقاط قنابل موجهة بالليزر من ارتفاع ٢٩٠٠٠ قدم على عدو بدفاعات جوية ضعيفة؟) ويستنتج شاو أن مثل هذه الأساليب تؤدي إلى "أخطاء تصويب يموت فيها مئات أو آلاف المدنيين في كل حملة. وهكذا يكون نقل مخاطر القتل المباشر للمدنيين مقصودا ومنهجيا".[٨٩]

وتعتبر "حروب نقل المخاطر" مقبولة سياسيا في الداخل في الولايات المتحدة، وتساعد على ضمان إخفاء كلمة "فيتنام". ولكن لم يتضح حتى الآن ما إذا كان ذلك أمرا أخلاقيا أم لا. فكما يقول شاو، "عندما يستطيع أحد الطرفين تقليل خسائر جنوده إلى الصفر فعليا، فهل من الأخلاقي أن يمارس القتل الاحترافي ضد عدو عاجز؟ حيث تجسد صورة المجندين العراقيين وهم يدفنون بالجرافات في الرمال (حرفيا) في نهاية حرب الخليج هذه القضية".[٩٠] ويستطرد الفيلسوف السياسي ميشيل والتسر Michael Walzer في المطالبة باهتمام أكبر بالقواعد الضمنية في اتفاقيات جنيف: "إن ما نبحث عنه ... هو علامة على الالتزام الإيجابي بإنقاذ أرواح المدنيين. فالمدنيون لهم حق في شيء أكبر. وإذا كان إنقاذ حياة المدنيين يعني المخاطرة بأرواح الجنود، فيجب قبول هذه المخاطرة".[٩١]

ويتمثل الناتج النهائي المنطقي لاستراتيجية "تجنب المخاطر" الأمريكية في تطوير وإنتاج جيل جديد من "الأسلحة المتفوقة" ضمن برنامج يسمى "فالكون Falcon" (تطبيق وإطلاق القوة من أراضي الولايات المتحدة). وطبقا "لوكالة مشروعات البحوث المتطورة للدفاع" (DARPA) فإن مهمة البرنامج تتمثل في تحقيق رؤية الحكومة لقدرات الانتشار العالمي الكامل والسريع

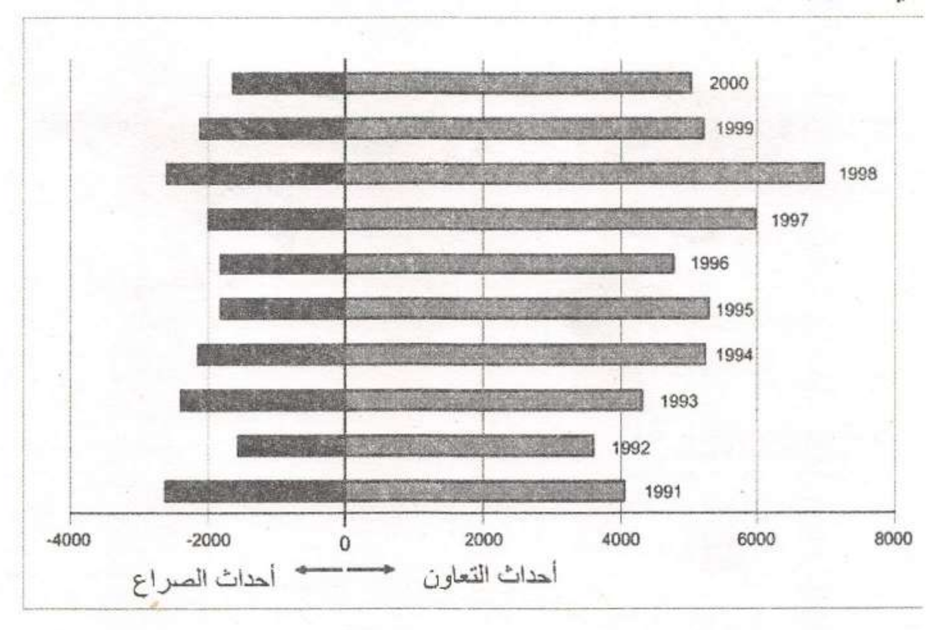
(حتى عام ٢٠٢٥ وما بعده). وسوف يلغي برنامج الأسلحة هذا الحاجة إلى الاحتفاظ بقوات أمريكية في الخارج، وحمايتها من التعرض للهجوم دائما. إذ إن هذه الأسلحة ستسمح بإسقاط القنابل من الفضاء، وكذلك فإن السلاح النهائي – وهو عبارة عن طائرة خارقة للصوت Hypersonic Cruise Vehicle (HCV) قادر على ضرب أهداف على بعد ٩٠٠٠ ميل بحري في أقل من ساعتين.(٩٢) ومن المتوقع اختبار نماذج لأسلحة أصغر في غضون السنوات القليلة المقبلة.

ومنذ بداية العمليات العسكرية الولايات المتحدة في أفغانستان، استجابة للهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، كان هناك الكثير من التفكير في طبيعة "الإمبراطورية" الجديدة. فمن التحليلات الماركسية إلى تحليلات النظم العالمية والمقارنة التاريخية،(٩٣) كانت الولايات المتحدة تعتبر المتحكم الرئيس في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. اذ يمكن بناء الإمبراطوريات بالغزو والقوة الغاشمة، كما فعلت الدول الأوروبية فيما بين ١٥٠٠ و ١٩٠٠. ولكن يمكن بناؤها أيضا على "الدعوة"، حيث تدعو نظم ضعيفة قوة خارجية كبرى لمساعدتها على بناء قوتها، إما ضد معارضة داخلية أو أعداء خارجيين.(٩٤) وتتمثل الطريقة الثالثة لبناء الإمبراطورية في السخاء، أي بالمساعدات الاقتصادية، والعلاقات التجارية المواتية، والمعدات العسكرية والتدريب، والترتيبات التمويلية الخاصة. ولم ترفض الولايات المتحدة باحتياطياتها الضخمة، وقدرتها على العقاب بإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول المنافسة، استخدام قوتها بهذه الطريقة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. فللمرة الأولى على الإطلاق، كان لدى الولايات المتحدة

فرصة بناء إمبراطورية بدون التدخل في مشروع إمبريالي آخر، سواء من الإمبراطوريات الأوروبية قبل ١٩٤٥، أو من الاتحاد السوفيتي بعد ذلك التاريخ.

ونستطيع أن نرى في الشكلين (٣) و (٤) نتائج جهود الولايات المتحدة في التسعينيات. حيث أصبحت قاعدة "البيانات المتكاملة لتحليل الأحداث" (IDEA) متاحة للبحث الأكاديمي مؤخرا.[٩٥] وعلى عكس العديد من قواعد البيانات المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فإن بيانات هذه القاعدة مصممة لتكون شاملة. وعلى عكس البيانات الأخرى، فإن هذه البيانات لم يجمعها البشر من الصحف والمصادر الأخرى. بل إنها بيانات مجموعة آليا باستخدام برنامج "مدير المعرفة VRA Knowledge Manager"[٩٦] حيث يستخرج هذا البرنامج الجملة الأولى أو العنوان من كل خبر في "موجز أعمال رويترز Reuters Business Briefings" كسجل قاعدة بيانات بمجالات للأطراف والأهداف ونوع الحدث. ويمكن تحويل هذه الأحداث إلى مقياس به ١٥٧ درجة، بما يتفق مع مقياس جولدشتاين Goldstein المستخدم على نطاق واسع للصراع والتعاون في العلاقات الدولية.[٩٧] وتعطي مجالات أخرى معلومات عن متغيرات مثل الموقع الجغرافي للحدث. وقد تم استخراج أكثر من ٦ ملايين حدث للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠. وقد قمتُ باستخراج كل الأحداث التي تضمنت حكومة الولايات المتحدة ووكالاتها كطرف، فكان مجموعها أكثر من ٧٠٠٠٠ حدث، ثم قمتُ بإعادة ترميز كل حدث باستخدام مقياس جولدشتاين. والقيم المجمعة لأحداث التعاون والصراع (الصراع يرمز له بدرجات سالبة، والتعاون يرمز له

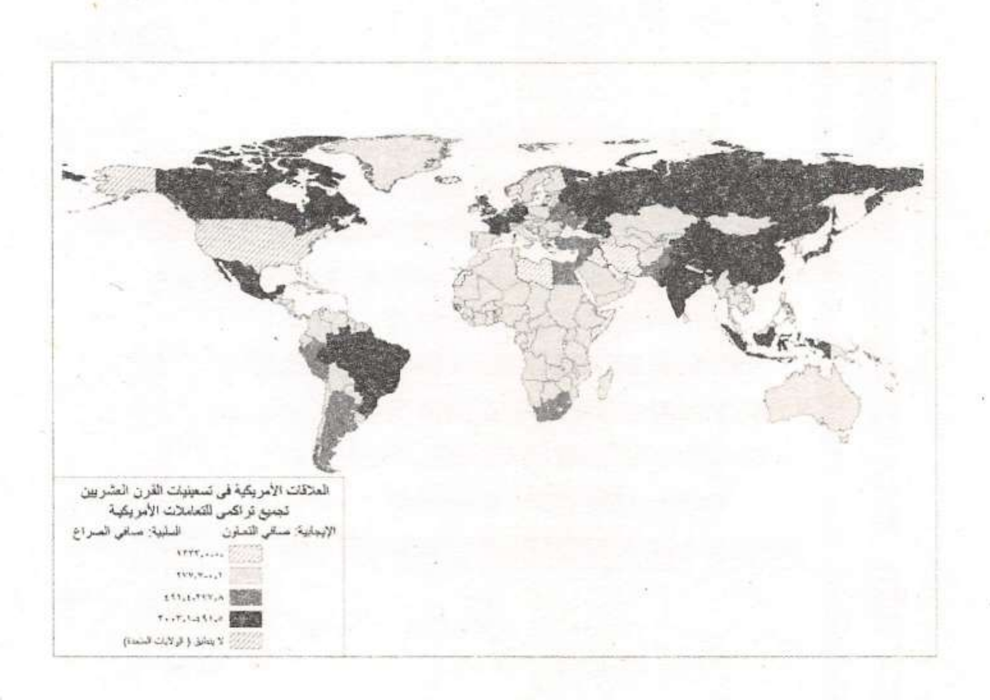
بدرجات موجبة) معروضة كل على حدة في شكل (٣)، وعلـى الخريطـة للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ حسب الدولة في شكل (٤). وكمثـال، فـإن الهجـوم العسكري يأخذ القيمة -١٠، والتحذير الدبلوماسي يأخذ القيمـة -٣، بينمـا الوعد بالمساعدات المادية يأخذ القيمة +٣، وتأخـذ المـساعدات العـسكرية القيمة +٨,٣.



شكل (٣) التوزيع السنوي للصراع والتعاون للولايات المتحدة. والمجموع السنوي عبارة عن القيم الكلية لكل الأعمال الفرديـة لحكومـة الولايـات المتحدة ووكالاتها.

المصدر:

D. Bond, J. Bond, C. Oh, J. C. Jenkins, and C. L. Taylor, "Integrated Data for Events Analysis (IDEA): An Event From Typology for Automated Events Data Development" (Unpublished Manuscript, Harvard University, 2000).



شكل (٤) التوزيع الجغرافي لمجموع الصراع والتعاون للولايات المتحدة، موجها لكل دولة، ومجموعا للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠. والقيم عبارة عن مجموع التعاون مطروحا منه مجموع درجات الصراع.

المصدر:

"Integrated Data for Events Analysis (IDEA): An Event From Typology for Automated Events Data Development" (Unpublished Manuscript, Harvard University, 2001).

لقد كانت الولايات المتحدة باستمرار أكثر ميلا للتعاون منها للصراع مع بقية العالم خلال التسعينيات (شكل ٣). ففي كل سنة، كانت الولايات المتحدة توجه أعمال تعاون إلى كل الدول الأخرى مجتمعة بما بين مرتين إلى ثلاث مرات أكثر من أعمال الصراع. ونلاحظ أن المجاميع ومعدلات الصراع والتعاون متسقة من سنة لأخرى، مع زيادة من كل نوع في ١٩٩٨. ويوضح التوزيع الجغرافي للأعمال (تراكميا من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠) أن معظم الدول حققت قيما موجبة (شكل ٤). ولكن أقاليم ودولا مثل بليز، جويانا الفرنسية، هاييتي، الصحراء الغربية، توجو، الجابون، ليبيا، بوروندي، سوازيلاند، الصومال، العراق، إيران، فيتنام، بوتان، وأيسلندا كان لها قيم سالبة.[٩٨] حيث كان العديد من هذه الدول (هاييتي، العراق، إيران، ليبيا، صربيا، فيتنام، والصومال) موضع الاهتمام الدبلوماسي والعسكري الأمريكي خلال العقد، وهذه النتائج ليست مدهشة. فالدول الأخرى صغيرة، وطبيعة العلاقات الأمريكية معها تتوقف على قضايا محلية، خاصة وصول الشركات الأمريكية إلى الموارد المحلية (الفوسفات في الصحراء الغربية، والنفط في الجابون). ونظرا لأن حجم هذه الدول (وتوزيعها الجغرافي) لا يؤثر كثيرا على النظرة العالمية للولايات المتحدة، كانت التفاعلات قليلة، ومن ثم فإن أي عمل سلبي (مثل احتجاج دبلوماسي) يمكن أن ينقل الدرجة كلها إلى الفئة السالبة.

ومن أجل عزل الدول المعادية جغرافيا، ومن أجل الحصول على حلفاء في الإقليم يمكنهم توفير قواعد متقدمة، تقيم الولايات المتحدة هذه العلاقات من خلال قوة ترسانتها العسكرية والاقتصادية العملاقة. فالولايات

المتحدة تساعد حكومات هذه الدول اقتصاديا (بشراء ولاء كل من المعارضة الفعلية والمحتملة) وعسكريا (بإرسال مدربين وأسلحة، خاصة الصواريخ والطائرات عالية التقنية التي تساعد في قمع المتمردين). وهكذا تستطيع الولايات المتحدة "تضييق الفجوة" وكذلك تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتحقيق وجود مسيطر في المناطق الحرجة في العالم. أي أنها أحسنت ممارسة استراتيجية بناء الإمبراطورية بالسخاء. وفي تحليل بارنت Barnett المبسط، يتمثل دور الولايات المتحدة في دعم العولمة لجذب المزيد من الدول إلى الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، لأن الدول الداخلة في العولمة لن تكون حاضنة للعنف ومناهضة الهيمنة الأمريكية.[٩٩] ولكن بعض الأقاليم ستظل غارقة في "الفجوة"، وخاصة الجزء الشمالي من أمريكا الجنوبية، وكل إفريقيا تقريبا، وجنوب غرب ووسط وجنوب شرق وجنوب آسيا – وكلها أقاليم ينتشر فيها الفقر والصراعات الأهلية.[١٠٠]

وتسيطر الدول الكبيرة أو المتوسطة (روسيا، الصين، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، البرازيل، الهند، فرنسا، المكسيك، إندونيسيا، وكندا) على الجانب الإيجابي من أعمال الولايات المتحدة. (البيانات ليست معايرة حسب حجم السكان أو أي مؤشر آخر للحجم). وكل هذه الدول المهمة لها قيم موجبة صافية مرتفعة. ففي التسعينيات، كانت الولايات المتحدة مهتمة ببناء تحالفات ضد العراق (١٩٩١) وضد صربيا (١٩٩٩) وذلك في المجالات الدبلوماسية مثل الأمم المتحدة، مثل اهتمامها بالتحالفات العسكرية. وكانت الولايات المتحدة تستخدم المساعدات الخارجية والمزايا التجارية كأسلحة رئيسة في جهودها للتأثير على الدول الكبيرة. ويظهر حلفاء إقليميون

رئيسيون آخرون، وخاصة القريبين من مناطق الصراع، مثل مصر، بيرو، تركيا، الفلبين باكستان، الأرجنتين، جنوب أفريقيا، وأوكرانيا، وحققت جميعها درجات موجبة قوية على مقياس التفاعل الدولي. حيث تتمشى هذه الجهود الإقليمية مع مقترحات بارنت بشأن "تقليص الفجوة" باستخدام هذه الدول كقواعد متقدمة.(١٠١)

ولم تكن الدفعة الجديدة لإرسال القوات للخارج، والتي كانت تميز رئاسة جورج بوش، تمثل تطورا مفاجئا بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ففي ١٩٩١-١٩٩٢، وضع المستشارون في وزارة الدفاع الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الأب وثيقة "دليل التخطيط الدفاعي". وقد ظهرت هذه الوثيقة بعد ذلك بعقد، حيث شقت توصياتها الرئيسة طريقها إلى "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" التي نشرت في سبتمبر ٢٠٠٢.(١٠٢) وبينما كان التركيز في الوثيقة على التصميم على منع أية دولة من الوصول إلى نقطة تساوي القوة مع الولايات المتحدة، والرغبة الأمريكية في استخدام أية وسائل ضرورية (شاملة الوسائل العسكرية) لمنع حدوث هذا، إلا أن تحليلها الإقليمي جدير بالاهتمام. حيث يعتبر إقليم الشرق الأوسط/ بحر قزوين منطقة جيوبوليتيكية رئيسة. فبعد الحرب العالمية الثانية، خصصت الولايات المتحدة جهودا كبيرة لبناء منطقة احتواء في "الأراضي" التي تحيط الاتحاد السوفيتي والصين. وبينما كانت أعداد كبيرة من القوات تتمركز في أوروبا وجنوب شرق آسيا، كان الشرق الأوسط يقع بين هذين الإقليمين كمنطقة يحدث بها تغير سياسي كبير، وكانت محاولات الولايات المتحدة لاكتساب حلفاء أقوياء ومستقرين ناجحة جزئيا. وفي منتصف

السبعينيات، وبعد حظر أوبك للنفط، بدأت القوات الأمريكية تـدخل الإقلـيم بأعداد كبيرة لضمان ألا يقع هذا المورد المهم تحت سيطرة المنافسين. وتعتقد كلير Klare أنه نظرا لأن منطقة الخليج العربي/بحر قزوين تحتـوي علـى ٧٠% من موارد النفط العالمية، فإن الولايات المتحـدة ملتزمـة بالـسيطرة الإقليمية.(١٠٣) وكذلك تنبأ كوهين Cohen في بحـث جيوبـوليتيكي تقليـدي باستمرار الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بهذا الإقلـيم.(١٠٤) حيـث يتنـاول كلاهما المنافسين المحتملين على موارد النفط، ويتوقعان حدوث صـراعات مستقبلا عليها. ويمكن تطبيق التحليل الجيوبوليتيكي لإحياء حكمـة هارولـد ماكيندر القديمة: "من يحكم شرق أوروبا، يسيطر على قلب الأرض: ومـن يحكم قلب الأرض، يسيطر على الجزيرة العالمية: ومـن يحكـم الجزيـرة العالمية، يسيطر على العالم"(١٠٥) على الحالة الأمريكية المعاصرة: "من يحكم إقليم الخليج الفارسي(*)/بحر قزوين يسيطر على نفط العالم؛ ومـن يـسيطر على نفط العالم، يسيطر على الاقتصاد العالمي؛ ومن يسيطر على الاقتـصاد العالمي، يسيطر على العالم".

الخاتمة

تناول هذا الفصل التوزيع الجغرافي للحرب، والعوامل المسئولة عـن تركزها، وحلل أعمال القوة العظمى الحالية للولايات المتحدة، فـي محاولـة لفهم الدوافع والاستراتيجيات الكامنة وراءها. وبينما يوجد دليل قـوي علـى

(*) يستخدم كل المشاركين في تأليف هذا الكتاب اسم "الخليج الفارسي" ولـيس "الخلـيج العربي". (المترجم)

العلاقة بين الفقر والعنف، كما تشير الدراسات الإحصائية الدقيقة، ومن يبررون أعمال الولايات المتحدة مثل بارنت،[١٠٦] فإن السؤال الحقيقي يتمثل في كيفية قطع هذه العلاقة. إذ إن العالم الغني أصبح أكثر بخلا في مساعداته المالية، وذلك في وقت يتزايد فيه الطلب على المساعدات لمحاربة الإيدز والمجاعات والأزمات الأخرى. وفي نفس الوقت، تحمي الدول الغنية منتجيها الزراعيين والصناعيين باستبعادها صادرات العالم الثالث من أسواقها من خلال الجمارك والحصص. ولكن أفضل شيء يستطيع الغرب القيام به للقضاء على الفقر هو فتح أسواقه.[١٠٧] وبدلا من ذلك، تهدف الولايات المتحدة والمصالح الغربية الأخرى إلى السيطرة على الموارد المهمة في العالم الثالث، مما أدى إلى إثارة رد فعل عارم من الإسلاميين وغيرهم على هذه العملية.[١٠٨]

ومن أجل اختزال الوضع الحالي للسياسة الخارجية الأمريكية، تجري كلمة "إمبراطورية" بسهولة على ألسنة الكثيرين، بداية من مؤيدي إدارة بوش، إلى نقادها في الداخل والخارج. ويتقبل الغالبية أن الولايات المتحدة إمبراطورية، وأن قوتها تنمو بالنسبة إلى منافسيها المحتملين. ولكن فالرشتاين يقول العكس، أي أن الولايات المتحدة تفقد قوتها، وأن أعمالها العسكرية هي أعمال دولة تتدهور.[١٠٩] ويوافقه فرجيسون Ferguson على أن المشروع الامبريالي الأمريكي يركز كثيرا على القوة العسكرية، وأن المواطن العادي ليس راسخا في بنائها.[١١٠] ويرجع فالرشتاين فقدان الولايات المتحدة لهيمنتها إلى الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣، عندما تراجعت القوة غير المباشرة للهيمنة (قوتها الاقتصادية وإغراؤها الثقافي) وحل محلها "القفازات

الناعمة التي تخفي القبضة المدرعة للقوة الغاشمة". واستقبلت التحديات المناهضة للولايات المتحدة بالغزو العسكري الأمريكي وإقامة أنظمة حكم صورية (جرينادا في ١٩٨٣، وبنما في ١٩٨٩) أو بضربات صواريخ كروز (الصومال وأفغانستان في ١٩٩٨). فبعد عقد من النمو الاقتصادي السريع (المصطنع) في التسعينيات، أصبحت الولايات المتحدة الآن في فترة سيطرة الصقور على الإدارة، وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي إلى نقطة تذكرنا بأوائل الثمانينيات. فالهيمنة الاقتصادية القوية يمكن أن تستخدم الإقناع والمنافسة كأدوات لبناء الإمبراطورية؛ ولكن الهيمنة الضعيفة اقتصاديا (والمتراجعة) تؤكد على قوتها المتداعية من خلال أسلحتها العسكرية. ويرى فالرشتاين أن فشل الولايات المتحدة في مارس ٢٠٠٣، في الحصول على الأغلبية في مجلس الأمن الدولي لصالح الهجوم على العراق، يمثل علامة على مدى انهيار الهيمنة.

وسواء كان المرء يرى أن الولايات المتحدة تكسب أو تخسر القوة المهيمنة، أو أنها ببساطة تحافظ على قيادتها النسبية، فإن هذا يعتمد كثيرا على أدلة المرء ذاته. ولكن المؤكد أن الولايات المتحدة ترغب في استخدام كل أسلحتها لتحقيق الوضع الذي تريده. ولا شك أن إدارة بوش تعد واحدة من أشد الرئاسات الأمريكية أحادية. فمن رفض اتفاقية كيوتو لحماية البيئة، وتخطي مجلس الأمن الدولي في الهجوم على يوغسلافيا والعراق، إلى تقويض المحكمة الجنائية الدولية، انطلقت هذه الإدارة في مسار تأكيد القوة الأمريكية. ويعتبر استخدام قوتها صراحة علامة على استراتيجيتها. حيث يعتبر سحب المساعدات العسكرية من خمس وثلاثين دولة فقيرة، لأنها

رفضت استثناء الجنود والمدنيين الأمريكيين من التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجرد مثال حديث.(١١١) وبالرغم من أن عدد الحروب انخفض قليلا منذ عقد مضى، فإن فرض الأحادية الأمريكية، والجشع على الموارد، والطغاة المحليين، والمنافسة على الهيمنة، لا تبشر بعالم أكثر سلاما. فعلى أنغام موسيقى الروك غنى فريق "الكلاش The Clash" أغنيته "لقد سئمت من الولايات المتحدة I'm So Bored with the U.S.A."، منذ ربع قرن، ومن بين كلماتها ما يلي(١١٢):

"الدولار الأمريكي يتحدث

إلى طغاة العالم

وهو في الحقيقة لا يتكلم معهم..

بل يملي عليهم أوامره

وهم لا يجرءون على مخالفة كلمة منه".

وفي نهاية الفصل نتساءل مع هذه الأغنية: هل تغير شيء منذ ربع قرن؟

الهوامش

لقد دفعني الآلاف من الطلاب وعدد متواتر من المدرسين المساعدين المتميزين في مادة الجغرافيا السياسية بجامعة كلورادو منذ ١٩٨٨، إما من خلال الاهتمام أو من خلال الإهمال، على توضيح أفكاري بشأن ما بعد الحرب الباردة. حيث أغرتني دعوة كولن فلنت إلى المساهمة في هذا المجلد بتحويل أفكاري من ملاحظات محاضرات إلى مادة مطبوعة. وقد ساعدني كولينداه رالايه في تتبع البيانات والمصادر البيليوجرافية، وأعد توم دكنسون من معهد العلوم السلوكية الرسوم البيانية لنشرها بهذا الأسلوب الكفء والمهني المعتاد في التوقيت المناسب.

(١) انظر www.iraqbodycount.net (تاريخ التصفح : ١ يوليو ٢٠٠٣).

(٢) "التهديد العالمي للصراع العالمي"، ص ٢٣ــ ٢٥.

(٣) موراي وآخرون "الصراع المسلح كمشكلة صحة عامة".

(٤) شاو "عسكرية نقل المخاطر".

(٥) جور "تراجع الحروب العرقية".

(٦) كينيدي "صعود وهبوط القوى العظمى"؛ ناي "التصميم على القيادة".

(٧) ميد "تقليد جاكسون والسياسة الخارجية الأمريكية"، ص ٥.

(٨) أولوفلين "عشرة سيناريوهات للنظام العالمي الجديد".

(٩) لاسويل "فرضية دولة العسكر اليوم".

(١٠) مكنوجال "الأرض الموعودة، والدولة الصليبية".

(١١) ميد "تقليد جاكسون والسياسة الخارجية الأمريكية".

(١٢) ميرزهايمر "لماذا سنفتقد الحرب الباردة قريبا".

(١٣) بيانات من فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية"، ص ٧٥.

(١٤) الموجع السابق، ص ٧٧.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) كولييه "كيف ننهي الحروب الأهلية"، ص ٤٤.

(١٧) فيرسون و ليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية".

(١٨) شيرر "المنع البنيوي للعنف العرقي".

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) "التهديد العالمي للصراع العالمي"، ص ٢٥.

(٢١) كولييه "كيف ننهي الحروب الأهلية"؛ كولييه وآخرون "كسر مصيدة الصراع".

(٢٢) كولييه وآخرون "كسر مصيدة الصراع".

(٢٣) فيرسون و ليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية".

(٢٤) شيرر "المنع البنيوي للعنف العرقي".

(٢٥) سميث "الأصول العرقية للأمم"؛ كونور "القومية العرقية".

(٢٦) "التهديد العالمي للصراع العالمي"، ص ٢٤.

(٢٧) كنج "منافع الحرب العرقية".

(٢٨) نيرن "انقسام بريطانيا".

(٢٩) انظر: ويليامز "مسألة الوفاق الوطني" لتطبيق هذا النوع من التفسير العرقي البدائي/التباين الاقتصادي على أوروبا.

(٣٠) البدوي وسامبانيس "كم عدد الحروب التي سنراها؟".

(٣١) فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية"، ص ٤٢.

(٣٢) لو بيلون "الإيكولوجيا السياسية للحرب"، وانظر أيضا إسهامه في الفصل الحادي عشر من الكتاب الذي بين أيدينا؛ وانظر كذلك كولييه وآخرين "كسر مصيدة الصراع".

(٣٣) راجع الفصل الحادي عشر من الكتاب الذي بين أيدينا؛ ولنفس المؤلف "الإيكولوجيا السياسية للحرب".

(٣٤) كولييه وآخرون "كسر مصيدة الصراع"، ص ٤٤.

(٣٥) ساكس "الأهمية الاستراتيجية للتفاوت العالمي"، ص ١٨٧.

(٣٦) روتبيرج "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ص ٨٥.

(٣٧) ساكس "الأهمية الإستراتيجية للتفاوت العالمي"، ص ١٩٠.

(٣٨) كوليه "كيف ننهي الحروب الأهلية".

(٣٩) كوليه وآخرون "كسر مصيدة الصراع".

(٤٠) فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية"، ص ٨٣.

(٤١) "التهديد العالمي للصراع العالمي"، ص ٢٥.

(٤٢) أولوفلين "النماذج المكانية للصراع الدولي".

(٤٣) فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية".

(٤٤) رَميل "إحصاءات قتل الشعب".

(٤٥) روزيت "استيعاب السلام الديمقراطي".

(٤٦) كوليه وأخرون "كسر مصيدة الصراع"؛ فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية".

(٤٧) إليوت "أفكار ثورية في عيد ميلادنا المائة والستين".

(٤٨) جليديتش ووارد "الحرب والسلام في الزمان والمكان".

(٤٩) هجر وآخرون "نحو سلام أهلي ديمقراطي".

(٥٠) هنتنجتون "صدام الحضارات".

(٥١) فيرسون وليتن "التمرد العرقي والحرب الأهلية"؛ شيوزا "هل هناك صدام حضارات؟".

(٥٢) للاطلاع على أمثلة لهذا النوع من النماذج المكانية المطبقة على الصراع، انظر أولوفلين وإنسلين "إعادة الجغرافيا إلى دراسة العلاقات الدولية"؛ جليديتش ووارد "الحرب والسلام في الزمان والمكان".

(٥٣) سنجر وسمول "علاقات مشروع الحرب".

(٥٤) تحدث هذه البيانات سنويا وينشرها قسم بحوث السلام والصراع، جامعة أبسالا، السويد، www.pcr.uu.se (في ١ يوليو ٢٠٠٣).

(٥٥) والنستن وسولنبيرج "الصراع المسلح: ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٠"؛ ستراند، ولهلمسن، وجلدتش "دليل قاعدة بيانات الصراع المسلح".

(٥٦) جلدتش وآخرون "الصراع المسلح ١٩٤٦ــ ٢١١٠".

(٥٧) بوهوج وجيتس "جغرافية الحرب الأهلية".

(٥٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية العالمي".

(٥٩) جلدتش وآخرون "الصراع المسلح ١٩٤٦ــ ٢١١٠".

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) أولوفلين "تنافس القوى العالمية والصراعات المحلية في العالم الثالث".

(٦٢) ميرزهايمر "لماذا سنفتقد الحرب الباردة قريبا".

(٦٣) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٦٤) المرجع السابق.

(٦٥) كابلان "الفوضى القادمة".

(٦٦) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٦٧) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٦٨) كاجان "القوة والضعف".

(٦٩) هذه هي الرؤية التي فصلها فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير".

(٧٠) كاجان "القوة والضعف"، ص ٣.

(٧١) تنتج مؤسسة بايوم PIOOM Foundation خريطة مماثلة عن صراعات العالم وحقوق الإنسان، انظر: يونجمان "خريطة صراعات العالم وحقوق الإنسان، ٢٠٠٠".

(٧٢) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر فوستن في الفصل الرابع من الكتاب الذي بين أيدينا.

(٧٣) ميد "تقليد جاكسون والسياسة الخارجية الأمريكية".

(٧٤) كل الأرقام مأخوذة من الكتاب السنوي ٢٠٠٣ الذي يصدره "معهد بحوث السلام الدولي في استوكهلم"؛ وكتاب حقائق العالم ٢٠٠٣، الذي تصدره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

(٧٥) كاجان "عن الجنة والقوة".

(٧٦) أولوفلين وكولوسوف "لا يزال الأمر لا يساوي عظام مقاتل بولندي واحد".

(٧٧) كوهين "بعض الاستدراكات"، ص ٥٦٩.

(٧٨) كاجان "القوة والضعف"؛ توال "مجرد البحث عن الحرب".

(٧٩) ميد "تقليد جاكسون والسياسة الخارجية الأمريكية".

(٨٠) كونوللي "السياسة العصبية".

(٨١) توال "مجرد البحث عن الحرب".

(٨٢) كاجان "القوة والضعف".

(٨٣) فيرجوسون "الإمبراطورية".

(٨٤) كلاريفاس "المجال الأساس للعمليات العسكرية".

(٨٥) لاسويل "فرضية دولة العسكر اليوم".

(٨٦) شاو "عسكرية نقل المخاطر".

(٨٧) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٨٨) إيك "الثورة العسكرية في الجيوبوليتيكا العسكرية"؛ لويب "ميدان المعركة الرقمي يضع الصديق والعدو في المشهد".

(٨٩) شاو "عسكرية نقل المخاطر"، ص ٣٤٩.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٣٥٢.

(٩١) فالتسر "الحروب العادلة وغير العادلة"، ص ١٥٦؛ هويلر "حماية المدنيين الأفغان من جحيم الحرب" يقدم حجة مماثلة بالنسبة للعمل العسكري الأمريكي في أفغانستان.

(٩٢) بورجر "أمريكا يجب أن تبني أسلحة متفوقة".

(٩٣) هاردت ونجري "الإمبراطورية"؛ فالرشتاين "الضعف الأمريكي والصراع على السيطرة"؛ فيرجوسون "الإمبراطورية تتراجع للخلف".

(٩٤) لندشتاد "بناء إمبراطورية بتوجيه الدعوة".

(٩٥) بوند وآخرون "البيانات المتكاملة لتحليل الأحداث (IDEA)".

(٩٦) للاطلاع على تفاصيل الترميز الآلي، انظر"رابطة البحث الافتراضي Virtual Research Associates" على الموقع التالي: www.vranet.com، (في ١٢ يونيو ٢٠٠٣). حيث تعادل دقة الترميز الآلي دقة المرمزين الخبراء، كما أظهر كنج ولوفه

في تجربة سابقة. وانظر كنج و لوفه "أداة استخراج المعلومات الآلية من أجل بيانات الصراعات الدولية".

(٩٧) جولدشتاين "نطاق الصراع والتعاون لبيانات أحداث وايز WEIS".

(٩٨) كانت كوريا الشمالية - بدرجة إيجابية طفيفة - هدفا للمساعدات الغذائية الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين لمحاولة صرف هذه الدولة عن برنامجها النووي. ومع ذلك، ظلت كوريا الشمالية معارضة بشدة للولايات المتحدة.

(٩٩) بارنت "الخريطة الجديدة للبنتاجون".

(١٠٠) بالنسبة إلى نقد نظرية بارنت، انظر: روبرتس، سيكور، وسباركي "الجغرافيات الليبرالية الجديدة".

(١٠١) بارنت "الخريطة الجديدة للبنتاجون".

(١٠٢) "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة".

(١٠٣) كلير "الجيوبوليتيكا الجديدة".

(١٠٤) كوهين "الحقائق الجيوبوليتيكية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

(١٠٥) ماكيندر "المثل الديمقراطية والواقع"، ص ١٥٠.

(١٠٦) بارنت "الخريطة الجديدة للبنتاجون".

(١٠٧) ماسكوس "نظام على حافة الهاوية".

(١٠٨) أشكار "صدام البرابرة"؛ فلنت "الإرهاب ومكافحة الإرهاب".

(١٠٩) فالرشتاين "ضعف الولايات المتحدة والصراع على الهيمنة".

(١١٠) فيرجسون "الإمبراطورية تتراجع للخلف".

(١١١) بيكر "الولايات المتحدة تعلق مساعداتها لخمس وثلاثين دولة بسبب المحكمة الجنائية الدولية الجديدة".

(١١٢) شترومر وجونز، ١٩٧٧ "لقد سئمت من الولايات المتحدة". فريق كلاش، تسجيلات بوليدور ١٩٧٧.

المراجع

Achcar, G. *The Clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Disorder*. New York: Monthly Review Press, 2003.

Barnett, T. P. M. "The Pentagon's New Map: It Explains Why We're Going to War and Why We Will Keep Going to War." *Esquire* (March 2003): 174–179, 227–228.

Becker, E. "U.S. Suspends Aid to 35 Countries over New International Criminal Court." *New York Times*, July 1, 2003, A12.

Bond, D., J. Bond, C. Oh, J. C. Jenkins, and C. L. Taylor. "Integrated Data for Events Analysis (IDEA): An Event Form Typology for Automated Events Data Development." Unpublished manuscript, Harvard University, 2001.

Borger, J. "U.S. Missiles To Have Global Reach" *Guardian*, July 1, 2003, 3.

Buhaug, H., and S. Gates. "The Geography of Civil War." *Journal of Peace Research* 39 (2002): 417–433.

Central Intelligence Agency World Factbook. Washington, DC: Government Printing Office, 2002. www.cia.gov/cia/publication/factbook.

Chiozza, G. "Is There a Clash of Civilizations? Evidence from Patterns of International Conflict Involvement, 1946–97." *Journal of Peace Research* 39 (2002): 711–734.

Cohen, S. B. "Some Afterthoughts: A Cohen Perspective from Mid-October 2001." *Political Geography* 21 (2002): 569–572.

Cohen, S. B. "Geopolitical Realities and United States Foreign Policy." *Political Geography* 22 (2003): 1–33.

Collier, P. "How to End Civil Wars." *Foreign Policy* 136 (May–June 2003): 38–45.

Collier, P., Elliot, L., Hegre, H., Hoeffler, A, Reynal-Querol, M., Sambanis, N. *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*. Washington, DC: World Bank, 2003.

Connolly, W. E. *Neuropolitics: Thinking, Culture, Speed*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2002.

Connor, W. *Ethnonationalism: The Quest for Understanding*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Ek, R. "A Revolution in Military Geopolitics?" *Political Geography* 19 (2000), 841–874.

Elbadawi, I., and N. Sambanis. "How Much War Will We See? Explaining the Prevalence of Civil War." *Journal of Conflict Resolution* 46 (2002): 307–334.

Elliott, B. "Radical Thoughts on Our 160th Birthday: A Survey of Capitalism and Democracy." *Economist* June 28, 2003, Special Report.

Fearon, J., and D. Laitin, "Ethnicity Insurgency and Civil War." *American Political Science Review* 97 (2002): 75–90.

Ferguson, N. "The Empire Slinks Back." *New York Times Magazine*, April 27, 2003, 52–57.

Ferguson, N. *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power*. New York: Basic Books, 2003.

Flint, C. "Terrorism and Counterterrorism: Geographic Research and Questions and Agendas." *Professional Geographer* 55 (2003): 161–69.

Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*. New York: Penguin, 1992.

Gleditsch, K. S., and M. D. Ward. "War and Peace in Space and Time: The Role of

Democratization." *International Studies Quarterly* 44 (2000): 1–29.
Gleditsch, N. P., P. Wallensteen, M. Eriksson, M. Sollenberg, and H. Strand. "Armed Conflict, 1946–2001: A New Dataset." *Journal of Peace Research* 30 (2002): 615–637.
"The Global Menace of Global Strife." *Economist*, May 24, 2003, 23–25.
Goldstein, J. S. "A Conflict-Cooperation Scale for WEIS Event Data." *Journal of Conflict Resolution* 36 (1992): 369–385.
Gurr, T. R. "Ethnic Warfare on the Wane." *Foreign Affairs* 79 (May–June 2000): 52–64.
Hardt, M., and A. Negri. *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.
Hegre, H., T. Ellingsen, S. Gates, and N. P. Gleditsch. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change and Civil War, 1816–1992." *American Political Science Review* 95 (2001): 33–48.
Huntington, S. P. "The Clash of Civilization" *Foreign Affairs* 72 (Summer 1993): 22–49.
Huntington, S. P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.
Jongman, A. J. *The World Conflict and Human Rights Map 2000. "Mapping Dimensions of Contemporary Conflicts and Human Rights Violations."* Leiden: Universiteit Leiden PIOOM Foundation, 2001. www.pcr.uu.se/paperjongman.doc (accessed July 5, 2003).
Kagan, R. "Power and Weakness." *Policy Review* 113 (June–July 2002): 3–28.
Kagan, R. *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*. New York: Knopf, 2003.
Kaplan, R. "The Coming Anarchy." *Atlantic Monthly* 273 (February 1994): 44–76.
Kennedy, P. M. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York: Random House, 1987.
King, C. "The Benefits of Ethnic War: Understanding Eurasia's Unrecognized States." *World Politics* 52 (2001): 524–562.
King, G., and W. Lowe. "An Automated Information Extraction Tool for International Conflict Data with Performance as Good as Human Coders: A Rare Events Evaluation Design." *International Organization* 57 (Summer 2003): 617–642.
Klare, M. "The New Geopolitics." *Monthly Review* 55 (July–August 2003): 51–56.
Klarevas, L. "The 'Essential Domino' of Military Operations: American Public Opinion and the Use of Force." *International Studies Perspectives* 3 (2002): 417–437.
Lasswell, H. "The 'Garrison State' Hypothesis Today." In *The Changing Nature of Military Politics*, ed. S. Huntington, 51–70. New York: Free Press, 1962.
Le Billon, P. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflict." *Political Geography* 20 (2001): 561–584.
Loeb, V. "Digitized Battlefield Puts Friend and Foe in Sight." *Washington Post*, March 3, 2003: A15.
Lundestad, G. "Empire by Invitation? The United States and Western Europe, 1945–52." *Journal of Peace Research* 23 (1986): 263 77.
Mackinder, H. J. *Democratic Ideals and Reality*. New York: Norton, [1919] 1962.
Maskus, K. E. "A System on the Brink: Pitfalls in International Trade Rules on the Road to Globalization." In *Globalization and Its Outcomes*, ed. J. O'Loughlin, L. Staeheli, and E. Greenberg. New York: Guilford, 2004.

McDougall, W. A. *Promised Land, Crusader State: The American Encounter with the World since 1776*. Boston: Houghton Mifflin, 1997.
Mead, W. R. "The Jacksonian Tradition and American Foreign Policy." *National Interest* 58 (winter 1999/2000): 5–29.
Mead, W. R. *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World*. New York: Knopf, 2001.
Mearsheimer, J. J. "Why We Will Soon Miss the Cold War." *Atlantic Monthly* 266 (August 1990): 35–50.
Murray, C. J. L., G. King, A. D. Lopez, N. Tomijima, and E. G. Krug. "Armed Conflict as a Public Health Problem." *BMJ* 324 (February 9, 2002): 346–349.
Nairn, T. *The Breakup of Britain*. London: New Left, 1977.
National Security Strategy of the United States. Washington, DC: Office of the President, September 2002. "The White House." www.whitehouse.gov/nsc/nss.html (accessed July 9, 2003).
Nye, J. S. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.
O'Loughlin, J. "Spatial Models of International Conflict: Extending Current Theories of War Behavior." *Annals of the Association of American Geographers* 76 (1986): 63–80.
O'Loughlin, J. "World Power Competition and Local Conflicts in the Third World." In *A World in Crisis: Geographical Perspectives*, 2nd ed., ed. R. J. Johnston and P. J. Taylor, 289–332. Oxford: Blackwell, 1989.
O'Loughlin, J. "Ten Scenarios for a 'New World Order.'" *Professional Geographer* 44 (1992): 22–28.
O'Loughlin, J., and L. Anselin. "Bringing Geography Back to the Study of International Relations: Spatial Dependence and Regional Context in Africa, 1966–1978." *International Interactions* 17 (1991): 29–61.
O'Loughlin, J., and V. Kolossov. "Still Not Worth the Bones of a Single Pomeranian Grenadier: The Geopolitics of the Kosovo War, 1999." *Political Geography* 21 (2002): 573–599.
Roberts, S., A. Secor, and M. Sparke. "Neoliberal Geographies." *Antipode* 35 no. 4 (2003): 886–897.
Rotberg, R. I. "The New Nature of Nation-State Failure." *Washington Quarterly* 25 (2002): 85–96.
Rummel, R. J. *Statistics of Democide: Genocide and Mass Murder since 1900*. New Brunswick, NJ: Transaction, 1997.
Russett, B. R. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post–Cold War World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.
Sachs, J. "The Strategic Significance of Global Inequality." *Washington Quarterly* 24 (2001): 187–198.
Scherrer, C. *Structural Prevention of Ethnic Violence*. London: Palgrave Macmillan, 2002.
Shaw, M. "Risk-Transfer Militarism, Small Massacres, and the Historic Legitimacy of War." *International Relations* 16 (2002): 343–359.

Singer, J. D., and M. Small. "Correlates of War Project: International and Civil War Data." no. 9905. Ann Arbor: Inter-University Consortium for Political and Social Research, University of Michigan, 1994.

Smith, A. D. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Blackwell, 1986.

Strand, H., L. Wilhelmsen, and N. P. Gleditsch. *Armed Conflict Dataset Codebook*. Version 1.2. Oslo: International Peace Research Institute, 2003. www.prio.no/cwp/armedconflict (accessed June 25, 2003).

Toal, G. " 'Just Out Looking for a Fight': American Affect and the Invasion of Iraq." *Antipode* 35 (2003): 856–870.

United Nations Development Program. *World Development Report*. New York: United Nations Development Program, 2002.

Wallensteen, P., and M. Sollenberg. "Armed Conflict, 1989–2000." *Journal of Peace Research* 38 (2001): 635–649.

Wallerstein, I. "U.S. Weakness and the Struggle for Hegemony." *Monthly Review* 55 (July–August 2003): 23–29.

Walzer, M. *Just and Unjust Wars*. New York: Basic Books, 1977.

Wheeler, N. J. "Protecting Afghan Civilians from the Hell of War." New York: Social Science Research Council, 2001. www.ssrc.org/sept11/essays/wheeler.htm (accessed June 26, 2003).

Williams, C. H. "The Question of National Congruence." In *A World in Crisis: Geographical Perspectives*, 2nd ed., ed. R. J. Johnston and P. J. Taylor, 229–265. Oxford: Blackwell, 1989.

القسم الثاني

جغرافيات الحرب

الفصل السادس

الجنود والقومية

صعود الهوية الإقليمية المكتسبة بشق الأنفس وأفولها

بقلم: جيرتان ديكينك GERTJAN DIJKINK

الطين والموسيقى والدم

استوحى الرسام أنتون فون فيرنر Anton von Werner مشاهد لوحته "فى الأحياء القريبة من باريس Im Etapperiquartier vor Paris" من مخطط مبدئي قام برسمه أثناء الحملة العسكرية الألمانية على فرنسا(*) فى أكتوبر عام ١٨٧٠. فى هذه اللوحة يستمتع الجنود الألمان بالأغانى على أنغام البيانو فى أحد القصور الريفية المنيفة التى تمت مصادرتها بالقرب من باريس (برونوى). وفي مدخل الباب يقف حاجب فرنسي وطفل تجذبهما الموسيقى والغناء. ولتزداد اللوحة زخما، يضع بون فيرنر بعض تفاصيل الحياة اليومية: يضيء أحد الجنود المصابيح ويؤجج آخر نار المدفأة. والأدهى من ذلك أننا نعرف من اللوحة ما يغنيه الجنود وهى أغنية "Am Meer"(على شاطئ البحر) للموسيقار شوبير Schubert وللشاعر هَيْنريش هاين(١) Heinrich Heine. لكن ليس هناك من شيء يَتوقع عبارة جورج شتاينر George Steiner المحبَطة والتى أصبحت من سمات التفكر في الحرب

(*) الحرب الفرنسية/البروسية (أو الحرب الفرنسية الألمانية) يشار إليها في فرنسا باسم حرب عام ١٨٧٠ (١٩ يوليو ١٨٧٠ــ ١٠ مايو ١٨٧١) . وقد نشبت هذه الحرب نتيجة الصراع بين الإمبراطورية الفرنسية الثانية ومملكة بروسيا. ومن بين المشاهد الأساسية في هذه الحرب تمكن الجيوش الألمانية في حملة استمرت خمسة شهور من هزيمة الجيوش الفرنسية في سلسلة من المعارك في أنحاء شمال فرنسا. وبعد حصار طويل، سقطت باريس في ١٨ يناير ١٨٧١. (المترجم)

والثقافة في أواخر القرن العشرين، حيث يقول: "ندرك الآن أنه من الممكن أن يقرأ الإنسان لجوتة أو ريلكه فى المساء ويعزف مقطوعات باخ وشوبير، ثم يذهب إلى عمله فى أوشفيتز فى الصباح"(٢).

يُظهر فيرنر فى لوحته أن الحرب لا تزال أمر برىء يُخلف من ورائه أحذية يلوثها الطين فقط. وتعطى هذه الأحذية بالإضافة إلى جو الإخاء الذى يسود اللوحة والذى يظهر حتى من خلال صاحب البيت الفرنسى انطباعا بصدق وإخلاص الجنود الألمان، وفقا لأحد مؤرخى الفنون الألمان(٣). وفى النهاية، وبعد أن تحول هذا المخطط المبدئي إلى لوحة، ذاع صيتها بعدما بيعت فى السوق الألمانى كبساط حائطى في عام ١٨٩٥. وكما كتب الكاتب والناقد الألمانى لودفيج بيتش Ludwig Pietsch فإن "مثل هذه اللوحات تُظهر الطبيعة اللطيفة والعاطفية للشخصية القومية [...] التى لا يمكن التخلي عنها حتى فى الأوقات القاسية والصعبة للحرب وفي وسط عدو لدود(٤). ليس من المثير للدهشة أن تختلف القراءة الفرنسية للوحة بعض الشىء (فقد تم عرضها مرة أو مرتين فى باريس) حيث "يتعارض الوضع الجسمانى للجنود الذين يبدو عليهم الكسل والصخب بالإضافة إلى أحذيتهم الملوثة بالطين مع رقة وجمال الأثاث. فهؤلاء الغزاة يتصرفون إلى حد ما مثل المخربين. فعلى يمين المدخل تراقب الخادمة – التى يبدو أن أحد الجنود يدبر لها أمرا – المشهد بصحبة ابنتها التى تنجح بالكاد فى إخفاء خوفها"(٥).

لقد أجمع المعلقان القوميان على أن اللوحة بمثابة تقرير حقيقى وصادق لأحداث سبعينيات القرن التاسع عشر. فما أروع طريقة الفن فى التعبير! على أية حال، تكشف اللوحة عن الدور النافذ والمؤثر للنظرة

والنزعة القوميتين فى الربط بين الحرب والثقافة. وعلى الرغم من تعليق الفرنسيين الغاضب على هذه اللوحة فإنهم أول من شرعوا قبل ذلك بسبعين عاما عندما قدموا حملاتهم العسكرية فى أوروبا بوصفها مهمة *حضارية* تهدف إلى نشر الحضارة الفرنسية التى يصفها القائد الثورى روبيير بأنها "سبقت الإنسانية كلها بألفىّ عام"[٦]. وها هم الفرنسيون يتجرعون من نفس الكأس أثناء الغزو الألمانى عام ١٨٧٠.

إن صورة الجنود خارج أرض المعركة والبعيدين تماما عن أى شكل من أشكال النشاط العسكرى تقدم تفسيرا مرئيا للطريقة التي غيرت بها القومية من معنى الجيش فى القرن التاسع عشر. كما توضح أن الجنود يستطيعون الاندماج في مجتمع مثقف وأنهم يُجندون من قبل الطبقات العليا والدنيا وأنهم يمزجون بين الطين والموسيقى الراقية. إن التماسك بين الشئون المدنية والعسكرية قد غير من وجه الحرب لما نتج عنه من وجود جنود يحملون قدرًا أكبر من "الفكر". ويُفترض أن يكون ملمح القومية هذا قد عضد من معنويات وقوة الجيوش – بعيدا عن المعاناة التى تجلبها الحرب – وقد حولت الحرب والاحتلال إلى محنة ثقافية بالنسبة للمدنيين، محنة على وشك التحول إلى نزعة عنصرية. وفى مرحلة من مراحل التاريخ التى غالبا ما توصف بأنها مرحلة ما بعد القومية، فنحن نميل إلى تفسير هذه الأوضاع على أنها حرب دافعة مصحوبة بالقسوة، وهو رأى قد أوجدته على ما يبدو التدفقات القومية العرقية فى الفترة التى تلت انتشار الفكر الشيوعى فى العالم أو في إفريقيا. ولكن هل نستطيع أن نساوى ما بين التحول التاريخى للقومية وتحسين آلة الحرب؟ وماذا يعنى اختفاء الحس القومي– بفرض اختفائه

بالفعل – بالنسبة للحرب فى مرحلة مابعد القومية (ما بعد الحداثة)؟ سنحاول من خلال هذا الفصل تطوير هذه الأسئلة والإجابة عليها بالمجادلة والنقـــاش وليس بالاستقراء التجريبى.

لقد تبنى ملك بروسيا والطبقة الارستقراطية بعد عام ١٨١٣، وبقـــدر من التردد والاضطرار جراء ما حدث إبان حروب نابليون، فكرة أن التعليم والقدرة على القراءة والكتابة والحقوق المدنية قد ساهمت مساهمة مهمة فـــى رفع القدرة القتالية للجيوش. فمن ناحية كان ذلك ردا على التقنية العـــسكرية الحديثة (زيادة قوة البندقية) وهو ما جعل الانتشار المكانى للجنود فى أرض المعركة أمرا حتميا ومن ثم حث على ضرورة التحلى بالمـــسئولية الفرديـــة والفطنة – وبالتالى – المعرفة والعلم. ومن ناحية أخرى، عـــززت مـــشاعر التضامن القومى من قدرة الجيش وذلك برفع معنويات أفراده. ولقـــد خطـــى البروسيون خطوة أخرى باستدعائهم الجنود المتقاعدين ليقوموا بالتدريس فى مدارس نظامية. ولعل ذلك يعد سلاحا ذا حدين من منظور الأهداف القوميـــة حيث عمل على رفع درجة الانـــضباط والتفكيـــر العـــسكرى (الجغرافـــى السياسى) فى المجتمع وساعد على رفع مستوى التعليم كأداة مهمـــة لبنـــاء الأمة[٧].

لقد أحدثت القومية ثورة فى مجال الحرب إذ حولت المواطن العـــادى إلى شريك فى الجريمة وقدمت دعما ماديا ومعنويا غير مـــسبوق للمجهـــود الحربى وتمكنت من زيادة عدد أفراد الجيش إما من خلال التجنيد الإلزامـــى أو التحاق عدد كبير من المتطوعين. ولا يوجد وجه للمقارنـــة بـــين جـــيش صغير وعدد من المرتزقة الذين لا يجنون مالا كافيا فى دولة لم تعرف الفكر

القومى بعد وهذه القوات الكبيرة، ولكن المرء سيرسم صورة مشوهة للقومية إذا ركز عليها باعتبارها مجرد آلة حرب. وعلى النقيض من ذلك، فلقد تمثلت إحدى رسائل القومية فى ابتعاد الناس عن المغامرات العسكرية والشخصية للملوك والحكام المستبدين والاهتمام بمصالحهم الاجتماعية والاقتصادية. ومن الممكن تفهُّم تردد الارستقراطيين البروسيين، لكن ما كان لهم أن يملكوا الكثير من الخيارات إذا كانوا يرغبون في مواكبة القدرة المحتملة المتنامية للدولة.

وللوهلة الأولى كان يبدو أن الفكرة القومية تقدم آفاقا للإخاء بين الدول الأوروبية وليس صراعا بين الشعوب من أجل البقاء[٨]. ولقد ألهمت فكرة التخلص من الحكام المستبدين الكثير من الجهود القومية فى القرنً التاسع عشر. وكان الحنين يعبر عن الرغبة في وجود وحدة إقليمية من شأنها أن تَعِد بوضع مستقر في وجه عالم تذوب حدوده القومية بسرعة وفي التخلص من الحكام المحليين الذين تحولوا إلى قطع أثرية مُتحفية. وإن حمل هذا فى طياته بعض العنف فإنه لم يؤد فى الحال إلى تصارع الناس ضد بعضهم البعض. وتتناسب الحرب "الدولية" وما تحمله من إيحاءات مريعة مثل الإبادة الجماعية ومعدل الخسارة الإنسانية مع الحروب الأوروبية التى شهدها القرن العشرين والحرب الأهلية الأمريكية أو القومية العرقية الحديثة. ولكن ينبغى أن نعترف بأن التحول إلى الفكر القومى فى أوروبا قد استلزم إنتاج مجموعة من القوالب النمطية السلبية بل والكراهية بين الشعوب وبالأخص بين الفرنسيين والإنجليز والفرنسيين والألمان فيما بعد. وحين أصبح التغير

الإقليمى ليس هدفا أساسيا فى حد ذاته، استمرت القومية في تقوية الوحدة القومية (الهوية) وذلك بالتأكيد على العظمة والرسالة القوميتين.

ولقد ساهم بينيديكت أندرسون بشكل كبير للغاية فى نشر فكرة أن الأمم هى نتاج للخيال فى المقام الأول[٩]. وهو ما ينطبق كذلك على الحروب فى تاريخ أمة من الأمم. ويميل باحثو القومية والحرب إلى التغاضى عن الحقيقة الخاصة بأن الحروب الوهمية قد تكون أكثر أهمية من الحروب الحقيقية فى بناء الدولة. ففى معرض فنى عن الأساطير القومية الأوروبية، كما تمثلها الأعمال الفنية للقرن التاسع عشر والسلع المنزلية، كانت ٤٣% من القطع الفنية البالغ عددها ثمانين قطعة لعبت فيها الحرب دورا بارزا[١٠]. وتناولت ١٦% من هذه القطع أحداثا يمكن تفسيرها على أنها أعمال أقل حجما لمقاومة قوة احتلال. وعلينا أن نؤكد على عبارة "يمكن تفسيرها" وذلك لأن أغلب المعارك وأعمال العنف التى تم إحياء ذكراها كانت "قومية" من منظور القرن التاسع عشر. كما لم تكن صورة الدولة القومية المستقبلية في مخيلة من شنوا الحروب التي اندلعت بدءا من القرن الحادى عشر وحتى القرن السادس عشر، لاسيما الحروب ضد الإمبراطورية الرومانية، لكن الأساطير القومية قدمت هذه الحروب بوعي مختلف لاحقا باعتبارها معالم قومية مهمة وتأسيسية.

وتمثل معركة الرماح الذهبية Guldensporenslag التى دارت رحاها عام ١٣٠٢ نموذجا للمعارك التى شغلت الفن وفنون الجرافيك في بلجيكا بعد استقلالها عام ١٨٣٠[١١]. فلقد دارت هذه المعركة، فى حقيقة الأمر، بين النبلاء والعامة (الحرفيين أو الطوائف المختلفة) فى المدن الفلامنكية التى ذاع

صيتها على المستوى الدولى بتحالف ملك "فرنسا" فيليب الرابع (الملقب "بالجميل") مع النبلاء بينما تحالف خادمه وتابعه الكونت الفلمنكى جي ده دمبيير Guy of Dampierre مع العامة. ولقد مُنِيَ ملك فرنسا وجيشه بهزيمة ساحقة وقام المنتصرون فيما بعد بجمع "الرماح الذهبية" الخاصة بالفرسان الفرنسيين من أرض المعركة كتذكار للنصر وهذا سبب تسمية المعركة فيما بعد بمعركة الرماح الذهبية. كما شهد القرن التاسع عشر تمثيلا نموذجيا للعامة إذ يقدمهم باعتبارهم مجموعة من الخدم يرتدون أزياء موحدة مختلفة أو ملابس يومية ولا يستخدمون عادة أسلحة متطورة فى معاركهم ضد الفرسان الذين يرتدون أفخم الثياب. وقد عززت هذه الصورة من القيمة المعنوية للنصر وأوحت بأن من ربح هذه المعركة هى قوة قومية حقيقية. لكن منظورا جديدا للمعركة قد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر في لوحة للفنان البلجيكي جيمس إنسور، إذ تصور هذه اللوحة معركة الرماح الذهبية كمعركة يصعب التمييز بين جانبيها المتحاربين؛ حيث يبدو فى لوحته وكأن الجميع يقاتلون ضد الجميع. وقد يكون ذلك إما تفكيكاً للأسطورة القومية أو تعبيراً عن الأصول الدموية للدول بغض النظر عن الطرف المنتصر.

لقد شهد الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بالفعل ظهور نوع جديد من تخيل الحرب، ليس حروب الماضى وإنما حروب المستقبل. ففى الأعمال الروائية البريطانية يبدو أن المخاوف المبهمة من غزو خفى تجعل الخيال خصبا مما يوحى بالاهتمام بالمشاغل الإمبراطورية على حساب الدفاع عن أرض الوطن (مثل رواية معركة دوركينج The Battle of Dorking) [١٢] أو بنجاح العدو فى إخفاء استراتيجية الغزو بذكاء من خلال استغلال جغرافيته

(مثل رواية غربال الرمل The Riddle of the Sands) [١٣]. ولقد أثار الألمان وسيقانهم التي يضعونها على الأثاث الثمين مخيلة الروائيين[١٤]. فقد وطـأت الحرب بقدميها المجال الخاص كما هو الحال في لوحة ويرنر Werner مـن خلال إظهار المخاطر التى تتعرض لها الثقافة المدنية أو العائلة أو من خلال الإيعاز بأن الأمن هو أمر يتعلق بالذكاء الفطرى وليس البطولـة. وبمـرور الوقت، أصبح الأمن القومي الإقليمى أكثر مراوغة فى أدب الحرب ذلك لأن العدو المتخيل قد تحول إلى واقع ملموس يستشري في قلب الأمة ويمـتص دماءها (كما في رواية حرب العوالم) [١٥] أو هويتها[١٦]. ويبـدو عـادة أن الأدباء والفنانين قد توقعوا على نحو كاف ظهور مخاوف ومواطن ضـعف جديدة. فعلى الرغم من زيادة حجم الدمار الذى خلفته حـرب ١٨٧٠ فإنهـا تركت وراءها محنة جديدة تهدد القيم المدنية والهويات. ولقد تم بناء مقـابر ونصب تذكارية محلية لأولئك الذين سقطوا من العامة وهم الجنود المجهولون الحقيقيون الذين عايشوا الحرب بصورة يومية لتحل محل النصب التذكاريـة التى تخلد بطولة الجنرالات والمعارك التاريخية. ولقد تم كذلك إحياء ذكرى أولئك الذين قضوا نحبهم فى المعارك التى يحيط بمدى مساهمتها وتأثيرهـا فى مجرى الحرب قدر كبير من الغموض. وفى خضم هذا التقـديس للـدم المسفوح كانت القومية محلا للاختبار والتجربة بل وتسامت فوق كل شىء. فلقد بدا وكأن الجنود – الحلفاء والأعداء – قد قضوا فـى طقـس مـسيحى لحماية العالم من قوى الشر. لقد اجتاحت الحرب عالم المـدنيين وأصـبحت تصور على أنها صراع فى المجال الخاص بالحياة الشخصية.

يتناول أرتشر جونز Archer Jones في كتابه الضخم "فن الحرب في الغرب" معركة نوفارا (١٨٤٩) التي مُني فيها جيش من القوميين الإيطاليين من سكان بيمونتي[*] (Piedmontese) بالهزيمة على أيدى النمساويين بقيادة الجنرال جوزيف راديتسكي Joseph Radetzky . ولقد تساوى تقريبا عدد قوات كلا الجيشين (نحو ٦٥,٠٠٠ جندى). يقدم جونز في كتابه مجرد تحليل لنتيجة المعركة كلعبة استراتيجية وتكتيكية بين القادة العسكريين[١٧]. فقد فاز راديتسكي برماحه بالفعل في الحروب التي دارت في عهد نابليون وثبت نجاح تكتيكه واستراتيجياته وبأنها أفضل مما تفتق عنه ذهن خصمه الملك كارلو ألبرتو. وقبل نشر هذا التحليل بأكثر من نصف قرن كان لأنطونيو جرامشي[**] Antonio Gramsci تحليلا مغايرا تماما لكارثة نوفارا حيث يُجمل

(*) بيدمونت (بيمونت) Piedmont أحد أقاليم إيطاليا العشرين، ويقع في شمال غرب إيطاليا على الحدود مع فرنسا. ويسكنه حوالي ٤,٤ مليون نسمة. ومدينة تورين هي عاصمة هذا الإقليم. واللغة المحلية الرئيسة هي البيمونتية. ويأتي اسم بيدمونت من لاتينية العصور الوسطى، وتعني "عند سفح الجبال". وكان بيدمونت نقطة الانطلاق المبدئية لتوحيد ايطاليا في ١٨٥٩ــ ١٨٦١، عقب الحروب السابقة غير الناجحة ضد الإمبراطورية النمساوية في ١٨٢٠ــ ١٨٢١ و١٨٤٨ــ ١٨٤٩. وأصبحت أسرة سافوي الأسرة الملكية الحاكمة لإيطاليا، وصارت معها تورين عاصمة البلاد. ولكن مع ضم مزيد من الأراضي الإيطالية وتوحيدها حدث انخفاض في أهمية بيدمونت بالنسبة للمملكة ككل، وانتقلت العاصمة إلى فلورنسا، ثم إلى روما. (المترجم).

(**) أنطونيو جرامشي **Antonio Gramsci** (١٨٩١ - ١٩٣٧) مفكر إيطالي، كاتب وسياسي ومنظر سياسي واجتماعي ولغوي. كان عضوا مؤسسا وقائدا للحزب الشيوعي الإيطالي، وسجنه نظام بينيتو موسوليني الفاشي. كان جرامشي واحدا من أهم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين، تركزت كتاباته على تحليل الثقافة

المشهد كله فى أن "الجيش فى نوفارا لم يُرد القتال ولذلك كانت الهزيمة من نصيبيه"(١٨). يشير ما يقوله جرامشى إلى أنه "كلما زاد عدد أفراد الجيش زادت أهمية القيادة السياسية إذا ما قورنت بالقيادة التقنية العسكرية فقط". ولقد ارتكب قادة بيمونتي خطئا عندما اعتبروا القدرة القتالية العالية للجيش في بداية الحملة مجرد تعبير عن "الروح العسكرية التاريخية المجردة". وقد ترتب على ذلك السماح بانتهاك الحريات الشعبية دون أدنى اكتراث والبدء في خفض سقف التوقعات بشأن مستقبل ديموقراطى، ومن ثم سقطت المبادئ الأخلاقية للجيش. كما يشير جرامشى إلى الدور المصيرى للشرعية السياسية فى الحرب، حيث مثلت الشرعية وكرامة الفرد (المواطنة) التى تؤكدها الدولة أهدافا مركزية للحركة القومية فى القرن التاسع عشر. ولم تتحقق هذه المثل فى إيطاليا على الإطلاق - حيث حرَّمت قدسية الوحدة الوطنية مناقشة عدم المساواة المكانية بين الشمال والجنوب كما يقول جرامشى - ولكن ذلك شأن آخر.

يتناول جرامشي بطريقته الخاصة التغير الذى طرأ على تاريخ الحرب والذي ارتبط بظهور النزعة القومية. فهو يرى أن التسامى على الاختلافات المشتركة بين أفراد الشعب الذين يتحدون فى أمة واحدة لهو أمر محير أكثر من المقاومة الناجحة ضد محتل "أجنبى"، وهو ما يحدد ما سبق الإشارة إليه

والقيادة السياسية، وهو معروف بأنه مفكر شديد الأصالة في الفكر الأوروبي الحديث. وهو مشهور بمفهوم "الهيمنة الثقافية cultural hegemony" كوسيلة لاستمرار الدولة في المجتمع الرأسمالي. (المترجم)

من اعتبار الدول القومية آلات للحرب. فالنزعة القومية لم تقم بتحويل الدول تلقائيا إلى آلات حرب ولم تقم كذلك بتحويل الأفراد إلى آليين يصرخون برغبتهم فى الموت من أجل الوطن. وعلى أقل تقدير ينبغى أن ننظر إلى الاستعداد للموت فى ضوء المستقبل – حتى وإن كان هذا المستقبل وهما – والإيمان بعالم أفضل لنا ولأبنائنا. إن الدولة الراسخة والتى توفر لمجموعة من الموظفين المدنيين احتياجاتهم الأساسية تقدم أسبابها الخاصة التى تدفع الناس للقتال أو حتى الموت خوفا من فقدان الوظيفة أو موضع قدم لهم فى "المركز" والطقوس المرتبطة به. يمتد ذلك إلى الكيانات السياسية التى لم تتبن الفكر القومى بعد مثل الإمبراطوريات والنخب الحاكمة. ولعلنا ندرك جيدا أن سقوط أسرة مينج فى الصين (١٦٤٤) على يد المغول القادمين من الشمال قد دفع بعدد من الصينيين إلى الانتحار[١٩]. كما فقد الفنانون (الرسامون) توازنهم لفترة طويلة حيث يظهر ذلك جليا فى لوحاتهم[٢٠]. ومع هذا فإن سقوط أسرة مينج كان نتيجة لانهيار الشرعية السياسية لما شهدته الإمبراطورية من خلافات سياسية وتمرد وفساد. وتتضح الأهمية البالغة للنظام (الطقس) السياسى والثقافى كمصدر للتوازن النفسى والصالح المادى لأبناء الطبقات المتعلمة وهو ما يؤدى إلى إقدام عدد كبير منهم على الانتحار إذا ما وقعت دولتهم تحت نير الاستعمار. ومع ذلك، فليس من الضرورة أن تثمر هذه الصلة بين الدولة ومغزى الحياة والتى لا يمكن إنكارها عن جيوش تخوض كفاحا بين الحياة والموت. وهنا لابد من التساؤل: هل سيتحسن أداء الدول القومية السائرة على طريق الصناعة ، حيث يوجد الكثير والكثير من المنتفعين من النظام السياسى والثقافة؟ قد يتوقع البعض درجة عالية (ولكنها

تحت السيطرة) من الأخطار الخارجية فى هذه الدول ولكن، وكما يعلن جرامشى فى كتاباته عن إيطاليا، قد تنزلق هذه الدول القومية إلى حالة من التكدير بين الطبقات الاجتماعية أو الأقاليم. وقد يختار القادة السياسيون مسلك الحرب لتشتيت الانتباه عن هذه المشكلات الداخلية، ولكن من الممكن أن يفقدوا مصداقيتهم فى أقرب فرصة إذا ما عوّلوا كثيرا على فكرة الاستعداد للموت.

يثير غياب الروح القتالية لدى أسرة مينج والهزيمة فى نوفارا سؤالاً عكسيا آخر: لماذا يستمر الجنود في القتال في المواقف التي يبدو فيها المشهد العام يائسا بشكل لا لبس فيه؟ إن السؤال المتعلق بأسباب عدم انسحاب الجنود انسحابا جماعيا قد طُرح مرارا وتكرارا عند تناول حرب الخنادق إبان الحرب العالمية الأول عندما آل الأمر وكذلك الهجمات التي شنّها الجنود الذين تركوا خنادقهم إلى شيء أشبه بالموت الجماعي قبل أن يموتوا رميا بالرصاص. لقد كان متوقعا من الضباط أن يبقوا في مواقعهم حتى آخر جندي، وبدون أية أوامر أو رؤية واضحة تخدم الخطة الاستراتيجية. وعلى الرغم من قدرة الضباط على أن ينأوا بأنفسهم عن القادة السياسيين والشعارات القومية فإنهم استمروا حتى النهاية وكأنهم رجال آليون. وقد أفادت التقارير والخطابات الشخصية للجنود على الجبهة بأنهم كانوا يشعرون بدافع فطري للتعامل مع الموقف بتحضر ولإظهار رباطة الجأش والهدوء كقيم مميزة للطبقة البرجوازية أو الطبقة المتوسطة. ولقد علق رقيب فرنسى كان قد أخذ لتوه أمرا بشن هجوم على العدو عبر أرض مفتوحة قائلا: "ينبغى أن تسلك مسلكا متحضراً فى حضرة الموت"[٢١]. وربما تكون مثل هذه القيم

المدنية من سمات التنشئة الاجتماعية فى الدولة القومية بغض النظر عن جنسية الجنود. ويقترح مودريس إيكستاينس Modris Eksteins بأن "الحرب العالمية الأولى كانت الحرب المدنية التي قامت بها الطبقة المتوسطة الأوروبية قبل كل شيء"[٢٢].

وثمة تفسير آخر للسلوك المنضبط الذى أظهره الجنود على الجبهة والذى يكمن فى تضامن وتماسك رفقاء السلاح الذين يواجهون نفس المواقف البائسة وهم على حافة الموت. ولكن يختلف هذا التضامن اختلافا تاما عن التضامن القومي أو الوطنية[٢٣]. وعلى عكس ما قد نتوقعه، اختلف الأمر تماما فى مؤخرة الجبهة حيث أوشكت القوات الفرنسية على العصيان[٢٤]. ففى هذا الوضع دفعت الدولة ثمن التوترات والانقسامات داخل الشأن السياسى الفرنسى على الرغم من الحماسة القومية التى زاد وهجها بتذكر خسارة منطقة الألزاس واللورين عام ١٨٧١. وإذا ربطنا بين تشخيص جرامشى لأحداث نوفارا والمناطق التى تدخل فى نطاق الحرب فمن الممكن أن نقول: إن أثر القومية على الحرب – سواء كان إيجابيا أو سلبيا – يظهر بوضوح أكثر فى مؤخرة الجيش بينما تتبع الأحداث التى تقع على الجبهة مبادئ مختلفة[٢٥]. إن ما يحكم السلوك الإنساني هنا هو الرغبة المطلقة في البقاء ورفقة السلاح وليس التوق إلى البطولة ونصب تذكارى لتخليد الذكرى.

يرتبط عدد قليل من الأنظمة الفكرية ارتباطا واضحا بالاستعداد للموت عن قناعة دينية. فالاستشهاد فى سبيل العقيدة هو نموذج ثقافى أصلى في المسيحية والإسلام. وعادة ما يتم وصف القومية كدين (دنيوى) وهو ما تثبته

بعض الصراعات التى دارت منذ نهاية القرن التاسع عشر بين الدولة والكنيسة (مثلما حدث فى ألمانيا وإيطاليا) أو بين الدولة والجماعات الدينية (كما حدث فى هولندا). لكن القومية تُعرف بضحالتها كنظام فكرى إذا ما قورنت بالديانات أو الأيديولوجيات الأخرى (مثل الليبرالية والاشتراكية). والقومية تتوافق فى الأساس مع الديانات فيما يتعلق بطقوس تقديس الأمة أو "الصالح العام"[٢٦] وقد تستحضر القومية فى هذا السياق التجربة الدينية المتعلقة بكون المرء جزءا من كل أكبر، إلا أن ذلك يقدم نوعا من الخلود يختلف عن مفهوم الخلود في الدين، حيث يُكافأ من يضحى بنفسه في سبيل الآخرين فى الآخرة. وليس من المستغرب أن حاولت الدول القومية بعد عناء أن تُبقى على بعض الصلة بين الأهداف القومية والديانة السائدة. فالرب دوما في عون العبد. لم يكن الشعار مقنعا تماما فى الحرب الدائرة بين دول أوروبا، وقد نستخلص من ذلك أن القومية تجدى نفعا أكثر فى الترويج للحرب ولكنها لا تفلح في مواساة من يقفون في مواجهة مباشرة مع الموت. وقد لا يتضح دور القومية فى التوجيه أثناء الحرب ولكن تحين أسعد لحظاتها فيما بعد عندما تبدأ الدولة فى بناء النصب التذكارية تخليدا لذكرى من سقطوا فى الحرب.

ومنذ نهاية الحروب بين كوريا وفيتنام أظهرت الدول الغربية أقصى درجات التحفظ بشأن تقبلها للموت فى الحرب. ولقد جعل المزاج العام فى الولايات المتحدة من مصطلح "أكياس الجثمان" مثلا فى كل النقاشات الدائرة حول التورط فى الحملات العسكرية خارج الغرب بما فيها تلك الحملات التى كانت تحت مظلة الأمم المتحدة. ويعكس ذلك بوضوح مستوى من الثراء

والشعور بالراحة النفسية فى الغرب فى نهاية القرن العشرين ومن ثم لم تعد هناك حاجة لتقديم أى مبرر لوقوع ضحايا بعد الآن. وتعد الحملة البريطانية على جزر فوكلاند/مالفيناز عام ١٩٨٢ واحدة من المفاجآت حيث تساءل العالم حول مدى جدواها وأهميتها. ولم تستطع الحجج الجغرافية السياسية ولا شخصية رئيس الوزراء البريطاني أن تقدم أسبابا مقنعة تماما لنشوب هذه الحرب. كما أنه من الصعوبة بمكان تفسير الدعم الشعبى – سواء كان دعما تلقائيا أو تم الحشد له – على أنه نتيجة لخسارة الأرض، وإنما نتيجة للسخط من عدم تحلى الخصم بأى قدر من الأخلاق. إن هذا هو رد فعل أمة تناضل ضد شر يستهدف مبادئها وليس فقط حدودها الجغرافية. لقد أظهرت الهجمات الإرهابية مثل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قدرة مشابهة لتخطى التوازن بين قبول ورفض مخاطر الموت في المعركة؛ إلا أن ذلك يتعلق برمته بالاستعداد لإرسال قوات عسكرية ولا يشير إلى الروح المعنوية للجنود فى اشتباكاتهم مع العدو. ولم تكشف الأحداث التى جرت فى سربرينيتشا عام ١٩٩٥ عن عزم واضح للموت في سبيل الحضارة الإنسانية من جانب القوات (الهولندية) التابعة للأمم المتحدة، إلا أننا قد نعترف بعدم وجود ما يستدعى هذا السلوك فى ظل هذه الظروف. وفي الوقت الحاضر، قامت دول الغرب، خاصة الولايات المتحدة، بقمع التفكير بشأن الموت وذلك بلجوئها إلى التستر خلف التفوق التقنى الجبار ، إلا أن ذلك لم يحل دون الاعتماد على البشر فى الوطن أو في المنطقة المستهدفة، وهو ما قد يبعث من جديد ما صرح به جرامشى بأن القيادة السياسية هي مفتاح للانتصار فى المعركة.

الحرب العالمية الأولى: الرهانات الإقليمية والعرقية

لنبدأ هنا بتعريف جيلنر للقومية "كمبدأ يشير إلى أنه يتعين على الوحدة السياسية والقومية أن تكون منسجمة فى داخلها"[٢٧] وهو تعريف أقل وضوحا مما يبدو حيث ينقل المشكلات المتعلقة بالتعريف إلى أسئلة تدور حول ماهية الدولة وماذا يقصد بالانسجام. وقد نفسر الأخيرة كتوافق إقليمى بينما تشير الدولة إلى مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم ثقافة واحدة. ونستخلص من ذلك نتيجة واضحة مفادها أن عدم التوافق قد يؤدى بنا إلى الحرب. ولكن البناء الموضوعي للهوية الثقافية فى ظل غياب التوافق ليس أمرا سهلا نظرا لكونه أمرا مرتبطا بتعريف الذات والبناء.

ولقد جرت العادة أن تتبنى الدول "النظريات" أو "الرؤى الجغرافية السياسية" التى تشرح الأسباب التى تجعل من إقليم معين امتدادا "طبيعيا" لها[٢٨]. إن خسارة الأرض بالنسبة لدولة قومية مكتملة الأركان أمر لا يقل فداحة عن التشويه الجسدى. ولعلنا ندرك جيدا أن خسارة فرنسا للألزاس واللورين عام ١٨٧١ وخسارة ألمانيا لأجزاء كبيرة من أقاليمها الشرقية بعد معاهدة فرساى كانت لها أبلغ الأثر على كلتا الدولتين. ولقد أوصى كتاب لتدريس الجغرافيا عام ١٩٢٣ بأنه يجب وضع خريطة تتضمن الحدود الجغرافية القديمة فى ألمانيا داخل حجرات الدراسة وذلك للتشجيع على "التواصل الروحى مع الأجزاء التى اقتطعت بعنف من الأراضى الألمانية"[٢٩]. كما شهدت عشرينيات القرن العشرين صعودا لحمى راوم Raum (المجال الحيوي التوسعي) التى اجتاحت ألمانيا حيث تحول مفهوم

"المجال الحيوي" إلى عصا سحرية، نوع من الفيزياء الاجتماعية التي لا تبدو أنها قامت بدمج المجالات المعرفية الأكثر تنوعا فحسب وإنما فضحت القوى المتحالفة و"إملاءاتها" المتعلقة بمعاهدة فرساى باعتبارها كارهة للمعرفة المتعلقة بالقوانين الجيوسياسية(٣٠). وقد تسعى الكرة الأرضية، وليس ألمانيا، إلى الانتقام. فلقد بدا الأمر وكأننا بصدد طقس تُتلى فيه تعويذة ألمانية ما لتعبئة العقول بفكرة قيام الحرب في المستقبل. ولقد أدت خسارة الألزاس واللورين إلى توقعات مشابهة حول النظام "الطبيعي" فى فرنسا وإن كانت أقل وضوحا. وظهرت هذه التوقعات فى خطاب اجتماعى حول ميل الناس إلى الاختيار من أجل الحرية وذلك النوع من "التآزر" الذى لا يتحقق إلا من خلال ذلك التنوع الثقافى فى فرنسا. وعادة ما نتوسل إلى الرب لدعم الروح المعنوية للجنود إلا أن تطبيع الإقليم يعد وسيلة فكرية أكثر حداثة للإيمان بنتيجة الحرب.

وعلى الرغم من الغموض الذى يحيط بالتشابه الثقافى فإن هناك حالات عديدة تعتبر فيها كل من الأقلية والأغلبية "العرقية" أنهما متشابهتان مثل المجريين فى رومانيا والروس فى أوكرانيا والروم الكاثوليك فى أيرلندا الشمالية والجماعات السلافية في مقدونيا اليونانية والأرمن فى أذربيجان والنمساويين في إقليم تيرول بإيطاليا، وغيرهم. وعادة ما يكون المبدأ المقدس لسيادة الدولة، والذى يحميه النظام الدولى للدول، الضمانة الكافية ضد "التحريرية الوحدوية،" وهي عبارة عن اندلاع حرب لاسترداد الأرض "المفقودة"، فإنه ليس من السهولة بمكان قمع حرب العصابات أو أعمال العنف الإرهابية (مثل حالة أيرلندا الشمالية بالنسبة للمملكة المتحدة وتيرول

الجنوبية South Tyrol بالنسبة لإيطاليا والباسك بالنسبة لإسبانيا). وتسنح أعظم الفرص فجأة لاندلاع الحروب العرقية في ظل وجود فراغ في السلطة مثل حالة الوهن المتزايدة بسرعة والتي عصفت بقوة الجذب الحضاري للإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين (حروب البلقان) أو انهيار جمهورية يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي. ولقد كان الدافع الرئيسي في النظام الصربي (أو على نحو أكثر دقة في نظام "يوغسلافيا الصغرى Little Yugoslavians") هو الرغبة في توحيد جميع الصرب من كرواتيا والبوسنة في دولة واحدة تسمى صربيا الكبرى وذلك إما بشن حرب أو دعم الوحدات العسكرية الصربية المحلية في مناطق أخرى. إن ما يشجع على ظهور الجماعات شبه العسكرية (الميليشيات) وأمراء الحرب ويتسبب في وقوع الكثير من الأعمال الوحشية، التي تبدو أنها بلا طائل على الصعيد العسكري، هو تحديدا ضعف الهويات التي تظهر في الدولة في مثل هذه الحالات. وغالبا ما تنسب مسئولية هذه الأعمال الوحشية إلى القومية.

لقد شعر كثير من المعلقين بالحيرة إزاء الكراهية القومية والرغبة العارمة في قضاء كل فصيل على الآخر في يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي حيث امتدت هذه الرغبة إلى الجيران أنفسهم الذين كانوا ينظرون إلى بعضهم البعض قبل سنوات قليلة مضت كشركاء متساويين في وطن واحد. ويحاول مايكل إيجناتيف Michael Ignatieff ، في حديثه مع جندي صربي في قرية كرواتية انقسمت إلى قسمين في الحرب بين الصرب والكروات بين عاميّ ١٩٩١ و ١٩٩٢، أن يكتشف طبيعة الاختلاف الثقافي ولماذا لا يمكن تخطيه. يرجع الجندي في هذا الحديث هذا الاختلاف إلى أنهم

يدخنون أنواعا مختلفة من السجائر هناك (سجائر كرواتية)، ولكنه يدرك بعد ذلك بوقت قصير أن ذلك لا يشكل الاختلاف الجوهرى. "انظر، هذه هى حقيقة الأمر: يعتقد هؤلاء الكروات أنهم أفضل منا. هم يريدون أن يكونوا سادة مهذبين. يظنون أنهم أوروبيون أنيقون. سأقول لك شيئا...كلنا مجرد حثالة من البلقان"[٣١]. وتكمن الحقيقة المتناقضة فى انتهاء النقاش بعبارة حول التشابه: سلالة وضيعة من البلقان، تلك العبارة التي تردد صدى العرف الشائع لدى الناس في شرق وجنوب شرقى أوروبا بأن جيرانهم الأوروبيين في شرق أو جنوب القارة يقعون خارج دائرة الحضارة (الأوروبية) بينما يقعون هم داخلها. كانت هذه نظرة الكروات للصرب، ولقد فعل الصرب نفس الشيء مع الألبان أو السكان المسلمين. ولكن هل أدى ذلك إلى اندلاع الحرب؟ يشير هذا الاقتباس من حديث الجندى إلى حد ما إلى أن إنكار التشابه بينهما من شأنه أن يتسبب فى اندلاع الحرب.

كما يفترض إيجناتيف أن ثمة صراعا يدور داخل هذا الجندى بين كل من تجربته الشخصية مع التشابه القائم بين جميع القرويين والصور الحضارية التى فرضها عليه الإعلام القومى ورجال السياسة. وفي ذلك تناقض لا يمكن حله إلا إذا سلم المرء نفسه لواقع الحرب ومنطقها البسيط فى تقسيم الناس إلى أصدقاء وأعداء. ولكن ثمة تفسير آخر يقترح بأن الهدف من القتل والأعمال الوحشية مثل الاغتصاب كان حرمان الآخر من هويته (أو بالأحرى أساسه) والحط من قيمة الجميع بما في ذلك "الأنا" إلى درجة "حثالة من البلقان"[٣٢]. وقد نفترض أخيرا أن العنف إذا ما بدأ لا ينتهي أبدا لما يتولد لدى أى عائلة مكلومة من رغبة ملحة في الانتقام. وعلاوة على ذلك فإن

المعاملة التى لاقتها الأقلية فى الدول الناشئة في يوغوسلافيا السابقة قد أشعلت المخاوف حول الحقوق المدنية وهو ما يمكن تفهمه تماما.

لقد أثارت الحرب العرقية "في فترة ما بعد الحداثة" تعليقات غاضبة حول وحشية وسطحية وفساد الحجج القومية وكذلك الحماقة التى يُدمر بها الجنود أعداءهم وسمعتهم على حد سواء[٣٣]. ولكن، ألم نواجه بالفعل الخيالات الجامحة بشأن العدو (صورته النمطية) والتدمير العبثي المتبادل إبان الحرب العالمية الأولى أو الفترة التى سبقتها؟[٣٤] فهل تعد الحرب التى تنسب إلى القومية الكلاسيكية أكثر اعتدالا ؟ يبدو أن عدد ضحايا الحربين العالميتين لا يدعم هذا الاستنتاج. وكما ذُكر سابقا، أشركت القومية بطريقة متزايدة جميع السكان ومواردهم الاقتصادية فى المجهود الحربى. ونظرا لأن قوة الدولة لم تعد تعتمد على مواردها العسكرية وإنما أصبح الأمر مرتبطا "بقوة البنية التحتية"، فإنه يبدو أن ضرب المصانع أو خدمات النقل أو التكتلات الحضرية قد صار هدفا منطقيا للحرب. وفى نفس الوقت حاولت الحركات أن تضفى التحضر على الحرب من خلال الاتفاقيات أو القوانين الدولية التى منعت استهداف المدنيين وأتاحت مساحة للمناورة للمنظمات المحايدة مثل الصليب الأحمر. ولعل ذلك يعد مثالاً للتناقضات العديدة التى تتفق مع وصف نارين Nairn للقومية على أنها " يانوسJanus[*] ذى الوجهين

(*) في الديانات الرومانية القديمة يعد "يانوس **Janus**" إله البداية والمراحل الانتقالية، وهو رمز للبوابات والنوافذ وعلامات النهاية والبدء من جديد. ويُجسَد يانوس دوما في شكل إله ذي رأسين. وقد اشتق اسم بداية أول شهر في السنة الميلادية "يناير **January**" من اسم هذا الإله. (المترجم).

في ثوبه الجديد." ولقد رأينا هذا الازدواج من قبل في ميل القومية إلى نشر حضارة عالمية وتمسكها مع هذا بفكرة أن دولتنا ستبقى القائد الوحيد أثناء ذلك[٣٥]. ترى هل اختفت الرغبة الأساسية في تحسين العالم من الحرب العرقية في فترة ما بعد الحداثة؟

يضم بعض الكتاب مثل إيجنياتيف وإينزينسبرجر Enzensberger الحروب العرقية المعاصرة إلى فئة الحروب الأهلية. "يحدث تحلل الدولة أولاً ثم تتبعه البارانويا (جنون العظمة) القومية. ولذا يمثل الحس القومي على أرض الواقع استجابة لانهيار نظام الدولة وللتوافق فيما بين العرقيات المختلفة الذى أصبح ممكنا[٣٦]. ونظرا لغياب التقاليد الراسخة للفصل العرقي في بعض المناطق مثل يوغوسلافيا السابقة، أو كما يقول الجدل الدائر، فإن الرؤى القومية تتسم بالعجلة والخبث وتهدف إلى إثارة الكراهية بدلاً من توفير الأدوات القومية اللازمة لبناء المجتمع مثلما قامت به القومية "المدنية". وتحتاج هذه الفكرة إلى وصف يقوم على ثلاثة محاور.

أولاً: قامت القومية الكلاسيكية أيضا بتقسيم الناس الذين جمعتهم هوية واحدة، ففي المناطق الحدودية مثل جبال البرينيه (البرانس) لم تظهر الهويات الإسبانية والفرنسية إلا بعد مضي قرون على تحديد الحدود[٣٧]. ولكن في بادئ الأمر بدأ الناس في بعض المناطق الإسبانية مثل سردانيا Cerdanya في استخدام انتمائهم القومي الجديد كمجرد وسيلة لتدعيم مطالبهم بالأرض والحقوق في نزاعاتهم التقليدية مع سكان المناطق المجاورة. ولم يظهر التضامن فيما بينهم إلا بعد التجنيد الإجبارى للرجال المحليين في الحرب مع ألمانيا عام ١٨٧٠.

ثانيا: لقد تعرضنا من قبل لمفهوم "الحرب الأهلية الأوروبية" كتسمية بديلة لما حدث فى الفترة بين عامىّ ١٩١٤-١٩١٨[٣٨]. ويرجع ذلك إلى قيم متشابهة على جانبى الخط الحدودى الفاصل هى التى دفعت لهذه الحرب، وهى فى حقيقة الأمر قيم خاصة بطبقة واحدة - الطبقة المتوسطة - والتى كانت خسارتها أكبر من مكاسبها نتيجة للطريقة التى أديرت بها الحرب. ولا تزال هذه الطبقة تحمل على عاتقها القناعة بأن الآفاق الاقتصادية الفردية والكرامة الناشئة عن تحلى المواطنين بالصلاح والمسئولية - ورباطة الجأش التي يتحلى بها من هو رقيق بطبعه - أمور ذات صلة محدودة. وهم يرون الآن علامات دالة على عدم الاحترام على الصعيد الدولى مما أثار حساسيات قديمة. ولكن الحرب اللاحقة لم تنته بما حققته القومية التى منحت حقوقا متساوية فيما مضى فى إطار الدولة القومية. فلقد خربت هذه الحرب الاقتصاد والحياة الإنسانية وجردت أوروبا من قوتها ونفوذها العالمي.

ثالثا: كان التطهير العرقى بالفعل هدفا رئيسيا فى حروب البلقان التى وقعت عامىّ ١٩١٢ و١٩١٣. ففى حرب البلقان الأولى تضافرت جهود صربيا واليونان وبلغاريا فى أول الأمر ضد الإمبراطورية العثمانية التى دمروها تدميرا فى أوروبا. أما فى حرب البلقان الثانية، فقد انقلب المنتصرون على أنفسهم، وكانت بلغاريا هى الخاسرة. فقد خسرت على وجه التحديد الأراضى المقدونية التى كانت قد استولت عليها مؤخرا. وكما يشير المؤرخ ستيفان بافلوفيتش Stevan Pavlowitch "لقد أراد جميع من شارك فى هذه الحروب أن يظهر أن الحصول على الأراضى لم يكن هدفهم فى مقدونيا فحسب وإنما التخلص من الجماعات العرقية المنافسة أو المعادية

على الأقل من الناحية الثقافية أو الإحصائية. ولقد قامت جميع الأطراف بتدمير القرى أو الأحياء وقتل المدنيين وابتزازهم وفرض الاندماج عليهم وتوليد العنف والشعور بالمرارة(٣٩).

هل نستطيع أن نحدد الآن وعلى وجه الدقة خصوصية الحرب العرقية في "فترة ما بعد الحداثة" أم أننا مضطرون لأن نخلص إلى أنه ما من جديد تحت الشمس؟ إن سطحية الجدل القومى ("الفورى") الدائر ليس بأمر جديد، وقد يُطلق على الحروب الأوروبية الكبيرة حروبا "أهلية" من وجهة نظر معينة. ولم يكن التطهير العرقي بأمر جديد فى البلقان أو في وسط الحضارة الأوروبية (مثلما حدث فى معسكر أوشفيتز للاعتقال النازي). ولعل أبرز ما يميز الحرب الأهلية في عصر مابعد الحداثة هو غياب الدولة الراسخة بنظامها السياسى وتقليدها الوطنى ورؤيتها للتقدم القومى(٤٠) وهو ما يُفسح المجال لعدد من المحاربين المجهولين - مثل أمراء الحرب والميليشيات - الذين يقومون باستغلال مخاوف المدنيين دون أن يقدموا أى بادرة أمل في مستقبل سياسي مُجدٍ. وفى مثل هذه الظروف تنطلق القومية وتوجه جل اهتمامها إلى أفراد الأمة معتبرة إياهم "شعبا مختارا"، وتهتم كذلك بأبطال الماضي في مجالي الثقافة والحرب وتولى اهتماما كذلك بالبارانويا الجغرافية السياسية. وفيما يتعلق ببناء العالم، فلا يوجد ما يميزه عن القومية فى الدول الراسخة القوية. ويكمن الفارق الوحيد فى غياب الوقت والعزيمة لإطلاق العنان لتطوير البناء بطريقة عملية مثل بناء الثقة ودفع آفاق التعاون فى المنطقة أو الإقليم. وهذا وحده - وليس طبيعة الفكر القومى- هو ما يعرف الحرب "الوحشية" فى أواخر القرن العشرين.

الحرب العالمية الثانية: الإمبراطورية ومسرح الحرب

لقد تنوعت الحروب ما بين معركة واحدة وقتال طويل يمتد بطول حدود متحركة أو ضد عدو غامض (مثل حرب العصابات). وترتبط الدولة المجاورة الإقليمية الحديثة بصورة خاصة والتى برزت من العصور الوسطى بالتوسع أو الخسارة الإقليمية على الحدود أو بالمعارك الحدودية فيما بعد والتى امتدت لفترة طويلة. ولقد خاضت الإمبراطوريات – مثل إمبراطورية الصين والإمبراطورية الرومانية والإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية – معارك واحدة لقمع أى عصيان بعيد عن المركز، ولكنها شنت أيضا حربا على البرابرة والهمج بغية التوسع الإقليمى أو تأمين الإمبراطورية بصورة أكبر. واضطر الخبراء الاستراتيجيون العسكريون أثناء هذه العمليات العسكرية إلى الصدام مع لوجستيات الحرب والمواقف التى يظهرها السكان المحليون. ولا يمكن إنكار أن أى جيش لديه من السبل ما يمكنه من فرض أوامره ببساطة شديدة مثل مصادرة الماشية والمحاصيل أو وسائل المواصلات، إلا أن ذلك يفسح المجال لاندلاع حرب ثانية يخيم شبحها وراء الجبهة الأمامية، وقد يؤدى كذلك إلى تدمير الموارد الطبيعية التى من الممكن الاستفادة منها فى المستقبل أو حتى تدمير ما قامت الحرب من أجله. ويبسط التحرك داخل الأراضى الصديقة من المهام اللوجستية والمعلوماتية للحرب بصورة مطلقة. ولقد حاولت الإمبراطوريات فى بعض الحالات أن تجد حلا لهذه المشكلة وذلك بواسطة سياسات السكان على الحدود. ومنذ نهاية القرن السابع عشر وحتى الآن عرضت إمبراطورية الهابسبرج على المحاربين

الصرب الذين هربوا من الإمبراطورية العثمانية إمكانيـة الاسـتقرار فـى "كرايينا" أو "الحدود العسكرية" (وهو ما أدى إلى وقوع المشكلات العرقيـة التى عانى منها الكثيرون فى العقد الأخير). كما حاولت إمبراطوريـة هـان الصينية (٢٢١ قبل الميلاد – ٢٢٠ بعـد المـيلاد) تـوطين الجنـود مـن المزارعين فى الحدود البدوية ولكن باءت هذه الخطة بالفشل الذريع[٤١].

لقد شهدت الإمبراطوريات الاستعمارية والدول التى نتجت عنها فيمـا بعد بكل وضوح أقصى درجات القهر فى أى منطقة أصابتها عدوى القومية. ففى إندونيسيا سهلت القومية من تقدم اليابان وعجّلت بسقوط الحكم الهولندى. وأضعفت فى فيتنام نظام حكم ألقى به القدر مع الولايات المتحدة على الرغم من الشكوك التى ساورت الناس حول الشيوعية. وقامت حـرب العـصابات بتغيير أساليب الحرب فى فيتنام بطريقة لم تستوعبها القوات الأمريكية نظرا لبعدها عن ثقافة السكان الأصليين. ولا يعنى هذا القول إن جيوش العصابات لم تستخدم القهر أو لم تنتهك حقوق الإنسان، ولكنه يعنى أنهم كـانوا أكثـر تمكنا فى تطبيق هذه الوسائل بطريقة مدروسة وفى إحكام سـيطرتهم علـى الناس.

وعلى الرغم من التقدم التقنى الضخم – مثل القدرة على الاسـتطلاع والتدمير باستخدام طائرات بدون طيار وحاملات الطائرات والاتصال عبـر الأقمار الصناعية وصواريخ كروز والجنود الإليكترونيين – فإن الاعتمـاد على البيئة السياسية والاجتماعية لمسرح الحرب لم يتوقف. ففى حرب الخليج وفى أفغانستان كان التعاون بين الدول المحلية أمرا حتميا (مثـل الـسعودية

وباكستان). ولم يكن ذلك بهدف توفير قواعد للعمليات التى تقوم بها وحدات عسكرية صغيرة لتنفيذ مهام سرية فى أرض معادية فحسب وإنما كان أيضا بهدف إغلاق حدود الدولة المستهدفة وذلك لمنع أى مساعدات أو تحركات للوحدات الإرهابية عبر الحدود. ويمكن لنا الآن أن نَخلُص إلى أن الهدف الثانى لم يتحقق فى أفغانستان على الإطلاق (فى عامىَ ٢٠٠١ و٢٠٠٢) ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى أن تحالف باكستان والولايات المتحدة لم يعُد بالنفع على الأفغان أو القبائل المحلية. وثمة مشكلة أخرى مع العدو الذى صار يوما بعد يوم إرهابياً فى أعين الكثيرين. فالإرهابيون لا يعبأون باختيار مسرح ثابت ومحدد لعملياتهم الانتقامية وإنما تحل الضربة بالولايات المتحدة أو الممثلين عن الغرب أو رموزه أينما ظهروا. إن ما يدعم الحملات العسكرية التى تتطور تدريجيا ضد الدول "المارقة" هو ذلك الافتراض بأن مثل هذه العمليات الإرهابية تحتاج إلى قاعدة إقليمية مركزية. وقد يتشكك المرء فى مدى ملائمة هذا النهج لمحاربة الإرهاب.

نؤكد مرة ثانية على أن المقارنة التاريخية التى تفرض نفسها علينا هى ليست تلك المقارنة المتعلقة بالمعارك بين الدول القومية وإنما المتعلقة بالإمبراطوريات وباقى دول العالم. ولقد شاع استخدام مصطلح "إمبراطورية" مؤخرا للإشارة إلى التحول التاريخى فى النظام العالمى الذى تحول من نظام يتألف من الدول المستقلة التى تقع تحت سيطرة دولة سيادية بصورة أو بأخرى إلى وقوع العالم بأسره فى براثن نظام عالمى قائم على الاستغلال[٤٢]. وعلى عكس ذلك التصور سأستخدم هذا المصطلح لتوضيح التجربة التى شهدها العالم (الرؤية الجغرافية السياسية) فى الدول التى اتخذت

مسارا معينا عبر التاريخ فى إطار علاقاتها الدولية. ولم تتبن هذه الدول على نحو فعلي نموذج ويستفاليا للاعتراف متعدد الأطراف، وذلك على الرغم من قيامها بالتصديق الرسمى على القانون الدولى الذى خرج من رحم هذا النموذج.

وسأوضح وجهة النظر هذه من خلال عقد مقارنة بين الولايات المتحدة والصين. فعلى الرغم من اهتمام الإمبراطوريتين بإقامة خطوط دفاعية فاصلة فلقد كانتا على دراية كاملة بأن فكرة الخط الدفاعي الفاصل لن تسد احتياجاتهما الأمنية بأى حال من الأحوال. فلم يفلح سور الصين العظيم فى إيقاف الهمج المتوحشين (فهو لم يكن أكثر من مجرد تعبير عن الضعف العسكرى لحكم أسرة مينج)، ولم يصد الستار الحديدى فى الولايات المتحدة المد الشيوعى. إن النظام العالمى كما نلاحظه فى الإمبراطوريات المختلفة هو بالأحرى عدد من المناطق التى تمتد من المركز حيث يعيش الإمبراطور وتصل إلى البرية. ولقد ميز الصينيون بين نطاق السيادة ونطاق حفظ الأمن والسلام والنطاق البرى ونطاقات أخرى عديدة تتصل كل واحدة منها باستراتيجيات وطقوس خاصة فى المركز. واستخدمت الولايات المتحدة علامات مميَّزة قائمة على المفاهيم الجغرافية مثل البر الرئيسى ونصف الكرة الغربى والغرب ومحور الشر. وكانت كل منطقة تتطلب إجراءات مختلفة، وكان على المرء أن يستعد للحظة التى قد تظهر فيها أبعاد خطيرة تجعلنا نتساءل ما إذا كان العدو قد دخل أرضنا بالفعل أم لا. كما تُحيِّد الطقوس المعبرة عن الولاء (مثل تحية العلم أو تقديم التحية للإمبراطور) من العناصر

البربرية التى قد تكون اخترقت قلب الدولة. ومن الممكن تسوية الخلافات مع العدو دائما ولكن لا يُفسد ذلك إلا البرابرة لحرمان الإمبراطور من الإشـادة البالغة. ولقد كان البدو من سكان الأراضى الحدودية الصينية بحاجـة إلـى الحبوب والأدوات المعدنية والخـمر والحرير، ولقـد فـاق جـشعهم حـد الاحتمال فى بعض الأحيان. وتشـترى الولايات المتحدة سكوت أو موافقـة بعض الدول والجهات بالصواريخ والمال أو بغـض الطرف عـن انتهـاك حقوق الإنسان، ولكنها لا تضمن اسـتخدام مثل هذه الوسائل ضدها يوما ما. ولقد فشلت الحملات العسـكرية فى الصين عندما دخل الجيش السهول التى يحكمها الفرسان الذين أقـاموا فيها معسكرات عوضا عن المـدن وحقـوق ملكية الأرض. ولقد طاردوا العدو الهارب حتى فشلت خطوطهم فى إمدادهم بالدعم اللازم فانقلب عليهم العدو وأباد جيش الإمبراطور. ولقد بلغت الأمور أوجـها حينما كان هناك نظام مفتوح لتبادل السلع والذى عمل على موازنة الحـاجة إلى السلع الضرورية التى لم يكن باسـتطاعة أى مـن الجـانبين إنتاجها[٤٣].

وبالطبع لا تقوم فترة ما بعد القومية بإحيـاء تقلبـات الإمبراطوريـة الصينية من جديد. فعالمنا اليوم يزخر بأفكار عن المهمة والهويـة وامتـدت الحرب فى الجرائد والتلفاز لتشمل الدوائر الثقافية والنفـسية، كمـا يخلـق الإنترنت مجتمعات جديدة "دون أن تجمعها رابطـة دم أو قرابـة مكانيـة"، وأصبحت الأماكن المقدسة أكثر انتشارا عن ذى قبل. ينتج عن هذا الوضـع الجديد الكشف عن هويات لا تتزامن بصورة دائمة مع الدولة القومية، ولكن

يجمعها بالقومية عدد من الملامح المشتركة المهمة مثل الحماس التربوى وقصر النظر التاريخى ودرجة من إنكار الذات. كما تظهر الرغبة فى الموت من أجل قضية مشتركة بصورة أقوى من نظيرتها فى الدولة القومية. ولقد وضعت الإمبراطورية أموالها تحت تصرف الدولة القوية فى مثل هذا الموقف لقمع هذه الحركات وما ينتج عنها من مخاطر أمنية. ويمثل ذلك الجناح الثاني للاستراتيجية التى تبدأ بمهاجمة معاقل الإرهاب بكل السبل المتاحة في حرب ما بعد الحداثة والتى تضع كل مرة حجرا جديدا فى أساس العزل بين الجنود (الأجانب) والأحداث فى مسرح الحرب.

من الضرورى أن ينتج عن إجراءات تكون عرضة لبعض التناقضات الخطيرة دولة جديدة ومستقرة – ولكنها ليست بالضرورة ديمقراطية. وأول هذه التناقضات هو غياب التوافق فيما بين الإمبراطوريات والدول. فعالم من الدول المستقرة يعتمد على الاعتراف المتماثل للدول فى ظل نظام دولى ولكن عادة ما تعكر الإمبراطورية نفسها صفو هذا النظام بازدرائها وتجاهلها للأمم المتحدة أو بمقترحاتها لتنظيم البيئة العالمية. أما التناقض الثانى فيكمن فى الصعوبات التى تضعها الصيغة التنفيذية لحرب ما بعد الحداثة – وهى بعيدة وآمنة تماما فيما يخص حياة الجنود – أمام التحول إلى فترة انتقالية لا تتمتع فيها القوات المحلية بالقوة الكافية لحماية النظام السياسى الجديد. ولقد أظهرت التدخلات العسكرية الأمريكية فى أعقاب حكم حامد قرضاي فى أفغانستان أن التمييز بين الصديق والعدو ليس أمرا سهلا طوال الوقت. وثمة تناقض ثالث وهو اعتماد مثل هذه الأنظمة فى شرعيتها في الغالب على تقدير القيم (الإسلامية) التى فى الوقت نفسه تنكر بشدة سلطة الدولة. وتبدو

هذه الفكرة التى تقضى بمحاربة الإرهاب بدعم القوة السياسية لمثل هذه الدول معقولة إلى درجة كبيرة. ويتطلب ذلك تحفيز القومية (المدنية)، ويتعين علينا ألا نبالغ فى تقدير العائق الذى يضعه الإسلام الأصولى أمام محاكاة هذه الفكرة إذا استطاعت نخبة الدولة الجديدة أن ترسخ الاعتزاز القومى وأن تحقق بعض التقدم الاقتصادى. وقد يلعب الوهن الذى يصيب المدنيين بعد الحرب دورا على المدى البعيد أيضاً ولكنه كان مسئولا كذلك عن المصالحة بين الأفغان أنفسهم ونظام "طالبان" المستقر.

وثمة طريقة أخرى نوضح من خلالها أن الحرب على الإرهاب لا تقوم لأغراض عسكرية فحسب. ففى عشية الغزو العراقى للكويت (يوليو ٢٠٠٩) أبدى صدام حسين ملاحظة مخيفة للسفيرة الأمريكية أبريل جلاسبي حين قال لها: "إن مجتمعكم لا يقبل بمقتل ١٠,٠٠٠ فى معركة واحدة"[٤٤]. وكان ذلك إجحافا لفرص التدخل العسكرى الأمريكى ولكنه كان تقييما منطقيا للقيود السياسية العامة فى الغرب على خوض الحرب من أجل نظام عالمى مستقر. وقد يرى المرء فى ذلك قوة ولكنه الضعف الأساسى الذى يشوب الدول الديمقراطية فى هذا العالم. وقد يعد هذا التقييم الذى تردد على لسان الكثيرين من غير الغربيين عاملا مشجعا على الإرهاب وانتهاك الدول المارقة للقوانين الدولية. وقد يشكل هذا الجدال كذلك أساسا للسياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الابن. فلقد هدفت هذه الإدارة إلى رفع درجة التدخل العسكرى فى باقى أنحاء العالم بشكل غير مسبوق إذا اقتضت الضرورة ذلك ولكن الهدف الرئيسى كان محو الصورة الذهنية لدى الكثيرين والتى تمتزج فيها الديمقراطية بالرقة. إذاً فهى حرب رمزية أو نفسية أيضا. ويفسر ذلك –

وليس غياب الدعم المادى – ردود الأفعال الأمريكية الغاضبة إزاء التحفظ الأوروبى. ولقد اهتمت القومية دائما عبر التاريخ الأوروبى بالإطار الرمزى والنفسى، إلا أن التكامل الأوروبى بعد عام ١٩٤٥ قد خفف من ردود الفعل المنعكسة للحرب القومية فى فرنسا وألمانيا. علاوة على ذلك فإن بنية هذه الأفعال المنعكسة لا تتناسب مع الحرب على الإرهاب. فالقومية كانت طريقة لرفع أداء الدول فى لعبة من التنافس والسمو المشترك(٤٤). وتفتقر الحرب على الإرهاب لمثل هذه المحددات ونماذج التحدى. ولا يعتمد الحشد من أجل الحصول على الدعم فى الولايات المتحدة على هذه المشاعر وإنما يعتمد على الخوف من عدو خفى وهو ما يميز الظروف والإمبراطوريات والدول المفككة فى عصر ما بعد الحداثة.

القومية والحرب: علاقة ممكنة

تظهر مسألة الصلة بين القومية والحرب فى سياقات متشعبة تعتمد على الأطر الضمنية للكتّاب أو المناقشين. وإذا اقتصرت رؤيتنا للقومية كفترة فى تاريخ أوروبا تم خلالها إعادة تعريف العلاقات بين الطبقات فى إطار من المشروع القومى والثقافة المشتركة، فيتحتم علينا أن نركز على الدور المتغير للجندى. فلقد أصبح الجندى ممثلا للأمة التى توحدت مع أهدافها وتقدمها على الحدود الجغرافية الأخرى. لقد تركت الجيوش القومية انطباعا عميقا لدى كبار المسئولين فى الدول فى مرحلة ما قبل القومية وذلك بحجم قواتها وقدرات الجنود العسكرية (الاستقلال الذاتى والحافز). ولكن ثمة صعوبات

ستواجه هؤلاء الذين يودون أن يقترحوا علاقة سببية بسيطة بين هذا التحول التاريخى ووقوع الحرب أو حجم الدمار الذى تخلفه وراءها، حيث سيجدون صعوبة فى فصل العلاقات المركبة بين الوعى المتنامى بالهوية القومية وتطور التقنية العسكرية والقوة المتزايدة للبنية التحتية فى الدول عبر التاريخ. ولقد ساعدت هذه القومية (المدنية) على تفكك الدولة ودعم البنية التحتية، إلا أنها أدت إلى التحديث المعتدل والاستقرار بالإضافة إلى القدرة القتالية. ولا يمكن أن تقتصر طول فترة الحرب وبقائها بعد تحركاتها الافتتاحية المملوءة بالفرحة، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى، ولا عناد الجنود فى مواجهة الموت على القومية فحسب. وتتبع مثل هذه الحقائق منطق الحرب أو الآليات الاجتماعية والنفسية للمجموعات الصغيرة التى تجد نفسها فى صراع من أجل البقاء. إن ما حققته القومية بالفعل هو المطالبة بالاحترام على الصعيد الدولى والالتزام المنتشر بصناعة القرار فيما يخص الحرب والسلام. وسأوضح ذلك فى بعض الملاحظات فيما بعد.

يظهر إطار آخر لتناول القومية والحرب من خلال إدراك القومية وفهمها على أنها مناورة بارعة يقوم بها القادة السياسيون الباحثون عن الرضا الشعبى. وقد يتضمن ذلك خلق مناخ من الخوف وبناء عداءات خارجية أو حتى استفزاز الدول الأخرى وتوريطها فى بعض الأعمال القتالية. وقد تنشب الحرب بمنتهى السهولة وبدون نية مسبقة فى مثل هذه الظروف كما توضح الأحداث التى وقعت عقب الاستيلاء على جزر فوكلاند/مالفيناز. ومن جانب المجلس العسكرى فى الأرجنتين، كان ذلك تقديرا صحيحا للمشاعر الشعبية ولكنه كان سوء تقدير لمخاطر الحرب.

وتعنى القومية فى هذه الحالة إما عملية خلق عدو أو المشاعر (الإقليمية) المتأججة للشعب. وبعيدا عن ذلك فإن التأثير غير المتعمد للتلويح بورقة القومية لا يكمن فى اكتساب رضا الجماهير فقط وإنما يثير المشاعر الكامنة للجماهير فى دولة الخصم.

وأخيرا فإن مصطلح "القومية" (أو القومية العرقية) ينطبق على المواقف التى تهدف فيها الجماعات العرقية، فى مواجهتها مع مجموعات عرقية أخرى، إلى تحقيق النقاء الإقليمى من خلال إعادة رسم الحدود السياسية وتحويل أفراد المجموعات الأخرى إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو القيام بالترحيل أو القتل الجماعي للأفراد. وثمة ميل فى وسائل الإعلام لمساواة القومية، قديما وحديثا، مع هذا النمط. ففى عام ١٩٩٠ أفردت مجلة تايم عددا خاصا للآمال المتعلقة بأوروبا الشرقية الجديدة وجاءت صفحة الغلاف بعنوان "الشيطان القديم"[٤٦]. وتظهر صورة الغلاف خريطة لأوروبا الشرقية (أو الوسطى) وعليها أسماء العواصم والمدن التي ارتبط اسمها بأحداث تاريخية مؤسفة مثل وارسو وبرلين وميونيخ وبودابست وتريستا Trieste وزغرب وبلغراد وبوخارست. ومن الغريب أن مصمم الغلاف قد تجاهل الاسم الأكثر شؤما وهو سرايفو ربما ليتفادى الاتهام بالحتمية التاريخية. ومن الواضح أنها كانت خريطة مركبة وانتقائية وغير دقيقة من الناحية الهندسية، إلا أنها كانت مشوهة بطريقة ما، حيث تمثل قناعا حزينا وتظهر فى الفم كلمة "القومية". وكما تشرح المقالة الرئيسية فإن أوروبا الشرقية كانت فى مفترق طريق الحرية الديمقراطية و"القومية القتالية". فعلى

الرغم من ظهور القوميات المحافظة[٤٧] فإن معظم الأماكن والدول التي تظهر على غلاف التايم لم تخض حروبا منذ عام ١٩٩٠.

وأيا كان الإطار الذى تثيره مثل هذه المناقشات فالقومية تشير ضمنا إلى شخصنة الأمة. فمن الممكن أن تتعرض الأمة للإهانة أو التشويه الجسدى شأنها فى ذلك شأن الأشخاص، ولكن الهوية القومية والثقافة يمثلان جزءًا من شخصية الفرد وحياته الخاصة. وفى تطور القومية المدنية تظهر صور الشعب كالجسد الواحد بوضوح أكثر من المنظور العكسى. وظهر ذلك الاختلاف بطريقة غير مباشرة فى صور الحرب. ففى بادئ الأمر تصور الحرب كمعركة بين أبطال وتصور فيما بعد كانتهاك أو تعبير عن الكرامة فى المجال الخاص. ففى لوحة فيرنر التى تصور الحرب بين فرنسا وبروسيا يحتفظ الجنود الألمان بثقافتهم القومية (الأغانى) "فى أوقات الحرب العصيبة القاسية وفى وسط عدو لدود"، إلا أن التهديد الحقيقى يظهر فى اللوحة من خلال الأثاث الراقى. فالقومية تبرر وتدافع عن نظام الأشياء، التى تتضمن الأثاث بكل تأكيد ، وهو أمر ضرورى للكرامة الشخصية. ويحمل ذلك فى طياته الكثير مما تنوء أى لوحة بحمله مثل المساواة فى الحقوق وحرية التحرك فى الإقليم والممتلكات وقوانين التواصل مع الآخرين أو دخول المؤسسات والوصول إلى الدعم وهكذا. وقد يصبح الإقليم القومى برمته (البنية التحتية) امتدادا للشخص مما يفسر السمة الشخصية لأى تعد على النظام. وعلى عكس ذلك تماما فإن أى خرق لهوية كانت مشتركة فيما سبق (مثل الصراع العرقى بين المجموعات المتجاورة) قد يؤدى إلى اندلاع حرب فى حالة عدم وجود دولة قوية تعمل على تأمينهم.

يمثل تطلع القومية الكلاسيكية الدائم إلى قيام الدول الأخرى بتأمينها ملمحا متناقضا. فالآخر يتم استغلاله أو إيذاؤه كي يتضخم تقديرنا واحترامنا لأنفسنا ولكننا لا نستغنى عن وجوده كمؤسسة رسمية تعترف بوجودنا المشترك. وتفرض هذه الآلية قيودا على الحرب فى النظام الدولى ولكن الحرب مع ذلك فى حالة اندلاعها تستدعى توفيقا للهويات (حتى وإن كان مكرها) وهو أمر يمكن تصويره والتعبير عنه فى لوحة فنية. وتغيب هذه العلاقة مع البيئة فى الإمبراطورية أو فى عالم ما بعد الحداثة يخلو من دول قوية نظرا لعدم إدراكها لمبدأ الاعتراف المتماثل. وقد لا تزال الأخطار الخارجية تولد حالة مزاجية "ذات طابع قومى" وقد يتعمد الخصم الإساءة إلى المبادئ الأساسية أو رموز إمبراطورية ما أو ثقافة أخرى إلا أنه لا توجد سبل حقيقية للراحة فى دائرة التجربة الإنسانية. وسينتج عن ذلك ملاحقة الشر بطريقة تخرج عن نطاق السيطرة والتى قد تؤدى فى النهاية إلى تحطيم تماسك وتضامن الجماعة التى أسيء إليها.

تستمر القومية بطريقة أو بأخرى فى القيام بدور فى الحروب ولكن لا توجد علاقة سببية تقدم آفاقا وتطلعات لإنهاء الحرب من خلال حظر القومية. ومبدئيا لقد قدمت الأوضاع التى ظهرت فى فترة مابعد الحداثة والحركة المتزايدة مكافآت لتحفيز الناس على الاختلاط والتعرف على بعضهم البعض أو الانغماس فى النسبية الثقافية. ومع ذلك وفى نفس الوقت أثيرت بعض المخاوف لأننا نحيا فى عصر تستطيع فيه المضاعفات الرمزية الصغيرة أن

تُحدث تغيرات كبيرة من خلال أفعال تقوم بها أقليات نشطة..."[٤٨] ولقد اتخذ الصراع طابعاً ثقافياً أكثر، مما يُبقى على الشكل الكلاسيكى للقومية أو أحد أشكالها فى فترة ما بعد الحداثة مثل الشكل الإمبريالى أو العرقى.

الهوامش

(١) كايش "أنتون فون فيرنر"، ص ٤٥٦ــ ٤٥٧.

(٢) شتاينر "اللغة والصمت"، ص ١٥.

(٣) كايش "أنتون فون فيرنر"، ص ٤٥٦ــ ٤٥٧.

(٤) كايش "أنتون فون فيرنر"، ص ٤٥٧.

(٥) جوشيه "حرب ١٨٧٠".

(٦) تومبس "فرنسا، ١٨١٤ــ ١٩١٤"، ص ١.

(٧) بوسين "القومية، والجيش الشعبي، والقوة العسكرية".

(٨) دوروسيه "فكرة أوروبا في التاريخ".

(٩) أندرسون "المجتمعات الخيالية". يمكن أن نجد صيغة مبكرة لوجهة النظر هذه في محاضرة لينان الشهيرة (ما هي الأمة؟)، والتي توجد ترجمتها في العديد من المراجع، مثل: بهابها "الأمة والسردية Nation and Narration"، ص ٨ــ ٢.

(١٠) فليك "أساطير الأمم". انظر أيضا: ديكنك "في التقليد الأوروبي للقومية ورموزها القومية".

(١١) كرول "بلجيكا".

(١٢) [شسني] "معركة دوركنج".

(١٣) شلدرز "غربال الرمل".

(١٤) ورد في: شسني "معركة دوركنج" أن الجنود الألمان كانوا يضعون "أرجلهم القذرة" على الموائد الإنجليزية. وحتى في الحرب العالمية الثانية، كان الكتاب في الشئون العسكرية لا يزالون يعتقدون أن الجنود الألمان اعتادوا أن يتركوا فضلاتهم على موائد المنازل التي تؤويهم.

(١٥) ويلز "حرب العوالم".

(١٦) توضح روايات عديدة عن الشيوعية أو الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية هذه الفكرة.

(١٧) جونز "فن الحرب في العالم الغربي"، ص ٣٨٧ـ ٣٨٩.

(١٨) جرامشي "مذكرات في تاريخ إيطاليا"، ص ٨٧.

(١٩) شتروف "أصوات من طوفان منج كنج".

(٢٠) هاي "نهاية عصر الأسرة الحاكمة".

(٢١) أوسبي "الطريق إلى فردون".

(٢٢) إيكشتاينز "طقوس الربيع"، ص ١٨٤ـ ١٨٥.

(٢٣) من أجل إظهار طبيعتها الخاصة، اخترع الجندي الفرنسي جين نورتون كرو تعبير "مناهضة الوطنية" بأثر رجعي من ١٩٢٩. وهناك مصدر أحدث (أنتوني بروست) يستخدم تعبير "المسالمة الوطنية". انظر: أوسبي "الطريق إلى فردون"، ص ٢٦٢. حيث يعترف التعبير الثاني بحقيقة أن هذا الموقف لم يتسبب فعلا في فرار أو احتجاج الجنود. وربما تكون العزلة الشديدة للحياة على الخطوط الأمامية بمثابة التفسير

الرئيس لهذا الموقف. إذ إن الاحتجاج وحتى الفرار يحتاج إلى جمهور أو مجتمع مستقبل.

(٢٤) بالنسبة إلى الانطباع عن الفوضى وخيبة الأمل لدى الجنود خلف الجبهة في الحرب العالمية الأولى في إيطاليا انظر: همنجواي "وداعا للسلاح".

(٢٥) يمكن أن تعتبر المشاعر القومية مسئولة عن مساندة المجهود الحربي خلف الجبهة (المجال اللوجستي والجبهة الداخلية)، ولكنها يمكن أن تبدد هذه الجهود في بعض الحالات عندما تعتبر الحرب خداعا للشعب.

(٢٦) موسي "قومية الجماهير"، ص ١٣.

(٢٧) جلنر "الأمم والقومية"، ص ١.

(٢٨) ديكنك "الهوية القومية والرؤى الجيوبوليتيكية".

(٢٩) فيليب "سمو ألمانيا وسمو الألمان"، ص ٩٣.

(٣٠) مورفي "مجموع أروع الأشياء".

(٣١) إجناتيف "شرف المحارب"، ص ٣٦.

(٣٢) بورت "الغجر والحروب وأمثلة أخرى من البرية".

(٣٣) إنتسنسبيرجر "الحروب الأهلية".

(٣٤) انظر الهامش رقم ١٠.

(٣٥) نيرن "يانوس الحديث". ترتبط ملامح يانوس بصفة خاصة في كتاب نيرن بحقيقة أن القومية تحشد الشعوب على أمل المستقبل العظيم، بينما تبحث عن الحجج بالنظر إلى الماضي البعيد.

(٣٦) إجناتيف "شرف المحارب"، ص ٤٥.

(٣٧) ساهلينز "المناطق الحدودية".

(٣٨) إيكشتاينز "طقوس الربيع".

(٣٩) بافلوفيتش "تاريخ البلقان ١٨٠٤ــ ١٩٤٥"، ص ١٩٩ــ ٢٠٠.

(٤٠) كالدور "الحروب الحديثة والقديمة".

(٤١) بيلافيتش وبيلافيتش "تأسيس الدول القومية في البلقان، ١٨٠٤ــ ١٩٠٢؛ ويقول بارفيلد في "الحدود الخطرة"، ص ٥٤، إن "الحدود كلها كانت محمية بمجندين، غالبا ما كانوا سجناء، كانوا يملأون الدفاعات المسورة، وكان يتوقع منهم أن يكونوا مكتفين ذاتيا جزئيا بتأسيس مستعمرات زراعية".

(٤٢) هاردت ونجري "الإمبراطورية".

(٤٣) بالنسبة للنظام الإقليمي للصين، انظر: بارفيلد "الحدود الخطرة"؛ فيربانك "النظام العالمي الصيني"؛ والدرون "سور الصين العظيم".

(٤٤) "نص مقابلة السفيرة أبريل جلاسبي مع صدام حسين (٢٥ يوليو ١٩٩٠) اقتباس ص ١٢٥، حرب الخليج: .مختارات".

(٤٥) إنني أقصد بمصطلح التسامي transcendence ميل الأمم إلى إعادة صياغة الخصائص التي تحسدها في الأمم الأخرى بطريقة تجعل خصائصها هي (أو

بالأحرى عيوبها) تعود للظهور كشكل متفوق على القوى التي قد تبدو لدى "الآخر" للوهلة الأولى. حيث كان الفرنسيون يحسدون الإنجليز على نظام السيادة الشعبية، ولكنهم أعلنوا أنه نظام قاصر من حيث الثقافة والروح، التي كانوا يعتبرونها أكثر أهمية لوحدة وقوة الدولة. وبالنسبة لدور النبلاء الفرنسيين قبل الثورة في هذه العملية، انظر: جرينفلد "القومية"، ص ١٤٥ـ ١٧٢.

(٤٦) تايم انترناشونال، ٦ أغسطس ١٩٩٠.

(٤٧) تسمانينو "خيالات الخلاص".

(٤٨) ميلوسي "شفرات التحدي Challenging Codes"، ص ١٨٥.

المراجع

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1983.

Barfield, Thomas J. *The Perilous Frontier: Nomadic Empires and China*. London: Blackwell, 1989.

Bhabha, Homi K., ed. *Nation and Narration*. London: Routledge, 1990.

Cert, Christopher, ed. *Gulf War Reader: History, Documents, Opinions*. New York: Times Books, 1991.

Chesney, George T. *The Battle of Dorking: Reminiscences of a Volunteer*. Edinburgh: Blackwood, 1871.

Childers, Erskine. *The Riddle of the Sands*. London: Smith/Elder, 1903.

Dijkink, Gertjan. *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain*. London: Routledge, 1996.

Dijkink, Gertjan. "On the European Tradition of Nationalism and Its National Codes." *Geography Research Forum* 19 (1999): 45–59.

Duroselle, Jean-Baptiste. *L'idée de l'Europe dans l'histoire*. Paris: Denoël, 1965.

Eksteins, Modris. *Rites of Spring: The Great War and the Birth of the Modern Age*. New York: Doubleday, 1989.

Enzensberger, Hans M. *Civil Wars: From L.A. to Bosnia*. New York: New Press, 1994.

Fairbank, John K., ed. *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968.

Filipp, Karlheinz. *Germany Sublime and German Sublimations: On Political Education and Its Geography*. Münster: Waxmann, 1993.

Flacke, Monika, ed. *Mythen der Nationen*. Berlin: Deutsches Historisches Museum, 1998.

Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.

Gramsci, Antonio. "Notes on Italian History." In *Selections from the Prison Notebooks*, ed. Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, 44–120. New York: International Publishers, 1972.

Greenfeld, Liah. *Nationalism: Five Roads to Modernity*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.

Hardt, Michael, and Antonio Negri. *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Hay, Jonathan. "The Suspension of Dynastic Time." In *Boundaries in China*, ed. John Hay, 171–197. London: Reaktion, 1994.

Hemingway, Ernest M. *A Farewell to Arms*. New York: Scribner's, 1929.

Histoire de Brunoy (L'Essonne). http://sahavy.free.fr/fenetres/p1870.html (accessed January 14, 2003).

Ignatieff, Michael. *The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience*. London: Chatto and Windus, 1998.

Jelavich, Charles, and Barbara Jelavich. *The Establishment of the Balkan National States, 1804–1920*. Seattle: University of Washington Press, 1977.

Jones, Archer. *The Art of War in the Western World*. London: Harrap, 1988.

Kaldor, Mary. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. Stanford, CA Stanford University Press, 1999.

Keisch, Claude. "Anton von Werner." In *Nationalgallerie Berlin: Das XIX Jahrhundert: Katalog der ausgestellten Werke*, ed. Angelika Wesenberg and Eve Förschl, 456–457. Berlin: Staatliche Museen zu Berlin—Preussischer Kulturbesitz/Seemann, 2001.

Kroll, Johannes. "Belgien: Geschichtskultur und nationale Identität." In *Mythen der Nationen*, ed. Monika Flacke, 53–77. Berlin: Deutsches Historisches Museum, 1998.

Melucci, Alberto. *Challenging Codes: Collective Action in the Information Age*. London: Routledge, 1996.

Mosse, George. *The Nationalization of the Masses: Political Symbolism and Mass Movements in Germany from the Napoleonic Wars through the Third Reich*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.

Murphy, David T. " 'A Sum of the Most Wonderful Things': *Raum*, Geopolitics, and the German Tradition of Environmental Determinism, 1900–1933." *History of European Ideas* 25 (1999): 121–33.

Nairn, Tom. *The Modern Janus: Nationalism and Modernity*. London: Hutchinson Radius, 1990.

Ousby, Ian. *The Road to Verdun: France, Nationalism, and the First World War*. London: Pimlico, 2003.

Pavlowitch, Stevan K. *A History of the Balkans, 1804–1945*. London: Longman, 1999.

Port, Mattijs van de. *Gypsies, Wars, and Other Instances of the Wild: Civilisation and Its Discontents in a Serbian Town*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 1998.

Posen, Barry R. "Nationalism, the Mass Army, and Military Power." In *Perspectives on Nationalism and War*, ed. John L. Comaroff and Paul C. Stern, 135–186. Australia: Gordon and Breach, 1995.

Sahlins, Peter. *Boundaries: The Making of France and Spain in the Pyrenees*. Berkeley: University of California Press, 1989.

Steiner, George. *Language and Silence*. Harmondsworth: Penguin, 1967.
Struve, Lynn A. *Voices from the Ming-Qing Cataclysm: China in Tiger's Jaws*. New Haven, CT: Yale University Press, 1993.
Tismaneanu, Vladimir. *Fantasies of Salvation: Democracy, Nationalism, and Myth in Post-Communist Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.
Tombs, Robert. *France, 1814–1914*. London: Longman, 1996.
Waldron, Arthur. *The Great Wall of China: From History to Myth*. New York: Cambridge University Press, 1990.
Wells, H. G. *The War of the Worlds*. London: Heinemann, 1898.
Wesenberg, Angelika, and Eve Förschl, eds. *Nationalgallerie Berlin: Das XIX Jahrhundert: Katalog der ausgestellten Werke*. Berlin: Staatliche Museen zu Berlin—Preussischer Kulturbesitz, 2001.

الفصل السابع

مشاهد أمازونية

النوع، والحرب، والتكرار التاريخي

بقلم: لورين دويلير LORRAINE DOWLER

"ثمة اعتقاد بأن كلمة "أمازون" مشتقة من كلمة إغريقية قديمة هي "بلا ثدي". فطبقا للأسطورة، تقوم كل أمازونية بالتخلص من ثديها الأيمن حتى لا يعيق استخدامها لقوسها. وبمرور القرون أصبحت الأمازونيات تمثلن أمة من المحاربات. وكان موطنهن الأصلي ينتقل من مكان لآخر بناء على الراوي، ولكن دائما ما كانت الأمازونيات يصورن على أنهن يسكن منطقة وراء حدود العالم المعروف، وبهذا المعنى تكون قصتهن إحدى صور الرواية الشهيرة عن أراضٍ بعيدة يحدث فيها كل شيء بالمعكوس".

كينثيا إنلوي Cynthia Enloe من كتابها المعنون:
"هل يمكن أن تحل "خاكي" محلك"

هناك تكهن بأن الأساطير والخرافات تولد عادة من الحياة اليومية. ومن المدهش أنه يمكن القول إن أسطورة الأمازونيات تعكس تماما الحياة المعاصرة التي تعتبر أن المرأة التي تشارك فعليا في نشاط حربي تعتبر خارج المكان في المشهد المعياري. وكما تقول إنلوي، فإن عالم الأمازونيات يعتبر مكانا منعزلا، حيث تنعكس أدوار النوع، والأسوأ من ذلك أن "الشيء الخطأ بشأن الأمازونيات لا يقتصر على كونهن نساء يحاربن باستخدام المعدات والأساليب

العسكرية فحسب، ولكنهن يعشن بدون رجال".[١] ومع ذلك، وعلى عكس الأمازونيات، تشعر المجتمعات الغربية بالراحة لكون الرجال جنودا ومحاربين وأبطالا، بينما النساء لسن ضحايا ولا رموزا سلطوية للحرب.[٢] فنحن نكتفي برؤية صور النساء في دور الممرضات في ميدان المعركة، أو الأهم من ذلك، كبطلات في الجبهة الداخلية. حيث تدعي كوك Cock أنه عندما يذهب الناس إلى الحرب، فإنهم يفعلون ذلك تحديدا كرجال وكنساء، وليس في تضامن وطني ثنائي. وتقول أيضا إن الجيش – كبنية سلطوية ذكورية – يضخم فعلا من كيفية تحديد الذكورة والأنوثة في المجتمع.[٣]

ويبدو أن الأمر يظل كذلك حتى في الحالة الاستثنائية للأمازونيات. حيث يقول الكثير من أنصار الحركة النسوية إنه عبر التاريخ كانت تمثيلات هؤلاء النساء المحاربات ثنائية بطبيعتها. فمن ناحية، تشير صور الأمازونيات إلى القوة العاطفية والبدنية للنساء، لكنهن في نفس الوقت مثيرات جنسيا مما يقوي شبق الرجال.[٤] وكما تقول كلاينباوم Kleinbaum، "كما أنه من المؤكد أن شبكة العنكبوت لا تبنى لتمجيد الذباب، فإن فكرة الأمازونيات لم تكن مصممة لدعم النساء".[٥] فقد فصل جولدشتاين في كتابه "الحرب والنوع War and Gender" بعض التمثيلات الشائعة للأسطورة ليوضح هذه النقطة. ففي مسرحية "زوج المحاربة The Warrior's Husband" التي عرضت في ١٩٣١، نجد أن الممثلة كاترين هيبورن(*) حين قامت

(*) كاترين هيبورن **Katharine Hepburn** (١٩٠٧ – ٢٠٠٣) ممثلة أمريكية اشتهرت باستقلال شخصيتها وقوتها. وقد غطت مسيرتها كسيدة رائدة في هوليوود أكثر من ٦٠ عاما. وكانت أعمالها تغطي مجموعة من المجالات، من الكوميديا البلهاء إلى

بتجسيد شخصية ملكة الأمازونيات المحاربة أنتيوب(*) Antiope كـــان ذلـــك بمثابة تحد كبير للفهم المعاصر عن أدوار النوع في تلك العقود المبكرة مـــن القرن العشرين. ومع ذلك، تجاهلت مراجعات المسرحية مسائل الهوية لصالح استعراض جسد هيبورن بعبارات مثل "وكشفت أولا عن ساقيها الجميلتين".(٦) وبالمثل فإن زينا (إكسينا) Xena إحدى رموز الثقافات الجماهيريـــة (والتـــي كانت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت ترى فيها نموذجا) كانـــت توصف بأنها "الجميلة الطويلة القوية الرياضية ذات العيون الزرقاء الرائعة، التي تلبس حذاء طويل الرقبة، وتنورة جلدية قصيرة ودرعا صدريا معدنيا لا يؤثر أبدا على امتشاق جسدها الرائع".(٧) فمن هذا المنظور، تصبح المحاربة الأمازونية توليفة من الجنس والقوة، حيث تنبع قوتها من إغرائهـــا. ومـــن الطريف أنه لا توجد أدلة تاريخية قوية على أن المجتمع الأمـــازوني كـــان موجودا على الإطلاق، أو أي مجتمع آخر كانت النساء فيه المسئولات أساسا عن الأفعال العنيفة للحرب. ففي الحقيقة، لا توجد أدلة على وجود أي مجتمع "كانت النساء تشكله تحكمه بصورة كاملة، ولا يوجد أي مجتمع كانت النساء فيه المحاربات أساسا".(٨)

=الدراما الأدبية، وحصلت على أربع جوائز أوسكار كأحسن ممثلة، وهو رقم قياســـي لأي ممثل. وغالبا ما كانت تجسد شخصيات نساء قويـــات متقـــدمات ذوات جوانـــب ضعف خفية. (المترجم)

(*) أنتيوب **Antiope** امرأة أمازونية في الأساطير اليونانية، عرفت بـــالقوة والجـــسارة وانحدرت حسب الأسطورة الإغريقية من أسرة ملكية ويعتقد أنها الأمازونية الوحيدة التي تزوجت. (المترجم)

ويقدم المجتمع الأمازوني مادة ثرية لتحليل الثقافة والأسطورة. ومع ذلك، فإنه من الطريف أنه بينما تختلف العمليات الاجتماعية عبر الثقافات، إلا أن التصنيف النوعي لأدوار الحرب يظل عموميا وعالميا في معارضته لهذه الأساطير.[٩] ففي جميع الثقافات كان المحاربون هم من الذكور عادة، مع استثناء نسائي أقل من ١% من كل المحاربين عبر التاريخ[١٠]. ومع ذلك، تختلف أدوار النساء غير المحاربات عبر الثقافات في أدوار مثل "القوات المساندة، شن الحرب النفسية، وصناعة السلام"،[١١] بينما ترتبط أدوار الرجال الحربية دائما بخوض الحرب.

ولدينا اليوم ٢٣ مليون جندي يخدمون في جيوش رسمية، منهم ٩٧% من الذكور.[١٢] وهناك ١١ فقط من إجمالي ٢٠٠ دولة تشكل النساء فيها أكثر من ٥% من القوات المسلحة.[١٣] ومعظم النساء المشاركات في القوات المسلحة في العالم يقمن بأدوار تقليدية مثل الطباعة والتمريض.[١٤] ومن المهم أن نقرر أن هذه الإحصاءات لا تتناول أدوار النساء في الحركات الثورية كتلك التي شهدتها نيكاراجوا والسلفادور. ومع ذلك، وكما تشير إنلوي، يعتبر عدد النساء المقاتلات أكبر كثيرا في القوى الثورية منه في الخدمات الرسمية، ولكن هؤلاء النساء غالبا ما يعدن إلى الأدوار المنزلية بعد الثورة. وتؤكد إنلوي على أن الصورة العامة للنساء في الحرب في مقابل صور الرجال تعتبر رموزا قوية مُصممة للمقاومة، وفي ذلك تقول:

"يتمثل الرمز الشائع للكثير من جيوش التحرير في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا في المرأة التي تحمل بندقية على كتفها بثقة وطفلا تحتضنه بذراعيها الحانيتين. حيث تجسد الصورة شكل "المرأة الخارقة" القادرة على فعل كل شيء. ويبدو أنها تتضمن أيضا أن عملية الحرب الثورية يمكن أن

تحول دور المرأة والإحساس بالقيمة الذاتية من ناحية، بينما تحافظ على النظــام الاجتماعي الذي كان يضمن في الماضي التكاثر وتربية الأجيال القادمة".[١٥]

وغالبا ما تستبعد القوات القتالية النظامية النساء تماما، حيــث يوجــد القليل جدا من النساء في النظام العسكري العالمي[١٦]. والأهم من ذلك أن هذه المكونات تعتبر عامة بطبعها، مما يشكل ثنائية نوعية للمكان، حيث يحظــر على النساء الوصول إلى المجالات السياسية القوية مثل ميــدان القتــال.[١٧] ويساعد تكوين الأماكن القاصرة على الرجال في المجال العام علـــى زيـــادة الفروق لصالح مزيد من سلطة الرجال.[١٨] ويقول جولدشـــتاين إن التـــشكيل النوعي للحرب يمثل استراتيجية حربية حيث إن:

"القتل في الحرب لا يأتي طبيعيا لأي من الجنسين، ومع ذلك أصبحت احتمالات الحرب عامة في المجتمعات البشرية. وللتغلب على رفض الجنود للقتال، تطور الثقافات أدوارا للنوع تساوي بين "الرجولة" والـصمود تحــت النيران. فعبر الثقافات وعبر الزمان، كان اختيار الرجال كمقاتلين، واختيار النساء للأدوار الحربية النسائية المساندة، يساعد على تشكيل نظام الحــرب. وبالتالي فإن انتشار الحرب في التاريخ أثر فى النوع كثيرا ــ خاصة أنماط النوع في رعاية الأطفال.[١٩]

الطبيعة تواجه التربية

يمكن اعتبار ما ذهب إليه جولدشــتاين مــن أن أدوار النـــوع تمثــل استراتيجية للحرب بمثابة وجهة نظر بنيوية اجتماعية. فقد كان هناك حـــوار طويل مستمر بين أنصار الحركة النسوية حول دور الطبيعة مقابل التربية في

بناء الهويات العنيفة. ومع ذلك، من الضروري أن نقرر أن كل هؤلاء يقفون في مواجهة المبدأ الأكثر جوهرية لحجة الطبيعة بأن تفوق الرجال يتحدد على أسس بيولوجية. فهناك مدرستان للفكر في قضايا النوع والعنف، تتمثل أكثرهما انتشارا في البنيوية الاجتماعية التي تدعي أن السلوك العنيف لا يتحدد بالنوع، ولكنه نتيجة قوى بيئية، مثل التقاليد الاجتماعية. ويدعي الرأي النسوي البيولوجي أن النساء غير قادرات على العنف، وأنهن صانعات السلام "الطبيعي" في المجتمع. ويوضح هذا الموقف "رواية الزوجات الكبيرات" التي تقول إنه إذا أصبحت امرأة رئيسة للولايات المتحدة، فلن يكون هناك مزيد من الحروب ببساطة، لأن المرأة لن ترسل ابنها أو أبناء أمتها إلى الحرب، باعتبارها أم الأمة رمزيا. ومن الواضح أنه إذا درسنا دور القائدات الأخريات مثل مارجريت تاتشر، فإن الأمر لا يكون كذلك ببساطة. ويقول أنصار الحتم البيولوجي أيضا إنه بسبب تزايد قدرة العلم على السيطرة على المورثات، يمكننا يوما ما أن "نوقف الحروب بالتخلص من المورثات العدوانية".[٢٠]

ومع ذلك، لا تأخذ هذه الأقوال في حسبانها تأثير الثقافة الإنسانية على السمات البيولوجية. فمثلا، ينتقل المراهقون إلى البلوغ حاليا في أعمار أصغر مما كانت عليه أجيال قليلة سابقة - "وربما يرجع ذلك إلى التعرض لتأثيرات "النضوج" في ثقافة المراهقين، أو ربما حتى التعرض لضغوط أعلى".[٢١] ومن الطريف أنه ما دامت هناك حروب، سيكون هناك نساء يتحدين الطبيعة الحتمية البيولوجية. فمثلا، كانت لوسي برور Lucy Brewer أول أنثى "غير رسمية" في القوات البحرية الأمريكية، حيث اتخذت اسم

جورج بيكر George Baker، وخدمت في القوات البحرية على سفينة "الدستور الأمريكية USS Constitution" خلال حرب ١٨١٢. وفي ١٨٦١ حاربت لوريتا جانيت فاسك Loretta Janet Vasques في موقعة بول رن Bull Run والتي كانت أول معركة في حرب تكوين الاتحاد الكونفيدرالي (الحرب الأهلية) للولايات المتحدة تحت اسم الملازم هاري بوفود Hary Buford. وبالمثل فإن كاثي ويليامز Cathay Williams (١٨٤٤-١٨٩٢)، والتي كانت من العبيد سابقا، قد خدمت في الجيش الأمريكي باسم الجندي ويليام كاثي حتى اكتشف أنها أنثى خلال علاجها من مرض ألم بها.(٢٢) ويمكن أن يشير أنصار الحتم البيولوجي إلى الأفعال الشجاعة لهؤلاء النساء معتبرين إياها شذوذا يؤكد القاعدة. ومع ذلك، تتمثل المشكلة في أنه لا يوجد تفسير بيولوجي واحد يكفي لتفسير لغز توزيع أدوار الحرب حسب النوع. إذ يقول جولدشتاين: إن "البيولوجيا تقدم تفسيرا جزئيا بإظهار لماذا تميل الحرب إلى مشاركة الرجال غالبا. ولكنها لا تقدم تفسيرا كافيا للغز لماذا تكون الحرب كلها للرجال في الواقع".(٢٣)

حجة للتكرار التاريخي

أود أن أعرض هنا نموذجين من تجارب المرأة على جبهة القتال وذلك لتبيان كيف أن هويات النساء تتحدد وتتغير لخدمة حاجات الحرب، وذلك كنقطة انطلاق لتحديد نوع الهويات في الحرب. والأهم من ذلك أنني سأظهر كيف أن هذا المشهد السياسي أو طريقة النظر الذكورية تتشكل من أفكار قديمة عن المكان العام والخاص. ففي الحالة الأولى، سأفصل كيف أن صور

النساء في الثورة الأيرلندية كانت تتشكل على أنهن رفيقات مساعدات للرجال الأبطال في الثورة. فغالبا ما تذكر الثورة الأيرلندية على أنها مقاومة مشتركة، حيث كان الرجال والنساء يقفون جنبا إلى جنب في تضامن أيرلندي. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الصور للتضامن العام، من الضروري أن ندرس كيف كان يتم ربط هويات النساء بحماية بيئتهن الداخلية في المقام الأول. والأهم من ذلك أن النساء اللائي كن يتحدين فكرة الرجل المحارب بالمشاركة في الأدوار الأكثر عمومية كن يستبعدن عمدا من المشهد السياسي.

وتركز دراسة الحالة الثانية على تحديد النوع في الصور البطولية للمحاربين، وضباط الشرطة، وعمال الإنقاذ الآخرين في مركز التجارة العالمي بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١. وليس مدهشا أنه بوضع هذه الحالة جنب الحالة التاريخية لتحديد النوع لهويات النساء في أيرلندا في أوائل القرن العشرين، سنجد أنه لم يتغير الكثير في المشهد السياسي الأمريكي في أوائل القرن الحادي والعشرين. وتمثل حالة "جراوند زيرو Ground Zero"(*) قضايا منطقية مماثلة لحالة أيرلندا الثورية. فأولا، يعتبر تعريف المحارب ثابتا في المجال العام، ولا يشمل أعمال الشجاعة اليومية مثل تقديم المساعدات للجرحى أو مجرد رعاية أسرة في مواجهة مخاطر الحرب. وثانيا، لا يتساهل المجتمع مع فكرة كون النساء جنديات ومحاربات، وبالرغم من أن المحاربين لا يعتبرون مقاتلين رسميين، فإن الحرب كانت تعتبر دائما بمثابة عملية دفاع عن المجتمع. فمنذ أوائل القرن العشرين كانت الوحدات المقاتلة

(*) التسمية التي أطلقت على مبنى مركز التجارة العالمية بعد تدميره في أحداث ١١ سبتمبر وتسويته بالأرض (المترجم).

تنظم على أساس مشابه للوحدات العسكرية، من حيث الأزياء الكاملة ورتب الضباط والكتائب وقادة الأقسام ومسئولي إطلاق النار.[٢٤]

ومن الصعب التنبؤ بدور المحارب كمدافع عن الوطن وحامي الأمة، فهذه المسئولية يمكن أن تندلع في أي زمان أو مكان مثل الحرب ذاتها.[٢٥] والأهم من ذلك أن ذكورية القتال تمثل إحدى النتائج غير المباشرة لحوار التربية مقابل الطبيعة، والتي تحد من مشاركة النساء في المهن الأكثر عنفا أو عملا. وتكشف دراسة عاملات الإنقاذ في "جراوند زيرو" عن طبيعة نوع الأدوار النسوية خلال الصراع العنيف، بل وتشير أيضا إلى كيفية تحول هذه الأدوار إلى حالات أخرى ذكورية كما يحدث في أعمال الشرطة والبناء. ولهذا السبب فإن دافع هذه الدراسة سيركز على العلاقة التبادلية بين المشهد الأخلاقي والأعمال المناسبة للرجال والنساء في حالة الحرب.

مشاهد المحاربين: أخلاقيات العام والخاص

يقول تل Till إن العلاقة الثنائية الشهيرة بين المجالات العامة والخاصة يمكن أن تلقي بعض الضوء على العمليات التي ساعدت على جعل المشاهد بمثابة طريقة ذكورية للرؤية.[٢٦] فعادة ما كانت المجالات الخاصة ترتبط بالبيت وتعتبر نسائية، بينما المجالات العامة (خارج البيت) كانت تعتبر ذكورية. وقد استكشف أصحاب النظريات النسوية تعريفات بديلة للخاص والعام بتحليل العام من حيث علاقته بالخاص.[٢٧] وتشير روزالين دويتشه Rosaline Deutsche إلى الاعتماد المتبادل بين تقسيمات العام والخاص والأخلاقيات. إذ تقول إن تعريفات المجال العام ترتبط بنوع المجتمع السياسي

الذي نتصوره.[٢٨] ففي عالم يقدر الاستمرارية، يحدث فرق بين ما هو معروف في المجال العام وما يجب أن يختفي عن الأنظار. وهذا التمييز بين المنظور والمستبعد هو الذي يقرر القواعد الأساسية في تكوين المشهد الأخلاقي.[٢٩] ولذلك فإن فهم ردود الأفعال على الأحداث خلال كل من الثورة الأيرلندية وأحداث الحادي عشر من سبمتبر يجب أن يساعدنا على فهم الطرق التي تتجسد وتطبق بها الأخلاقيات في الممارسات المرتبطة بالمشهد، خاصة التقسيم النوعي للمجالات العامة والخاصة.

وتقول هاناه أرندت Hannah Arendt إنه في أية مناقشة لبناء السلطة، يتفق المنظرون السياسيون اليمينيون واليساريون على أن العنف مجرد إعلان فاضح عن القوة.[٣٠] ولهذا السبب فإنه إذا كانت الأمم تظهر من خلال الهويات المحددة على أساس النوع والتي تكرس اختلال القوة بين الرجال والنساء، فإنه سيكون من المفيد دراسة كيف تعزز الحرب هذه الهويات. وبالرغم من الاهتمام المستمر بتقاطع النوع مع القومية، فإننا لم نهتم غالبا بالحرب كعامل لتشكيل المجتمعات البشرية.[٣١]

مشاهد ثورية من التضامن الأيرلندي

تقول مارجريت وارد Margaret Ward – المؤرخة النسوية – إننا لا نحتاج إلى مجرد إعادة كتابة دور النساء الأيرلنديات في التاريخ، ولكننا نحتاج إلى فهم الدوافع وراء استبعادهن. هل كان ذلك مجرد سهو، أم أنه كان محاولة لإبعادنا عن فهم التاريخ؟ ولذلك فإنها تذهب إلى أن "النساء كن مهمشات جدا في وعي أولئك الذين درسوا الأحداث، وظلت أهميتهن خافية

في السجلات التاريخية، وذلك في انتظار أن يأتي باحث ما يريد معرفة ما فعلته النساء، وكيف كن يفكرن، وكيف تأثرن باضطرابات القرن الماضي". (٣٢)

وسأتبنى في هذه الدراسة أن أحد تفسيرات غياب النساء في تاريخ الثورة الأيرلندية يتمثل في أن النساء الأيرلنديات لم يكن يعتبرن جنودا، لأن هوياتهن مُحيت من المشهد السياسي الذي كان يمثل طريقة ذكورية للنظر إلى الأشياء. والأهم من ذلك أن إنتاج المشهد السياسي الذكوري يعتمد بصورة تبادلية على استمرار المشهد المحلي. وبصورة أكثر تحديدا، يقول ناش Nash إنه في الحالة التاريخية للقومية الأيرلندية شجع استبعاد النساء من المجال العام على ظهور قيادة للمكان متأثرة بالنوع، بحيث أصبح المجال السياسي مجالا ذكوريا. (٣٣)

شهد عام ١٩١٤ تشكيل "المجلس النسائي الأيرلندي" المعروف محليا باسم منظمة كومان نامبان Cumann na mBan وهو أول تنظيم سياسي تؤسسه نساء أيرلنديات. وقد مكّن تشكيل هذه المنظمة النساء من مقاومة الاستعمار البريطاني، بل إنه ساعد على حضور النساء بقوة في المشهد السياسي. ولذلك فإنه ليس مدهشا أن الرجال الأيرلنديين كانوا يعمدون إلى حبس دور هذه المنظمة في "مساعدة المحاربين". (٣٤) حيث تراجع دور هؤلاء النسوة إلى الأدوار التقليدية للنساء في المجال المنزلي، أي أدوار المساعدة والرعاية مثل حمل نقالات المرضى والتمريض وجمع التبرعات المالية(٣٥). وعلى الرغم من أن النساء حاولن إثبات وجودهن بطرق أكثر "ذكورية" مثل العمل جاسوسات وحمل الأسلحة، في السنوات الأولى غالبا، فإن هذه المنظمة

النسائية بقيت في الظل في أعين المتطوعين الذكور. ومع ذلك، حدث تغيــر جذري في ١٩٢٠ عندما اتخذت المنظمة موقفا سياسيا غير مسبوق اســتنكر تقسيم أيرلندا، بينما كان الجيش الجمهوري الأيرلندي ذاتــه ككــل منقــسما بصورة سيئة حول المعاهدة التي كانت ستمنح المقاطعات الــشمالية للــسيادة البريطانية.

وقد تفاوض على المعاهدة في ١٩٢٠ خمسة مفوضين أيرلنديين، آرثر جريفث، ميشيل كولينز، جورج كافان دوفي، روبــرت بــارتون، وإيمــون دوجان، حيث التقوا جميعا مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جــورج في لندن. وكان الديل Dail (البرلمان الأيرلندي) قد عين هــؤلاء الخمــسة، وكانت عضوات المنظمة مندهشات من عدم وجود أية امرأة، خاصة مــاري ماكسويني Mary MacSwiney.(٣٦) إذ إن ماكسويني كانت عضوا مؤسسا في المنظمة ورئيسة فرع كورك Cork Branch، الذي التحقت به بعــد أحــداث ١٩١٦. ويتفق المؤرخون حاليا على أن مسار التاريخ الأيرلندي كان يمكــن أن يتغير تماما بضم هذه المرأة الجمهورية التي لا تستسلم. وفيما يلي اقتباس من خطاب استمر لساعتين وخمس وأربعين دقيقــة ألقتــه ماكــسويني فــي البرلمان الأيرلندي:

"أيها الرجال، يا من تتحدثون عن الحرب، هل تعرفون كم عانينا مــن الصعاب التي سببتها تلك الحرب. دعوني أخبركم، حين كنتم تخرجون للقتال تحقيقا للشرف والمجد، كنا نبقى في البيوت ونعمل بالطرق الأكثــر مهانــة، وتحملنا الآلام وعذاب البؤس والحرمان الــذي ســببته الحــرب، ورعــب الاقتحامات الليلية لبيوتنا وما يترتب عليها، وكان علينــا أن نحفــظ شــرفنا

وشرفكم. لقد كنتم في مهمة أكثر يسرا مقارنة بمهمتنا. أيها الرجال، لن تجدوا في أيرلندا امرأة واحدة لم تذق مرارة المعاناة، وكل امرأة منهن بوسعها اليوم أن تأتي هنا وتتحدث بنفس البلاغة التي تحدثتم بها، ولذلك فإنني أسأل وزير الدفاع، بعدما رأيت كلماتكم اليوم، بحق السماء اسمح لنسائنا أن يخرجن المرة القادمة على جبهة النار مثلهن مثل هؤلاء الضباط والجنود".(٣٧)

على هذا النحو وسّعت كلمات ماكسويني من حدود المفهوم التقليدي للجندي بضم أعمال حالة الحرب التي حدثت في المجالات الخاصة في البيت. وتقول إن البيت لم يكن المكان المحمي والآمن الذي اعتقد الرجال أنه كذلك. والأهم من ذلك أنها حطمت الحدود بين المكان العام والخاص في المشهد السياسي عندما قالت إن نفس النساء اللائي عانين الصعاب في الجبهة الداخلية سوف يصبحن جنديات أفضل من الرجال الذين جنوا أمجاد ميدان المعركة.

وخلال أسابيع من الجدال حول هذه المعاهدة في البرلمان الأيرلندي، ظلت النائبات الست ثابتات في معارضتهن للمعاهدة. حيث كن يستخدمن ذكريات الأبناء والأزواج والأخوة القتلى في تبرير موقفهن.(٣٨) ومنحت الجبهة الموحدة التي مثلتها نساء البرلمان الأيرلندي مصداقية كبيرة لادعائهن تمثيل رؤى غالبية النساء الأيرلنديات. ورميت عضوات البرلمان الأيرلندي بهجوم شكك في صحتهن العقلية وذلك من جانب بعض الأعضاء الرجال، الذين قالوا إن هؤلاء النساء عانين من خسائر شخصية رهيبة لدرجة أنهن أصبحن غير قادرات على تقييم القضايا السياسية. وأكد نفس هؤلاء الرجال

على أن أولئك النساء كن مدفوعات بالعاطفة والتصميم العنيد للتصويت بنفس الطريقة التي كان سيتمناها أزواجهن وأبناؤهن الموتى. وأدى هذا الجدل إلى تكوين حاجز سياسي اتُهمت فيه النساء بأنهن غير قادرات على رؤية ما وراء حدود بيوتهن. وبعبارة أخرى، صُورت النساء غير قادرات على التفكير العقلاني بمجرد ترك البيوت والدخول في المجال العام. وكان ذلك بمثابة سيف ذي حدين، لأن النساء لم يحصلن على الاعتراف المماثل بالصعاب التي سببتها الحرب لهن، وكان يقال علاوة على ذلك إن عبئهن ثقيل لدرجة أنهن كن غير قادرات على تخليص أنفسهن منه. وكان التصويت النهائي في البرلمان الأيرلندي لصالح التصديق على المعاهدة (٦٤ مقابل ٥٧). وبعد إعلان نتيجة التصويت، أعلنت ماري ماكسويني أنها حزينة وآسفة لأنها شهدت اليوم "الدولة الأيرلندية الحرة وهي تسلم أمتنا، هذه الأمة المجيدة التي خدعت هنا الليلة، إلى الإمبراطورية البريطانية".[٣٩]

وبالرغم من التصديق على المعاهدة، كان لا يزال هناك على الأقل احتمال أخير لرفض التقسيم. فقد كان البرلمان الأيرلندي منتخبا من الأفراد الذين يقيمون في أيرلندا، بما في ذلك مواطنو الشمال، الذين لم يعودوا جزءا من الجمهورية. ولذلك فإن البرلمان الأيرلندي القائم لم يكن يمثل فقط الحكومة الانتقالية لجنوب أيرلندا.[٤٠] وبالتالي دعا رئيس الحكومة آنذاك إيامون دى فاليرا(*) إلى انتخابات جديدة، ووضعت فعالية المعاهدة على

(*) إيامون دي فاليرا Éamon de Valera (١٨٨٢ - ١٩٧٥) إحدى الشخصيات السياسية البارزة في أيرلندا في القرن العشرين. غطى مساره السياسي أكثر من نصف قرن (من ١٩١٧ إلى ١٩٧٣)، حيث شغل فترات عدة رئيسا للحكومة ورئيسا للدولة. وقاد إعلان دستور أيرلندا أيضا. كان فاليرا قائدا لمسعى أيرلندا من أجل الاستقلال=

المحك أخذا في الاعتبار أن هذه الانتخابات الجديدة ستؤدي إلى برلمان قد يؤيد أو يعارض الاتفاقية.

ومن المفارقات المحزنة في هذا الصدد أن النساء كن قد حصلن على حق التصويت قبل ذلك بعدة سنوات، وقد شعرت عضوات المنظمة بقوة بأن النساء يجب أن يشاركن في الاقتراع. ولكن المأساة تمثلت في أن معظم النساء لم يكن مسجلات للتصويت، وهكذا شعر كثير منهن بأن الاهتمام أولا بالحيلولة دون الانفصال قبل تكوين وترسيخ منظمة نسائية سيبعدهن عن احتمال التصويت من أجل استقلال أشمل.[٤١] ومن أجل تسجيل النساء غير المسجلات، قامت النائبات الست بحركة في البرلمان من أجل التسجيل الجديد، ولكن ذلك توقف بسبب موقف أغلبية النواب الرجال، مما أدى إلى انخفاض حاد في تمثيل النساء في هذا الانتخاب.[٤٢] ومن المفارقات أن أعضاء البرلمان الذي كان يضم ممثلي الشمال لم يكونوا مهتمين بمشكلة استبعاد نسبة كبيرة من مجموع الناخبين: أي أصوات النساء. ويوضح هذا الانحراف الطبيعة الاستبعادية للمشهد السياسي باعتباره مجالا ذكوريا عاما، أدى إلى استبعاد المجال الخاص من المشهد، على نحو ما تقول دويتشه.[٤٣]

وهكذا قررت المنظمة تسجيل احتجاج آخر أكثر قوة عندما بدأت سلسلة من الهجمات على العلم الأيرلندي أينما ظهر على منابر ما قبل المعاهدة. فبالنسبة لعضواتها، أضبح هذا العلم يمثل الآن أعظم الخدع.[٤٤]

---

*عن بريطانيا في حرب الاستقلال، وكان رئيسا للحكومة من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٨، ومن ١٩٥١ إلى ١٩٥٤، ومن ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩، عندما استقال عقب اختياره رئيسا لأيرلندا. (المترجم)

وبعد انتخاب برلمان مؤيد للمعاهدة بهامش صغير جدا، اندلعت حرب أهلية دموية استمرت ستة أشهر. وعندما انتهت الحرب، كونت أربع من مقاطعات أولستر الست، التي كانت جزءا من جمهورية أيرلندا، مقاطعة أيرلندا الشمالية الجديدة. وكانت فائدة تطور هذه المنظمة كمنظمة مستقلة مكونة من المتطوعين الذكور، تتمثل في أنها منحت المجال للعديد من النساء، حيث يستطعن تقديم مساهمات جيدة في الصراع العسكري ضد الحكم العسكري البريطاني، مما مكن النساء من تطوير استراتيجية سياسية خاصة بهن، ومناقشة القضايا السياسية الراهنة. ومن الطريف أنه بالرغم من مساندة المنظمة للجيش الجمهوري الأيرلندي فإنها لم تكن محظورة من حكومة الدولة الحرة كما كان الجيش الجمهوري في ١٩٣٦. والسبب في هذا واضح: إذ إن النساء في هذه الثورة لم يكن يعتبرن ناشطات سياسيا ببساطة.

ومع ذلك، اشتهرت بعض النساء في المجال العام بسبب أعمالهن الثورية. وكانت الكونتيسة كونستانس ماركيفيتس Countess Constance Markievicz واحدة من أشهر النساء في المقاومة، حيث كانت مشهورة بشجاعتها وقوتها العسكرية. ومع ذلك، يجب وضع كلمات ساوير Sawyer التي تصف إنجازات ماركيفيتس إلى جانب صورتها التي كانت واحدة من أشهر صور النساء في المقاومة في أيرلندا:

"كانت الكونتيسة ماركيفيتس غير راضية بالطهو والتمريض، وكانت تحتل المرتبة الثانية في قيادة الكتيبة التي احتلت وسط مدينة دبلن في المنتزة المعروف باسم "ستيفنز جرين Stephen's Green" قبل أن تضطر للتراجع إلى

كلية الجراحين. وقد أطلقت النار من مسدسها كثيرا، ولكنها كانت من جيش المواطنين Citizen's Army، وكان هناك أخريات في هذه المجموعة المختارة، ولكنهن لم يكن من طبقتها (الاجتماعية)، لهن لحظات مجيدة: فقد كان هناك عشر رجال وتسع نساء كلهم مسلحون بمسدسات اختيروا للهجوم على رمز السلطة البريطانية الذي لم يكن محميا جيدا، وهو قلعة دبلن. حيث كان مع النساء أسلحة للحماية الشخصية. ومع ذلك، فإنه عندما حان الوقت لشن الهجوم على القلعة، شارك الرجال والنساء معا في اقتحام البوابات. ولكن المساواة في القتال لم تدم طويلا. فبعد صدهم تحركن إلى مجلس المدينة City Hall، حيث تحولن إلى الأدوار التقليدية للنساء في الحرب؛ وذهبن إلى أبعد نقطة عن الصراع ونظمن خدمات الطعام والمستشفيات[٤٥].

وعلى عكس أعمال نيلاركييفكس Nilarkievicz الموثقة، فإن تجسيد هذه "البطلة" أصبح نموذجا مصنوعا بمهارة ليظهر للمسرح العالمي خليطا مناسبا من الأنوثة والمكانة، على عكس الصراع والعدوان. وتعرض هذه الصورة الرمزية الشهيرة وقفتها الواثقة بمسدسها، ولا تعكس زينة الكونتيسة، حيث تقبل مسدسها قبل أن تسلمه للقائد البريطاني.[٤٦] ولا تمثل أيضا صورة المرأة التي يشكو زوجها ــ عند سؤاله عن سبب إنهاء زواجه بالكونتيسة ــ من أنه لم تعد بينهما علاقة جسدية منذ أن أخفت البنادق تحت فراش الزوجية.[٤٧] ومن المؤكد أنها لا تمثل شجاعة المرأة التي صرخت عند تخفيف الحكم عليها بالإعدام إلى السجن مدى الحياة بسبب نوعها،[٤٨] فلم تكن دموعها دليلا على راحتها، ولكنها كانت دموع خيبة الأمل: لأنها لم تتلق

حكما بالإعدام مثل زملائها الرجال ممن أشعلوا تمرد عيد الفصح (*) Easter Rising.

وبدلا من كل هذا، تقدم هذه الصورة نموذجا للسلوك المقبول للنساء في الحرب. وتوضح وقفتها أنها امرأة ذات مكانة، من خلال لباسها الفاخر، وأنها تتمتع بالجاذبية، بوقفتها المفعمة بالأنوثة وقبعتها المزينة بالريش. ولكن خلفية المشهد الرعوي الذي يجسد الإحساس بالهدوء والصفاء والبيت (باعتبار الحديقة امتدادا للبيت) لا تتوافق مع صورة ماركيفيتس التي تهاجم قلعة دبلن. وبدلا من ذلك، فإن هذا المشهد يدعم الصورة الأكثر نعومة وجمالا للمرأة الأيرلندية المقاتلة. ولا يدل ذلك على المرأة التي حاربت جنبا إلى جنب مع الرجل والنساء الأقل مكانة. وأخيرا، فإن أصبعها يظل منبسطا بجوار الزناد، كما لو كانت غير مستعدة لإطلاق مسدسها المحبوب. وهكذا صورت الكونتيسة التي كانت سعيدة بسلاحها على أنها غير كذلك، أي كما لو كانت قد أجبرت على أن تكون جندية. فقد وجدت الحركة التي يسودها الرجال هذه الصورة للكونتيسة مقبولة لترويجها على المسرح العالمي. فهي تبالغ في معايير الأنوثة المقبولة والمعروضة بمهارة، حيث يصبح الضعف المرتبط بهذه الأنوثة سلاحا للتضامن.[٤٩] وتوضح جاكلين كوك هذا النمط من

(*) تمرد عيد الفصح Easter Rising يعرف أيضا بعصيان عيد الفصح، وتشير إليه بعض التقارير البريطانية المعاصرة بأنه تمرد جماعة "الشين فن"، وكان تمردا اجتاح أيرلندا في أسبوع عيد الفصح في ١٩١٦. وقد قام بهذا التمرد الجمهوريون الأيرلنديون بهدف إنهاء الحكم البريطاني لأيرلندا، وإقامة الجمهورية الأيرلندية في وقت كانت فيه بريطانيا متورطة بشدة في الحرب العالمية الأولى. وكان أهم تمرد في أيرلندا منذ عصيان ١٧٩٨. (المترجم)

استغلال الرجال للضعف عندما تقرر، "إن القوة تشبه مرض "الهيموفيليا(*)" ينتقل عن طريق الأمهات، لكنه لا يظهر إلا في الأطفال الذكور".(٥٠)

حالة جراوند زيرو Ground Zero

يتضح ضعف النساء الذي يثير قوة الرجال في وقت الحرب في اهتمام الإعلام بالزوجات اللائي ترملن بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١، مثل ليزا بيمر التي كان زوجها واحدا من الأبطال المشهود لهم في الرحلة ٩٣ التي أسقطت في ذلك اليوم. فبالرغم من الإشادة بها في الصحافة كبطلة تشبه القديسة، فإن هويتها اختزلت في صورة الأم والزوجة الضحية. وكان لصورتها الناتجة عن ذلك نفس الأثر مثل صور النساء في أفغانستان: أسباب للذهاب للحرب.

ولذلك، فإنني سأركز على عدة نقاط لخدمة أغراض هذا البحث. فأولا، يعتمد خلق الأبطال الذكور العظام على المشهد المحلي. فمثلا، هل كانت كلمات "هيا ندور Let's roll" التي أطلقها تود بيمر قائد الرحلة ٩٣ قبيل إسقاطها ستصبح صورة قوية للتضامن الوطني بدون رمزية أرملته ليزا بيمر التي تشبه السيدة العذراء، وهي أم حامل ترثي العمل الشجاع لزوجها؟ وثانيا، إن أعمال النساء اللائي قمن بأدوار نشطة في حالة الحرب، مثل المقاتلات

(*) الهيموفيليا Hemophilia مجموعة من الاختلالات الجينية الوراثية التي تعرقل قدرة الدم على التجلط، والذي يستخدم لإيقاف النزيف عند تمزق الأوعية الدموية، وهذه الأعراض أكثر حدوثا لدى الذكور منها لدى الإناث. وفي مناطق مثل المخ أو داخل المفاصل، فإن هذا المعرض يمكن أن يكون مميتا. (المترجم)

وضابطات الشرطة، غالبا ما كانت تتعرض للتجاهل عند تسجيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وأخيرا، فإن استبعاد هؤلاء النساء من المشهد يخلق مجالا عاما مشبعا بالخصائص التي ترتبط غالبا بالمشهد المحلي، مثل الرعاية والتمريض. ولذلك، فإن أعمالا مثل بكاء المحاربين وضباط الشرطة الرجال تعتبر مناسبة. فقد كونوا في غياب النساء مجموعة بمثابة أسرة كبيرة من أجل الرثاء. ففي هذه الحالة الخاصة، انتقلت الأمة إلى التضامن بسبب عمل كان شنيعا جدا لدرجة أن الأمهات الحوامل أصبحن أرامل، وكان الأبطال العظام يبكون فعلا.[٥١]

ولذلك فإنه من الضروري أن نقرر أن هدف هذا البحث ليس رفض أية أعمال شجاعة قام بها الأفراد في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١. ولكن، يتمثل الهدف في إطلاق بحث مبدئي عن كيف أصبح مشهد مدينة نيويورك ذكوريا بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي، وذلك كطريقة لإظهار منعة المدينة في وجه الهجمات. وكنقطة بداية لهذه المناقشة، سوف أحلل تكوين المشهد الأخلاقي لمدينة نيويورك عن طريق الصور العامة التي ظهرت عقب المأساة مباشرة. وسوف أعتمد أيضا على مناقشة الهجمات من وجهة نظر نسائية مثل "مجلة الإطفاء: الرسالة الإخبارية للنساء العاملات في خدمة الإطفاء".[٥٢] حيث تهتم هؤلاء الإطفائيات بأن هناك اتجاها لافتراض أن أبطال مواجهة تلك الهجمات كانوا جميعا من الرجال، وتجاهل إسهامات الإطفائيات وضابطات الشرطة وعاملات الإنقاذ اللائي خاطرن وقُتل بعضهن في الحادي عشر من سبتمبر. بل إن هذا أدى إلى زيادة تعميق ذكورية إدارة

إطفاء مدينة نيويورك، وذلك مع إحياء تعبيرات مثل "رجال" الإطفاء (وليس "عمال" الإطفاء) وأخوية الدم. ومن الناحية التاريخية، فإن تحدي فكرة المحارب الرجل يعتبر عملا غير وطني. ومع ذلك، فإنه في حالة هذه الهجمات على مدينة نيويورك، من الضروري أن نتساءل لماذا تم تجاهل أعمال النساء في تسجيل أحداث ذلك اليوم، وما هو نمط القواعد الأخلاقية الذي استقر بغيابهن. والأهم من ذلك هو كيفية إعادة كتابة المعالجة التاريخية لهويات النساء في الحرب ببساطة في المشهد السياسي المعاصر؟[٥٣]

الأبطال العظام

تتمثل إحدى أهم الصور الشائعة بعد هذه الهجمات في فيلم كرتوني بعنوان "أبطالنا الشوامخ Our Towering Heroes"، والذي يشبه صورة مركز التجارة العالمي بجسدي رجل إطفاء وضابط شرطة. وهكذا يتضح إضفاء الطابع الذكوري على المشهد الحقيقي. ومع ذلك، كيف يمكن أن تعمل هذه الصورة، وصور عمال الإطفاء وهم يتعانقون ويبكون، على بناء التضامن الوطني في نفس الوقت؟[٥٤]

وفي حالة الرجال الذين يظهرون العواطف علانية، فمن الواضح أن هناك ترابطا عميقا تطور في مواجهة هذه المأساة، ولكن هناك أيضا إحساسا بالقوة نابع من الضعف كما ذكرنا سلفا.[٥٥] فمثلا، ذهب مقال في نيويورك تايمز بعنوان "عندما بكى البطل" إلى أننا "رأينا رجال إطفاء شجعان يبكون، ويستطيع رجال آخرون البكاء أيضا، ... حيث توضح الاستجابات الإنسانية

الدافئة على خسائر الحادي عشر من سبتمبر الحقيقة لنا: فالـدموع تستطيع كشف القوة، وليس الضعف؛ والشفقة وليس الخوف؛ والنضج وليس فقدان السيطرة. إذ إن الدافع إلى البكاء عندما تصبح العاطفة جامحة يمثل جزءا منا، ولا يعتبر نكرانه أمرا نبيلا".(٥٦) وفي هذه الحالة، فإن الخصائص التي ترتبط عادة بالمنزل، مثل الشفقة والعاطفة، تدخل في المجال العام؛ ومع ذلك، تترجم هذه الخصائص إلى قوة ونضج كما يظهرها الرجال في المجال العام.

وبالرغم من وجود بطلات في جراوند زيرو، كما ذكرنا سلفا، فإنه يبدو أن "البطلات" المقبولات في هذا الصراع كن من الأمهات المسيحيات البيضاوات اللائي فقدن أزواجهن. وهذه مأساة بالطبع، وليس هناك ما يبرر مأزق هؤلاء النساء؛ ومع ذلك، فإنه من الطريف أنهن ظهرن بمثابة الرموز الأخلاقية لهذا الصراع، بينما تم تجاهل بقية النساء.

ولا تتمثل النقطة المهمة هنا في استبعاد الشجاعة التي أبداها هؤلاء النساء في مواجهة الحزن الشديد، ولكنها تتمثل في التساؤل عن عدم اشتمال نساء أخريات في هذه الفئة من البطولة الرمزية، مثل موارا سميث، التي كانت ضابطة في قسم شرطة نيويورك، والتي قتلت في الحادي عشر من سبتمبر، فقد كانت سميث من أوائل من استجابوا للهجوم على مركز التجارة العالمي، وشوهدت لآخر مرة وهي تجلي الناس من البرج الثاني، وأنقذت مئات الأرواح. وقد وصفتها صحيفة "ديلي نيوز" بأنها كانت صاحبة "وجه ملاك وقلب أسد".(٥٧) وقد مُنحت بعد وفاتها ميدالية شرف قسم شرطة نيويورك، وهي أعلى ميدالية شرف لدى القسم. ولكن كانت هناك أيضا يامل مرينو، وهي فنية طب طوارئ، تنحدر من الدومنيكان، والتي قتلت بينما

كانت تعالج أحد الجرحى عندما انهار البرج الثاني. فقد كانت أما بمفردها تركت وراءها ابنها كيفين، طفلا عمره ثماني سنوات، ومع ذلك لم يكن هناك اهتمام مناسب بهذا الطفل الذي ذهب إلى جدته لتربيته. وأخيرا، كانت هناك كاتي مازا أول ضابطة في هيئة الميناء تلقى مصرعها أثناء الخدمة. حيث قتلت مازا بينما كانت تخلي الناس من البرج الأول من مركز التجارة العالمي. وتم العثور على جثتها بعد خمسة أشهر من الهجوم.(٥٨)

ويثور هنا التساؤل عن مدى وجود نساء أخريات تصرفن بشجاعة، ولماذا لم يعتبرن بطلات في ذلك اليوم؟ فقد كانت ضابطة الإطفاء برندا بيركمان في إجازة، ولكنها مثل غيرها من الإطفائيين الآخرين عندما سمعت عن الكارثة ذهبت إلى أقرب دار إطفاء وقفزت على عربة إطفاء لتذهب إلى جراوند زيرو. وعملت لساعات متواصلة، ثم عادت إلى دار الإطفاء التي تعمل بها للحصول على وجبة أو الاستراحة لساعات قليلة، واستشارة زملائها الآخرين، والمساعدة على التخطيط للجنائز. وفي اقتباس من صحيفة "منيابوليس ستار تريبيون"، قالت:

"ولكن من المؤلم أن عاملات الإنقاذ اللائي وقفن جنبا إلى جنب مع الرجال في جراوند زيرو تم تجاهلهن تماما من جانب الإعلام، لدرجة أن مصطلح "رجال" الإطفاء عاد إلى الانتشار. وقالت: كانت النساء هناك منذ لحظة اصطدام الطائرة الأولى بالبرج الأول. وحوصرت النساء في الأنقاض. وقتلت ثلاث عاملات إنقاذ في ذلك اليوم. وأنا لا أعتقد أنه من الوطنية إظهار وجود مجموعة واحدة فقط من الناس في العمل".(٥٩)

ومع ذلك، كان عليها مثل غيرها من النساء أن تذهب إلى الحرب حتى تستطيع الوصول إلى المشهد السياسي، ومن المؤكد أنها وغيرها بطلات هذه الحرب. فقد عملت في قسم إطفاء مدينة نيويورك في ١٩٨٢ نتيجة لدعوى قضائية رفعتها وأجبرت القسم على تشغيلها. وأصبحت المرأة الأولى التي تعمل في هذا القسم، وواحدة من أربعين امرأة انضممن بعد هذه القضية. ومنذ ذلك الوقت، تراجع الرقم إلى ٢٥ امرأة من بين ١١٥٠٠ إطفائي في هذا القسم.[٦٠] وعندما تتحدث عن أيامها الأولى في عملها "تشرح كيف كانت تتعرض لمضايقات كأن يتم تفريغ اسطواناتها من الأكسجين، وكانت تتلقى رسائل تهديد على الهاتف بالقتل، وكيف كانت تفرغ من الهواء إطارات سيارات زملائها الذكور القلائل ممن ساندوها، وكان معظم العاملين في الإطفائية يرفضون الحديث معها أو تدريبها أو الأكل معها. والأسوأ من ذلك أنها لم تكن تعرف أبدا ما إذا كان زملاؤها الذكور يراقبون ظهرها في حالة النيران الخطرة كما كانوا يفعلون مع بعضهم".[٦١] وهكذا توضح تجربة برندا بيركمان كيف أن المرأة التي تحاول الوصول إلى المشهد السياسي تدخل في صراع يومي.[٦٢]

الخاتمة

عندما علمت ماركيفيتس أنها حُرِمت من حكم بالإعدام مثل رفاقها الذكور، وبّخَت البريطانيين مؤكدة: "إنني كنت آمل أن يكون لديكم أخلاق وأن تعدموني مثل رفاقي من الرجال".[٦٣] وكانت تتساءل عن المعايير الأخلاقية لهذه الحرب التي أنكرت عليها حتى نيل شرف الاستشهاد علانية

من أجل أيرلندا. وبدلا من ذلك، كانت تعترض على عدم أخلاقية حبسها وسبعين امرأة أيرلندية أخرى في الحبس الانفرادي. وبهذه الطريقة، كان الاستشهاد العلني شرفا محفوظا للرجال فقط. بينما كانت تضحيات النساء تستبعد من المشهد وتنقل إلى أماكن خاصة، مثل المنزل. وهكذا كان جزء من إقرار أدوار النوع في الصراع يتمثل في تحديد أنماط التضحية المقبولة أخلاقيا من حيث النوع. فمثلا، يسمح للنساء بالمعاناة في أدوار الأمهات، ولكن لا يسمح لهن بذلك كمحاربات شهيرات. وبهذه الطريقة فإن الصور المنزلية للنساء كعاجزات تقوي الصور العامة للرجال كمحاربين، ومن ثم يتشكل المشهد السياسي بصورة ذكورية.

وتتمثل الفكرة في وضع الحالة التاريخية لأيرلندا الثورية بجوار هجمات الحادي عشر من سبتمبر في إظهار أن المشهد السياسي المعاصر لا يزال يمثل الرؤية الذكورية. فمثلا، تستغل صور النساء كضحايا وأمهات وأرامل لإضفاء الشرعية على قصف الشعب الأفغاني. وكان أبطال الحادي عشر من سبتمبر هم رجال الإطفاء وضباط الشرطة ورجال الإنقاذ الآخرين، الذين يفترض أنهم من الرجال. ومن المثير للسخرية أن كلاب الإنقاذ حصلوا على تغطية إعلامية أكبر من النساء في جراوند زيرو. وكما في حالة الأمازونيات، فإن النساء اللائي يتخطين حدود المشهد السياسي يعتبرن أجنبيات من خارج المكان. والأهم من ذلك أن هاتين الحالتين توضحان الآثار التي يمكن أن تحدثها الحرب على توزيع أدوار النوع في المجتمعات. فمثلا، كيف كان يمكن أن يختلف تاريخ أيرلندا لو دخلت وجهات نظر النساء في قرار سياسي تاريخي مثل التقسيم؟ وبالمثل، هل كان يمكن أن يختلف،

أو حتى يتعطل، غزو الولايات المتحدة لأفغانستان لــو لــم تكــن صــور النساء – سواء ليزا بيمر أو النساء الأفغانيات المنقبات – سببا قويا للــدخول في الحرب؟

ربما تمثل كلمات ماركيفيتس أفضل وصف للطبيعة المزدوجة للمكان العام والخاص خلال الحرب حين قالت: "يتمثل الطريق الأول إلى الحرية في أن ندرك أننا نساء أيرلنديات ــ ولسنا مجرد أيرلنديات أو مجرد نساء، فنحن نساء أيرلنديات مستعبدات بصورة مزدوجة ولدينا معركة مزدوجة يجب أن نخوضها".[٦٤] وبالرغم من أن هذه الكلمات محددة من حيث الأمة والفتــرة الزمنية، فإنها تنطبق على جميع النساء بغض النظر عن الثقافة، أو العــرق، أو الطبقة، عندما يحاولن إعادة كتابة المشهد السياسي كطريقة للنظر إلى كل من الرجال والنساء. ولا تختلف تجربة برندا بيركمان عن تجربــة مــاري ماكسويني من قبلها بقرن تقريبا. فقد أرادت كل من بيركمــان وماكــسويني "حسبان" النساء، سواء في الانتخابات والحركة الوطنية، أو فــي الاســتجابة لكارثة قومية. فقد خاطرت المرأتان بحياتيهما في أعمال الخدمة لأمتيهمــا. ومع ذلك، وأهم شيء، أنهما واجهتا النظم الأبوية عند إعادة كتابة دور النساء في المشهد السياسي خلال فترتي الصراع.

هوامش

(١) إنلوي "هل تحل خاكي محلك Does Khaki Become You?"، ص ١١٧.

(٢) انظر: جاكوبس، جاكوبسون، ومارشبانك "دول الصراع"؛ دولر "وهم يعتقدون أنني مجرد سيدة عجوز لطيفة"؛ دانبيل "الكذب الأبيض"؛ كوندرن "العمل أثناء التقدم"؛ شاروني "الجبهة الداخلية كميدان معركة"؛ رادكليف وويستوود "أحياء Viva"؛ سيجال "صور المرأة في الحرب والسلام"؛ إيلشتين وتوبياس "النساء والعسكرية والحرب"؛ إيلشتين "النساء والحرب"؛ ريد "قوى الضعفاء".

(٣) كوك "النساء والحرب في جنوب أفريقيا".

(٤) جولدشتاين "الحرب والنوع".

(٥) كلاينباوم "الحرب ضد الأمازونيات"، كما ورد في جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ١٧.

(٦) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ١٧.

(٧) المرجع السابق، ص ١٩.

(٨) المرجع السابق، ص ١٩.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٠.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) أستراليا ١٣,٤%؛ كندا ١٠,١%؛ الصين ٥,٥%؛ جمهورية التشيك ٧,٠%؛ فرنسا ٧,٢%؛ نيوزيلندا ١٤,٣%؛ النرويج ٥,٠%؛ المملكة المتحدة ٧,٥%؛ الولايات المتحدة ١٤,٤%؛ جنوب إفريقيا ٢٤,٠%. انظر: "معهد تعليم وبحوث النساء" "النساء في الجيش"، ص ٢٩.

(١٤) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ٥٩ــ ١٢٧.

(١٥) إنلوي "هل تحل خاكي محلك ?Does Khaki Become You"، ص ١٦٦.

(١٦) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ٥٩ــ ١٢٧.

(١٧) دولر "وهم يعتقدون أنني مجرد سيدة عجوز لطيفة".

(١٨) مكلنتوك "النزاعات الأسرية".

(١٩) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ٩.

(٢٠) كولت وهولستر "هل ولدت بهذه الطريقة؟"، كما جاء في: جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ١٢٩.

(٢١) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ١٣١.

(٢٢) انظر: "معهد تعليم وبحوث النساء" "النساء في الجيش"، ص ١ــ٢.

(٢٣) جولدشتاين "الحرب والنوع"، ص ١٨٢.

(٢٤) ديتسل "سيارات الإطفاء ورجال الإطفاء"، كما ورد في يارنال و دولر "من سيلبي النداء؟"، ص ١٦١ــ ١٨٩.

(٢٥) يارنال و دولر "من سيلبي النداء؟"؛ جرينبيرج "سبب للاستنفار".

(٢٦) تيل "تعريف المشهد".

(٢٧) شتيهلي "العمومية والخصوصية والعمل السياسي للنساء".

(٢٨) دولر، كاروبيا، تشيزيجل "مشاهد النوع".

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) أرنديت "في العنف".

(٣١) إيهرنرايش "حقوق الدم".

(٣٢) وارد "الثوريون الهائجون"، ص ٢.

(٣٣) ناش "إعادة رسم خريطة الجسد/الأرض".

(٣٤) وارد "الثوريون الهائجون"، ص ١١٩ــ ١٥٥؛ ساوير "نحن مجرد نساء"، ص ٧١ــ ٩٩.

(٣٥) وارد "الثوريون الهائجون"، ص ١١٩ــ ١٥٥.

(٣٦) المرجع السابق.
(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٨.
(٣٨) المرجع السابق.
(٣٩) المرجع السابق.
(٤٠) المرجع السابق، ص ١٦٩.
(٤١) المرجع السابق.
(٤٢) المرجع السابق.
(٤٣) دولر، كاروبيا، تشيزيجل "مشاهد النوع".
(٤٤) وارد "الثوريون الهائجون".
(٤٥) ساوير " نحن مجرد نساء"، ص ٩٠.
(٤٦) المرجع السابق، ص ٧١ــ ٩٤.
(٤٧) المرجع السابق.
(٤٨) المرجع السابق.
(٤٩) رد "قوة الضعفاء".
(٥٠) "النساء والحرب في جنوب أفريقيا"، ص ٢٩.
(٥١) انظر: دولر "نساء على خطوط الجبهة".
(٥٢) فلورين "هذا أمر بعيد جدا عن الراحة".
(٥٣) انظر: دولر "نساء على خطوط الجبهة".
(٥٤) المرجع السابق.
(٥٥) رد "قوة الضعفاء".
(٥٦) بوهم "عندما بكى البطل"، ص أ ٢٧. فرانك بوهم هو مدير طب الأمومة والأجنة بالمركز الطبي بجامعة فاندربلت، ومؤلف "الأطباء يبكون أيضا".
(٥٧) مارزوللي وهتشنسون "عواطف جياشة نحو جنود مفقودين، ص ٤٧.
(٥٨) دولر "نساء على خطوط الجبهة".
(٥٩) الإطفائيات المجهولات في جراوند زيرو"، ص ١ أ.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) المرجع السابق.

(٦٢) انظر: دولر "نساء على خطوط الجبهة".

(٦٣) ساوير " نحن مجرد نساء"، ص ٩.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٧١.

المراجع

Arendt, Hannah. *On Violence*. New York: Harvest Books, 1970.

Boehm, Frank. *Doctors Cry, Too: Essay from the Heart of a Physician*. Carlsbad, CA: Hay House, 2001.

Boehm, Frank. "When the Hero Wept." *New York Times*, December 5, 2001, A27.

Cock, Jacklyn. *Women and War in South Africa*. Cleveland: Pilgrim, Press, 1993.

Colt, George, and Anne Hollister. "Were You Born That Way?" *Life*, April 1998, 39–50.

Condren, Mary. "Work-in-Progress: Sacrifice and Political Legitimization: The Production of a Gendered Social Order." *Journal of Women's Studies* 6/7 (1995): 160–189.

Daniels, Jessie. *White Lies: Race, Class, Gender, and Sexuality in White Supremacist Discourse*. New York: Routledge, 1996.

Deutsche, Rosalyn. *Evictions: Art and Spatial Politics*. Cambridge, MA: The MIT Press, 1996.

Ditzel, P. *Fire Engines, Firefighters: The Men, Equipment, and Machines from Colonial Days to the Present*. New York: Routledge, 1976.

Dowler, Lorraine. " 'And They Think I'm Just a Nice Old Lady': Women and War in West Belfast, Northern Ireland." *Gender, Place and Culture* 5 (1998): 159–176.

Dowler, Lorraine. "Women on the Frontlines: Rethinking Narratives of Heroism Post 9/11." *GeoJournal* 58 (2002): 157–165.

Dowler, Lorraine. Josephine Carubia, and Bonj Szczygiel, eds. *GenderScapes: Renegotiating the Moral Landscape*. London: Routledge, forthcoming.

Ehrenreich, Barbara. *Blood Rights: Origins and History of War*. New York: Metropolitan Books, 1997.

Elshtain, Jean B. *Women and War*. New York: Basic Books, 1987.

Elshtain, Jean B., and Sheila Tobias. *Women, Militarism, and War*. Savage, MD: Rowman and Littlefield, 1990.

Enloe, Cynthia. *Does Khaki Become You? The Militarisation of Women's Lives*. Boston: South End, 1983.

Floren, Therese. "Too Far Back for Comfort." *Firework: The Newsletter of Women in the Fire Service, Inc.* Women in the Fire Service, October, 2001.

Goldstein, Joshua S. *War and Gender*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Greenberg, Amy. *Cause for Alarm: The Volunteer Fire Department in the Nineteenth Century City*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Jacobs, Susie, Ruth Jacobson, and Jennifer Marchbank, eds. *States of Conflict*. London: Zed Books, 2000.

Kleinbaum, Abby Wettan. *The War against the Amazons*. New York: McGraw-Hill, 1983.

Marzulli, John, and Bill Hutchinson. "Outpouring for Lost Cops: People around the Country Are Offering Their Support." *New York Daily News*, September 18, 2001, 47.

McClintock, Anne. "Family Feuds: Gender, Nationalism, and the Family." *Feminist Review* 44 (1993): 61–79.

Miller, Kay. "The Invisible Women Firefighters of Ground Zero." *Minneapolis Star Tribune*, January 13, 2002, 1A.

Nash, Catherine. "Remapping the Body/Land: New Cartographies of Identity, Gender, and Landscape in Ireland." In *Writing Women and Space: Colonial and Postcolonial Geographies*, ed. A. Blunt and G. Rose, 227–250. New York: Guilford, 1994.

Radcliffe, Sarah A., and Sallie Westwood, eds. *Viva*. London: Routledge, 1993.

Ridd, Rosemary. "Powers of the Powerless." In *Women and Political Conflict: Portraits of Struggle in Times of Crisis*, ed. Rosemary Ridd and Helen Callaway, 1–24. New York: New York University Press, 1987.

Sawyer, Roger. *"We Are but Women": Women in Ireland's History*. New York: Routledge, 1993.

Segal, Mady W. "Images of Women in Peace and War." In *Images of Women in Peace and War*, ed. Sharon MacDonald, Pat Holden, and Shirley Ardener, 23–39. Madison: University of Wisconsin Press, 1993.

Sharoni, Simon. "Homefront as Battlefield: Gender, Military Occupation and Violence against Women." In *Women and the Israeli Occupation*, ed. Tamar Mayer, 212–231. London: Routledge, 1994.

Staeheli, Lynn A. "Publicity, Privacy, and Women's Political Action." *Environment and Planning D: Society and Space* 14 (1996): 600–619.

Till, Karen. "Definition of Landscape." In *Feminist Glossary of Human Geography*, ed. Linda McDowell and Joanne Sharp, 147–148. New York: Arnold, 1999.

Ward, Margaret. *Unmanageable Revolutionaries: Women and Irish Nationalism*. London: Pluto, 1989.

Women's Research and Education Institute. *Women in the Military: Where They Stand*, 3rd ed. Washington, DC: Women's Research and Education Institute, 2000.

Yarnal, Careen, and Lorraine Dowler. "Who Will Answer the Call? Volunteer Firefighting and Serious Leisure." *Leisure/Loisir: Journal of the Canadian Association of Leisure Studies* 27 (3–4): 161–189.

الفصل الثامن

الدين وجغرافيات الحرب

بقلم: روجر ستامب ROGER W. STUMP

لعبت المعاني والمخاوف الدينية دورا بارزا في صراعات سياسية متعددة في العقود الأخيرة. فبعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، على سبيل المثال، فسر الصهاينة المتدينون انتصار إسرائيل باستخدام عبارات دينية واضحة واعتبروا أن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق القديمة مثل يهودا والسامرة فى الضفة الغربية وجبل الهيكل دليل على أن الخلاص الإلهي للشعب اليهودى قد أصبح فى متناول اليد. وعلى النقيض من ذلك، رأى المسلمون فى الاحتلال الإسرائيلى للمدينة القديمة تهديداً للحرم الشريف، ذلك الكيان المقدس فى أعلى جبل الهيكل وأحد أكثر الأماكن قدسية فى الإسلام. ولقد أضفى الإسلاميون المتطرفون طابعا دينيا على صراعات أخرى عديدة مثل الحرب ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان فى الثمانينيات، والحرب الأهلية فى البوسنة فى أوائل التسعينيات من نفس القرن، والصراع بين الانفصاليين الشيشان وروسيا الذى بدأ فى منتصف التسعينيات أيضا. ولقد تم تفسير هذه الصراعات على أنها هجمات ضد المجتمع المسلم فى العالم أجمع مما حدا بالمتطرفين من مختلف الدول الإسلامية إلى حمل السلاح فى أفغانستان والبوسنة والشيشان دفاعا عن الإسلام. وقد خرج تنظيم القاعدة من رحم هذه الأحداث فى الفترة بين أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كجيش إرهابى عابر للدول يقوم بالتركيز على أهداف رمزية متناثرة فى حربه ضد الخصوم الغربيين.

أما على النطاق الإقليمي، فقد احتوت التوترات بين الهند وباكستان على بعد دينى معلن منذ الاستقلال؛ ولقد تفاقمت هذه التوترات بتزايد نفوذ الأصولية الهندوسية والإسلامية فى المنطقة. ولقد لاقى هذا البعد الدينى تعبيراً رمزيا فى أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من خلال مجموعة مصطلحات عسكرية. فقد انعكس ذلك من خلال أنظمة الصواريخ الباكستانية التى حملت أسماء ترتبط بزعماء الفتوحات الإسلامية الأولى لشمال الهند (مثل غوري وغزنوي[*] Ghauri, Ghaznavi) وقيام الهند بنشر أنظمة الصواريخ التى سميت بأسماء آلهة فيدا الرئيسية (مثل آجنى وسيريا Agni, Surya) والبطل الهندوسى بريتفي Prithvi الذى خاض حروبا ضد الغزو الإسلامى. وفى قارة إفريقيا ظهر العنف السياسى فى دول عديدة نتيجة للمنافسة بين الأتباع المخلصين للعقائد الأرواحية animists والإسلامية والمسيحية فى الفترة التى تلت الاستعمار. ففى السودان على سبيل المثال

(*) الغزنويون Ghaznavids أسرة مسلمة مملوكية تركية تبنت الثقافة الفارسية وحكمت معظم فارس وبلاد ما وراء النهر والأجزاء الشمالية من شبه القارة الهندية من ٩٧٥ إلى ١١٨٦. وقد أسس هذه الأسرة سيبوكتيجين بعد توليه حكم غزنة (إمارة غزنى الحالية في أفغانستان). أما الأسرة الغورية Ghurid Dynasty فأسرة حاكمة أصلها من إيران، كانت سنية المذهب وذات ثقافة فارسية، بسطت حكمها على أجزاء من أفغانستان المعاصرة وباكستان وإيران من ١١٤٨ إلى ١٢١٥. وقد جاءت الأسرة بعد سقوط الإمبراطورية الغزنوية. وكانت إمبراطوريتها تتمركز حول إمارة غور، في قلب أفغانستان الحالية. (المترجم)

أدى الصراع بين الأغلبية المسلمة فى الشمال والأقليات المكونة من أتباع المسيحية والأرواحية(*) فى الجنوب إلى اندلاع حرب أهلية مدمرة.

توضح هذه الأمثلة التعقيد المستمر للتداخل بين المعانى الدينية والحرب. ففى القرون الأخيرة، لم تنجح الرؤى الكونية الحداثية والعقلانية وانتشار البنى السياسية ذات التوجهين العلماني والتعددي في تنحية الدين جانبا كقوة سياسية فعالة. ولقد اتخذت التفاعلات بين الدين والحرب صورا جديدة فى العالم المعاصر، ولكنها تظل تفاعلات ذات تأثيرات واسعة. ويتناول الفصل الذي بين أيدينا طبيعة وعواقب مثل هذه التفاعلات وبخاصة ارتباطها بالأبعاد الجغرافية للحرب. وتركز المناقشة بوجه خاص على موضوعيين: العلاقة بين السياق الجغرافى والأشكال المتنوعة للخطاب الدينى الحاضرة بوضوح في أسباب أو دوافع الحرب من ناحية ودور الدين فى القضايا الإقليمية التى تثير القلق والاستراتيجيات المكانية للمقاتلين ممن يسعون وراء أهداف ذات طابع دينى من ناحية أخرى. وتكشف الموضوعات المتعلقة بالبعدين السياقي والمكاني النقاب عن العلاقة المركبة بين الدين وجغرافية الحرب وتوفر أساسا للتفرقة بين الحروب التى تقوم على دوافع دينية والأشكال الأخرى من الصراعات. وتوضح هذه الموضوعات بالإضافة إلى

(*) الأرواحية Animism (من اللاتينية بمعنى "الروح، الحياة) عبارة عن الاعتقاد الديني بأن الظواهر الطبيعية، بما في ذلك الحيوانات والنباتات وحتى الجمادات أحيانا، لها جوهر روحي. وبالتحديد، تستخدم الأرواحية في أنثروبولوجيا الأديان كمصطلح لأديان الشعوب القبلية المحلية، خاصة قبل تطور الحضارة والأديان المنظمة. (المترجم)

ذلك حدوث تغيرات مهمة فى الحرب الدينية بمرور الوقت، كما تقدم رؤيتها لأسباب استمرار وجود هذه الصلات بين الدين والحرب فى عالمنا المعاصر.

وقبل أن أخوض فى دراسة متعمقة لهذه الموضوعات يجب أن يسبقها حديث أوليّ عن الأديان نفسها. المقصود بالدين هنا هو أنه نوع من الأنظمة الثقافية، تركيب متكامل من المعانى والسلوكيات يتشاركه مجتمع من الملتزمين به(١). ويختلف الدين عن أنواع الأنظمة السياسية الأخرى فى اهتمامه بالمعتقدات والممارسات التى ترتبط فى نهاية المطاف بكيانات خارقة مثل الآلهة والأرواح الطبيعية والأسلاف الأجلاء أو الأفراد الذين بلغوا حد الكمال والذين يُعتقد أنهم يمتلكون قوى تفوق بقية البشر. وتمثل المعتقدات بوجود قوى خارقة ركنا أساسيا من نظرة الدين للعالم وفهم معتنقيه للواقع والقوى التى تشكله. كما تشكل هذه المعتقدات جزءا من روح الدين والقيم والمشاعر التى تشكل الأساس لأفكار وسلوكيات معتنقيه المتعلقة بالواقع والقوى الخارقة. ومن ثم فإن الدين يقدم حلولا للأسئلة الأنطولوجية (الوجودية) المتعلقة بالوجود والسلطة، مما يضفي خصوصية على تلك المعتقدات والممارسات الملزمة لمعتنقيه ومما يُنتج في كثير من الأحيان بعض مفاهيم الالتزام الدينى. وكما يرى أتباع الدين فى دينهم مجموعة من الحقائق الثابتة والخالدة، فإنه من الممكن أن يتخذ تقليد دينى واحد أشكالا متنوعة لأن معتنقيه يقومون بتغييره بما يتفق مع أوضاعهم المحلية. فالدين يحمل بين طياته - شأنه كشأن الأنظمة الثقافية - توترات كامنة بين التقاليد الموروثة وسياقات الحياة اليومية التى تشرّع وتفسّر وتتكيف فيها هذه التقاليد. إن قدرة الأديان على التحول باعتبارها أنظمة ثقافية تعد أمرا محوريا، بدوره، فيما يتعلق بالتفاعلات بين الدين والحرب، وهو ما سنتناوله فى بقية هذا الفصل.

البعد السياقي Contextuality

على الرغم من قيم التعاطف والتصالح المتأصلة فى العديد من الأديان في العالم، فإن الأديان شأنها شأن الأنظمة الثقافية لعبت دورا بارزا في اشتعال الحرب بين بني البشر[٢]. فعلى أبسط المستويات، ربط عدد كبير من الديانات القديمة والقبلية بين آلهة بعينها والحرب، وكثيرا ما اعتبر أتباع الدين أن الفعل الإلهي يعد القوة المحركة لنشوب صراعات محددة. ففي الإلياذة، وهو مثال بارز على ذلك، يقوم هوميروس بوصف مشاركة الآلهة فى حرب طروادة قائلا: "وهكذا قامت الآلهة المباركة بتحريض الفريقين على القتال وزجت بهما فى الحرب ونشب بينهما صراع محتدم"[٣]. وفي مثل هذه السياقات كانت الآلهة القبلية أو القومية بمثابة حلفاء أساسيين بالنسبة لأتباع الدين الذين اعتبروا النصر دليلا على تفوق آلهة المنتصر. وفي واقع الأمر فإن الاعتقاد بأن الآلهة والأسلاف أو الأرواح تقدم دعما للمحاربين في وقت الحرب قد ساد فى حالات لا يمكن حصرها حتى يومنا هذا. وتتردد أصداء ذلك في بيان الرئيس جورج بوش للكونجرس فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ الذى قال فيه إن "الحرب تدور دائما بين الحرية والخوف، والعدالة والجشع، ونحن نعلم جيدا أن الرب لا يتخذ موقفا محايدا بينهما". كما تظهر هذه الرؤية بشكل أكثر وضوحا فى مقطع الفيديو المعاصر لأسامة بن لادن الذى يقول فيه: "ها هي أمريكا وقد ضرب الله سبحانه وتعالى أحد أعضائها الحيوية ودُمرت أعظم صروحها"[٤]. وتعكس الإشارة إلى النفوذ الإلهى فى الحرب نظرة شمولية للدين كمصدر للمعانى المرتبطة بشتى مناحى الوجود الإنساني. وفى ظل هذا المعنى، تكتسب أى حرب تضم أتباع الديانات دلالات دينية.

ومع ذلك، فقد ارتبطت المخاوف الدينية على الفور فى سياقات كثيرة بوقوع الحرب وكانت وازعا رئيسيا لنشوب الصراع. ويصبح الخطاب الدينى فى مثل هذه الحالات أمرا رئيسيا فى إدارة الحرب حيث لا يكتفى بتقديم مبررات مجردة فحسب وإنما يشكل أهداف واستراتيجيات المحاربين. وتمثل هذه الصراعات محورا رئيسيا فى هذا الفصل. ولقد اتخذت الحروب ذات الدوافع الدينية أشكالا متنوعة بالطبع، كما تعكس بعض الصراعات بالضرورة مخاوف واضحة متعلقة بحالات خاصة. ومن ثم يمثل السياق الخاص بهذه الصراعات واحدا من سماتها الرئيسية وبعدا جغرافيا أساسيا فى إطار العلاقة بين الحرب والدين. أما السياقية Contextuality ، وكما يستخدم المصطلح فى هذا الفصل، فهي تشير إلى نقاط التقاطع فى مكان ما بين العمليات المتنوعة التي تُنظم وفقا لمقاييس مختلفة وتثمر عن مجموعة مميَّزة من الظروف الاجتماعية والعلاقات والمعاني[٤]. ومن هذا المنطلق، يصبح الدين متورطا فى الحرب من خلال تفاعله مع قوى سياسية وثقافية متنوعة وما يشمله ذلك من إحداث تغييرات على التقليد الدينى المحلى الذى يكتسب معنى وشكلا ملموسا فى حالات خاصة.

لقد شهدت الدوافع الدينية للحرب تطورا فى السياقات التى تبارت فيها المجموعات المتنافسة من أجل كسب القضايا الأساسية للسلطة الدينية. وفى حالات كثيرة جاءت أسباب الحرب، على الأقل بصورة جزئية، نتيجة للدور الذى لعبته الدولة كوكيل عن العقيدة "الصحيحة" الوحيدة. وإلى جانب هذا الدور اكتسبت الدولة تفويضا لتعزيز العقيدة الصحيحة وهو الأمر الذى أدى فى سياقات بعينها إلى الحرب ضد كل من اعتنق معتقدات مغايرة. ويوضح

الانتشار السريع للإمبراطورية الإسلامية فـــى القـــرنين الـــسابع والثـــامن الميلاديين ذلك النمط من الفتوحات التى يبررها يقين دينى ضارب بجـــذوره فى النظرة الإسلامية للعالم. وعلى نفس المنوال، فـــإن الهـــدف مـــن نـــشر المسيحية قد برر الحروب الاستعمارية بين القـــوى الأوروبيـــة والـــشعوب الأصلية. ولقد أدى تناحر السلطة الدينية إلى صـــراعات بـــين المـــسيحيين والمسلمين بطول الحدود الواقعة بين دوائر النفوذ التقليدية، ومن أمثلة ذلك ما قام به المسيحيون من طرد المسلمين من إيبيريا إبـــان حـــروب الاســـترداد Reconquista والحروب المتكـــررة فـــى جنـــوب شـــرقى أوروبـــا بـــين الإمبراطورية العثمانية ودول مسيحية عديدة. ولقد بلغـــت تلـــك الحـــروب الأخيرة ذروتها عندما فشل الحصار العثمانى لفيينا عام ١٦٨٣ وما تلاه من قيام بولندا والنمسا وفينيسيا بتشكيل تحالف العـــصبة المقدســـة لمنـــع تقـــدم الإسلام. ولقد عبر المتحاربون من كلا الجانبين عن ذلك الصراع بعبـــارات دينية واضحة. فلقد خاض السلاطين العثمانيون ذلك الصراع وهم يحملـــون لقب مجاهد في سبيل العقيدة، بينما تعامل الحكام المسيحيون على أنهم حُمـــاة النصرانية وهو اللقب الذى منحهم إياه البابا.

ولقد ساهم التقاطع المكانى للفهم المغاير للشرعية الدينية أيـــضا فـــى نشوب حرب ضروس داخل التقاليد الدينية. فلقد ساهم التفتيت المذهبى فـــى المسيحية الغربية على سبيل المثال والذى تسبب فيه الإصلاح البروتـــستانتى فى وجود سياق سياسى فى أوروبا يعج بصراعات داخلية ودولية[٦]. كما كان للحروب الفرنسية الدينية فى القرن السادس عشر أسباب اجتماعية واقتصادية متعددة، ولكنها تركزت جميعها بشكل كبير فـــي الـــشقاق بـــين المـــسيحيين

الفرنسيين البروتستانت والروم الكاثوليك. ولقد أدى تمرد الهولنديين على الحكم الإسباني إلى انقلاب الهولنديين الكالفينيين على الروم الكاثوليك. وأدى دعم إنجلترا لهذا التمرد ودورها الأكبر كمصدر للنفوذ البروتستانتى جزئيا إلى محاولة إسبانيا غزو إنجلترا والذى تم التصدى له بإلحاق الهزيمة بالأسطول الحربى الإسبانى عام ١٥٨٨. وفى القرن التالى لعبت الصراعات بين المذهب الكاثوليكى الرومانى والأشكال الكالفينية واللوثرية للمذهب البروتستانتى دورا رئيسيا في حرب الثلاثين عاما فى أوروبا الوسطى. أما الخلاف الدائر بين الإنجيليين والكاثوليك من ناحية والبيوريتان الكالفينيين بشكل رئيسي من ناحية أخرى فقد أدى إلى اندلاع حرب أهلية فى إنجلترا.

وعلى نفس الغرار، أدت المفاهيم المتنازع عليها والمتعلقة بصحيح الدين في الإسلام فى بادئ الأمر إلى صراعات فى القرن السابع الميلادى فى سياق الدولة الإسلامية الأصلية عندما ظهر الصراع الطائفى حول أحقية الخلافة بعد موت محمد. ولقد أدى هذا الصراع فى نهاية الأمر إلى الانقسام ما بين سنة وشيعة. وفى القرون الأخيرة، استمر تطور الصراعات العنيفة فى الإسلام فى السياقات الخاصة التى ركزت على صحيح الدين. ولعل ما يلفت الانتباه هو أن ظهور الحركة الوهابية السلفية فى شبه الجزيرة العربية فى العقد الأول من القرن الثامن عشر وارتباطها فيما بعد بآل سعود قد نتجت عنه صراعات عديدة مع القبائل والحكام المسلمين فى المناطق المحيطة بهم. ولقد كانت هذه الصراعات بالنسبة للوهابيين بمثابة جهاد ضد بعض الانحرافات التي طرأت على الدين الإسلامي القويم مثل التبرك بالأضرحة. وقد قاموا إلى جانب آل سعود باحتلال مكة والمدينة فى أوائل القرن التاسع

عشر ولكن القوات المصرية والعثمانية ردتهم إلى داخل الجزيرة العربيـــة. ومع ذلك ففى أوائل القرن العشرين قاد آل سعود جهادا وهابيا ثانيا وبسطت الوهابية سيطرتها على أرجاء المملكة العربية السعودية الجديدة.

وثمة مثال مهم لهذا النمط بعيدا عن الإسلام وهو الجهاد الـــذى قـــاده عثمان بن فوديو فى أوائل القرن التاسع عشر فى المنطقـــة الممتـــدة عبـــر الأجزاء الشمالية التى تشكل اليوم نيجيريا والكاميرون. لقد قاد عثمـــان بـــن فوديو، كأى عالم مسلم تقليدى، حملة شرسة ضد الأشكال التلفيقية للإســـلام وبقاء الممارسات الأرواحية. وكرد فعل على معارضة القادة المحليين، قـــام عثمان بتمرد إسلامي وحول دولا قبلية عديدة إلى دولة خلافة إسلامية تقليدية تحت مسمى خلافة سوكوتو. ووجدت أيضا أشكال مماثلة من الجهاد والتـــي بدأت في القرن السادس عشر فى أماكن أخرى فى ظـــل الـــسياق الثقـــافى المركب فى غرب إفريقيا[٧].

وبينما أدى انتشار الإيمان "الحق" دورا رئيسيا من الناحية التاريخية فى الحروب التى قامت على أسس دينية، فإن هذا العنف قد ركز فـــى ســـياقات سابقة على قضايا أخرى. فعلى سبيل المثال، ظهرت الحـــرب فـــى ســـياق مقاومة الأقلية لسيطرة نظام ديني سائد. وفى هذه الحالات لم تركز مقاومـــة الأقلية على تأكيد السلطة الدينية للمجموعة بقدر تركيزها على ضمان بقائها فى أجواء معادية لها. ونضرب المثل علـــى ذلـــك بتمـــرد اليهـــود علـــى الإمبراطورية الرومانية. فلقد رأى كثير من اليهود فى الغزو الروماني ليهودا (أرض إسرائيل) تهديدا لبقائهم كشعب. فبعد أن ألهمهم الاعتقاد في الاستعادة المسيحية لمملكة اليهود، قام المتعصبون ومن على شاكلتهم مـــن الطوائـــف

اليهودية بتمرد في نهاية المطاف على الحكم الروماني في العام السادس والستين الميلادي. ولقد أدى فشل هذا التمرد إلى تدمير معبد القدس عام ٧٠ والانتحار الجماعي لكل السكان تقريبا في آخر معاقل المتعصبين في قلعة مسادا Masada.. وقد تلا ذلك قيام الرومان بقمع الديانة اليهودية من خلال منع اليهود من ممارسة احتفالات السبت ومن خلال بناء مزار مقدس للإله جوبيتر في موقع معبد القدس مما أثار تمردا يهوديا ثانيا عام ١٣٢ دفاعاً عن الهوية. ولقد قضى انتصار الرومان على آمال اليهود في إقامة مملكة يهودية. وبينما تشتت اليهود في أنحاء الإمبراطورية بقيت التقاليد الدينية اليهودية في الأشكال اللامركزية اليهودية الحاخامية.

ظهر أيضا سياق مشابه في إقليم البنجاب الذي يقع في جنوب آسيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث قام قادة المغول باضطهاد السيخ(*)

(*) في مطلع القرن السادس عشر، خرجت العقيدة السيخية من رحم الديانة الهندوسية كحركة إصلاحية. وتعود كلمة ألسيخ إلى اسم الفلاحين الشيش" Shishyas وتعني الأتباع" الذين آمنوا بالمعلم "ناناك" ومن تلاه من المعلمين العشرة الذين تنتسب إليهم الديانة. وتمايز السيخ عن الهندوس بتراتيل جديدة بلغة بنجابية محلية، وبترك عبادة الآلهة الهندوسية إلى إله واحد لا شبيه له، وبجلسات الطعام الواسعة التي يجلس فيها الوضيع إلى جانب الشريف في ثورة على نظام الطبقات الهندوسي. ومنذ أن بدأت تلك الطقوس وإلى الآن ينكر السيخ أن ديانتهم إصلاحا للهندوسية، كما ينكرون أنهما استعارت أهم مبادئ الإسلام خاصة التوحيد وعدم تمييز الناس على أساس عرق أو لون. ومع المعلم السادس (١٥٩٥-١٦٤٤) أرسيت مبادئ الجندية والتسليح ووضعت قاعدة الاستشهاد في سبيل الدين، وبني عرش الإله الخالد في قلب المعبد الكبير في مدينة أمريتسار. وقد جاء التمايز الذي اتخذته الطائفة السيخية بسبب النزاع مع المسلمين قبل أن يكون نزاعا مع الهندوس. (المترجم)

اضطهادا شديدا فى سعيهم لفرض الإسلام الأصولي فى الإمبراطورية. وأدى هذا الاضطهاد إلى حدوث هجرة جماعية من البنجاب إلـى سـفوح جبـال الهيمالايا فى القرن السادس عشر، حيث صاغ قائد السيخ جورو جوبيند سينج خطاباً دينيا قتاليا مختلفا أعاد فيه تعريف هوية السيخ فـى ضـوء الهويـة "الخالصة" أو "النقية،"(*) التي تعبر عن مجتمع يلتزم بتحقيق القـدرة الإلهيـة والعدالة اللتين يرمز إليهما بسيف ذى نصلين. وفى ضوء هذه الهوية الجديدة خاض السيخ سلسلة من الحروب في القرن الثامن عشر فـى ظـل انهيـار إمبراطورية المغول الذى أدى إلى إقامة إمبراطورية الـسيخ فـى البنجـاب فى أوائل القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ذلك لـم يحـاول الـسيخ أن يفرضوا دينهم على الآخرين؛ حيث كان هدفهم الأساسي هو الحفـاظ علـى الهوية الخالصة.

(*) يعزى الفضل للمعلم العاشر والأخير للسيخية "غوبيند سـينغ" (١٦٦٦-١٧٠٨) فـي تنظيم حركة خالصا Khalsa التي تهدف إلى إقامة كيان مستقل يعيش فيه السيخ وحدهم وبسيادتهم وقوانينهم الدينية مستقلين عن الحكم الإسلامي للهند. وتمكنت حركة خالصا من تكوين جيش شرس أوقع الهزيمة بجيش حكام دلهي المسلمين في مطلـع القـرن الثامن عشر، لكن ذلك لم يكن سوى معركة في حرب، سرعان مـا سـقطت حركـة خالصا أمام جيش المسلمين وأعدم قادتها. لم تـزد الهزيمـة المتحمـسين الـسيخ إلا إصرارا على مقاومة الحكم الإسلامي وانضم إليهم مشايعون من الهندوس فانتظموا في تعاليم خالصا العسكرية، وأطلقوا لحاهم وشعورهم على الطريقة السيخية. وتمكن السيخ في النهاية من إقامة مملكة لأول مرة، لكنها لم تعمر أكثر من خمـسين سـنة حـين سقطت عام ١٨٤٩، هذه المرة أمام الغزو البريطاني للهند، وبعد استقلال الهند انقـسم البنجاب بين الهند وباكستان ونزح السيخ إلى الشطر الهندي من الإقليم، لكنها لم تـنعم بالاستقرار وعاشت في كثير من الأحيان في أوضاع متوترة (المترجم).

هذا وتمثل السيطرة على الأماكن المقدسة مصدرا آخر للصراع فى السياقات التى تكون فيها نقاط التقاطع بين الفضاء السياسى والمقدس محل نزاع. وترتبط المخاوف بشأن الفضاء المقدس ارتباطا واضحا بأسئلة أكثر أهمية حول السلطة الدينية، إلا أن هذه المخاوف تقدم دافعا مختلفا للحرب. ولقد اتبعت الحروب الصليبية نفس المنهج، حين سعى الأمراء المسيحيون بدعم من البابا إلى "استعادة" الأرض المسيحية المقدسة. فلم تكن الحروب الصليبية مجرد مسعى ديني؛ فلقد ساهمت عوامل سياسية واقتصادية عديدة فى الحملات الصليبية التى وقعت بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر. ولكن فيما يتعلق بأشكال الخطاب الدينى الذي قام بتبرير هذه الحملات الصليبية، فإن الحملات عكست تطلعا خاصا نحو إقامة حكم مسيحى فى الأماكن المقدسة الرئيسية. وبالمثل كانت السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة مصدرا للصراع بين المسلمين. ففى الحملة التى قادها آل سعود فى مطلع القرن التاسع عشر، اعتبر الوهابيون وقوع مكة والمدينة تحت سيطرتهم هدفا دينيا حاسما وذلك لرفضهم السلطة الدينية للإمبراطورية العثمانية ورفضهم بالتالى الادعاء العثماني بالحق فى حكم أكثر المناطق الإسلامية قدسية على الإطلاق[٨]. وبالمثل، قاتل الوهابيون، أثناء توسع المملكة السعودية فى القرن العشرين، لاستعادة سيطرتهم على مكة والمدينة من الشريف حسين الذى حكم منطقة الحجاز أثناء الحرب العالمية الأولى بدعم من بريطانيا[٩].

تشترك الأمثلة التاريخية للحرب الدينية فيما بينها فى اعتبار الحرب واجبا دينيا لنشر الإيمان الحق، على سبيل المثال، أو للدفاع عن أتباع الدين

أو الأماكن المقدسة من التهديدات الخارجية. ويتخطى هذا المنظور مفهوم "الحرب العادلة" التي تُعرّف بوجه عام على أنها صراع قد يستمد شرعيته من خلال أبعاده الأخلاقية والدينية. فبدلاً من ذلك، يميز هذا المنظور الحرب نفسها في سياقات خاصة باعتبارها عملا دينيا، وتعبيرا مباشرا عن المعتقدات الموروثة التي تعززها أو تدافع عنها. ولعل أبرز ما يعبر عن هذا المنظور هو المفهوم الإسلامي للجهاد، وذلك على الرغم من تفسير الجهاد بطرق كثيرة ومختلفة ولكن لا تتضمن جميعها الحرب[١٠]. يشير الجهاد في الكثير من التقاليد الإسلامية إلى الصراع الشخصي بين الالتزام الديني والإغواء أو الشك. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الواضح أن تصوير الحرب كواجب ديني لم يقتصر فقط على الإسلام. فكثيرا ما وصف القادة المتدينون والعلمانيون في القرون الوسطى في أوروبا الدفاع عن العالم المسيحي ضد انتشار الإسلام، وكذا استعادة الأرض المسيحية الواقعة تحت سيطرة المسلمين على أنهما واجب ديني. ولقد عبر هذا الملمح المتعلق بالروح المسيحية الوسيطة عن نفسه في إطار مؤسسي في شكل تنظيمات دينية عسكرية مثل جماعة الفرسان التيوتون[*] الذين لعبوا دورا رئيسيا في فتح المناطق الوثنية في شرقي أوروبا[١١]. ولقد كان في تطور الروح القتالية في السيخية رد فعل

(*) الفرسان التيوتون (أو فرسان الصليب، وتعرف أحيانا باسم "الهوسبيتاليون") Teutonic Knights جماعة مسيحية ألمانية تكونت في القدس خلال فترة الحملات الصليبية في العصور الوسطى، وقد تشكلت لمساعدة المسيحيين على الحج إلى الأراضي المقدسة وإنشاء المستشفيات. وكان أعضاؤها يعرفون عادة بفرسان الصليب. وكان المتطوعون والمرتزقة يكملون العدد عند الحاجة. تحولت هذه الجماعة في العصر الحديث إلى الجانب الديني فقط. (المترجم)

لاضطهاد المغول وكذلك تمرد المتطرفين اليهود على الإمبراطورية الرومانية مثال للتفسيرات الأخرى للعلاقة بين الواجب الديني والحرب.

وبرغم التباينات الواضحة بين الأشكال المختلفة التي اتخذتها المفاهيم التي ظهرت في فترة ماقبل العصر الحديث والمتعلقة بالحرب باعتبارها واجبا دينيا، فإنها تشترك فيما بينها فى ملامح أساسية معينة. أهم هذه الملامح هو أن هذه المفاهيم تعد متجذرة في فهم غير نقدي للمطلق الديني. فمع قبول أتباع الدين لحقيقة أن نظامهم العقائدى أمر لا يقبل الجدل، فإنهم قبلوا كذلك فى سياقات شتى الالتزام "الناتج طبيعيا عن ذلك" بالحفاظ أو التشجيع على ذلك النظام، حتى وإن كان ذلك من خلال الحرب ، كجزء أصيل من نظامهم الأخلاقي الديني. ولقد فهم الناس الحرب الدينية فى هذه السياقات على أنها التزام يتم تعريفه من خلال مصطلحات اجتماعية عامة وأنه يستخدم جميع موارد المجتمعات والمؤسسات أو الدول. ولقد قام القادة المميزون، فى كثير من الأحيان، بدور مركزىّ فى هذه العملية إلا أن الشعور بالالتزام الذي تصرفوا على أساسه كان شعورا موجها نحو الجماعة أكثر من مصالحهم الشخصية وكان شعورهم بالالتزام قائما على الحقائق الدينية التى لاقت قبولا واسعا.

وفي العصر الحديث، وعلى وجه الخصوص فى القرن الماضى، تراجعت أهمية الصراع العلني مع الشرعية الدينية من قبل الرؤى المطلقة المتنافسة حيث لم تعد عاملا مهما فى الحروب التى قامت بدوافع دينية. ويعكس هذا الاتجاه جزئيا تأثير أشكال من الخطاب العلمانى السياسى عبر نظام الدولة الحديثة ، كما يعكس كذلك علمنة مقابلة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. فلقد أقامت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال

تحالفات مع الولايات المتحدة ودول علمانية أخرى على الرغم من تمسكها بنظام إسلامى تقليدي صارم على الصعيد الداخلى. وفى الوقت نفسه، قوضت التحولات الثقافية التى ظهرت داخل السياق الأوسع للحداثة من القبول غير النقدي للرؤي الدينية المطلقة التى اتسمت بها الصراعات الدينية السابقة. إن الحروب التى قامت للتأكيد على السلطة المطلقة للنظام الدينى أو لتوسيع النطاق الإقليمى للعقيدة "الحقة" قد أفسحت المجال فى الظروف المعاصرة لصراعات مدفوعة بمخاوف دينية أكثر تعقيدا وعادة أكثر رجعية في أفكارها. إذن لقد تغيرت السياقات الجغرافية للحرب الدينية أيضا. فقد أصبحت مثل هذه الحرب مرتبطة على وجه الخصوص بالأوضاع التى أدت خلالها العوامل الثقافية والسياسية المتقاطعة إلى اكتساب القضايا الدينية أهمية رمزية آثرة، وغالبا ما يكون ذلك مرتبطا بأشكال أخرى من الخطاب السياسى. ففى هذه السياقات تقدم القضايا الدينية فى الواقع بؤرة للتعبئة الأيديولوجية ذات إجراءات سياسية أوسع نطاقا، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالحرب.

ولقد لعب التقاطع بين القومية والهوية الدينية دورا كبيرا فى ظهور مثل هذه السياقات الخاصة بالحرب. فمن خلال روابطه القوية بالهوية العرقية، أصبح الانتماء الدينى بصورة واضحة عاملا رئيسيا فى تعيين الحدود بين الشعوب المتحاربة في الماضى. ومع ذلك فقد تبدل دوره السياسى فى سياقات معاصرة نتيجة للطبيعة الارتدادية للأيديولوجيات القومية فى نظام الدولة الحديثة. فقد أصبح الخطاب الخاص بالهوية الدينية فى مثل هذه السياقات أمرا محوريا لإكساب الأهداف القومية والصراعات الناجمة عنها الشرعية اللازمة، ويتم ذلك فى كثير من الأحيان بمخاطبة طبيعة الهوية

القومية ذاتها. ففي سريلانكا مثلا سعى القوميون السنهاليون إلى تعريف هوية الدولة الحديثة في إطار من التقاليد البوذية بالشكل الذي عبرت عنه ملحمة الوقائع العظمى *Mahavamsa* وهي ملحمة تعود إلى القرن الخامس وتتضمن حكايات عن زيارات بوذا الخارقة للجزيرة. وعلى أساس هذه الحكايات عزز القوميون السنهاليون من مركزية البوذية كعنصر موحِّد في الهوية السريلانكية. ولكن هذه الأيديولوجية لاقت معارضة من التاميل المختلفين عرقيا وأقليات أخرى غير بوذية. وأدت التوترات التي نتجت عن ذلك إلى اندلاع حرب أهلية في ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما عضد من القومية السنهالية كقوة سياسية في الأعوام التي تلت ذلك[١٢].

وظهرت حركة مماثلة على نطاق أوسع بين الأصوليين الهندوس في الهند ممن طوروا أيديولوجية الهوية القومية التي تستند إلى التراث الهندي الأصلي. وكان التركيز الأساسي في خطابهم القومي يقع على مفهوم الهندوتفا[*] Hindutva الذي يوحد أولئك الذين يرجع أسلافهم وثقافتهم ودينهم

(*) الهندوتفا **Hindutva** (والتي تعني مزيجا من الفكر القومي المتطرف والتعصب للديانة الهندوسية) مركب متكامل من المشتركات الدينية والثقافية والانتماء لأرض واحدة وملامح اجتماعية متشابهة ومستقبل تسود فيه قيم الديانة الهندوسية على غيرها من الديانات، وتسترد مجدها القديم الذي تعتقد أنه قد "دنسه" المسلمون والمسيحيون والسيخ. الأهداف التي تسعى لها الهندوتفا تمضي على مستويين: كسب الأتباع يوما بعد يوم، وبصفة خاصة على مستوى القرية والمجتمع الريفي البعيد عن "ملوثات" الفكر العلماني الناقد للتعصب القومي المتدين. والثاني استهداف الأقليات الدينية من المسلمين والمسيحيين وحملهم على هجرة البلاد وإرهاب من يفكر في اعتناق دينهم من الهندوس. يعود عمر الهندوتفا إلى أكثر من قرن من الزمان، لكنها اكتسبت زخما=

إلى شبه القارة الهندية في مجتمع واحد. وبمعنى آخر فإن الهندوتفا تمثل الهوية المشتركة لأولئك الذين ينظرون إلى هذا الإقليم بوصفه "موطن أجدادهم" و"أرضهم المقدسة"(٦٣). ويكشف هذا التفسير للهوية القومية للهندوس النقاب عن رؤية ارتدادية حديثة ومميزة للهوية القومية في إقليم تعرض للتشرذم والتفتت عبر التاريخ. وفي نفس الوقت، يفصل هذا المفهوم بوضوح بين أولئك الذين تجمعهم تلك الهوية، من البوذيين والجانتيين والسيخ وكذلك مجموعات متنوعة من الهندوس، وأولئك الذين لا تجمعهم تلك الهوية، من المسلمين واليهود والمسيحيين. وهكذا ساهم ظهور حركة قومية للهندوس تستند على هذا المفهوم في وقوع صراعات عنيفة في أحيان كثيرة بين الهندوس والمسلمين قبل وبعد تقسيم الهند البريطانية. وفي داخل دولة الهند التي تشكلت على أسس علمانية استمر الأصوليون الهندوس علاوة على ذلك في تطوير الهندوتفا كأساس للقومية الهندية وبخاصة منذ تصاعد نفوذ حزب الشعب الهندي Baharatiya Janata Party ذي التوجه الأصولي في أوائل تسعينيات القرن العشرين. ولقد لعبت الأبعاد الدينية لهذا الخطاب الديني بدورها دورا شديد الأهمية في تجدد اندلاع العنف الطائفي بين الهندوس والمسلمين في الهند، بالإضافة إلى التوترات المستمرة بين الهند وباكستان.

=في زمن الاستقلال عن بريطانيا في منتصف القرن العشرين، واستمدت شرعيتها من انفصال المسلمين في باكستان، وواصلت مسيرتها القوية بتشكيل أكبر أغلبية في البرلمان في عقد التسعينيات قبل أن تخسر لاحقا أمام العلمانيين. الشعار الذي ترفعه الهندوتفا هو "باكستان يا قبرستان" أي على المسلمين -الذين يقترب عددهم في الهند من ٢٢٠ مليون نسمة- أن يرحلوا غير مأسوف عليهم إلى باكستان أو فليحفروا قبورهم في الهند. (المترجم)

ولقد استخدمت الأشكال المتنوعة للخطاب القائم على الهوية الدينية كذلك فى السياقات المتعلقة بسعى الأقلية لتشريع العنف الموجه إلى هيمنة فصيل يشغل مساحة أكبر في المجتمع. ولقد ظهر مثل هذا النمط فى حركة السيخ الراديكالية التى برزت فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين. فكان الهدف الرئيسى لهذه الطائفة هو إقامة دولة سيخية ذات سيادة فى البنجاب الهندية التى كانوا يشكلون أغلبيتها.

دعم كثير من السيخ هدف الوصول إلى قدر أكبر من السيادة فى الهند منذ استقلالها، وذلك لاعتقادهم بأنهم تعرضوا لضرر اقتصادى وسياسى وثقافى داخل المجتمع الهندى. ومع ذلك لم تركز المخاوف التى حثت على ذلك الدعم الواسع لسيادة السيخ على الهوية الدينية فقط بل تناولت بشكل حاسم بعض القضايا غير المتعلقة بالدين مثل حقوق المياه والتنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تبنت الحركة الراديكالية التى ظهرت فى الثمانينيات خطابا دينيا على نحو واضح وصريح فى دعم قضية القومية السيخية واستخدمت ذلك الخطاب لتكتسب حملتها الإرهابية ضد الحكومة الهندية والمعتدلين من الهندوس والسيخ غطاءً من الشرعية. وكان فى قلب خطاب الراديكاليين مفهوما أصوليا للهوية الدينية والذى استمد أفكاره من التقاليد القتالية للسيخية ولكنه فى نفس الوقت أعاد صياغة الوحدة فى حركة "خالصا Khalisa" فى إطار مصطلحات حديثة وقومية ركزت على إقامة دولة مستقلة للسيخ تسمى خالصتان[١٤] Khalistan. ومع ذلك فلقد أثار الإرهاب الراديكالى أفعالا عسكرية من قبل الحكومة الهندية والتى نتج عنها هجوم الجيش الهندى على معبد السيخ الرئيسى عام ١٩٨٤ فى أمريتسار الذى لجأ

إليه الكثير من الراديكاليين. وأدى الدمار الذى حل بهذا الموقع وكذلك قتل القادة الراديكاليين إلى بدء جولة جديدة من العنف تضمنت اغتيال رئيسة الوزراء أنديرا غاندى على أيدى اثنين من الحُرَّاس السيخ. أثار ذلك بدوره أعمال شغب من قبل الهندوس راح ضحيتها آلاف من السيخ. كما نتج عن تصاعد العنف فى السنوات التى تلت ذلك أكثر من ٢٥,٠٠٠ قتيل، ولكن الموقف الذى اتخذته الحكومة ضد حركة السيخ الراديكالية قد أدى إلى قمعها بصورة فعالة فى منتصف التسعينيات.

تعكس التفاعلات بين الدين والقومية فى الأمثلة السابقة بصورة أساسية خطابا يعبر عن تضامن المجموعة والذي يقدم الدين فيه أساسا متماسكا للهوية المشتركة. ولكن فى بعض الحالات عملت أشكال من الخطاب التى عارضت عدوا مشتركا بنفس القدر من القوة على تقوية الترابط بين الدين والهوية القومية. لقد برز مثل هذا النمط فى تسعينيات القرن العشرين فيما بين الصرب الأرثوذكس فى البوسنة والهرسك فى أعقاب انهيار يوغوسلافيا. فقد اعتبر مقاتلو صرب البوسنة أن البوسنة والهرسك جزء من النطاق الإقليمى للأمة الصربية، ولقد لاقى هذا الموقف دعما من دولة صربيا المجاورة. وبالتالى سعى الصرب إلى تعزيز سيطرتهم على الأراضى داخل البوسنة والهرسك لإقامة مقاطعة صربية مميزة قد تتحد فيما بعد مع صربيا نفسها[١٥]. ومع ذلك فلقد وجدوا عائقا كبيرا فى المناطق التى تتقاطع فى توزيعها مع الصرب والمسلمين فى البوسنة وبالتالى تبنوا استراتيجية وحشية للتطهير العرقى لإبعاد المسلمين الذين انتشروا فى المناطق التى يسودها الصرب. وأدى ذلك إلى اندلاع حرب أهلية أسفرت عن ٢٠٠,٠٠٠ قتيل

وأكثر من مليونيْ لاجئ[١٦]. وكان الخطاب الديني الذي أكد عليه متشددون صرب عاملا رئيسيا في استراتيجية التطهير العرقي حيث لم يركز على دور الدين في القومية الصربية فحسب وإنما ركز أيضا على مسلمي البوسنة الذين اعتبروا بمثابة "آخر" ديني معادٍ بشكل كامل. ولقد تم التعبير عن الجانب القومي لهذا الخطاب في الأيديولوجية المسيحية السلافية Christoslavism التي تؤكد أن السلاف مسيحيون بالفطرة وأن المسلمين السلاف قد تخلوا بالتالي عن جوهر إرثهم. وروج الراديكاليون الصرب لخطاب موازٍ ولكنه يقوم على استشهاد القديس لازار وهو أمير صربي قتل على أيدي الغزاة العثمانيين في معركة كوسوفو عام ١٣٨٩. وصورت الحكايات الصربية القومية بدورها لازار كرمز أسطوريّ أقرب إلى شخص المسيح بينما صورت معارضيه، بما فيهم الصرب الذين قاموا بخيانته، "كقتلة المسيح". وفي التسعينيات قام الراديكاليون الصرب بتعريف المسلمين الذين يعيشون بينهم مستخدمين نفس المصطلحات، مثل قتلة المسيح، وقاموا باستخدام هذا الخطاب لإكساب الشرعية للأعمال الوحشية التي اقترفوها بحق المسلمين في المناطق التي سعوا إلى السيطرة عليها[١٧]. ولقد ظهرت هذه البنية المقاتلة للقومية الصربية في تصرفات الصرب في كوسوفو في فترة التسعينيات وهو ما سيتناوله القسم التالي من هذا الفصل.

إن عملية تعريف الطابع السياسي للدولة، شأنها شأن التأكيد على الهوية القومية، قد دمجت العوامل الدينية أيضاً في السياقات المعاصرة للحرب. وظهر جليا تأثير هذه العوامل في السياقات المتعلقة بالمسلمين حيث كانت فكرة إقامة دولة إسلامية محل نزاع. لقد ترسخ مفهوم الدولة الإسلامية

منذ أوائل التاريخ الإسلامي ويقوم على نموذج الحكم الذي أسسه النبي محمد عام ٦٢٢. ففي ظل النموذج الأصلي، اتحدت السلطتان الدينيـة والعلمانيـة وشملت الدولة نفسها مجتمعا مسلما متحدا. ومع انهيار الإمبريالية الأوروبية وتفكك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى سعى الأصوليون الإسلاميون فى سياقات متنوعة إلى تطبيق هذا النموذج التاريخى على نظام الدولة الحديثة. ولكن أثارت هذه الجهود العديد من المشكلات لأسباب عـدة. فقد رفض المسلمون المحافظون فى أحيان كثيرة أشكال الخطاب التي دعمت إقامة دولة إسلامية بمفهوم قومي وأكدوا على أن الدولة التـى تقـوم علـى القومية لا تتناسب فى الأساس مع الوحدة الإسلامية بـل ومـن شـأنها أن تقوضها. وبالتالى عارض المسلمون المحافظون فى جنوب آسيا إقامة دولـة باكستان على أساس أنها دولة إسلامية باكستانية فى وقـت التقـسيم. وفـى سياقات أخرى عارض الحداثيون المسلمون فكرة الدولة الإسـلامية وذلـك لقناعتهم بأن فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية كان أمرا أكثر ملاءمة فى سياق الدولة الحديثة. ولقد لاقت فكرة الدولة الإسلامية كذلك، في مواقف متنوعة، معارضةً من الأقليات غير المسلمة التى تبحث عن حضور لها في الشأن القومي.

ونتيجة لهذه المعارضة، أدت الجهود الأصولية لتعريف الدول الحديثة بمفردات إسلامية واضحة إلى حرب أهلية في سياقات عديدة. واتخذت هـذه الصراعات المتمركزة حول الدولة أشكالاً متنوعة بحسب الأوضاع المحلية. ففى مصر شن تحالف صغير من الإسلاميين الراديكاليين فى العقود الأخيرة ممن يعتبرون أنفسهم طليعة ثورية بمعزل عن المجتمع حملات عنيفة متقطعة

تستهدف عدة عناصر مدنية وحكومية ومنها اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١[١٨]. وعلى عكس ذلك، فإن التأييد الواسع لفكرة إقامة دولة إسلامية فى الجزائر قد أدى إلى حرب أهلية واسعة النطاق بين الإسلاميين الراديكاليين والجيش الجزائرى. وأشعل فتيل هذا الصراع قيام الجيش بإلغاء الانتخابات عام ١٩٩٢ لتوقعهم بفوز الأصوليين. ولقد بلغ عدد القتلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ قتيل. وظهر صراع من نوع آخر فى السودان حيث دعم الجيش والحزب السياسى الحاكم إقامة دولة إسلامية. ولقد بدأ ذلك فى أوائل الثمانينيات عندما حاولت الحكومة فرض الشريعة الإسلامية، وهو ما تحقق كاملا عقب الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من ذلك فلقد أدت الجهود من أجل إقامة دولة إسلامية إلى احتدام التوتر بين الأغلبية المسلمة في السودان والأقلية من المسيحيين ومعتنقى الفكر الأرواحي وأسهمت فى اندلاع حرب أهلية راح ضحيتها مليونا شخص فى العقدين الماضيين.

ولقد تم توريط الخطاب الدينى عبر الدول فى الحروب الحديثة، مرة أخرى بالطبع ضد كل ما له علاقة بالحركة الإسلامية الراديكالية. وثمة سوابق تاريخية لذلك النوع من الخطاب. فعلى سبيل المثال افترضت مطالب البابا بضرورة التعاون الأوروبى أثناء الحروب الصليبية وجود ولاء مشترك للمصالح النصرانية بدرجة كافية تسمو فوق الانقسامات السياسية التقليدية. ولكن فى محيط الإسلام الأصولى اتخذ الخطاب الدينى عبر الدول أشكالا معاصرة على نحو مميز فى دعمه للعنف السياسى. ولعل أهم هذه الأشكال هو ترديد الجماعات الراديكالية لهذا الخطاب خارج البنى السياسية التقليدية لنظام الدولة. ولقد استخدم الإسلاميون الراديكاليون أيضا مثل هذا الخطاب

للتركيز بصورة انعكاسية على هويتهم المميزة داخل المجتمع المسلم الأكبر كمحاربين مقدسين أو ثوار. وقد استطاعت جماعات راديكالية عديدة الحصول على دعم الدول المتعاطفة معهم أو الجمعيات الخيرية الإسلامية وذلك نتيجة لربط أهدافهم بمخاوف إسلامية. وفي خضم ذلك وجه الراديكاليون الإسلاميون خطابهم الدينى إلى غايات متنوعة لحشد الدعم في صراعات خاصة ولإكساب الشرعية للاعتداءات الرمزية التى تتم على نطاق أوسع على التهديدات الملموسة من العالم غير الإسلامى. وعلى أية حال فإنه على الرغم من التأثير المهم لهؤلاء المحاربين في أوضاع متعددة فإنهم يبقون على هامش المجتمعات الإسلامية التى برزوا منها.

ظهر تعبير مبكر للخطاب المتعلق بالتضامن الدينى عبر الدول من أيديولوجية التجديد الإسلامى التى ترددها جماعة الإخوان المسلمين، وهى جماعة أصولية تكونت في مصر في أواخر العشرينيات من القرن الماضي[١٩]. وخلق انتشار أيديولوجية الإخوان المسلمين في دول عربية أخرى شعورا بوجود قضية مشتركة بين الإسلاميين ممن تجمعهم نفس الأفكار والذين عارضوا الامبريالية الأوروبية والصهيونية. وتقاطع الخطاب الإسلامى والتضامن العربى اللذين برزا فى هذه الأثناء مع الصراع المسلح فى الانتفاضة الفلسطينية بين عامىّ ١٩٣٦-١٩٣٨ حيث انضم متطوعون مصريون وسوريون إلى التمرد العربى المحلى ضد الحكم البريطانى والاستيطان الصهيوني[٢٠]. وبعد عقد كامل، نظم الإخوان المسلمون فى مصر وحدة شبه عسكرية للقتال جنبا إلى جنب مع الجيش النظامى المصرى ضد إقامة دولة يهودية أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية. وفى أعقاب هذه

الحرب جلبت هذه المجموعة شبه العسكرية السلاح والخبرة العسكرية إلـــى مصر حيث شاركت فى الإرهاب المحلى الموجه ضد الاستعمار البريطـــانى وضد نظام الحكم المصرى الذى اعتبرته فاشلا. ولعل الأكثر أهمية من ذلك هو إعادة تنظيم المجموعة لنفسها فى أوائل الخمسينيات لتنضم إلـــى حـــرب العصابات ضد السيطرة البريطانية على قناة السويس(٢١)، وهو ما شكل سابقة مهمة فى الصراعات المستقبلية التى شارك فيها الراديكـــاليون الإســـلاميون وذلك بحشد المحاربين القدامى لتكوين قوة مسلحة فى سياقات أخرى.

وظهر هذا النمط بشكل واضح فى أعقاب ظهور الإسلام الراديكـــالى مجددا فى السبعينيات حيث انضم الراديكاليون من عدة جنسيات إلى الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتى. وأصبح المقاتلون ذوو التوجه الـــديني أو المجاهدون الذين حاربوا فى أفغانستان فى حقيقة الأمر جيشا غيـــر رســـمى شارك فيما بعد فى صراعات منتشرة على نطاق واسع. وبذلك قـــام هـــؤلاء المحاربون بتطبيق خطاب ديني إسلامي عبر الدول على سلسلة من الحروب فى سياقات بارزة منذ أوائل التسعينيات. ففى الحرب الأهلية فى الجزائر كان من يُطلَق عليهم الأفغان العرب الذين قاتلوا فى أفغانستان مجموعة رئيـــسية تقف في صف الجانب الإسلامى الراديكالى الذي ســـيطر علـــى الجماعـــة الإسلامية المتطرفة المسلحة والتى شنت حربا وحشية ضد أهداف حكوميـــة ومدنية(٢٢). كما انضم الخبراء "الأفغان" والراديكاليون الآخرون من الأجانب إلى الصراع الدائر فى البوسنة والهرسك وقاموا بتقديم أول مصدر مهم للدعم الخارجى للمسلمين المتورطين فى هذا الصراع. ويبدو أنهـــم قـــاموا بـــدور مماثل فى الحرب الأهلية فى الشيشان، وكان ذلك فى كثير من الأحيان بدعم

من الدول الإسلامية والجمعيات الخيرية. وتتضمن المواقع الأخرى التي اشتركوا فيها في العنف السياسي في العقد الماضي فلسطين وكوسوفو وكشمير وإريتريا.

إن اشتراك الراديكاليين الإسلاميين من مختلف الجنسيات في هذه الصراعات قد ولَّد بينهم ثقافة مشتركة من العنف، ثقافة تركز على الشق القتالي لمفهوم الجهاد. ولقد قاموا ببناء هوية دينية مختلفة داخل المجتمع الإسلامي من خلال مشاركتهم في هذه الثقافة، وهم يدركون هذه الهوية من خلال وصفهم لأنفسهم كمجاهدين أو في مسعاهم نحو الشهادة. وتقدم هذه الهوية بالتالي أساساً لسياسة التحقق والأصالة التي يدعون من خلالها أنهم يتحدثون ويتصرفون نيابة عن المسلمين. ولا ينبع التزامهم بالحرب بهذا المعنى من واجب طائفي غير ارتدادي، كما يحدث في كثير من الحروب الدينية التقليدية، ولكنه ينبع من وعي سياسي بالذات يكتسب شرعيته الأيديولوجية من الدين. وظهرت أنماط مماثلة فيما بين المحاربين ممن تحركهم دوافع دينية في سياقات حالية أخرى. ومع ذلك فإن الهوية الأصيلة بين الراديكاليين الإسلاميين والتي دعوا إليها تتضمن خطابا متأصلا عبر الدول ينتج عنه انتشار أنشطتهم عبر صراعات في أوضاع متعددة. علاوة على ذلك، انتقل هذا الخطاب العابر للدول في السنوات الأخيرة إلى التركيز على الاعتداء على أعداء الإسلام على نطاق أوسع. ويمثل النفوذ المتنامي للقاعدة في التسعينيات التيار الثاني حيث سعت قيادتها إلى إقامة شبكة إرهابية استطاعت أن تمتد من جنوب شرق ووسط آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وامتدت كذلك إلى المناطق غير الإسلامية. ونتيجة لهذه

الجهود قامت حرب من الإرهاب على عدة جبهات في نفس الوقت واستهدفت أهدافا محلية شديدة الأهمية وأهدافا متفرقة ذات أهمية رمزية بالغة، وهو ما يتناوله موضوع المكانية spatiality. وتعكس هذه الأعمال تصورا يتعلق بالحرب الدينية الموجهة نحو التعبير عن العداء الجوهري وليس نحو تحقيق أهداف فورية وتقليدية. وتمثل هذه الأعمال شكلا من الإرهاب القائم على "الهيبة" والذى يضع مرتكبى العمليات الإرهابية في موضع إجلال فى ثقافة العنف التى يشاركون فيها.

كانت القضايا الدينية، فى جميع السياقات التى تناولها هذا الفصل حتى الآن، مصدرا لتحفيز المحاربين وزيادة فاعليتهم. ولقد شهدت التفاعلات بين الدين والحرب كذلك تطورا فى السياقات التى اشتعلت فيها الصراعات على أيدى المدنيين المعارضين للنشاط الدينى. ويصبح الدين فى مثل هذه الحالات هدفا للعدوان وليس ملهما له. وثمة مثال ملفت فى هذا الصدد وهو ما حدث فى الصراع بين حكومة الصين المدنية والسكان البوذيين فى التبت. فمنذ غزو الصين العسكرى التبت وضمها إليها عام ١٩٥٠ سعت الحكومة الصينية سعيا حثيثا للقضاء على البوذية فى التبت كمصدر للسلطة فى هذا الإقليم. ولقد أدى تدمير الأديرة البوذية واعتقال الرهبان والراهبات بالإضافة إلى بعض الإجراءات الأخرى التى اتخذتها الصين لبسط سيطرتها على المنطقة إلى إشعال حرب عصابات متقطعة فى الخمسينيات وأدى ذلك فى النهاية إلى التمرد الشعبى عام ١٩٥٩ والذى هرب فى أثنائه الدلاى لاما، القائد الرئيسى للبوذية فى التبت ، إلى شمال الهند لإقامة حكومة فى المنفى. وتلا الاحتواء العنيف لذلك التمرد قيام الصين بقمع ثقافة التبت على نطاق

أوسع بما فيها جميع الأنشطة الدينية التى اعتبرتها الصين وثيقة الصلة بالانشقاق السياسى أو الفكر القومى فى التبت.

كما ظهرت صراعات مماثلة فى أوضاع أخرى رأى خلالها المحاربون العلمانيون أن الجماعات الدينية ما هى إلا تهديدات أو عوائق محتملة. فعلى سبيل المثال شن الخمير الحمر الماويون حملة ضخمة من العنف على البوذية عندما قاموا بالسيطرة على كمبوديا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين. وفى الوقت الذى أطاحت فيه فيتنام بالنظام عام ١٩٧٨ كان الخمير الحمر قد قتلوا معظم الرهبان والراهبات البوذيين ودمروا معظم المعابد البوذية؛ وتشير معظم التقديرات إلى قتلهم أكثر من نصف السكان المسلمين. وعلى نطاق أصغر استهدف تمرد جماعة "الدرب المضىء[*]" على نحو متكرر نشطاء من البروتستانت الإنجيليين والروم الكاثوليك وذلك أثناء تمردها فى بيرو فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ودفعها إلى ذلك معارضة الماويين للدين بوجه عام وعدائهم للإنجيليين الذين يرمزون إلى الإمبريالية الأمريكية.

(*) الدرب المضىء Shining Path (Sendero Luminoso) تسمية يعرف بها الحزب الشيوعي في بيرو (بالإسبانية: Partido Comunista del Perú) وهو منظمة متهمة بالإرهاب في بيرو وخارجها. ومنذ القبض على قائدها أبيمايل جوزمان Abimael Guzmán في ١٩٩٢، تراجع نشاط هذه المنظمة. وتدعي فصائل معينة من هذه المنظمة الآن أنها تكافح لإجبار الحكومة على التوصل إلى اتفاقية سلام مع المتمردين. ومثل الجماعات المسلحة في كولومبيا، تحولت بعض فصائل هذه المنظمة إلى عمليات تهريب الكوكايين الضخمة، مع إقامة علاقة وثيقة ظاهريا مع القرويين. (المترجم)

وهكذا كان التقاطع بين المعانى الدينية والحرب فى سياقات متنوعة. وظهرت موضوعات مشتركة فى أوضاع تاريخية ومعاصرة مثل القلق بشأن بقاء الجماعة البشرية على قيد الحياة أو السيطرة على مكان مقدس. ومع هذا ففى سياقات معاصرة حل الخطاب الدينى الذى تم تسييسه عن عمد والذى يركز على قضايا الهوية والسلطة والقومية والدولة محل الحكم الديكتاتورى المطلق الذي صار بديهيا وغير قابل للتفنيد الذى يشكل أساس الحروب الدينية التقليدية. ويبقى الحكم الديكتاتورى الدينى المطلق جزءا مهما من مثل هذا الخطاب، ولكنه أصبح بوجه عام أكثر اندماجا مع المعانى السياسية على نحو ارتدادي أكبر. وهكذا لا يقدم الحكم الدينى المطلق فى الصراعات المعاصرة أساسا للعقيدة فحسب وإنما أساسا للأيديولوجية أيضاً. كما أدى ظهور الأيديولوجيات المدنية الرافضة للحكم الدينى المطلق إلى صراعات عنيفة. ولقد أعاد أيضا التحول المعاصر للعلاقة بين الدين والحرب صياغة خطاب الواجب الدينى المرتبط بذلك التحول وذلك باستخدام مصطلحات أيديولوجية على نحو أكبر، ليس كمخاوف اجتماعية واسعة وإنما كشكل من أشكال التعبير السياسى المحسوب بدقة. ولقد اتخذت العلاقة بين الدين والحرب أبعادا رمزيا قهرية بصورة متزايدة والتى انعكست على المخاوف المحددة للمقاتلين وما ينتج عنها من أفعال. وتشكل هذه الأبعاد الرمزية أهمية خاصة على الصعيد الجغرافى لما لها من تأثيرات ضمنية على مكانية الحرب وهو الموضوع الذى سنتناوله في الصفحات المقبلة.

البعد المكاني Spatiality

يكشف التحليل السابق لسياقية الحرب الدينية النقاب عن أن هذا الصراع قد اشتمل على مخاوف إقليمية مختلفة واستراتيجيات مكانية. وتشبه هذه المخاوف بطريقة ما تلك المخاوف التى تثيرها أنواع أخرى من الحروب، ولكن يميزها فى نهاية الأمر علاقتها بالثوابت الأنطولوجية التي تطرحها الرؤى الدينية للعالم والتى ينسب أتباع الدين من خلالها معانى سامية للأفعال الإنسانية. تغطى هذه الثوابت عددا كبيرا من الموضوعات، مثل طبيعة الواقع، والقوة الإلهية، والوسيلة السامية للمكان المقدس، والصراع بين الخير والشر، والثواب والعقاب الأبديين للأعمال الدنيوية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثوابت تستطيع أيضا أن تجد تعبيرا لها فى معارضتها للحرب. ومع ذلك فإن التعبير عن الثوابت الدينية كان له آثار حاسمة فى السياقات التقليدية والمعاصرة، والتى لا تتمثل فى وقوع الحرب فقط وإنما فى مكانها أيضا. ولقد بلغت المعانى الدينية الأهداف الإقليمية للمقاتلين فيما يتعلق بالمكان المدنى والمقدس وأعطت الشرعية للاستراتيجيات المكانية التى استخدمت في السعي وراء تحقيق هذه الأهداف. وفي أثناء ذلك أثَّر الخطاب الدينى كذلك على نطاقات الحرب.

ولقد اتخذت التفاعلات فيما بين المعانى الدينية والإقليمية والحرب أشكالاً متنوعة. ففي أحيان كثيرة تضمن التناحر التاريخى على الأرض بين الجماعات الدينية المناطق التى افتقرت إلى أهمية مقدسة. ومع ذلك فإن الخطاب الدينى كان له دور فى هذه الصراعات وذلك بإكساب الغزو السياسى الشرعية المطلقة. ولقد ساند الخطاب الدينى فى أحيان كثيرة

استراتيجيات هجومية وذلك، على سبيل المثال، بالتعبير عن التفهم الطبيعي لواجب الحكام أو الدول فى فرض العقيدة الحقيقية. إن غزو إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا فى الموجة الأولى للاستعمار الأوروبى قد دمج هذه الفكرة فى خطاب الإمبراطورية الأوسع، كما حدث أثناء المد العربى للإمبراطورية الإسلامية بعيدا عن عالمها العربى. ولقد تركزت الاستراتيجيات الهجومية أيضاً على استعادة الأرض التى تعتبر جزءا مستحقا للنطاق التقليدى للدين، مثل جهود الدول المسيحية فى العصور الوسطى لدفع الحدود الإسلامية إلى الخلف فى إيبيريا وجنوب شرقى أوروبا. وكذلك ساند أكثر من خطاب مماثل الاستراتيجيات الدفاعية. لقد اكتسبت معركة تور عام ٧٣٢، التى أوقف فيها الفرنجة غزو البرابرة لأوروبا المسيحية، أهمية فى تاريخ الدول الأوروبية كحدث حاسم فى الحفاظ على المسيحية. واكتسبت كل من بولندا والمجر وكرواتيا فى العصور الوسطى وضعا مشابها فى أوقات مختلفة "كحائط صد" مسيحى ضد تقدم الإسلام فى أوروبا الشرقية.

ولقد أضاف التكامل بين الدين والقومية والهوية الإقليمية مستوى دلاليا آخر للتعبيرات المكانية عن الحرب. وكان الربط بين الهويات الدينية والإقليمية أمرا عاديا وغير قابل للنقاش بشكل كبير فى الأوضاع التقليدية وظهر ذلك من جراء التراكمات الثقافية للأنظمة الدينية السائدة. ومع ذلك فإن الصلات بين الإقليم والهوية الدينية، بوصفها عاملا من عوامل الحرب، قد حازت على أهمية خاصة فى السياقات الحديثة التى ارتبط فيها المحاربون بخطاب ارتدادي قومي مسيَّس. وفى هذه الحالات، لا يفسر الإقليم بالضرورة فى ضوء امتلاك قدسية أصيلة وإنما يكتسب دلالته على الأقل بصورة جزئية

من دوره فى تلاحم الهويات الدينية والقومية لمجموعة معينة. وبمعنى آخر يكتسب الإقليم معنى دينيا وذلك لتفهم أعضاء الجماعة البشرية ذلك فى ضوء معانٍ أسطورية، مثل المكان الذى تحقق فيه أصولهم القومية وطموحاتهم فاعلية سامية. وهكذا فمن الممكن أن تُمَثل السيطرة على الإقليم هدفا قوميا وواجبا دينيا.

ولقد ميز هذا النمط المواقف الصربية القومية إزاء كوسوفو التى استمرت لأكثر من قرن كامل. فبعد حصول صربيا على الاستقلال من الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر، أصبحت السيطرة على كوسوفو محل اهتمام كبير للقوميين الصرب مما أدى إلى ضم الصرب إلى كوسوفو عام ١٩١٢. ولقد عمل الخطاب الصربى القومى على تصوير كوسوفو فى ضوء مصطلحات دينية واضحة مثل تصويرها وكأنها موقع استشهاد لازار وموطن الكنيسة الصربية الأرثوذكسية وموقع مقدس للكنائس والأديرة الأرثوذكسية. ولذلك ففي عام ١٩٣٩ وفى إحياء ذكرى مرور ٥٥٠ سنة على مقتل لازار قال أسقف من الأرثوذوكس إنه "إلى جانب اسم المسيح لا يوجد اسم أجمل ولا أقدس من كوسوفو"، ووصف أسقف آخر الإقليم بأنه "جولجثة(*) الوطن كما أنه محل بعثنا القومى(٢٣)". وقام هذا الخطاب الدينى

(*) جولجثة Golgotha حسب العقيدة المسيحية في أوائل القرن الأول تشير الجولجثة إلى موقع خارج أسوار القدس يعتقد أن المسيح صُلب فيه. والكلمة ذات أصل يوناني/ آرامي، وتعني اصطلاحا: مكان إلقاء الجثث والجماجم خارج القدس. وهنا في النص تعني الكلمة أن كوسوفو هي النظير الجغرافي لمكان صلب المسيح خارج أسوار القدس، أو أن كوسوفو هي القدس المسيحية في الرؤية الأشمل. (المترجم)

بدور بارز فى إحياء القومية الصربية من جديد أثناء انهيار يوغوسلافيا، وهو ما ظهر جليا فى نقل آثار لازار المقدسة من بلجراد إلى دير فى كوسوفو عام ١٩٨٩ وتداول آثاره المقدسة فيما بين القرى الصربية فى أوائل تسعينيات القرن العشرين. علاوة على ذلك، فقد حدد هذا الخطاب الأساس الأيديولوجى لمحاربى الصرب لمعارضة الجهود الكبيرة التى تبذلها الأغلبية الألبانية المسلمة للاندماج مع ألبانيا فى أوائل التسعينيات. وفى أواخر التسعينيات تصاعدت هذه المعارضة العسكرية فى حرب الإبادة الجماعية التى شنها نظام ميلوسوفيتش ضد أبناء كوسوفو الألبانيين والتى راح ضحيتها آلاف الألبان وتدمير مئات المساجد فى كوسوفو وذلك قبل تدخل قوات الناتو لوقف هذه الحرب.

تأتي المخاوف الإقليمية نتيجة للربط بين الهوية الدينية والقومية وتركز على المكان بصورة واضحة وأكثر دقة من تلك المخاوف المتعلقة بالهدف التقليدى لتوسيع نطاق هيمنة الدين. وفى نفس الوقت فإن التكامل بين المعانى الدينية والقومية يضفى قيمة رمزية كبيرة على أقاليم محددة. وفى أحيان كثيرة توجد تأثيرات ضمنية سياسية واضحة للرمزية المركبة للمكان الذى يبرز فى مثل هذه السياقات وذلك، على سبيل المثال، بمعرفة سبب وجود الدولة. ففى حالة سريلانكا التى سبق وأن تناولها هذا الفصل سعى السنهاليون القوميون إلى تعريف الدولة الحديثة ليس بوصفها قلب الهوية السنهالية وإنما كنطاق مقدس تصمد فيه البوذية، وفقا لكتاب الوقائع العظمى Mahavamsa ، وتستمر فى أنقى صورها[٢٤]. ومن خلال تعريف الدولة بهذه

الطريقة، يتناول السنهاليون القوميون قضية الهوية السريلانكية فى فترة مابعد الاستعمار من منظور أصوليّ يضرب بجذوره فى الالتـزام الأيـديولوجى بالرؤية الدينية التقليدية. وكان للتفسيرات الدينية للهوية القومية تداعيات بالغة على الحرب وذلك برفض شرعية التوافق فيما يتعلق بالسيطرة الإقليميـة والتى أصبحت مسألة تتعلق بالضرورة المقدسة والحقوق. وبالتالى تكتسب قضايا الإقليمية إمكانية كبرى لإشعال فتيل الصراع وإثـارة ردود تـدعمها قناعات دينية. وفى بعض الحالات تضمنت هذه الـردود بـدورها تـصوير المعارضين على أنهم أشرار من منظور دينى، كما أدت إلى استخدام العنف المفرط ضد المعارضين المدنيين، مثل التطهير العرقى للمسلمين على أيـدى المتطرفين الصرب فى البوسنة وكوسوفو.

هذا ويكشف التقاطع بين المعانى الدينية والقومية والأهداف الإقليميـة أهمية الدولة كبؤرة مكانية للحـرب ذات الـدوافع الدينيـة فـى الـسياقات المعاصرة. وتظهر أهمية الدولة كذلك فى الصراعات التـى تنـشب نتيجـة للتعريف السياسى لهوية الدولة. فكما سبق وأشار هذا الفصل، ولّدت الجهود التى بذلها الأصوليون لتعريف الدول الحديثة كدول دينية تحكم وفقا لمبـادئ دينية محددة صراعات فى ظروف متنوعة. وفى ظل هذه الجهود أضـافت الجماعات الدينية معنى ساميا إلى الدولة نفسها باعتبارها تعبيرا عن السلطة الدينية أو القانون. وربما يمثل مفهوم الدولة الدينية أهم التجليات المعاصـرة لهذا النمط، على الرغم، مرة أخرى، من وجود تأثيرات ضمنية مختلفة لهذا المفهوم فى سياقات مختلفة.

وفى ضوء مكانية الصراع، اتخذت الجهود المبذولة لفرض الحكم الدينى أشكالاً متنوعة. ففى الدول التى يمسك فيها الأصوليون بمقاليد السلطة السياسية تقع الدولة بأسرها فى بؤرة الإقليمية لاهتماماتهم. ويتم التعبير عن هذه الاهتمامات فى نطاق الحرب من خلال الاستراتيجيات التى تهدف إلى تحقيق السيطرة الإقليمية على الدولة أو بمجرد وصول الجماعة إلى الحكم، من خلال قمع المعارضين الذين يناهضون التعريف الدينى للدولة. ويتضمن هذا النوع من الصراعات الحرب الأهلية فى السودان والتى سبق ذكرها فى هذا الفصل، والثورة الإسلامية فى إيران فى أواخر السبعينيات وحرب طالبان ضد المنابع المتعددة للمعارضة فى أفغانستان فى تسعينيات القرن العشرين[٢٥]. وبينما يفتقر دعاة الحكم الدينى إلى القدرة على حكم الدولة، تختلف استراتيجياتهم اختلافا كاملا وتتركز فى أحيان كثيرة على العنف الرمزى بدلاً من السيطرة الإقليمية. فلقد هاجم الإسلاميون الراديكاليون في مصر، على سبيل المثال، الأهداف المدنية التى تخرق المبادئ الإسلامية مثل الملاهى الليلية ومتاجر بيع الخمور. كما قام المتطرفون الإسلاميون أيضا بعدة هجمات ليبرهنوا على عجز الحكومة عن منع العنف مثل قتل السياح الأجانب فى الأقصر عام ١٩٩٧ أو قيام الجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر باستهداف المدنيين والأجانب فى التسعينيات. ولقد تطور الصراع فى بعض المجتمعات التعددية حيث حاولت الجماعات الدينية تشكيل هياكل دينية على مقاييس محلية أكثر مثل العنف الطائفى الذى جاء نتيجة للجهود المبذولة لفرض الشريعة الإسلامية فى أجزاء من نيجيريا فى السنوات الأخيرة. وتعكس الحرب الأهلية التى شنها الانفصاليون الإسلاميون على جنوب الفلبين مخاوف مماثلة بشأن الإقليمية الدينية.

إن القدرة الدينية للمعانى الإقليمية فى السياقات المعاصرة للحرب لـم يعرِّفها الخطاب القومى وهوية الدولة فقط. بل إن هذه المعانى قـد اشـتقت أيضا من رحم القدسية التى تم إضفاؤها على فضاءات معينة داخـل نظـرة تقليد ديني للعالم ، وهى أيضا – أى القدسية – محل خوف واهتمام رئيسيين فى السياقات التقليدية العديدة للحرب. إن القصص الواردة في الكتاب المقدس عن فتح الإسرائيليين لأرض الميعاد – أرض كنعان – تعد مثالا قديما لهـذا النمط. وتمثل الحروب الصليبية، في سياق الثقافة الأوروبية، القدرة التقليدية للخطاب الدينى المتعلق بالحرب والذى يركز على السلطة الدينيـة والمكـان المقدس. وعلى الرغم من تزايد الصراعات التى ارتبطت بالأماكن المقدسـة والتى وقعت مؤخرا على نطاق ضيق فإنها تكشف عن مخاوف مماثلة حول التقاطع بين الشرعية الدينية والسيطرة الإقليمية. وكما سـبق وأشـار هـذا الفصل فإن هدف الوهابيين من السيطرة على مكة والمدينة لم يظهر كتعبيـر واضح عن القومية ولكنه ظهر كجزء من خطاب أوسع للمعتقدات الإسلامية الصارمة. ولقد سعى الوهابيون من خلال فـرض الـسيطرة علـى المـدن الإسلامية المقدسة إلى إضفاء الشرعية الدينية على الوصاية علـى الفـضاء المقدس. وبالطبع تشمل أهمية الإقليم المتنازع عليه فى بعـض الـصراعات معانى قومية ودينية. فعلى سبيل المثال مزجت حركة السيخ الراديكالية فـى الثمانينيات بين الهدف القومى لإقامة دولة للسيخ والمخاوف الدينية الأساسية المتعلقة بالحفاظ على المعنى المقدس لجوهر السيخية.

لقد عبر الصراع الإسرائيلى – الفلسطينى تعبيرا مركبا عن التقـاطع بين الصراع السياسى والفضاء المقدس. ففى القرن الماضى كان هناك نزاع

شديد على المدلول الدينى للصهيونية وإقامة دولة إسرائيل فيما بين الجماعات اليهودية المختلفة. فلقد صور الصهاينة المدنيون الذين سيطروا على إقامة دولة إسرائيل فى ضوء مفردات قومية كدولة حديثة قامت لتنشئ وطنا قوميا لليهود. ولقد رفض عدد كبير من اليهود التقليديين المتعصبين هذه الرؤية ولقد وصل هذا الرفض فى بعض الحالات إلى إنكار شرعية إسرائيل ذاتها مستندين فى ذلك إلى اعتقادهم بأن إقامة دولة يهودية لن يتحقق إلا بفعل إلهى. وانطلاقا من هذا المنظور الأصولى، تمثل الجهود الوضعية لإقامة دولة يهودية اغتصابا تجديفيا للسلطة الإلهية. أما الصهاينة المتدينون الذين يمثلون فرعا مختلفا للأصولية اليهودية فتبنوا رؤية ثالثة ترى أن إقامة دولة إسرائيل أمر يتم بعناية إلهية ترتبط بنبوءة خلاص اليهود[٢٦]. ولقد دعمت حرب الأيام الستة هذا الخطاب بشكل قوى والتى سيطرت فيها إسرائيل على القدس والمناطق القديمة ليهودا والسامرة بشكل كامل. وقد فسر المتدينون من الصهاينة هذه النتيجة على أنها جزء من خطة إلهية لإعادة تشكيل حدود إسرائيل لتتماشى على نحو أوثق مع حدود أرض الميعاد فى الإنجيل واعتبروا أن هذه المكاسب الإقليمية تؤذن ببداية عملية الخلاص. ولقد زادت حرب يوم الغفران في عام ١٩٧٣ من مخاوف الصهاينة المتدينين بشأن الإبقاء على سيطرة اليهود على هذا الفضاء المقدس. وفي استجابة إلى ذلك قاد الصهاينة المتدينون حملة لتوطين اليهود فى الضفة الغربية وذلك من خلال منظمة جوش عميونيم Gush Emunim بالدرجة الأولى طامحين إلى أن يؤدى ذلك إلى الاحتفاظ بسيطرتهم على الأرض التى يطالب بها الفلسطينيون أيضا. ولقد أشعل التوسع الاستيطانى لليهود فى الضفة الغربية بالتالى صراعات متكررة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ السبعينيات.

وتركزت الأعمال التى قام بها الفلسطينيون فى هذا الصراع على مطالبهم الوطنية المتعلقة بالأرض أكثر من الفضاء المقدس. ولقد أسهمت هجرة الفلسطينيين المسيحيين بعد إقامة دولة إسرائيل وكذلك صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة فى العقود الأخيرة فى زيادة قوة الخطاب الدينى على الجانب الفلسطينى من الصراع أيضا. ففيما يتعلق بقضية الفضاء المقدس تمحورت المخاوف الفلسطينية على الأماكن المحلية على نحو أكبر من الأقاليم الكبرى. ومن أبرز هذه الأماكن الحرم الشريف، ذلك المجمع المقدس الذى يحتوى على قبة الصخرة، ذلك المكان الذى انطلق منه محمد لزيارة الجنة وفقا للمعتقدات الإسلامية، والمسجد الأقصى أحد أقدم المساجد فى الإسلام. ولقد زادت مخاوف المسلمين حول هذا المكان على نحو كبير عقب وقوعه فى قبضة القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ وذلك على الرغم من بقاء المجمع المقدس تحت سيطرة المسلمين. وازدادت هذه المخاوف نتيجة للنية الواضحة التى يبيتها الصهاينة المتدينون لإقامة هيكل ثالث فى القدس مكان الحرم القدسي أعلى جبل الهيكل. ولقد أدى دور المجمع كبؤرة مكانية للاحتجاج الفلسطينى إلى قيام قوات الأمن الإسرائيلية بشن غارات متكررة. ونتيجة لذلك تمتع هذا المكان بأهمية رمزية بالغة لطرفىّ الصراع الإسرائيلى – الفلسطينى. وتبقى المخاوف حول مستقبل هذا المكان قضية مهمة. ويتسم الحرم الإبراهيمى فى مدينة الخليل بالضفة الغربية بأهمية مماثلة؛ حيث يُعرف هذا المكان فى التقاليد اليهودية والإسلامية بأنه قبر إبراهيم، أول الأنبياء. وكان استخدام المسجد الإبراهيمى الذى يرجع تاريخه إلى العصور الوسطى والذى يقع فى ذلك المكان المقدس مقصورا على المسلمين. ولكن فى أعقاب استيلاء إسرائيل على مدينة الخليل فى حرب الأيام الستة قامت

السلطات بفتح هذا المكان لليهود أيضا. ولقد أصبح الوصول إلى هذا المكان فيما بعد قضية شائكة وبخاصة بعد قيام مستوطن يهودى بقتل تسع وعشرين مسلما وهم يصلون في ذلك المسجد عام ١٩٩٤[٢٧]. لقد أسهمت كذلك إقامة مستوطنة يهودية فى مدينة الخليل، على نحو ما بهدف الحفاظ على حق الوصول إلى هذا المكان، فى تأجيج الصراع حول الوجود اليهودى فى الضفة الغربية.

ومرة ثانية وكما تشير الأمثلة فى القدس والخليل فإن العلاقة بين الحرب والأماكن المقدسة ركزت فى كثير من الأحيان على الأماكن المحلية وليس الأقاليم الكبرى. ففى هذه الحالات قامت الأهمية الرمزية القوية التى أضفاها المقاتلون على مواقع بعينها بدور رئيسى فى التعبير عن صراعات أكبر. وبالتالى فإنه في الوقت الذي يكون فيه الخطاب الإقليمى للمقاتلين شديد المحلية فإن رمزية المكان التى تنتج عن ذلك من الممكن أن ترتبط بالمخاوف التى تُعرّف على مقياس أكبر. ومن هذا المنطلق يعكس الخلاف حول الحرم الإبراهيمى مجموعة متداخلة من القضايا التى تتراوح بين الوصول إلى الموقع نفسه وقضية الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية حتى تصل فى النهاية إلى الصراع الإسرائيلى – الفلسطينى برمته. ويمثل هذا التقاطع الرمزى بين الأماكن المحلية المقدسة والصراعات الكبيرة تعبيرا مهما عن التكامل الارتدادي بين كل من الخطاب الدينى والخطاب السياسى فى الأوضاع المعاصرة. وخلال ذلك يصور المقاتلون مدلولات أماكن مقدسة بعينها فى ضوء مصطلحات أيديولوجية واضحة كوسيلة لحشد الدعم من أجل قضيتهم وإكسابها الشرعية.

وفي الهند يمثل الموقع الذى يحتله المسجد البابرى فى مدينة أيودا فى شمال الهند مثالا واضحا لهذا النمط[٢٨]. وسُمى هذا المسجد على اسم بـابر الحاكم المسلم (من أسرة المُغال Mughal) الذي أمر ببنائه فى أوائل القـرن السادس عشر. ووفقا للرواية الهندوسية فلقد بُنى المسجد مكان معبد هندوسي قام المغول بتدميره، وهو ما جرت العادة على القيام به فى أماكن أخرى فى شمال الهند للتأكيد على سيطرة المسلمين. ومع ذلك استمر الهنـدوس فـى التعبد فى هذا المكان الذى اعتقدوا أنه محل ميلاد الإله رام وهو أحد الأشكال التى تجسد فيها الإله فيشنو. ومن ثم أصبح مدلول هذا المكان محلا للنـزاع والمنافسة فى الحقبة الاستعمارية ولكن على نطاق محلى فى معظم الأحوال. ولكن الموقع اكتسب أهمية رمزية متزايدة بعـد تقـسيم الهنـد. ولقـد أدت محاولات الهندوس لاستعادة ملكية هذا المكان إلى أعمال عنف واسعة النطاق بين الهندوس والمسلمين مما أجبر الحكومة على إغلاقه أمام كلتا الجماعتين الدينيتين. وبظهور الحركة الهندوسية الأصولية المسلحة فى ثمانينيات القرن العشرين أصبح المكان بؤرة للجدل المتجدد. وينادى الأصوليون الآن بتدمير المسجد وبناء معبد جديد للإله رام مكانه، وهو ما يعتبرونه رمزا رئيسيا فى التلاحم بين القومية والدين. وكما أصبح هذا الهدف أمرا محوريا فى الخطاب السياسى للأصولية الهندوسية المسلحة على نحو متزايد صار النزاع حـول هذا المكان تمثيلا للتوتر بين المسلحين الهندوس من ناحية والأقلية المـسلمة فى المجتمع الهندى وكل من يدعم مدنية الدولة الهندية الحديثة المنـصوص عليها فى الدستور من ناحية أخرى. وكانت خطة بناء معبد جديد ترمز إلى هدف الأصوليين الأسمى لإقامة "رام راجيا" أو مملكـة الإلـه رام كدولـة

هندوسية فى الهند. وبالتالى أصبح مصير مسجد بابرى قضية قومية محل نزاع شديد في الثمانينيات والتسعينيات والتى أشعلت سلسلة من العنف الطائفى. وبلغ العنف ذروته فى أعقاب تظاهرة كبرى للأصوليين الهندوس في الموقع الذى يحتله المسجد عام ١٩٩٢ حيث دمر المسلحون المسجد وأقاموا ضريحاً مؤقتا للإله رام مكانه، ثم قاموا أيضا بتدمير عدد آخر من المساجد في أيودا. وقُتل الآلاف فى أحداث العنف التى تلت ذلك فى الهند وانتشرت كذلك في باكستان حيث قام المسلحون المسلمون بمهاجمة أو تدمير عشرات المعابد الهندوسية كرد فعل انتقامى. وعلى الرغم من مرور عقد كامل فإن قضية السيطرة على هذا المكان تبقى أمرا معلقا ويظل إقامة معبداً للإله رام هدفا رئيسيا فى الخطاب القومى للأصوليين الهندوس.

ويوضح الخلاف على المكان فى أيودا عددا من النقاط الرئيسية المتعلقة بالتقاطع المعاصر بين الفضاء المقدس والصراع العنيف. فمهاجمة مسجد بابرى تعكس استراتيجيات تقليدية كتلك التى يستخدمها المغول أنفسهم والتى تستهدف على نحو رمزى أماكن مقدسة محددة. ولكن فى سياقات معاصرة تتخذ هذه الأماكن مرة أخرى معانٍ ملفتة بصفة خاصة ترتبط من خلالها أيديولوجيا بصراعات أكبر. ومن ثم لا يشير الخلاف حول بناء معبد الإله رام فى أيودا إلى استخدام هذا المكان فحسب وإنما يشير إلى مسألة أكثر أهمية وهى هوية الهند القومية. وهكذا فإن الصراعات حول الأماكن المحلية المقدسة، مثل تلك الأماكن التى تتعلق بأقاليم مقدسة شاسعة، تستطيع أن تشعل فتيل أنماط واسعة النطاق من العنف. وقد يسهم ذلك العنف فى وجود صور تقليدية للخلاف السياسى. فلقد أدى الوضع فى أيودا إلى ازدياد التوتر على

نحو ملحوظ بين باكستان والهند. فعلى سبيل المثـال اسـتنكرت الحكومـة الباكستانية بشدة تدمير المسجد وأعلنت حدادا ليوم واحد تخليداً لـذكرى مـا حدث، بينما اتهمت الهند باكستان بدعم الهجمات الانتقامية للإرهابيين علـى المواقع الهندية. وفي الوقت نفسه وفى الأوضاع المعاصرة أشعلت الرمزيـة البالغة للأماكن المقدسة كذلك أشكالا حديثة للحرب لا يتم التعبير عنها فـى صورة نزاع تقليدى مسلح بين دولتين متنافرتين[٢٩]. ويعد العنـف الطـائفى واسع النطاق الذى اندلع فى الهند فى أعقاب تدمير المسجد البابرى مثالاً على هذا النوع من الحرب غير الرسمية والتى تدور بين مقاتلين لا يمثلون دولهم.

ولقد قامت مجموعة متنوعة من أولئك المقاتلين فى حقيقة الأمر بتبنى الاستراتيجيات المكانية التى تركز على الأماكن المقدسة. فعلى سبيل المثـال كان تمرد المتطرفين الإسلاميين فى السعودية عام ١٩٧٩ والذى باء بالفشل مرتبطا بالسيطرة على الكعبة فى مكة[٣٠]. واعتنق هؤلاء المتطرفون شـكلا من أشكال المهدية وهو الاعتقاد بأن العالم سينتهى بعودة المهدى الذى سيعيد تأسيس دولة إسلامية خالصة. واعتبرت هذه الجماعة أن نظام الحكـم فـى السعودية قد لوثته الحداثة والنفوذ الغربى وأنه أصبح بالتـالى يفتقـر إلـى الشرعية التى تخول له حماية المدن الإسلامية المقدسة. ولقد عمد المتطرفون إلى تركيز تمردهم على الكعبة بوصفها أكثر الأماكن الإسلامية قدسية وقاموا باحتلال المجمع الذى يحيط بالمسجد طوال أسـبوعين عرضـوا خلالهمـا مطالبهم. ولقد تباطأت سلطات الأمن السعودية خوفا على الرهائن والمـسجد نفسه إلا أنهم تمكنوا فى النهاية من التغلب على المتمردين وقـاموا بإعـدام قادتهم فيما بعد.

وفى حالة القدس تضمنت أيضا الخطط التى وضعها الصهاينة المتدينون الراديكاليون للهجوم على الأماكن الإسلامية المقدسة بعض الآمال المتعلقة بالخلاص. وظهر عدد من هذه المكائد فى الثمانينيات ولعل أكثرها تطرفا كان قيام السلطات الإسرائيلية بإلقاء القبض على بعض الراديكاليين الذين قاموا بتخزين متفجرات لاستخدامها فى تدمير المساجد فى الحرم الشريف. واستمر العنف الذى استهدف هذا المكان حيث أعلنت جماعة صهيونية متدينة تُسمي جماعة الأوفياء لجبل الهيكل عن نياتها لوضع حجر الأساس لبناء هيكل جديد فى القدس. وانتشرت الشائعات بأن ذلك الأمر قد أصبح وشيكا مما أدى إلى احتجاج الفلسطينيين المسلمين بصورة متكررة وهو ما انتهى فى كثير من الأحيان إلى حدوث أعمال عنف[٣١]. ونظرا لأهميته الرمزية أصبح جبل الهيكل بالتالى مصدرا مهما لإثارة العداوة بين المقاتلين المدنيين فى السياق الإسرائيلى – الفلسطينى. ويعد الهجوم على مجمع المعبد فى أمريتسار مصدرا مشابها لإثارة العنف لدى الراديكاليين السيخ. ومن ناحية أخرى لجأ الراديكاليون التاميل إلى استخدام العنف ضد الأماكن المقدسة وذلك باتباع استراتيجية رمزية لإحداث فوضى وبخاصة فى الهجمات التى شُنت على معبد السِّن Temple of the Tooth، وهو ضريح بوذى رئيسى يقع فى مدينة كاندى ويحتوى على بعض آثار بوذا المقدسة.

ويتوازى النطاق المحلى للأعمال ذات الدوافع الدينية التى قام بها المقاتلون فى سياقات معاصرة مع البؤرة المكانية الضيقة للمخاوف الدينية التى يعبر عنها النزاع الدائر حول الأماكن المقدسة. وإلى جانب الرمزية التى يحملها المكان فإن رمزية الحدث تقدم سبلا شديدة الأهمية لإدخال المعانى

الدينية فى العنف السياسى. إن أبرز ما يعبر عن المكانية المحلية للفعل الدينى هو مفهوم الشهادة. ولهذا المفهوم تاريخ طويل بالطبع فى الكثير من التقاليد الدينية وفى أحيان كثيرة دخل هذا المفهوم فى طيات الخطاب الخاص بالحرب. ففى المسيحية على سبيل المثال ظهرت الضمانات التى منحها البابا بالخلاص الأبدى لأولئك الذين قضوا فى معركة يدافعون فيها عن عقيدتهم منذ أوائل القرن التاسع. ومع ذلك فلقد اكتسبت الشهادة فى الأوضاع المعاصرة أبعادا إضافية للمعانى الدينية. ولا يمثل الاستشهاد فى مثل هذه السياقات نتيجة للحرب وإنما يمثل استراتيجية ارتدادية يتبناها الفرد لتعزيز أهداف سياسية خاصة مثل حشد الدعم للقضية التى استشهد المرء من أجلها أو تحطيم الروح المعنوية للخصوم من خلال الإرهاب والعنف الناجمين عن الهجمات الانتحارية. ويمثل الانتحارى تعبيرا رئيسيا عن المفهوم المعاصر للشهادة، بما لديه من القدرة على القيام بأعمال عنف شديدة ضد أهداف محلية، إلا أن هذا المفهوم اتخذ صورا مختلفة تماما فى السياقات الحديثة أيضا. ويعد تضحية الرهبان البوذيين بحياتهم فى فيتنام فى الستينيات مثالا متناقضا حيث ضحوا بحياتهم احتجاجا على التمييز الدينى فى ظل نظام "نجو دينه دييم" وهو من الروم الكاثوليك واحتجاجا على حرب فيتنام وهو ما يمثل شكلا متطرفا من أشكال التعبير السياسى الذى لا يرتبط بتوجيه العنف تجاه آخرين.

ولقد أصبح الاستشهاد استراتيجية بالغة الأهمية فى التعبيرات المتنوعة عن الحرب المعاصرة نتيجة لقوتها الرمزية البالغة. ويعتمد تبنى هذه الاستراتيجية من أجل شرعيتها الأخلاقية على التقاليد الدينية التاريخية للاستشهاد. فلقد أسس الانفصاليون الراديكاليون التاميل فى صراعهم مع

سريلانكا خطابا للشهادة يضع تقاليد التاميل والهندوس فى سياق من فكر التاميل القومى[٣٢]. ومع هذا فإن هذا الخطاب يشير إلى ارتدادية سياسية لا تتواجد فى أكثر الاستخدامات التقليدية لهذا المفهوم. ويتميز استخدام المحاربين الإسلاميين المعاصر للشهادة بتسييس مشابه لذلك المفهوم. فلقد قامت حركة المقاومة الإسلامية حماس، وهى حركة فلسطينية منبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، بهجمات انتحارية على نطاق واسع لدعم هدفها فى بناء دولة إسلامية حقيقية فى فلسطين. واستخدمت هذه الاستراتيجية خصيصا لاستهداف الأماكن المحلية التى يتردد عليها الكثيرون فى حياتهم اليومية فى إسرائيل مثل المطاعم والملاهى الليلية ومحطات الحافلات. ولقد تبنت كتائب شهداء الأقصى، وهو فصيل شبه مسلح منبثق من حركة فتح، استراتيجية مماثلة إلا أنه يهدف فى الأساس إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وليس دولة إسلامية متشددة.

ومع هذا فلقد اعتمدت المجموعتان على الفهم الدينى للشهادة وثوابها الأخروي فى تجنيد الشباب الفلسطينى للقيام بهجمات انتحارية وفى السعى وراء دعم الراديكاليين الإسلاميين. وعلى نطاق أوسع فإن العسكريين الإسلاميين فى إيران قد استخدموا التصور الشيعى للشهادة على نحو مكثف وبخاصة فى الثمانينيات أثناء الحرب الإيرانية – العراقية، عندما أصبح خطاب الشهادة أمرا ضروريا فى تجنيد المتطوعين نظرا لارتفاع عدد الضحايا من الإيرانيين. ونتيجة للقوة الرمزية التى يتمتع بها مفهوم الشهادة قامت الأنظمة المدنية الحاكمة باستغلاله أيضا مثل نداء صدام حسين للقيام "بعمليات استشهادية" ضد القوات الأمريكية فى حرب العراق فى أوائل عام ٢٠٠٣[٣٣].

وعلى الرغم من تحقق رمزية الفعل على نطاق محلـــى فإنهـــا شـــأن رمزية المكان تكتسب قدرا كبيرا من أهميتها فى ســـياقات معاصـــرة مـــن الصلات التى تربطها بنطاق أوسع للصراع كما تشير الأمثلة السابقة. ولقـــد اكتسبت التأثيرات الضمنية للأعمال ذات الطابع الدينى أهمية خاصـــة فـــى المكانية المركبة لشبكة الحركات الإسلامية الراديكالية بين الدول. واستخدمت هذه الحركات المفاهيم الخاصة بالعمل الدينى مثل الجهاد والشهادة على نطاق واسع وذلك لحشد الدعم وتجنيد الأعضاء كما قامت أيضا بتأســـيس خطـــاب يظهر العلاقة الوثيقة بين الحرب والأمور الفردية للواجب الديني والمكافـــأة المعنوية. ومن هذا المنطلق دعمت هذه الحركات على نحو مميز أشكال مـــا بعد الحداثة للحرب والتى تلجأ فيها القوات غير النظامية وليـــست القـــوات الرسمية في الدولة إلى العنف للترويج للأهداف الرمزية المرتبطـــة بقـــضايا الهوية والثقافة[٣٤]. وتركز هذه القضايا بالنسبة للإســـلاميين علـــى أصـــالة هويتهم الدينية على نحو خاص. ويتسم هذا التركيز بدوره بتأثيراته الضمنية المهمة على المكان الذى تقوم فيه هذه المجموعات بأعمال العنف. ولا توجد أهداف فورية واضحة للكثير من جرائم العنف التى ترتكبها هذه المجموعات مثل السيطرة على مكان مقدس أو وطن قومى وإنما تعبر هذه الجرائم فـــى الأساس عن الخطاب الراديكالى للشرعية المقدسة. ولقد سعى الراديكـــاليون الإسلاميون إلى توضيح هويتهم الدينية وذلك، على سبيل المثال، من خـــلال القيام بعمليات إرهابية ضد أهداف عسكرية تشكل تحديا كبيرا لهم. ومن هذه العمليات قصف الثكنات العسكرية الأمريكية فى لبنـــان عـــام ١٩٨٣ وفـــى السعودية عام ١٩٩٦ والهجمات الانتحارية على المدمرة البحرية الأمريكيـــة

"يو إس إس كول USS Cole " في اليمن عام ٢٠٠٠ وكذلك الهجوم على البنتاجون عام ٢٠٠١. وبتعريف هذه العمليات باستخدام مفردات دينية واضحة، مثل الشهداء والمجاهدين، سعى الراديكاليون الإسلاميون كذلك إلى إضفاء الشرعية على هجماتهم الكبيرة ضد أهداف مدنية غير مسلحة مثلما حدث في قصف سفارتيّ الولايات المتحدة في شرق إفريقيا عام ١٩٩٨ وتدمير برج التجارة العالمي في نيويورك عام ٢٠٠١. ومرة أخرى وكعادة الوسائل الكثيرة التي تعبر عن الحرب في فترة ما بعد الحداثة لم تتركز هذه الهجمات، في معناها المباشر، على أهداف إقليمية في حد ذاتها وإنما استخدمت أهدافا معينة من أجل قيمتها الرمزية الكبيرة.

ومع ذلك فإن الإقليمية، على مستوى مختلف، تستمر في القيام بدور مهم في خطاب العنف الذي اقترن بالراديكاليين الإسلاميين وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن الإسلام. وتشير هذه المخاوف إلى صلة وثيقة، على سبيل المثال، بين دور المجاهدين الرمزي وصراعات محددة تتعلق بمسلمين في مواقع متفرقة مثل أفغانستان والشيشان والبلقان. وقد تقوم الهوية القومية بدور في هذه الصراعات من أجل المقاتلين المحليين، ولكن ما يدفع القوة التي يتمتع بها الراديكاليون فيما بين الدول والتي تنضم إلى هذه الصراعات هي المصلحة الأكبر في النهوض بالإسلام الراديكالي كأساس لوحدة المسلمين. ولقد قام الهدف الأخير بالفعل بخلق توترات في بعض الأماكن بين المسلمين المحليين والدخلاء. فعلى سبيل المثال، قام المسلمون المحليون في البوسنة في فترة التسعينيات بمقاومة الإسلام الراديكالي الذي روج له المجاهدون الأجانب ممن جاءوا ليحاربوا إلى جانبهم[٣٤]. ومن ثم تتجاوز

المخاوف الإقليمية للمجاهدين فى الدول المختلفة حدود قضايا محددة للقومية حيث تركز عوضا عن ذلك على العلاقة بين الإسلام الراديكالى والمجتمع الإسلامى العالمى.

ويتبع الإرهاب الذى يستهدف تنظيم القاعدة من خلاله الولايات المتحدة والمصالح الغربية الأخرى نمطاً مشابها. فلم تعكس الهجمات على مركز التجارة العالمى والبنتاجون أهدافا إقليمية من ذات النوع الذى تستهدفه الحرب التقليدية، ومع ذلك تم ربط هذه الأعمال الرمزية بمخاوف تحمل فى طياتها عناصر إقليمية مميزة. فالمظالم التى أوردتها القاعدة فى بيانها الرسمى الصادر عام ١٩٩٨ المتعلقة "بالجهاد ضد اليهود والصليبيين،" على سبيل المثال، ما هى إلا مظالم إقليمية بامتياز وهى: التواجد العسكرى الأمريكى فى السعودية وأثر حرب الخليج والعقوبات الدولية الناتجة على شعب العراق ووجود دولة يهودية فى الشرق الأوسط[٣٦]. ولقد صُور كل هذا على أنه عدوان على الإسلام ذاته وليس على المسلمين فقط. ولعل من أهم ملامح هذه التظلمات هو قيام الأطراف المعنية المختلفة بتفسيره تفسيرات شديدة التناقض. فأغلب الظن أن القرارات السياسية فى الولايات المتحدة على سبيل المثال لم يُنظر إليها باعتبارها هجوما على الإسلام. كما يوجد عدم تناسق فى قدرات القاعدة وخصومها من الغرب مما يدفعها إلى شن حرب رمزية تقوم على اختيار أهداف لتحطيم الروح المعنوية لخصومها ولتعزز من كبريائها. وأدت هذه الاستراتيجية فى نهاية الأمر إلى الانفصال بين موقع هذه الأعمال الإرهابية الرمزية والمخاوف الإقليمية الفعلية لتنظيم القاعدة، وهو نمط تتبعه الكثير من الجماعات الإرهابية.

إن الحرب ذات الدوافع الدينية بإيجاز اتخذت أشكالاً مكانية متنوعة فى السياقين التاريخى والمعاصر. ففي السياق التاريخى تركزت معظم مخـاوف المحاربين حول قضايا مباشرة على نحو نسبى تتعلق بالإقليمية الدينية التـى ترتبط بالتأكيد على هيمنة نظام دينى بعينه أو بالسيطرة على المظاهر المهمة للمكان المقدس. ولقد اعتبر المحاربون في هذه الحالات أن مخاوفهم الإقليمية وأهدافهم شرعية فى جوهرها بناء على الافتراضات المتأصلة في رؤيـتهم الشاملة. وعلى النقيض من ذلك فإن مكانية الحرب الدينيـة فـى الـسياقات المعاصرة قد صارت أكثر تعقيدا نتيجة للمزج الارتدادي بين الدلالة الدينيـة ومعانٍ أخرى. وعند التعبير عن أهمية السيطرة على أقاليم سياسية محـددة، مثل دمج المحاربين بين المفاهيم الدينية والبنى الأيديولوجية للقومية أو هوية الدولة. ولقد قامت أماكن مقدسة بعينها على نحو مشابه بدور محورى فـى صراعات محددة وذلك بتقديم بؤرة رمزيـة لإكـساب الخطـاب الـسياسى الشرعية أو لحشد الدعم السياسي أو باستخدام هذه الأماكن المقدسة كهـدف رمزى للعنف المزمع القيام به أو العنف الفعلي. ولقد تمتعت الأماكن المحلية المقدسة بأهمية بالغة في خطاب الحرب من خلال الدمج بين دلالاتها الدينية والأهداف الأيديولوجية. ويشمل موقع الحرب المعاصرة أيضا أشكالا مسيسة للأفعال التى تُعرَّف فى إطار دينى حيث تقيم هذه الأشكال مجـدداً رابطـة رمزية بين العنف المحلى والصراعات الدائرة على نطاق أوسـع. ويمثـل صعود الخطاب الدينى الذى يتبنى الإرهاب تعبيرا مدمرا بصفة خاصة لهـذا النمط فى العقود الأخيرة. وأصبح الدين فى سياق هذا الخطاب وثيق الـصلة بأشكال الحرب فى فترة ما بعد الحداثة.

الخاتمة

ركز هذا الفصل على الصلات المتنوعة بين الدين وجغرافيَّة الحرب. وبدهي أن للعقيدة الدينية تأثيرات ضمنية عميقة كذلك على معارضة الحرب. فالرؤى المرتبطة بالعالم والتعاليم الأخلاقية للتقاليد الدينية الكبرى تؤكد على قيم التعاطف والتسامح وأسفرت عن تقاليد سلمية قوية ومتنوعة(٣٧). ومن ثم لعبت الدوافع الدينية دورا بارزا فى السعى السياسى لتحقيق السلام. ولعل فى حياة أشوكا، إمبراطور أسرة مانريان الهندية والذى كان يحكم فى القرن الثالث قبل الميلاد، مثالاً مبكرا ومشهورا. وكما هو مسجل فى ما يطلق عليه مرسوماته الصخرية، وهى قصص منقوشة فى الصخر تنتشر فى أماكن عديدة من إمبراطوريته، شن أشوكا حربا دموية لمد إمبراطوريته فى الهند الشرقية راح ضحيتها الآلاف قتلا فى المعركة أو موتا من الجوع. وبحسب الرواية التقليدية فلقد أدى ندمه على الدمار الذى انتشر على نطاق واسع إلى تحوله إلى البوذية ونبذه استخدام القوة فى الغزو وتبنى الحكم السلمى الذى تنص عليه التعاليم البوذية الأخلاقية(٣٨). لقد أصبح الخطاب الدينى فى الآونة الأخيرة أمرا محوريا فى تطوير الأيديولوجيات السلمية والحركات المناهضة للحرب وذلك ردا على صراعات عديدة، من التوتر السياسى فى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى إلى سباق الأسلحة النووية فى الحرب الباردة، وبالإضافة إلى حرب فيتنام والصراعات الأخرى فى فترة مابعد الاستعمار.

ومع هذا تظل المعتقدات الدينية مكونا مهما فى العديد من خطابات الحرب. وتعكس الرابطة المتكررة بين الدين والحرب فى سياقات خاصة حقيقة الأديان كأنظمة ثقافية. فقد تُدمج العقائد الدينية الأساسية المبادئ التى

تبدو غير متسقة مع الحرب ولكن الأديان كأنظمة ثقافية تتعلق بـأكثر مـن مجرد مجموعة من التجريدات اللاهوتية. فبدلاً من ذلك تمثل الأديان مركبـا نهائياً للمعتقدات والممارسات التي تستقي معانيها أيضا من السياقات المحددة التي يتم التعبير فيها عن هذه الأديان من خلال معتنقيها. وفي أثناء ذلك قـد يصبح الدين، شأنه شأن أي نظام من المعاني الثقافية، جزءا مـن مختلـف جوانب التجربة الإنسانية بما فيها الصراع السياسي. وبالتالي ففي الأوضاع التي تقدم فيها الحرب سبلا مقبولة لتحقيق غايات سياسية ستتفاعل الحـرب بصورة حتمية مع أنماط المعتقدات والممارسات الدينية كتعبيرات عن الثقافة في إطار سياق ما. وستكتسب المعاني الدينية أهمية سياسية وستقدم بـدورها أساسا لحشد الدعم من أجل صراع مسلح. علاوة على ذلـك فـإن التقلبـات الكارثية للحرب والأهم من ذلك المخاطر المميتة التي تضعها أمام المحاربين وغير المحاربين على حد سواء تدفع أولئك المتورطين في الحرب إلى خلق تفسيرات سامية لدلالتها النهائية.

وتقدم الأنظمة الدينية مصدرا للشرعية لمثل هذه التفـسيرات وذلـك بتعريف عواقب العنف وتضحية الذات في إطار من بنية أكبر من المكافـآت والواجبات تتفاعل خلالها الأبعاد الإنسانية والخارقة للوجود. يستطيع الـدين في جوهره أن يقدم ضمانات من الصور الإنسانية الخارقة لتعويض الأعمال التي تقدم القليل في طريق المنافع الشخصية الفورية والتي تتضمن عنفاً على نطاق يفوق بكثير نطاق التجربة العادية[٣٩]. وبالتالي لا تنتج الأدوار الدينيـة المتعددة في الحرب عن رباطها الثقافي الوثيـق بالمخـاوف والاحتمـالات الطارئة لأماكن وأوقات محددة فحسب وإنما تنتج أيضا عن استخدامها مـن قبل مناصريها كمرجع في معالجة فداحة الحرب.

الهوامش

(١) المصدر الأساس لهذا التفسير هو: جريتس "الدين كنظام ثقافي"؛ وانظر أيضا: بالس "سبع نظريات في الدين".

(٢) فيرجوسون "الحرب والسلام في أديان العالم"؛ أهو "علم الأساطير الدينية وفن الحرب".

(٣) سميث وميلر "إلياذة هوميروس".

(٤) "خطاب الرئيس بوش عن الإرهاب"، ب ٤؛ "بيان بن لادن"، ب٧.

(٥) تيلور وفلنت "الجغرافيا السياسية"، ص ٣٣٦ـ ٣٣٧؛ ماسي "الفضاء والمكان والنوع"، ص ١٥٤ـ ١٥٥.

(٦) دون "عصر الحروب الدينية"؛ هولت "الحروب الدينية الفرنسية".

(٧) هيسكيت "انتشار الإسلام في غرب أفريقيا"، ص ١٥٦ـ ١٧١؛ لابيدوس "تاريخ المجتمعات الإسلامية"، ص ٥٠٨ـ ٥٢٣.

(٨) حوراني "تاريخ الشعوب العربية"، ص ٢٥٨.

(٩) حبيب "محاربو الإسلام مع ابن سعود".

(١٠) بالنسبة للتفسيرات المختلفة للجهاد، انظر: موراتا وشيتيك "رؤية الإسلام"، ص ٢٠ـ٢٢.

(١١) سيوارد "رهبان الحرب"، ص ١٣٥ـ ١٩٣.

(١٢) شتومب "حدود الإيمان"، ص ١٣١ـ ١٣٣. في وقت هذه الكتابة، بعد عقدين من اندلاع الحرب الأهلية، حافظت حكومة سريلانكا والانفصاليون التاميل على وقف إطلاق النار، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى حل صراعهم.

(١٣) المرجع السابق، ص ٧٣ـ ٧٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٤٨ـ ١٥٠.

(١٥) هوايت "القومية والإرهاب"، ص ٢٣٤ــ ٢٤١.

(١٦) لوباسيك "مسلمو البوسنة".

(١٧) سيلز "خيانة الجسر"، ص ٢٩ــ ٥٢.

(١٨) كيبيل "تطرف الإسلاميين في مصر".

(١٩) روزفين "الإسلام في العالم"، ص ٣١٠ــ ٣٢١.

(٢٠) لابيدوس "تاريخ المجتمعات الإسلامية"، ص ٦٦١.

(٢١) شتومب "حدود الإيمان"، ص ٥٢ــ ٥٦.

(٢٢) إسبوزيتو "التهديد الإسلامي"، ص ١٧١ــ ١٩١. يشير تعبير الأفغان العرب، أو الأفغان ببساطة، في هذا السياق إلى المسلمين الأجانب الذين ذهبوا إلى أفغانستان للقتال في الحرب ضد الاحتلال السوفيتي خلال الثمانينيات.

(٢٣) سبلر ولتل "موت يوغسلافيا"، ص ٧٢؛ إيميرت "الجلجلة الصربية"، ص ١٣٩.

(٢٤) شتومب "حدود الإيمان"، ص ١٩٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٨٨ــ ١٠١.

(٢٦) لمناقشة فرعي الأصولية اليهودية، انظر: مناحم فريدمان "المتعصبون اليهود".

(٢٧) يوجد تحليل تفصيلي لمذبحة مقبرة البطارقة عند: مارك يورجنزماير "الإرهاب في ذهن الرب"، ص ٤٩ــ ٥٢.

(٢٨) شتومب "حدود الإيمان"، ص ١٦٨ــ ١٧٢.

(٢٩) فان كريفلد "الانتشار النووي ومستقبل الصراع"، ص ١٢٢ــ ١٢٦ــ

(٣٠) هيرو "الحروب المقدسة"، ص ١٢٨ــ ١٣٣.

(٣١) شتومب "حدود الإيمان"، ص ١٥٩ــ ١٦٦.

(٣٢) تشوك "المقاومة والشهادة في عملية تكوين دولة التاميل عيلام".

(٣٣) "صدام حسين يدعو إلى هجمات "استشهادية" ضد القوات الأمريكية".

(٣٤) مونك "تفكيك الإرهاب"؛ فان كريفلد "الانتشار النووي ومستقبل الصراع"، ص ١٢٦.

(٣٥) سيلز "خيانة الجسر"، ص ١٠١ــ ١٠٢.

(٣٦) الجبهة الإسلامية العالمية من أجل "الجهاد ضد اليهود والصليبيين".

(٣٧) فيرجوسون "الحرب والسلام في أديان العالم"، ص ١٥٦ــ ١٥٧.

(٣٨) كياي "الهند"، ص ٩١ــ ٩٢.

(٣٩) بالنسبة للدين ومفهوم المعوضات، انظر: شــتارك وبينبريــدج "نظريــة الــدين"، ص ٣٦ــ ٤٢.

المراجع

Aho, James A. *Religious Mythology and the Art of War: Comparative Religious Symbolisms of Military Violence*. Westport, CT: Greenwood, 1981.

"Bin Laden's Statement: 'The Sword Fell.' " *New York Times*, October 8, 2001, 7.

Dunn, Richard S. *The Age of Religious Wars, 1559–1689*. New York: Norton, 1970.

Emmert, Thomas A. *Serbian Golgotha: Kosovo, 1389*. East European Monographs Series, no. 278. New York: Columbia University Press, 1990.

Esposito, John L. *The Islamic Threat: Myth or Reality?* New York: Oxford University Press, 1999.

Ferguson, John. *War and Peace in the World's Religions*. New York: Oxford University Press, 1978.

Friedman, Menachem. "Jewish Zealots: Conservative versus Innovative." In *Jewish Fundamentalism in Comparative Perspective: Religion, Ideology, and the Crisis of Modernity*, ed. Laurence J. Silberstein, 148–163. New York: New York University Press, 1993.

Geertz, Clifford. "Religion as a Cultural System." In *The Interpretation of Cultures: Selected Essays*, by Clifford Geertz, 87–125. New York: Basic Books, 1973.

Habib, John S. *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam*. Leiden: Brill, 1978.

Hiro, Dilip. *Holy Wars: The Rise of Islamic Fundamentalism*. New York: Routledge, 1989.

Hiskett, Mervyn. *The Development of Islam in West Africa*. London: Longman, 1984.

Holt, Mack P. *The French Wars of Religion, 1562–1629*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. New York: MJF, 1991.

Juergensmeyer, Mark. *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence*. Berkeley: University of California Press, 2000.

Keay, John. *India: A History*. New York: Atlantic Monthly Press, 2000.

Kepel, Gilles. *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Lapidus, Ira M. *A History of Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Lopasic, Alexander. "The Muslims of Bosnia." In *Muslim Communities in the New Europe*, ed. Gerd Nonneman, Tim Niblock, and Bogdan Szajkowski, 99–114. Reading, UK: Ithaca, 1996.

Massey, Doreen. *Space, Place, and Gender*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

Munck, Ronaldo. "Deconstructing Terror: Insurgency, Repression, and Peace." In *Postmodern Insurgencies: Political Violence, Identity Formation, and Peacemaking in Comparative Perspective*, ed. Ronaldo Munck and Purnaka L. de Silva, 1–13. New York: St. Martin's, 2000.

Murata, Sachiko, and William C. Chittick. *The Vision of Islam*. St. Paul, MN: Paragon, 1994.

Pals, Daniel L. *Seven Theories of Religion*. New York: Oxford University Press, 1996.

"President Bush's Address on Terrorism before a Joint Meeting of Congress." *New York Times*, September 21, 2001, 4.

Ruthven, Malise. *Islam in the World*. New York: Oxford University Press, 1984.

"Saddam Calls for 'Martyrdom' Attacks on US Troops." Asia Africa Intelligence Wire, BBC Monitoring International Reports, April 4, 2003. LexisNexis. http://web.lexis-nexis.com (accessed May 1, 2003).

Schalk, Peter. "Resistance and Martyrdom in the Process of State Formation of Tamililam."

In *Martyrdom and Political Resistance: Essays from Asia and Europe*, ed. Joyce Pettigrew, 61–84. Amsterdam: VU University Press, 1997.

Sells, Michael A. *The Bridge Betrayed: Religion and Genocide in Bosnia*. Berkeley: University of California Press, 1996.

Seward, Desmond. *The Monks of War: The Military Religious Orders*. Hamden, CT: Archon, 1972.

Silber, Laura, and Allan Little. *The Death of Yugoslavia*. New York: Penguin, 1996.

Smith, William Benjamin, and Walter Miller, trans. *The Iliad of Homer*. New York: Macmillan, 1944.

Stark, Rodney, and Williams Sims Bainbridge. *A Theory of Religion*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1996.

Stump, Roger W. *Boundaries of Faith: Geographical Perspectives on Religious Fundamentalism*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000.

Taylor, Peter J, and Colin Flint. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality*. 4th ed. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.

Van Creveld, Martin. *Nuclear Proliferation and the Future of Conflict*. New York: Free Press, 1993.

White, George W. *Nationalism and Territory: Constructing Group Identity in Southeastern Europe*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000.

World Islamic Front. "Jihad against Jews and Crusaders." www.fas.org/irp/world/para/docs/980223-fatwa.htm (February 23, 1998; accessed May 1, 2003).

الفصل التاسع

جغرافيات القتل الجماعي والتطهير العرقي

دروس من البوسنة والهرسك

بقلم: كارل دالمان CARL DAHLMAN

قــدم جــوران يليسيتش نفسه أثناء هــذه الفــترة عــلى أنه "أدولف الصربي" وادعى أنه ذهب إلى برتشكو للقضاء على المسلمين. [. . .] فزعم أمام المعتقلين في معسكر لوكا أن حياتهم بين يديه، وأنه سيطلق سراح مــا بين ٥ إلى ١٠ بالمائة منهم فقط. [. . .] كما ذكر جوران يليسيتش إلى أحــد الشهود أنه يكره المسلمين ويريد قتلهم جميعا، في حين يمكن لمن يبقي على قيد الحياة منهم أن يكونوا عبيدا لتنظيف المراحيض شريطة ألا يحصلوا على وظيفة مهنية. ثم أضاف حسبما ذُكِر أنه يريــد "تطهيــر" المــسلمين وأنــه سيستمتع بذلك، موضحاً أن "الباليان(*) balijas" قد انتشروا أكثر مما يُحتمــل ووجب عليه أن يخلص العالم منهم. كما زعم جوران يليسيتش أنــه يكــره النساء المسلمات وأنه يعتبرهن على قدر كبير من القذارة، وأنه أراد جعلهن عقيمات حتى لا تزداد أعداد المسلمين. ولكنه سيبدأ بالرجــال، قبــل إبــادة النساء، لمنع تكاثرهم.

من مرافعة المدعي العام ضد يليسيتش

يمثل "أدولف الصربي" أحد أوجه التشابه بين العــدوان النــازي فــي الحرب العالمية الثانية والحروب الأخيرة في البوســنة (١٩٩٢ – ١٩٩٥). فبالرغم من إدراك الكثيرين للأعمال الوحــشية المرتكبــة ضــد المــدنيين

(*) الباليا **Balija** هو الاسم الشعبي الذي يطلقه الصرب والكروات على مسلمي البوسنة في إشارة إلى انحدارهم من الأتراك العثمانيين، وفي ذلك إشارة تعريــضية إلــى أنهــم وافدون على الإقليم وأحفاد الغزاة، وليسوا من أبنائه الأصليين. (المترجم).

البوسنيين وقيامهم بلفت النظر إليها، فإن قصص وصور الترحيل والقتل الجماعي ومعسكرات الاعتقال قد فشلت جميعها في استثارة استجابة فعالة من المجتمع الدولي الذي تعهد، قبل خمسين عاما، بالدفاع عن المدنيين ضد مثل هذه الانتهاكات. وقد حدث هذا بالرغم من وجود علامات واضحة بأن القيادة الصربية لم تكن تنتوي القيام بحملة توسعية من أجل تقاسم البوسنة مع كرواتيا فحسب، بل القضاء على سكان البوسنة المسلمين أيضا[١]. فبدلا من الاستجابة الفعالة، ظهرت جدالات حول ماهية الحملة الصربية على البوسنة وهل هي عملية إبادة جماعية أم لا؛ وإذا كانت كذلك، هل يستدعي الأمر تدخل حكومات أخري، خاصة من القوى الغربية[٢]. بمعنى آخر، على الرغم من أن تجارب الحرب العالمية الثانية قد أنتجت مؤسسات من شأنها الحد من تجاوزات الحرب، نظرا لتأثيرها على المدنيين خاصة، فلا يبدو أن هذه التجربة قد غيرت بشكل ملموس في الحسابات السياسية الضيقة لمعظم الدول.

إن المُثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي الذي ينطبق على سلوكيات الحروب الحديثة، مثل اتفاقيات جنيف، كثيرا ما تعد في واقع الأمر خارجة عن السياق أو مجافية "لواقع" السياسة الدولية. إن أكثر ما يفيد الشرح هو إدراك أن المؤسسات القائمة على المبادئ، مثل الأمم المتحدة أو القانون الدولي، هي جزء من السياسة العالمية كما هي المعايير المشتركة بين الدول والمتعلقة بالسيادة أو الأمن القومي. ومع ذلك، فبينما حققت المؤسسات التي تم إنشاؤها لتعزيز الأمن الجماعي وتقديم الإغاثة من تقلبات النظام الدولي مكاسب في عالم ما بعد الحرب، لكنها لا تزال محاصرة بتناقضات تلك التقلبات ذاتها، أي أنه يجب على الدول أن تخضع إلى بل وأن تفرض أيضا المبادئ التي من شأنها أن تقيد

حركتها. إن الفشل في التدخل في البوسنة، على الأقل لصالح المدنيين إن لم يكن أيضا لصالح دولة البوسنة نفسها، هو قضية ينبغي على الحكومات التي ناصرت مبادئ القانون الدولي أن تجدها أكثر ملاءمة للاحتجاج، على الرغم من الوعي الدولي بتجاوزات الحرب[٣].

ومما ضاعف من الصعوبات المتعلقة بإيجاد مناصرين للعدل القائم على المبادئ إزاء الطموحات الإقليمية لصربيا وكرواتيا هو التصورات الغربية الخاطئة عن دول البلقان باعتبارها تتسم "بالمشاحنات التي تمزق النسيج الوطني والتمرد على كل ما هو شرقي بداخلها[٤]" أو ما وصفه وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بالكراهية "الأزلية" و"بمشكلة من الجحيم[٥]." لقد انتقص البعض، ممن يؤمنون بأن الأنماط التاريخية للعنف في الإقليم قد عكست كراهية متأصلة وتلقائية، من قيمة التدخل وتبنوا ضمنيا نمطا لا رجعة فيه من العنف الإقليمي الذي تغذيه – على ما يبدو – ذاكرة عرقية متداخلة من الانتقام. إن مثل هذه العقلية تتجاهل حقيقة أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو قد حدثت في مجتمع أوروبي معاصر. علاوة على ذلك، كان مسئولون حكوميون في الولايات المتحدة وفي دول أخرى على استعداد للبحث عن أوجه تشابه فيما بين البرنامج الصربي للتطهير العرقي والتوسع الإقليمي واسعي النطاق من ناحية وبين الانتهاكات التي ارتكبها الكروات والمسلمون والتي تتسم بنفس الطبيعة المروعة لكنها تفتقد إلى التنسيق والشيوع إلى حد كبير[٦]. إن القول بأن أطراف الصراع ربما تكون قد أظهرت قدرة مماثلة في إظهار أقصى درجات القسوة هو قول لا يماثل النتيجة التي توصل إليها البعض بأن مدى ونية جرائمهم ينسخ أحدهما الآخر بطريقة أو بأخرى أو حتى يبرر التقاعس

عن العمل. أما تبعات هذه المواربة فهي أقل إقناعا، وهي أن تجاوزات الحكومات والمقاتلين قد عطلت الحاجة إلى الازدراء الأخلاقي والتدخل لصالح المدنيين المحاصرين بسبب الصراع. ومن الممكن لمثل هذا الاستنتاج، على الرغم من أنه كان متكأ ضمنيا للحكومات الغربية، أن يستمر مع وجهة النظر الأكثر إفلاسا عن الإنسانية، حيث تنطوي العرقية المنسوبة إليها على الذنب الجماعي والإدانة. إن صرخة "لعن الله الطرفين(*)،" التي قد يطلقها المرء عندما ييأس من إيجاد حل للصراع، ما هي إلا صرخة نسيان بأن هذا الحُكم قد أطلق من قبل مركوشيو، وهو ضحية وليس مراقبا للصراع في فيرونا.

تتطلب سياسة اللامبالاة التي تبدو واضحة جدا – وهي خاطئة بوضوح – في الإدراك المتأخر للأمور اهتماما أكبر بحالة الارتباك التي أحاطت بفشل المجتمع الدولي في إيقاف الحروب في يوغسلافيا السابقة، وقد يقول البعض إنها قد أوجدته. لذلك، يركز هذا الفصل على مفاهيم الإبادة الجماعية وبحكم الضرورة على التطهير العرقي باعتبارها أفكارا ضرورية لفهم الصراع المعاصر وباعتبارها، إلى جانب ذلك، أفكارا تتقاطع مع المناهج الجغرافية لتفسير الصراعات ومجتمع ما بعد الصراعات. فعند النظر في حرب البوسنة، فإن مشكلات تحديد جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي تبرهن على محورية البنى الاجتماعية المكانية في الجغرافيا السياسية والقانون الدولي. فمن بين مجالات البحث الاجتماعي الأخرى، يجب على الجغرافيا أن

(*) العبارة مأخوذة من مسرحية روميو وجولييت للكاتب الإنجليزي وليام شكسبير. يقول ميركوشيو هذه العبارة قبل أن يلقى حتفه إثر إصابته بجرح خطير بعد أن تدخل لفض خلاف بين عائلتين لا صلة له بهما. (المترجم)

تعالج هذه القضايا كمساهَمة منها في تحسين دقتها المفاهيمية ومؤسسات السلام التي تعتمد عليها في اتخاذ إجراءات عملية لدعم حقوق الإنسان. كما تثير الإبادة الجماعية والتطهير العرقي موضوعات جغرافية واسعة ومكثفة مثل تكوين الهويات المكانية والخيال الجيوسياسي للنقاء الإقليمي والممارسة المكانية لحملات الإبادة الجماعية وإنشاء اختصاص قانوني دولي لأشكال الحماية ذات الصلة والجغرافيا السياسية للتدخل. وسوف يتناول هذا الفصل، بحكم الضرورة، جزءا فقط من هذه الاهتمامات، ذلك لأنها تتصل إلى حد كبير بحرب البوسنة التي اندلعت ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ وبالجهود الدولية لملاحقة الجرائم التي ارتكبت في تلك الحرب. ويقدم الجزء التالي سردا موجزا للحرب في البوسنة مع وصف عملية التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي صاحبتها. كما نستعرض، في الجزء الذي يليه، الأساس النظري والقانوني لجريمة الإبادة الجماعية، إلى جانب النظر في النقاش حول معناها في سبيل شرح التطهير العرقي في البوسنة. أما الجزء الأخير فهو يتناول الملاحقة القضائية لهذه الجرائم في البوسنة، مع التركيز على الجوانب المكانية للقانون الدولي وإنفاذه باعتباره ممارسة جيوسياسية في حد ذاتها.

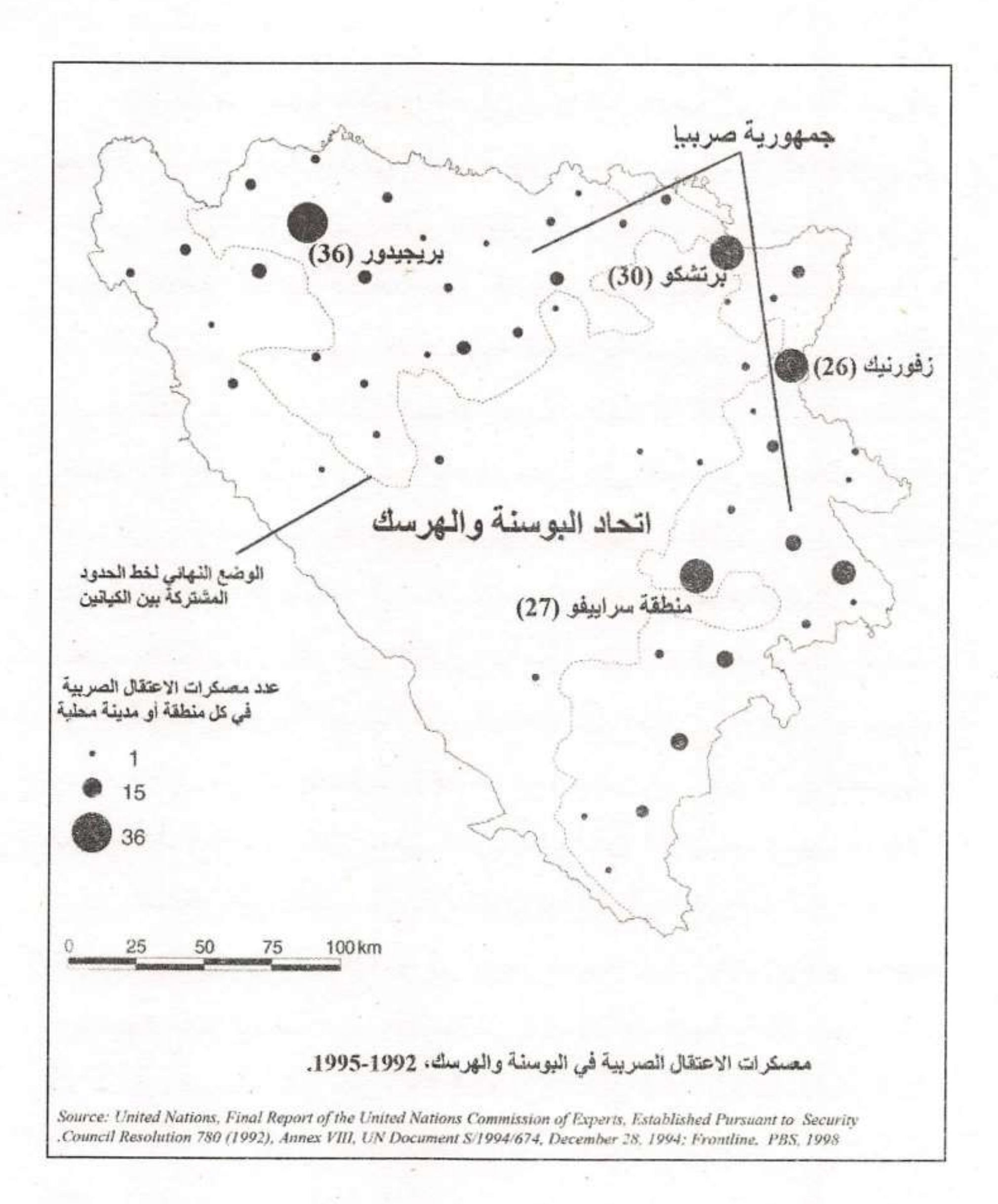
الجغرافيا السياسية ليوغسلافيا السابقة

كانت البوسنة إلى حد ما فريدة من نوعها داخل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة، ذلك لأنها ضمت ثلاثة شعوب مؤسِّسة: الكروات والمسلمين والصرب، دون أن يمثل أي منهم أغلبية، بينما ضمت الجمهوريات الأخرى مجموعة واحدة مؤسسة. وقد نص الاعتراف الدستوري

بالشعوب في جمهوريات يوغسلافيا السابقة على الاعتـراف بالمجتمعـات الثقافية التقليدية، ولكنه لم يكن يعني، رغم ذلك، إضفاء الشرعية أو الحـث على المطالبات القومية بالأرض. فبينما كانت الهوية العرقية أو القومية لعنة على الحركة الشيوعية اليوغوسلافية، فقد بدأ التحريض السياسي القومي في الظهور بعد وفاة تيتو في عام ١٩٨٠. فمع توجه يوغسلافيا نحو انتخابـات متعددة الأحزاب داخل الجمهوريات، جنبا إلى جنب مع معظم بقية أوروبـا الشرقية بعد عام ١٩٨٩، سعى الساسة القوميون إلى الاستيلاء على السلطة بمعزل عن الحزب الشيوعي من خلال اللجوء إلـى الهويـات "المكبوتـة" والمطالبة بحقوق خاصة قائمة على مظالم تاريخية وأسـطورية علـى حـد سواء[٧]. والأهم من ذلك أن القوميين في الجمهوريات بدأوا في تأكيد أحقيتهم في أراضي الجمهوريات الخاصة بهم وأبدوا في بعـض الأحيـان مطالـب تاريخية متنافسة تتعلق بأراض في الجمهوريات المجاورة. كان الأمر كـذلك لاسيما في البوسنة، حيث اعتُبرت مجتمعات كبيرة من الكروات والـصرب من قبل القوميين على أنها أعضاء في جماعات وحدوية محاصرة بمنأي عن الجمهوريات الكرواتية والصربية. فبينما طرحت الأحزاب القومية المنتخبـة مؤخرا مطالب سياسية ضد النظام الشيوعي في بلجـراد، بـدأت المـشاعر السياسية في بعض الجمهوريات تميل إلى تأييد الاستقلال. ولما أصبح تفكك يوغسلافيا أمرا واضحا، سعى القوميـون الـصرب، خاصـة سـلوبودان ميلوسوفيتش، إلى "استعادة" سكان الصرب والأراضي الصربية كجزء مـن مشروع "صربيا الكبرى" الذي كان يحظى بتأييد واسع من قبل جيوب الأقلية الصربية في كرواتيا وكوسوفا بجانب شخصيات سياسية وفكرية صربية[٨].

بعد أن أعلنت سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما عن يوغسلافيا وحصلتا عليه، صوت شعب البوسنة والهرسك في استفتاء ٢٩ فبراير ١٩٩٢ على الانفصال عن يوغسلافيا وإقامة دولته المستقلة. ومع ذلك، كان لدى قادة دولة كرواتيا الناشئة حديثا وما تبقى من دولة يوغسلافيا – فرانيو تودجمان وسلوبودان ميلوسوفيتش – إلى جانب حلفائهم من العرق ذاته في البوسنة، خططا لاقتسام البلاد بينهم وترك مساحة صغيرة من وسط البوسنة لمسلميها[٩]. وفي ظل تعقد الأمر بسبب المقاطعة الصربية للاستفتاء على الاستقلال وإعلان جمهورية الصرب الانفصالية داخل البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى هجمات الصرب على مدن المسلمين، كان المستقبل السياسي للدولة البوسنية غير مؤكد على الإطلاق عندما اعترف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رسميا بجمهورية البوسنة في السادس من أبريل عام ١٩٩٢. فبعد فترة وجيزة، قام الجيش الوطني اليوغوسلافي، والشرطة الصربية المحلية، والوحدات شبه العسكرية الصربية المدعومة من بلغراد بغزو الأراضي التي طالب بها قادة صرب البوسنة، وعلى رأسهم رادوفان كاراديتش. بدأت هذه الحملة بشكل جاد في شرق البوسنة في مدن بييلينا وزفورنيك قبل أن تنتشر في جميع أنحاء المنطقة التي شكلت قوسا يمتد من غورازدي في شمال الجنوب الشرقي مرورا ببرتشكو، لتشمل جزءا كبيرا من غرب البوسنة. وكانت استراتيجية القوات الصربية مجتمعة هي التقسيم القسري للمناطق البوسنية التي طالب بها الصرب وإبادة كل من عليها من غير الصربيين. وبحلول الوقت الذي كان انتباه العالم قد اعتاد فيه على أحداث البوسنة، كانت تكتيكات الصرب تعرف بالفعل بالاسم الذي أطلقه عليها الصرب أنفسهم، وهو "الاجتثاث" أو"التطهير العرقي".

كان التطهير العرقي في البوسنة معبرا في الأساس عن سياسة السيطرة على الأراضي من جانب الصرب، على الرغم من تبني الكروات بدرجة أقل لسياسة مماثلة في جنوب البوسنة، كما فعلت القوات الكرواتية، في وقت لاحق، بخصوص الصرب في كرواتيا. ولا تزال الأساليب الصربية إلى حد كبير بؤرة لشرح ما حدث في البوسنة، حيث يُزعم أن القيادة السياسية الصربية هي التي قد وجهت ونظمت الحملة التي أدت إلى مكاسب إقليمية وخسائر جسيمة بين المدنيين، وإلى كارثة إنسانية هائلة[١٠]. ففي غضون أسابيع من عام ١٩٩٢، بسط الصرب هيمنتهم العسكرية على أجزاء كبيرة من شرق وغرب البوسنة، وقاموا بإخلاء الأراضي التي غزاها غير الصربيين من السكان، والذين تم قتل أو اغتصاب أو ترحيل الكثير منهم، أو إرسالهم إلى معسكرات الاعتقال حيث تعرض المزيد إلى التعذيب والموت (انظر شكل ٨)[١١]. علاوة على ذلك، حدث إخلاء مفاجئ للأماكن ذات التعددية الثقافية أو التي كانت موطنا لمجتمعات من المسلمين أو الكروات، ودُمر المشهد الثقافي الدال على سكانها السابقين. وبجانب المدارس، والكنائس، والمساجد، دمرت المنازل الفردية لغير الصرب تدميرا منهجيا، بالإضافة إلى البنية التحتية، للتأكد من عدم عودتهم إليها.



معسكرات الاعتقال الصربية في البوسنة والهرسك، 1992-1995.

Source: United Nations, Final Report of the United Nations Commission of Experts, Established Pursuant to Security Council Resolution 780 (1992), Annex VIII, UN Document S/1994/674, December 28, 1994; Frontline, PBS, 1998.

شكل (٨)

اتسمت ممارسات التطهير العرقي بهجمات منهجية إلى حد ما على كل مدينة أو منطقة ريفية استولى عليها الجيش الصربي شبه العسكري أو النظامي. فكان عادة ما يتم إخلاء المدنيين الصرب من منطقة ما فجأة، ثم يتم قصف المناطق السكنية الخاصة بغير الصربيين بالمدفعية والأسلحة الصغيرة بعد ذلك. ثم يلي ذلك دخول القوات شبه العسكرية الصربية، بما في ذلك تلك التي أرسلت من صربيا، إلى المنطقة لمحاصرتها، أو لقتل قادة المجتمع المسلمين أو الكروات، وإرهاب أعضاء آخرين في المجتمع من خلال القتل العشوائي والاغتصاب والتدمير الوحشي. كما أجبر المقاتلون الصرب العديد على المغادرة أو أرسلوهم إلى معسكرات الاعتقال، وذلك بعد إجبارهم على تسليم ممتلكاتهم في كثير من الأحيان. وأخيرا، يتم نقل السيطرة على المنطقة إلى السلطات الصربية المحلية التي تقوم بتشكيل لجان في أوقات الحروب لوضع قوانين من شأنها تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على نتائج التطهير العرقي[١٢]. وعادة ما كان يسعى الذين تمكنوا من الفرار من بين هؤلاء السكان السابقين إلى اللجوء إلى كرواتيا، وخاصة إلى الكروات الذين يعيشون بالقرب من الحدود الكرواتية أو في وسط البوسنة حيث بقيت مناطق واسعة من المجتمعات المسلمة وتم حمايتها من قبل القوات المسلحة البوسنية. قتلت الحرب في البوسنة أكثر من ٢٠٠ ألف من السكان الذين بلغ تعدادهم قبل الحرب نحو ٤,٤ مليون نسمة معظمهم من المدنيين، كما تسببت في نزوح أكثر من ٢ مليون نسمة وجعل أكثر من ربع المنازل في البلاد غير صالحة للسكنى. علاوة على ذلك، مورس التعذيب والاغتصاب كجزء من التطهير العرقي، خاصة في معسكرات الاعتقال التي تعدت ٨٠٠ معسكر، وطال

أثرها ما يصل إلى ٢٠٠ ألف من النساء و ٥٠ ألفا من ضحايا التعذيب[١٣].
كما لم يؤد ذلك إلى التغيير العنيف للكثير من المشهد الطبيعي متعدد الأعراق في البوسنة وحسب، بل أصبح الإحساس بالمكان وذكريات الوطن لدي العديد من المجتمعات المحلية يحمل الآن آثارا من الصدمة والخوف، وكان هذا هو الهدف من سياسة التطهير العرقي.

ومع ذلك فقد ركز النقاش داخل الحكومات في واشنطن ولندن وعواصم أخرى على ما إذا كان العالم يشهد إبادة جماعية أم شيء آخر. ففي حالة الإبادة الجماعية، كان هناك دوما واجب أخلاقي مفترض يحتم التدخل وإيقاف الجناة، في حين لا تستحق غيرها من الجرائم الاهتمام نفسه على ما يبدو. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ساوت التطهير العرقي بالإبادة الجماعية، كما هو الحال لدى أعضاء الصحافة العالمية وغيرهم من المراقبين، فإن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى لم تكن ترى لها دورا في وقف ما لم يعتبروه إبادة جماعية على الإطلاق.

تعريف الإبادة والتطهير العرقي

أصبحت الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كلمات شائعة التداول، ذات أهمية بالنسبة للشئون العالمية المعاصرة، بالرغم مما يكتنف استخدامهما ومعنييهما من عدم دقة وغموض في كثير من الأحيان. فهما يمثلان أخطر الجرائم في حق الإنسانية وحقوق الإنسان، وهما يعبران بإيجاز عما لا يمكن تصوره. وبالرغم من ظهورهما في القرن العشرين ووصفهما لأفعال وأحداث محددة نسبيا، فإن كلا المصطلحين قد انتشر من خلال الكتابة

الشعبية والأكاديمية لدرجة أن النقاد يزعمون أنهما فقدا دقتهما المفيدة كمفاهيم تصف قسوة الإنسان أو حتى باعتبارهما تعريفات قانونية[١٤]. ففي الاستخدام الشعبي، كان هذان المصطلحان كثيرا ما يخفيان تعقيدات التجربة الإنسانية التي يشيران إليها، حيث يستبدلان الواقع الفوضوي للصراع بمسميات أنيقة نسبيا تضفي شعورا باليقين الأخلاقي. وقد دفع هذا الانتشار التصوري، بطرق ما، كلا من هذين المفهومين إلى أقصى حدود المعنى بينما وجد هذان المفهومان طريقهما في الوقت ذاته إلى الوعي المعاصر باعتبارهما أقصى درجات القسوة والظلم[١٥]. لكن، وكما سنرى في حالة الحرب في البوسنة، ذهب الخلط بين المصطلحين إلى عدم التفرقة بين الإبادة الجماعية، باعتبارها إحدي فئات القانون الدولي، والتطهير العرقي، الذي يعد وصفا أقل دقة لسياسة العدوان الإقليمي العنيفة التي تشمل الإبادة الجماعية على الرغم من ذلك.

إن المعنى الحرفي لمصطلح الإبادة الجماعية هو "القتل العنصري،" وقد صاغه الفقيه البولندي لمكين رافائيل المسئول إلى حد كبير عن تطوير عقوبة قانونية دولية لأحد أشكال القتل المنظم الذي شهدته أوروبا المحتلة من قبل النازية، وهو الهولوكوست[١٦]. وما أثار انزعاج لمكين أيضا، إلى جانب الأعمال الوحشية النازية ضد المدنيين والأقليات في أوروبا، هو فشل الهيئات الدولية في معاقبة جرائم القتل الجماعي التي قامت بها الحكومات ضد شعوبها، كما هو الحال في المذابح التركية ضد الأرمن في عام ١٩١٥. فقد كانت المعايير الدولية السائدة والمتعلقة بالسيادة في ذلك الوقت تعني أن الحكومات لا تخضع للمساءلة أمام الهيئات الدولية بسبب الجرائم التي

ارتكبت ضد المواطنين على أراضيها. ولقد أتاحت نشأة الأمم المتحدة، في فترة ما بعد الحرب، وجود منظمة مهمة مكنت الضغط على المندوبين في العالم لوضع آلية قانونية دولية من شأنها أن تلزم الدول بوقف ومحاكمة الأنظمة التي كانت تقوم بجرائم قتل جماعي منظمة وعنصرية، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية الضحية. ولقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية ١٩٤٨ الناجمة عن ذلك، والمتعلقة بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فكانت أولى معاهداتها التي أسست لحماية حقوق الإنسان[١٧]. وتعرف المادة ٢ من الاتفاقية الإبادة الجماعية على أنها أي فعل من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة وطنية إثنية أو عرقية أو دينية، يهدف إلى:

(ا) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء الجماعة؛

(ت) التسبب عمدا في الإضرار بالظروف المعيشية للجماعة بغية تدميرها المادي.

(ث) فرض تدابير من شأنها الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(ج) نقل الأطفال قسرا من جماعة إلى جماعة أخرى.

كما سردت المادة ٣ من الاتفاقية المذكورة أفعالا يعاقب عليها القانون مثل

(أ) الإبادة الجماعية.

(ب) التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

(ت) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.

(ث) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.

(ج) التواطؤ في الإبادة الجماعية.

ومن ثم طرحت الاتفاقية كلا من الأفعال المذكورة أعلاه على أنها جريمة، شريطة أن يكون القصد من هذه الأفعال هو التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة ما تحت الحماية. إن ما يميز الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم هو شرطيّ إثبات النية وإظهار أن الهجوم قد استهدف مجموعة محمية بسبب الخصائص الفطرية لأعضائها، على الرغم من أن هناك بعض التداخل بين جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.

ولربما تُعَرف جرائم الحرب بشكل أفضل بأنها تلك الجرائم المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، والتي غالبا ما تسمى بالقانون الإنساني الدولي. تهدف هذه الاتفاقيات إلى توفير الحماية للمدنيين أثناء النزاعات، وتوفير الحد الأدنى من الحماية للمقاتلين في ظروف معينة، كما هو الحال مع أسرى الحرب. وقد تم تعريف الجرائم ضد الإنسانية في ١١ نصا من النصوص القانونية الدولية المختلفة، بقدر من الاختلاف في كل مرة، ومع ذلك تشابهت فيما بينها في مسائل حظر القتل الجماعي، والإبادة، والاسترقاق، والتهجير، بالإضافة إلى السجن، والتعذيب، والاغتصاب[١٨]، وهي الجرائم التي أضيفت الآن في ظل النظام الأساسي الذي أنشأ المحاكم الدولية ليوغسلافيا السابقة ورواندا. وخلافا لمعيار "النية" في اتفاقية منع الإبادة الجماعية، الذي يشترط أن يظهر الجناة بعضا من

التنسيق فيما بينهم في محاولتهم لإبادة واحدة من الجماعات المحمية، فإن الاتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تحددها معايير أدنى لا تشترط سوى أن يقوم الجناة "على نطاق واسع وبمنهجية" بأفعال ضد أية جماعة محددة لأي غرض كان. فالفارق الحاسم هو عدم انطباق تهمة الإبادة الجماعية إلا على شن حملة تدمير متعمدة ضد أفراد ينتمون لجماعة محمية "لمجرد" كونهم أعضاء في تلك الجماعة، كأن يكونون، على سبيل المثال، مسلمين أو أرمن. ولذلك يتطلب توجيه اتهامات بالإبادة الجماعية من قبل المدعين إظهار أن الجناة قد حاولوا إبادة بعض السكان المحميين، بينما يقوم الدفاع عادة بمحاولة إثبات أن جرائم القتل كانت ذات دوافع سياسية أو ضرورة عسكرية[١٩]. ويتعلق الفارق الآخر بأن اضطهاد الأشخاص بسبب انتمائهم السياسي لا يعد سببا لتوجيه تهمة الإبادة الجماعية، ولكنه يندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية. أما الجرائم ضد الإنسانية فهي تشترك مع الإبادة الجماعية في سمة مهمة: كلاهما يختلف عن جرائم الحرب في أن الحظر المفروض عليهما يوفر حماية خاصة للمدنيين بغض النظر عن كون الضحايا من نفس قومية الطرف المتهم أم لا، مما يعني أن السيادة لا تعد ميزة ضمنية تعطي الدول حق ارتكاب هذه الأفعال ضد سكانها[٢٠].

تعد جريمة الإبادة الجماعية مفهوما يحظى بالكثير من التدقيق فيما يتعلق بأحكامه وأهميته، ذلك لأنها أصبحت تهمة كثيرا ما توجه ونادرا ما تُحاكم. فعلى الرغم من وقوع حملات إبادة جماعية في كمبوديا والعراق في العقود التي تلت الاتفاقية، كانت بعض الحكومات، مثل الولايات المتحدة، مترددة في التصديق على المعاهدة خوفا من تعارض الالتزام بها مع

مصالحها الأخرى. ولذلك، فبعد توقيع الاتفاقية في عام ١٩٤٨، لم تصدر إدانة دولية لجرائم الإبادة الجماعية من قبل المحكمة الجنائية الدولية إلا بعد خمسين عاما بحق رواندا في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من الافتقار إلى المحاكمات الجادة في إطار الاتفاقية لعشرات السنين، قامت الدراسات الأكاديمية بتوثيق ممارسات الإبادة الجماعية من قبل الحكومات وقامت بتوسيع نطاق المفهوم بشكل جيد قبل وبعد الهولوكوست[٢١]. وقد جادل آخرون ولا يزالون بأن الإبادة الجماعية لا تزال تشكل حالة استثنائية وأن الهولوكوست لا يزال هو المثال الوحيد المعاصر. ومع ذلك، فقد كانت إدارتا بوش وكلينتون على دراية تامة بطبيعة التطهير العرقي؛ كما اعترف العاملون بكلتا الإدارتين بأنها إبادة جماعية. ولكن عندما واجه إيلي ويزل الناجي من الهولوكوست كلينتون علنا بالإبادة الجماعية في البوسنة، رد كلينتون بمكر بأن الهولوكوست يمثل "مستوى مختلف تماما . . . لم يسبق له مثيل أو نظير،" وأحجَم عن الوعود الانتخابية بالتدخل[٢٢]. لم يكن التطهير العرقي، على ما يبدو، على نفس الدرجة من البشاعة.

ظهر مصطلح "التطهير العرقي" خلال حرب البوسنة، وأصبح منذ ذلك الحين طرفا في النقاش حول الإبادة الجماعية وسياسة التدخل. كما أصبح، مثله مثل الإبادة الجماعية، مصطلحا يرتبط بالازدراء الأخلاقي؛ وقد طُبق، بشكل غير دقيق رغم ذلك، على أزمنة وأماكن تتجاوز السياق الزماني والمكاني للحرب التي ظهر فيها المصطلح لأول مرة[٢٣]. فقد استخدمت مصطلحات التطهير العرقي وتطهير الأرض بواسطة وسائل الإعلام الصربية في يوغسلافيا السابقة لوصف الجَهد المتعلق بتكوين صربيا الكبرى.

ولذلك، كان لظهور هذا المصطلح في يوغسلافيا خلال ثمانينيات القرن الماضي دلالات عسكرية انتفعت بها الجهود الوطنية للمطالبة بأرض داخل مجتمع أصيب بجنون عظمة متزايد بسبب الدعاية التي ساوت بين الاختلاف العرقي والعنف المحتمل(٢٤). وعلاوة على ذلك، وصف المصطلح مجموعة كبيرة من الإجراءات ضد غير الصرب تراوحت من فرض نظام حصص العمل، والتمييز، والقيود المفروضة على التنقل، أو تعليق نشاطات سياسية من قبل الأحزاب المتنافسة ووصلت إلى التهجير، والاغتصاب، والسجن، والقتل(٢٥). وفي حين يَنتهك الكثير من هذه الأعمال القانونَ الوطني اليوغوسلافي والقانون الدولي اللذيَن التزمت بهما يوغسلافيا، فليس هناك أي تعريف قانوني محدد "للتطهير العرقي" في حد ذاته. وبالرغم من أن المصطلح يمثل وصفا مناسبا لسياسة احتلال الأراضي باستخدام العنف العرقي ، فإن افتقاره إلى تعريف دقيق قد جعل منه مراوغة مثلي تستخدمها الحكومات التي كانت تسعى إلى تجنب التدخل في البوسنة.

نحو فهم جرائم حرب البوسنة

في محاولة لفهم أحداث الفوضى التي وقعت في البوسنة، يقتصر المراقبون الآن، كما كانوا قبل ذلك، على وجهات النظر المعتمدة والمؤسسية، والتي تعد بمثابة نافذة على هذا الصراع. فمن بين التأويلات المرتبطة بنشوب الحرب توجد أخبار وسائل الإعلام ووجهات نظر السياسة، ذات الأهمية في إدراك قسط كبير من المنطق العملي للفاعلين الجيوسياسيين في ذلك الوقت. فقد قامت الصحف الدولية وصحافيو محطات التلفزة بتغطية

واسعة للأحداث لحظة وقوعها، كاشفين عن أوجه الشبه فيما بين التطهير العرقي في البوسنة والهولوكوست، موضحين أنها كانت حربا شُنت ضد سكان مدنيين[٢٦]. في هذه الأثناء، اتخذ تفسير الصراع من جانب صانعي السياسات، على الأقل في واشنطن، شكلا جدليا بخصوص ما إذا كان الصراع بمثابة "فيتنام البلقان،" كما ادعى البنتاجون، أم "إبادة جماعية أوروبية،" وهي وجهة النظر الشائعة في وزارة الخارجية الأمريكية[٢٧]. بالإضافة إلى وسائل الإعلام وتفسيرات السياسة، أنشأت الأمم المتحدة لجنة من الخبراء مكلفة بالتحقيق في جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة. وقد أفادت تقاريرها بشكل كبير كلا من البحوث الأكاديمية والإجراءات القانونية التي تهدف إلى تقييم ما حدث في البوسنة. وقد أثار عدد من التناولات الأكاديمية لمسألة الإبادة الجماعية، قرب نهاية الحرب وبعدها مباشرة، مسألة ماهية الإبادة الجماعية – وقد اكتسب هذا النقاش أهمية منذ ذلك الحين، حيث لم تكن هناك، في ذلك الوقت، إدانات للإبادة الجماعية من شأنها أن توفر سوابق قضائية.

وفي الصفحات المقبلة سنعرض لظهور محكمة جرائم الحرب ليوغسلافيا السابقة استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها التحقيقات التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن مناقشة علمية حول مسألة الإبادة الجماعية في البوسنة.

على الرغم من تأكيد الحكومات الغربية على تقارير وسائل الإعلام التي تبث أخبارها من البوسنة، فضلت القوى الكبرى التدخل الإنساني المحدود في البلقان على ما رأوه تورطا طويل الأمد في "مستنقع." كما نظرت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى ما قدمتا من قوات كمساهمة في

قوة الأمم المتحدة الإنسانية (UNPROFOR) على أنه ذريعة لتحييد موقفيهما من قضية العدوان والإبادة الجماعية، وتجنب لمسألة التدخل – فالتدخل يتطلب انحيازا إلى جانب ما، كما أنه سيعرض المهمة الإنسانية للخطر. كانت إدارة جورج بوش الأب غير مهتمة أيضا بالتورط في النزاع، وانتقلت من الأحداث في العراق إلى الأحداث في الصومال. وعلى الرغم من أن المرشح الرئاسي كلينتون قد بدا حازما تجاه وقف الإبادة الجماعية خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٩٢، فإنه أصبح متحفظا على نحو متزايد عند توليه المنصب: فقد حجبت إدارة كلينتون مسألة التدخل من خلال مراوغات حول مسألة العدوان واللوم. كما روجت إدارة الرئيس كلينتون، في الوقت المناسب، لفكرة العدالة من خلال المحكمة، ملتفة على نحو فعال حول مسئولية التدخل، وكما يقول أحد الكتاب: "أصبح القانون كناية عن التقاعس عن العمل[٢٨]."

وفي الأمم المتحدة، أكدت قرارات مجلس الأمن لشهري يوليو وأغسطس ١٩٩٢ على التزامات الأطراف في الصراع فيما يخص الحفاظ على اتفاقيات جنيف وغيرها من أشكال الحماية بموجب القانون الدولي، كما ذكرت أن هذه الانتهاكات تتطلب من الأمم المتحدة النظر في الإجراءات وفقا للفصل السابع من ميثاقها[٢٩]. ورغم أن هذا قد فتح الباب للاستخدام الشرعي للقوة من أجل وقف الصراع، فقد أعطى تردد القوى الكبرى زخما للجهد المتعلق بالتحضير للمحكمة في المستقبل. ففي القرار رقم ٧٨٠ الصادر في أكتوبر عام ١٩٩٢، أنشأ مجلس الأمن لجنة خبراء لجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاك القانون الإنساني الدولي، وهي تعد أول استقصاء يقوم به

المجتمع الدولي للأحداث على أرض الواقع في يوغسلافيا السابقة. وبحلول فبراير ١٩٩٣، سلمت لجنة الخبراء تقريرها الأول إلى الأمين العام، والذي اشتمل على أدلة بارتكاب فظائع على نطاق واسع وخلص إلى أن الأمم المتحدة هي الهيئة المختصة بإنشاء محكمة دولية للتحقيق في ومحاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة[٣٠].

ووفقا لما تناوله المقرِّر الخاص بالأمم المتحدة ولجنة الخبراء فيما بعد فُهم التطهير العرقي، على أنه القضاء على جماعة عرقية في منطقة خاضعة لسيطرة جماعة أخرى. ومن المثير للاهتمام أن مثل هذا التعريف العملي يتغاضى عن مسألة الوطن أو أرض الوطن ويركز بدلا من ذلك على ممارسة التجانس الإقليمي. ففي تقريرها المطول للأمم المتحدة، وصفت لجنة الخبراء التطهير العرقي بأنه "جعْل منطقة ما متجانسة عرقيا باستخدام القوة أو الترهيب للتخلص من أشخاص بعينهم،" وبأنه يضم ممارسات "مخالفة للقانون الدولي[٣١]." ويصف التقرير ممارسات التطهير العرقي، كما شهدتها يوغسلافيا السابقة، والتي شملت "القتل، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي، وحبس السكان المدنيين في مناطق الجيتو، والإبعاد القسري، والتشريد، وترحيل السكان المدنيين، والهجمات العسكرية المتعمدة أو التهديدات بشن هجمات على المدنيين والمناطق المدنية، والتدمير المتعمد للممتلكات[٣٢]."

وأخيرا يذهب التقرير، في مقابل مراوغات كل الأطراف التي تشترك في نفس القدر من الجُرم، إلى أن التطهير العرقي كان في المقام الأول عبارة عن "خطة نُفذت لتعزيز النظريات السياسية المتعلقة "بصربيا الكبرى[٣٣]."

"فقد وجدت لجنة الخبراء أنه على الرغم من لجوء الكروات في البوسنة وكرواتيا إلى ممارسات التطهير العرقي ضد الصرب والمسلمين، وانتهاك القوات الحكومية البوسنية (ممثلة للمسلمين والجماعات العرقية الأخرى) اتفاقيات جنيف، فلم يكن لدى أي منهم سياسة تطهير عرقي لدعم حملة إقليمية أوسع نطاقا.

اعتمد مجلس الأمن بعد أسبوعين من تقديم لجنة الخبراء لتقريرها المؤقت قراره رقم ٨٠٨، والذي نص على إنشاء محكمة دولية "لمحاكمة الأشخاص المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والتي ارتُكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛" تلك المحكمة التي أصبحت تعرف باسم المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة (ICTY) [٣٤]. وقد وفر تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ مايو١٩٩٣، إطارا للكفاءة القانونية للمحكمة وسلطتها القضائية على الأشخاص، وكذلك الأرض والفترة الزمنية اللتين يجب وضعهما في الاعتبار، والمعايير الاستقصائية والإجرائية الأساسية، والتي كانت ذات طابع رسمي في النظام الأساسي للمحكمة حيث تم إدراجها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[٣٥] رقم ٨٢٧. وبحلول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، كان ٧٠% من البوسنة على الأقل تحت سيطرة الصرب؛ حيث كانت عملية التطهير العرقي لهذه المناطق كاملة إلى حد كبير، مع وجود عدد قليل فقط من الجيوب المتبقية "كمناطق آمنة" سيأخذها الصرب فقط قبل نهاية الحرب في عام ١٩٩٥. وبسبب الإحباط بفعل القيود المفروضة على صلاحياتها من قبل الحكومات الغربية، قضت المحكمة الجنائية الدولية أول ثلاث سنوات في

محاولة لتأسيس مقرات عملها في لاهاي، فكانت تكافح من أجل الميزانية اللازمة في نفس الوقت الذي كانت تضع فيه القواعد الإجرائية وتعد لوائح الاتهام(٣٦).

بعد كارثة سربرنيتشا عام ١٩٩٥ التي فشلت فيها قوات الأمم المتحدة في وقف الأعمال الوحشية الصربية ضد المدنيين المسلمين، غيرت الحكومات الغربية، خاصة إدارة كلينتون، من موقفها تجاه الصراع في البوسنة، داعية حلف شمال الأطلسي إلى توجيه ضربات إلى المواقع الصربية. وقد عجل التحول في موقف الولايات المتحدة نحو سياسة التدخل بنهاية الحرب والوصول إلى اتفاقيات دايتون للسلام التي تضمنت أحكاما خاصة باعتقال مجرمي الحرب وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا. ومع ذلك، افتقر تنفيذ هذا السلام بواسطة قوات حلف شمال الأطلسي بشكل واضح إلى عمليات الاعتقال، حيث كان يُنظر إليها على أنها قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع الأمني على الأرض. وفي الوقت المناسب، أعطى الوضع السياسي المتغير في البوسنة، ولا سيما بعد الحرب في كوسوفو، مزيدا من الشرعية على عمل المحكمة، التي ساعدتها، بلا شك، قرينتها، أي المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا(٣٧). فبحلول مارس ٢٠٠٣، كانت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا قد جلبت ٨٣ متهما أمام المحكمة، بما في ذلك سلوبودان ميلوشفيتش والعديد من كبار القادة السياسيين والعسكريين.

تناول عدد من الأعمال الأكاديمية، قرب نهاية الحرب، مسألة الإبادة الجماعية في البوسنة(٣٨). تمثل هذه الأعمال تفسيرا مهما لمسألة الإبادة

الجماعية في البوسنة في ظل غياب حقيقي لأي قانون لتطبيق اتفاقيــة منــع جريمة الإبادة الجماعية أمام محكمة دولية. وبطبيعة الحال، فــإن القــرارات الصادرة عن المحاكم الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا لا تمثل بالضرورة التفسيرات النهائية لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، ولكنها ســوف تحــدد المسار للملاحقات القضائية اللاحقة باعتبارها أول الأحكام القضائية الإيجابيــة للاتفاقية، كما ستقدم بالضرورة رؤية أوسع نطاقا لمفهوم الإبــادة الجماعيــة. ومن بين العديد من المساهمات في هذا الموضوع خلال هذه الفتــرة، ســيتم اختيار اثنين هنا كأمثلة على تفسيرات مهمة للإبادة الجماعية في البوسنة.

يأتي أول هذه التفسيرات في مقال لروبرت هايدن والذي نشر في عام ١٩٩٦ في مجلة سلافيك ريفيو، وقد تمت مناقشته من قبل سوزان وودوارد وبول والاس، وتلا ذلك تعقيب من هايدن. يطــور هايــدن، وهــو أســتاذ الأنثروبولوجيا والقانون، حجة استثنائية للتطهير العرقي في البوسنة تميز بين القتل المنظم في الهولوكوست والعنف الأكثر تواترا تاريخيا والــذي واكــب التقسيم وفي ذلك يقول: "كانت الإبادة الجماعية، برغم كل شيء، ذات طبيعة استثنائية. وقد لا تكون البوسنة كذلك[٣٩]." لم يكن هايدن الوحيد الذي عرف الإبادة الجماعية بأنها جريمة استثنائية ومنفصلة عن التطهير العرقي على حد سواء[٤٠]. فموقف هايدن ينبني، جزئيا، على ما يبدو، على تفــسير رســمي للتطهير العرقي باعتباره إزالة لسكان متأصلين في كيان الأمة في منطقتــي وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فمن وجهة نظــر هايــدن، يحدث التطهير العرقي أثناء التقسيم، وعلى الرغم من أنه قد ينطــوي علــى العنف الطائفي، فهو مختلف عن خطط إبادة السكان، أي الإبادة الجماعيــة.

وبطبيعة الحال، فالتمييز بين "التطهير العرقي،" الذي يعد وصفا لسياسة تشتمل على مجموعة متنوعة من الأفعال، وبين أنواع أخرى محددة من الجرائم، مثل انتهاكات اتفاقية جنيف أو الإبادة الجماعية، هو تمييز يمنح التطهير العرقي الخصوصية المفاهيمية والقانونية التي يحتاجها. وعلى أي حال، فإن حجة هايدن بأن البوسنة هي مجرد مثال آخر على التقسيم، كما حدث في البُنجاب أو قبرص، لا تحول بالضرورة دون استمرار السؤال عما إذا كانت هناك إبادة جماعية في البوسنة.

وما يبدو أنه الأكثر أهمية بالنسبة لهايدن هو أن الملاحقات القضائية للإبادة الجماعية تفترض الذنب الجماعي: "فالمدعي عليه هو الجماعة التي يقال إن الفرد قد عمل لأجلها، والتي لا يمكن الدفاع عنها(٤١) ." وفي حين أن إضفاء الصيغة الجماعية على ضحية الإبادة الجماعية هو جانب مهم في الحشد لحملات الإبادة الجماعية، فإن اعتراض هايدن على هذا الاتهام في البوسنة يتعلق بالقلق إزاء الآثار المترتبة على الذنب الجماعي للمعتدي باعتبارها الأساس الذي ينبني عليه العقاب في المستقبل(٤٢). ويشبه هذا إلى حد ما الحجة التي طرحتها هيلين فين، المتخصصة في الإبادة الجماعية، فيما يخص الذنب الجماعي والعقاب في البوسنة عبر الأجيال(٤٣). لكن حجة فين تستند إلى تقييم معنى الذنب الجماعي من خلال إسقاطات ودعاية على مر الأجيال، وكلاهما أشكال من التفسير السياسي في الحاضر يمكن التدخل فيهما. يستمد هايدن حجته، مع ذلك، من كتّاب مثل فرانز كافكا وميلان كونديرا، حيث إنها تتنبأ بأن دورات القصاص تنبثق من فقدان انتقائي للذاكرة. وبعبارة أخرى، فإن الفشل في التذكر بأن اعتداءات الماضي كانت

بفعل قلة قليلة فحسب كفيل بأن يجبر الجيل التالي من البوسنيين على إلقاء اللوم على الصرب بصفة جماعية. وعلى عكس حجة فين، تفشل حجة هايدن، كما هو الحال دائما، في اعتبار مثل هذا "النسيان" فعلا سياسيا معاصرا - حيث يجد الماضي معناه دائما في الحاضر - ولذا يبدو أن هايدن يفترض وجود مجموعة من العوامل النفسية الكامنة، والتي تغازل بشكل غير مريح الفكرة التي تتمحور حولها الذاكرة العرقية أو الكراهية الإثنية المتأصلة.

في تناقض حاد مع تفسير هايدن، يجادل نورمان سيجار في كتابه الإبادة الجماعية في البوسنة: سياسة "التطهير العرقي" بأن التطهير العرقي هو إبادة جماعية، ولكن اختلافهما الواضح قد ساهم جزئيا في سهولة تملص الحكومات والمراقبين الذين يرغبون إما في الحفاظ على تفسير استثنائي للإبادة الجماعية أو ببساطة عدم الالتزام بالتدخل العسكري(٤٤). كما يؤكد سيجار، المحلل السابق في البنتاغون، في قوله بأن الأعمال التي نُفذت في إطار سياسة التطهير العرقي تمثل جريمة إبادة جماعية، على أن الشروط الأيديولوجية والسياسية التي وضعها القوميون الصرب في يوغسلافيا هي التي أدت إلى عقلنة القتل المنهجي والحشد له. إن وجود الحملة الإقليمية للتطهير العرقي لتحقيق رؤية شعبية عن "صربيا الكبرى" بين القوميين الصرب لهو أمر يلبي الشرط القانوني بأن الإبادة الجماعية هي حملة تهدف إلى القتل. لم تكن الإبادة الجماعية، بالنسبة لـ "سيجار،" جريمة استثنائية، بل إن الاعتراف بها هو الأمر الاستثنائي، حيث يعتمد على عمليات سياسية دولية تسمح للدول بالتهرب من مسئوليات الاتفاقية بسهولة. ولقد حاز رأيه

مؤخرا على المزيد من المصداقية في الدراسة التاريخية المطولة التي أجرتها سامانثا باور عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في جرائم الإبادة الجماعية ونفورها من المسئولية، التي كثيرا ما تستشهد بها ولكن نادرا ما تلتزم بها، والمتعلقة بالتدخل وملاحقة جريمة الإبادة الجماعية[٤٥].

تعد وجهات النظر والتفسيرات المتعلقة بالصراع مهمة لفهم كل من الفشل الدولي في الاستجابة لأزمة المدنيين في البوسنة وحدود القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. حيث لم تستطع المناقشات داخل الحكومات الغربية، في الأمم المتحدة، وبين الأكاديميين بخصوص الحرب في البوسنة أن تجيب، في حد ذاتها، على السؤال المتعلق بما يعد في نهاية المطاف إبادة جماعية. فكان الجدل دائرا بين لجنة الخبراء والأمم المتحدة ومجتمع الأكاديميين المعنيين حول جريمة لم يتم رفع أي دعوى بخصوصها بموجب القانون الحالي، مما سمح بقدر معين من الكدر الأخلاقي والسياسي. ولكن لم تنجح أي من هذه الجدالات في تسوية مسألة وقف التطهير العرقي في حد ذاته، ذلك لأن سياسة التطهير العرقي إلى حد كبير هي حزمة أوسع نطاقا من جرائم محددة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وغيرها من أعمال أقل تقنينا من القسوة والعنف. تنص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية بالتأكيد على عقوبات ضد تدمير أي شعب، ولكن القانون الدولي لم يرسم خريطة مجملة لحملة جيوسياسية تقوم على محو كل من الشعب ومشهده الثقافي الطبيعي، كما تفعل سياسة التطهير العرقي.

وسنعرض في الصفحات المقبلة عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة لفهم كيفية تفسيرها للإبادة الجماعية والتطهير العرقي،

وكيف أن تفسيرها هذا يستند إلى نظرية معرفية محددة خاصة بالمكان، تلك النظرية التي قُدر لها أن تصبح جزءا من قانون الدعوى الناشئ المتعلق بهذه الجرائم، والتي ستغير فهمنا لهذه المصطلحات.

محاكمات جرائم الحرب

رغم أننا قد لا نكون راضين عن التفسيرات السابقة للفظائع التي تم ارتكابها في البوسنة، فمن المهم النظر في الطريقة التي عُرِّفت بها هذه الأعمال، خاصة الإبادة الجماعية، من قبل العملية القانونية الدولية التي بدأت مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا. ويجب أن نتذكر، عند القيام بذلك، أن الفئات الجنائية في إطار القانون الدولي تكتسب مغزاها من خلال الملاحقة والمقاضاة، اللذين يضعان بذلك أساسا لسابقة قضائية باستطاعتها تغيير طريقة فهمنا وإدراكنا لهذه الجرائم ذلك لأنها ستحدث مستقبلا. لقد بدأ فهمنا لجريمة الإبادة الجماعية يتغير بالفعل في السنوات القليلة الماضية، من خلال المحاكم المختصة بالجرائم المرتكبة في يوغسلافيا السابقة ورواندا. ولذا تعد محاكمة الإبادة الجماعية في البوسنة ممارسة جيوسياسية مهمة، في حد ذاتها، قادرة على خلق التفسيرات التي ستشكل المصطلحات اللاحقة المستخدمة في التأثير على الصراع وقرار التدخل.

ومن بين مساهمات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا في مجال محاكمة جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى تطوير القواعد الموضوعية والإجرائية لتشكيل محكمة دولية. فكان على محكمتي يوغسلافيا

السابقة ورواندا تقديم سوابق قضائية بشأن مسائل تتراوح من تكوين هيئـــات قضائية إلى التعامل مع الشهود والأدلة. والأهم من ذلك أن المحاكم قد نظرت أيضا في قضايا وحكمت ضد أفراد متهمين بارتكاب أعمال إجرامية في ظل اختصاصها القضائي. ففي النظر في القضايا وفي وضع معايير قضائية أثناء العملية، فإن الأحكام العادلة سوف تعيد صياغة الأهمية التي ستُعطى فـــي المستقبل لعناصر مختلفة من جرائم الحرب هذه. إن ملاحقة الجـــرائم التـــي تشكل التطهير العرقي، خاصة الإبادة الجماعية، تضفي أيضا نظرية معرفـــة مكانية، وهي نظرية تبدأ في تكوين فهم يتعلق بكيفية تفسير القانون وإنتاجـــه للفضاء الجيوسياسي على حد سواء. وبما أن العديد من الكتـــاب يتنـــاولون التقدم الذي حققته المحاكم بشكل عام، فإن ما تبقي من هذا الجزء سيسعى إلى تحديد نظرية المعرفة المكانية – الفئات الجغرافية – التي أخذت في الاعتبار من قبل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا عند الفصل في جريمة الإبادة الجماعية في البوسنة(٤٦). والهدف من ذلك ذو شقين: التعرف علـــى نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة باعتباره فضاء جيوسياســـي، وتحديـــد الكيفية التي تُفسَّر بها جريمة الإبادة الجماعية من قبل المحكمة كجـــزء مـــن الخطة الجيوسياسية للتطهير العرقي. ويمكننا، عبر القيام بذلك، التعرف على عنصرين من العناصر الأساسية محل الاهتمام من بين الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا حتى الآن. يتعلق الـــشق الأول بإنشاء نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة، أما الثاني فيتناول فقه الحـــالات المكانية الطارئة لجرائم الإبادة الجماعية، وخصوصا ما يتعلق منها بالتعريف الجغرافي لمجموعةٍ محمية.

تشكل عناصر الاختصاص القضائي ذاتها، والمتضمَّنة في المعاهدات والقوانين التي تجعل من المقاضاة أمرا ممكنا، قسما مهما في فهم جغرافيا الإبادة الجماعية والتطهير العرقي[٤٧]. فأشكال الحماية القانونية الدولية والعقوبات التي تتعلق بالأعمال الوحشية تندرج تحت إطار مسئولية الولاية القضائية المسندة إلى جميع الدول بموجب المعاهدة. ورغم أنه من المتوقع أن تتحمل الدول المسئولية الأساسية في ملاحقة مثل هذه الجرائم التي ترتكب داخل أراضيها، فإن الكثير من جرائم الحرب وفظائعها تلاحَق قضائيا بشكل ضعيف إذا ما تُركت المقاضاة للسلطات القضائية المحلية باعتبارها تمثل البلد الذي وقعت فيه تلك الجرائم. فعادة ما تُحاكم جرائم مثل الإبادة الجماعية، في أحسن الأحوال، كما لو كانت جريمة قتل في معظم النظم القانونية المحلية، وهذا من شأنه أن يفشل في أن يحمل الجزء الأكبر من المسئولية القانونية لمن هم في السلطة بسبب الحملات البشعة واسعة النطاق ضد المدنيين، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الإبادة الجماعية. علاوة على ذلك، فإن العديد من النظم القانونية المحلية، خاصة في مجتمعات ما بعد الحرب، غير مستعدة وغير مدربة لإجراء مثل تلك المحاكمات. وفي بعض الحالات، قد يفتقر قضاة المحكمة إلى الإرادة السياسية لوضع شخصيات قوية في قفص الاتهام. لذلك، تنص معظم معاهدات القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف التي تتعلق بالصراعات الدولية وكذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، على وجود سلطة لمحاكم دولة أخرى أو لمحكمة دولية حتى تستطيع محاكمة المتهمين بذلك. فلو أن دولة ما لا تستطيع أو لن تحاكم أحد المتهمين على أراضيها، فعليها إذن أن تسلم المشتبه به لحكومة قادرة على الملاحقة القضائية، والتي

يمكنها أن تحاكم المشتبه به على أساس الولاية القضائية العالمية. وفي حالة وقوع انتهاكات لاتفاقية جنيف المتعلقة بالنزاع الدولي، يُتوقع من الدول أن تقوم بالبحث عن المتهم ومحاولة تسليمه، حتى لو كان هذا يعني أن تُغير الدولة التي لا تعترف بالولاية القضائية العالمية من قوانينها للوفاء بهذا المطلب.

على الرغم من ذلك، وفي حالة الإبادة الجماعية، فإن الولاية القضائية العالمية غير متضمنة في الاتفاقية. حيث تنص الاتفاقية، عوضا عن ذلك، على الملاحقة القضائية من قبل "محكمة مختصة من محاكم الدولة في الأراضي التي ارتكب فيها الفعل، أو من قبل محكمة جنائية دولية قد يكون لها اختصاص قضائي[٤٨] ". هذا وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا أوضح الأمثلة على ملاحقة جرائم الإبادة الجماعية[٤٩]. فقد تم تأسيس هاتين المحكمتين، اللتين تقعان في لاهاي، بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتبارهما محاكم جرائم حرب إقليمية ذات سلطات قضائية إقليمية وزمانية تقتصر على الصراعات المعنية[٥٠]. ففي حالة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا، فإن للمحكمة سلطانا قضائيا على أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية بداية من ١ يناير ١٩٩١. ويشمل موضوع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا أربعة مجالات من القانون الإنساني الدولي العرفي: انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وانتهاكات لقوانين الحرب وأعرافها، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية[٥١]. وليس هناك أي سلطة للقوانين المحلية في يوغسلافيا السابقة على مسألة اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا إلا عند

إصدار الأحكام[٥٢]. بدلا من ذلك، فمن خلال إقامة اختصاص المحكمة، أعاد مجلس الأمن تنظيم الفضاء الجيوسياسي وأزاح جانبا سلطة المحاكم المحلية من خلال تطبيق القانون الدولي على الأحداث في زمان ومكـــان معينـــين. وبالتالي، فإن تفسير الأحداث هو المسئول عن تفكك يوغسلافيا السابقة، والتي غالبا ما كانت تمثل تحديا من قبل المدعى عليـــه للاختـــصاص القـضائي للمحكمة[٥٣]. ولقد نظرت المحكمة، بعد أن ترسخ اختصاصها القضائي، في الملاحقة القضائية والتحديات التي تواجه الاتهامات الجنائية، والتي ســنلتفت إليها لاحقا.

بموجب النظام الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية الخاصـــة بيوغسلافيا، لم يطرح أي بند للنظر في التطهير العرقي في حد ذاته، حيث لا يوجد له معاهدة منفصلة أو أساس عرفي في القانون الدولي. وبدلا من ذلك، تمت مناقشة التطهير العرقي باعتباره يشمل جرائم ضد الإنسانية في التقرير الاستشاري للأمين العام والذي قدم الأساس المنطقي والإطار اللازم للنظـــام الأساسي للمحكمة. كما ضم الأمين العام إلى إطار الجرائم ضـــد الإنـــسانية أفعالا إجرامية إضافية عكست طبيعة التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة، خاصة الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والبغاء القسري، والتعذيب[٥٤]. ولأن المحظورات المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية لا تـــستوفي المعنـــى الكامـــل لمصطلح التطهير العرقي كما شهدته البوسنة، فإن النظام الأساسي للمحكمـــة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا لا يستطيع معالجة جوانب كبيـــرة ممـــا يجعل الممارسات فريدة من نوعها، وأعني بذلك أن التطهير العرقـــي هـــو سياسة تهدف إلى خلق إقليم متجانس عرقيا كجزء من صربيا الكبرى. علاوة

على ذلك، فقد حكمت المحكمة، في القضية المرفوعة ضد دوشكو تـــاديتش، بأن تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتعلق فقط بالأفعال التي نُفـــذت فـــي القرب الجغرافي لأي صراع مسلح كجزء من الجانب التنفيذي لهذا الصراع، أي أن الجرائم ضد الإنسانية لا تغطي الأفعال التي تقع خارج نطاق القتال أو الجرائم التي ارتكبتها مجموعات غير متصارعة[٥٥]. ولذا فإن تأثيرات هـــذه الأحكام تضيق من نطاق الأساس القانوني اللازم لمقاضاة جريمة التطهيـــر العرقي عن طريق إبعاد أفعال محددة من السياسة الأوسع واستئـــصال هـــذه الممارسات التي تعتبر منفصلة عن الصراع نفسه. ورغم أن جميع ممارسات التطهير العرقي في البوسنة تقريبا يمكن محاكمتها كل على حـــدة بموجـــب أحكام النظام الأساسي، فإن ذلك يفشل في أن يرقى لمستوى القصاص الكامل من ظلم التطهير العرقي باعتباره خطة جيوسياسية.

وفيما يتعلق باعتراض هايدن الذي يفيد بأن تهمة الإبادة الجماعية فـــي البوسنة تضفي الذنب الجماعي على الصرب بشكل تلقائي، فـــإن المحاكمـــة الفعلية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة تمثل حالة مختلفة تماما. ويستند اعتراض هايدن على التفسيرات النظرية لهذه الجريمة، لأسباب ليس آخرها عدم وجود فقه أو معيار إجرائي لملاحقة جرائم الإبادة الجماعية، والتي تـــم وضعها لاحقا في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بكل من يوغسلافيا السابقة ورواندا. فحينما يدعي هايدن أن تهمة الإبادة الجماعيـــة تفتـــرض بالفعـــل واقعيتها وتسعى، بدلا من ذلك، إلى طرح مسألة الذنب الجماعي، فهو مخطئ في كلتا الحالتين عندما نأخذ بعين الاعتبار السوابق القضائية التي تنشأ مـــن محكمتي يوغسلافيا ورواندا[٥٦]. أما فيما يتعلق بعَزْو الذنب الجماعي، فـــإن

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة يضمن وجود سلطة قضائية على الأشخاص "الطبيعيين" وليس الأشخاص "الاعتباريين" كالمنظمات أو الجماعات(٥٧). وهذا يعني أن للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة سلطة قضائية تمكنه من محاكمة الأفراد لمسئوليتهم الجنائية عن جرائم الحرب ولكنه لا يستطيع محاكمة أحزاب سياسية أو حكومات أو جماعة عرقية. وعلى النيابة العامة إظهار أدلة تتعلق بكل من الأفعال المادية والنية الشخصية الضرورية أو الاستعداد لاستيفاء التهم الموجهة لكل مدع عليه. وحتى بالنسبة لتهمة الإبادة الجماعية، يتوجب على المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا أن تقدم قضية مكتملة الأركان ضد كل شخص متهم بذلك.

وكما يزعم هايدن، لا توجد "حقيقة" مفترضة للإبادة الجماعية. إن العديد من التهم التي تقع في دائرة اختصاص المحكمة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، تسمح بمحاكمة المسئولين عن قيادة الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم بناء على أوامرهم. وفي الواقع، تتطلب الملاحقة القضائية الناجحة لتهمة الإبادة الجماعية أن يكون للمتهمين سلطة إصدار الأوامر، وذلك لإثبات أن عمليات القتل قد تمت كجزء من التدمير المتعمد لمجموعة ما تحت الحماية(٥٨). وللأسباب ذاتها، يحاول القادة السياسيون والعسكريون إيجاد إنكار مقبول من خلال النأي بأنفسهم، على الأقل رسميا، عن المرتكبين الفعليين. فقد حاول ميلوسوفيتش تقديم مثل هذا العذر لنفسه عندما ترك قيادة جنود وأسلحة الجيش الشعبي اليوغوسلافي لصرب البوسنة في بداية الحرب، على الرغم من استمراره في ممارسة مسئولية القيادة المباشرة للوحدات شبه

العسكرية الصربية في البوسنة، كما أثر على وأعطى الدعم المادي للسياسيين من صرب البوسنة وقواتهم.

يتعلق الجانب الثاني المهم من نظرية المعرفة المكانية الناشئة الخاصة بالمحكمة بتفسير متطلبات اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والتي تشترط أن يكون الاضطهاد موجه عمدا نحو تدمير مجموعة محمية على هذا النحو. وعادة ما تفهم مسألة التعمد على أنها تتطلب وضع خطة منهجية ومنظمة لتدمير جماعة ما. ولقد مثل الهولوكوست، قبل بدء عمل المحكمة، نموذجا أصليا لمثل هذا البرنامج حيث جادل البعض بأن حملات الإبادة الجماعية الأخيرة تفتقر إلى التنظيم الواسع والمتعمد الذي أظهره الهولوكوست. كذلك كان على المحكمة أن تحدد من حيث العدد والجغرافيا مدى التدمير الذي حاق بجماعة ما، والذي يميز الإبادة الجماعية عن الجرائم ضد الإنسانية. فبينما كانت الاتفاقية تتطلب أن يُظهر المدعى العام "تعمد التدمير، الكلي أو الجزئي،" كان هناك شك يتعلق بالعدد الذي يتوجب تدميره من السكان لثبوت وجود التعمد. أما بخصوص مسألة الجماعة المحمية، فإن تفسير المحكمة لما هو "وطني، أو إثني، أو عرقي، أو ديني" كان واضحا إلى حد ما: تم تحديد المسلمين والكروات في البوسنة على أنهم مجتمعات منفصلة ومتميزة، وبالتالي يشكلون جماعات محمية. ومع ذلك، يتوقف تعمد الإبادة الجماعية على التعريف الجغرافي والعددي لجماعة محمية، كما هو الحال في حكم المحكمة في قضية جوران يليسيتش والجنرال راديسلاف كرستيتش، من بين آخرين.

في محاكمة جوران يليسيتش وآخرين، كان على المحكمة أن تحدد ما إذا كان المتهم قد تعمد تدمير جماعة محمية كمجتمع مستقل ومتميز، وليس مجرد أعضاء يتصادف وجودهم في جماعة محمية وحسب. وكان على المحكمة، علاوة على ذلك، تحديد ما إذا كانت نيته في تدمير تلك الجماعة قد امتدت جغرافيا "إلى كل ركن من أركان المعمورة" أو "ما إذا كان قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية داخل منطقة جغرافية محددة[٥٩]." وقد واجهت المحكمة المسألة نفسها في حالات عدة، وقضت بأن "تعمد الإبادة" يمكن أن يقتصر على منطقة جغرافية صغيرة نسبيا، مثل بلدية ما[٦٠]. كما كان على المحكمة أيضا أن تقرر المدى العددي لتعمد التدمير، بمعنى أنه إذا كان المدعَى عليه يهدف إلى تدمير جزء فقط من السكان المحليين من المسلمين البوسنيين، فهل يعد هذا كافيا لإثبات الإبادة الجماعية؟ أخذت المحكمة كل ذلك في الحسبان قبل تسليم أول أحكامها المتعلقة بالإبادة الجماعية ضد الجنرال راديسلاف كرستيتش لدوره في الهجوم على جيب سربرنيتشا في عام ١٩٩٥. فوضعت المحكمة، عند اتخاذ قرارها، نصب أعينها كل هذه القضايا لأجل الإقرار بأنه:

> **ربما لا يمكن أن ينطبق وصف إبادة جماعية على حملة أسفرت عن قتل عدد محدود من أعضاء جماعة محمية يعيشون في أماكن مختلفة وموزعين على منطقة جغرافية واسعة . . . ذلك لأنها لا تظهر وجود نية من قبل الجناة لاستهداف وجود الجماعة على هذا النحو. وعلى العكس من ذلك، فإن قتل جميع أعضاء جزء من جماعة تقع ضمن منطقة جغرافية صغيرة، على الرغم من أنه يؤدي إلى عدد أقل من الضحايا، سوف يوصف بأنه إبادة جماعية إذا ما تم تنفيذه بنية تدمير جزء من المجموعة على هذا النحو لوجودهم في هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة[٦١].**

أما في قضية كرستيتش، فقد وجدت المحكمة أن الجناة كانوا يعتزمون قتل جميع الذكور في سن الالتحاق بالخدمة العسكرية من مسلمي البوسنة في سربرنيتشا، مما شكل تعمد التدمير "الجزئي" لجماعة مسلمي البوسنة، نظرا إلى سياق العديد من القضايا ذات الصلة. أولا، دلت نية القضاء على مسلمي البوسنة في سربرنيتشا، باعتبارها منطقة جغرافية محدودة، على وجود نية للقضاء "جزئيا" على الجماعة السكانية الأكبر لمسلمي البوسنة، والذين يعدون مجموعة محمية على هذا النحو. ثانيا، كان ينظر إلى تدمير عدد كبير من الذكور البالغين في "المجتمع الأبوي التقليدي،" بما فيهم قادة المجتمع، على أنه محاولة متعمدة لتدمير شروط بقاء الجماعة، وبالتالي المجموعة بأكملها في هذه المنطقة(٦٢). ثالثا، حدث تدمير للذكور القادرين على القتال من مسلمي البوسنة في سربرنيتشا بالتزامن مع ترحيل ما تبقى من سكان البوسنة المسلمين المحليين وبذلك دمرت الظروف اللازمة للوجود المادي للجماعة في تلك المنطقة الجغرافية. أخيرا، كانت سربرنيتشا هدفا لحملة التطهير العرقي التي قام بها صرب البوسنة، كما كانت أيضا منطقة استراتيجية عسكريا، مما أكد على وجود نية مبيتة من قبل الجناة لتدمير السكان المسلمين هناك.

قدمت المحكمة، بهذا الحكم، مجموعة مهمة من السوابق القانونية التي تقلل بشكل كبير من العناصر العددية والجغرافية لشرط التعمد اللازم لإثبات جريمة الإبادة العرقية. ومن المفهوم الآن أن تهمة الإبادة الجماعية تتوقف على حجم وسياق الأفعال محل التحقيق للوقوف على الحد الأدنى الضروري الذي يصبح فيه تعمد القتل هو تعمد تدمير جماعة محمية كليا أو جزئيا. والأكثر من ذلك هو أن المحكمة قد قدمت سابقة قانونية في تفسير المعنى

المراد حصره على مجموعة محمية في سياق سياسة تفتيتية بواسطة الإعلان بأنه بينما تضم الجماعة المحمية المعنية جميع المسلمين البوسنيين، فإن إبادة جزء محدد من الناحية الجغرافية من هؤلاء السكان يعد إبادة جماعية. ففي حين تمثل هذه الأحكام محاولات لتطبيق عقوبة تداولية عادلة على الأفراد المسئولين عن الجرائم الشنيعة، فهي، في الوقت ذاته، أحكام ذات تأثير سياسي كبير على فهم العالم لمثل هذه الأعمال. وكما هو الحال مع الاختصاص القضائي للمحكمة، فإن أحكامها الموضوعية تعيد ترتيب الفضاء الجيوسياسي من خلال تقديم تفسيرات إيجابية للأفعال التي تشكل جريمة الإبادة الجماعية ريثما تفرض الأحكام والعقوبات التي لها شرعية داخل المجتمع الدولي للدول. ستقدم المحكمتان الخاصتان بيوغسلافيا السابقة ورواندا، في السنوات المقبلة، تفسيرات أخرى للإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي لن تكون فقط أساسية في عمل المحكمة الجنائية الدولية، ولكنها أيضا ستغير كثيرا من أدوات التفسير التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات في التعرف على مثل هذه الجرائم.

الخاتمة

على الرغم من أن محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا قد أصدرتا أول أحكام الإدانة في العالم لجرائم الإبادة الجماعية، فإن المجتمع الدولي لم يوف بوعد الاتفاقية حتى الآن، وهو منع الإبادة الجماعية. وبرغم أن ادعاء أورنتليشر بأن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية تجسد "ضمير الإنسانية" له ما يبرره، فإن الاتفاقية قد فشلت في وقف الإبادة الجماعية الأخيرة لأسباب

عديدة[٦٣]. إن وحشية الخمير الحمر في كمبوديا، والحملة ضد الأكراد في العراق، وعمليات القتل في رواندا، والتطهير العرقي في البوسنة تعد كلها أمورا لافتة للنظر ليس فقط من حيث مظاهر الرعب التي تمثلها بل أيضا كدليل على ممانعة عادية من جانب حكومات أخرى لتطبيق الاتفاقية. فكما يقول باور: إن المعركة السياسية التي استمرت لعقود طويلة في الولايات المتحدة للتصديق على الاتفاقية تدل على الاستقبال الفاتر لها من قبل الحكومات القوية[٦٤]. وحتى لو كان من الممكن تحديد الإبادة الجماعية بوضوح في البوسنة ورواندا، فإن النقاش حول السياسات في واشنطن كان يدور حول ما إذا كان ذلك حقا إبادة جماعية أو "شيء آخر" مما أدى إلى التعتيم على المسألة ثم التخلي عن مسألة التدخل الإنساني[٦٥]. لكن الفشل في تحديد ماهية الإبادة الجماعية والقيام بشيء حيالها لا يشكل سوى نصف المشكلة. فلو أن الإبادة الجماعية، بعد أن يتم تحديدها بوضوح، غير كافية لإثارة الرغبة في التدخل الإنساني، فإن كل الأخطاء "الأقل،" بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، لن تُواجه بقوة حقيقية، وهذا يوعز لتلك الأنظمة التي تتبنى سياسة قمعية بأن أحدا لن يوقفها. وفي هذه الحالة، لن يتم محاكمة الإبادة جماعية ولا غيرها من الأعمال الإجرامية التي تشمل التطهير العرقي على نحو فعال ولن يمكن تنحيتها كخيارات جيوسياسية قابلة للتطبيق.

وعلى نفس المنوال، فإن أكثر جانب تم تجاهله في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا هو عدم تقديمها غالبية مرتكبي التطهير العرقي للمحاكمة، ولن تفعل ذلك أبدا على الأرجح. فلم يوجه أي اتهام في الواقع إلى العديد من الشخصيات المحلية المشاركة في التطهير العرقي في البوسنة[٦٦].

ونظرا إلى أن حجر الأساس في اتفاقات دايتون وإعادة إعمار البوسنة هــو عودة النازحين جراء التطهير العرقي أو الصراع، فإن لوجود الشخــصيات المحلية التي شاركت شخصيا في الأعمال الوحشية تأثيرا سلبيًا على عمليــة السلام. ولقد وصل، علاوة على ذلك، العديد من الأشخاص المتورطين فــي حملات التطهير العرقي المحلي إلى السلطة السياسية والاقتصادية، كما عزز هؤلاء الأشخاص بشكل فعال من مكاسب التطهير العرقي بطرق لا رجعــة فيها[٦٧]. وهكذا، وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا قد وجهت اتهاما لمعظم الشخصيات رفيعة المستوى المسئولة عن الفظائع التــي ارتكبت في البوسنة، فعلى الأرجح أنه يمكن ترك الأمر لمحكمة وطنية لمحاكمة ضباط وجناة ذي مسئولية أقل، هذا إن تمت محاكمتهم على الإطلاق. وبجانــب الشعور بانعدام الأمن الناجم عند جميع العائدين في غضون ذلك، فــإن بعــض الصرب يشعرون بأن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين الصرب سوف تُتــرك دون محاكمة، مما سيؤدي إلى وجود المشاعر المهترئة والشعبية بأن الــصرب ضحايا، مما سيؤدي إلى إبطاء أي مصالحة[٦٨].

ومع ذلك، فالأهم من هذا هو أن الحساسية الجغرافية لنظرية المعرفــة المكانية المتعلقة بالنطاق، والسياق، والهوية الإقليمية، والجغرافيا الــسياسية، يمكن أن تكون بمثابة أداة تفسيرية فعالة للملاحقة القــضائية الجاريــة فــي المحكمة، والتي تأخذ أحكام المحكمة كخرائط مهمة تتعلق بكيفيــة محاكمــة التطهير العرقي على أنه إبادة جماعية وجرائم ضــد الإنــسانية. لا ينــشغل القانون الدولي بقضايا مجردة، كما توضح بجدارة محاكمة مرتكبي جــرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة. عوضا عن ذلك، يجري تفسير أشكال الحماية

التي قدمتها بعض الوسائل، كاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، في إطـــار السياق المكاني والجيوسياسي الذي لم يعد يمنح المدعين العامين أو الدول تلك المرونة المفاهيمية التي ميزت التفسيرات التأملية لهذه الجرائم خلال السنوات الخمسين الماضية. فباعتبارها مؤسسات يمكنها تنظيم عالمنـــا مـــن خــــلال الملاحقة القضائية للأفراد وتأثير تلك الملاحقة على المعايير الدولية على حد سواء، ربما تغير المحاكم بشكل جيد من الحسابات السياسية والأخلاقية للجناة وللمجتمع الدولي، وربما يكون التغير للأفضل. وبما أن نتائج المحاكم يمكن فهمها بشكل أفضل خارج نطاق القضاء، فقد تؤدي هذه النتائج إلـــى تغييـــر الطريقة التي تُفهم بها هذه الأفعال على المستوى الشعبي. ولذلك، فـــإن فـــي تقدير المعنى الأوسع للمكان باعتباره مشهدا ثقافيا طبيعيا، أو سياقا للمعنـــى، أو تسوية مؤقتة، فإنه يتوجب على الأبحاث الجغرافية أن تكون شاهدا علـــى الآثار المدمرة التي تحدثها مثل هذه الجرائم على مكونات الحيـــاة الخاصـــة بالمجتمعات المتضررة، بما في ذلك الضحايا، وغيـــر المعنيـــين، والـــذين تورطوا في أعمال العنف.

وعندما يجمع التخصص الأكاديمي الدروس التاريخية والجيوسياســـية للإبادة الجماعية والتطهير العرقي مع فهم تفـــسيرهما القـــانوني وتأثيرهمـــا المروّع على الإنسانية، يصبح ذلك شكلا من أشكال النشاط الذي يعزز مـــن وجود نظرة عالمية عادلة وتشاورية من شأنها تقوية العزم على منع ما هـــو أسوأ في الظرف الإنساني.

الهوامش

(١) سأتبع المصطلحات التقليدية بالنسبة إلى تقسيم المجموعات في يوغسلافيا السابقة، حيث يمثل الصرب والكروات والمسلمون مجموعات 'عرقية'، بينما تتحدد الانتماءات للدول بالوصف: الصرب والكروات. وبالمثل فإن مصطلح "بوسني" يشير إلى الدولة ذاتها، وهكذا فإن صرب البوسنة هم صرب من البوسنة. ويجب أن يلاحظ القارئ أن الهوية الدينية والعرقية لم يكونا بالضرورة متطابقين في يوغسلافيا السابقة، ولا هما كذلك اليوم، بالرغم من أن الصراع عمق هذا التداخل. وكذلك، يمكن استخدام تعبير "مسلم" بإحدى طريقتين في يوغسلافيا السابقة: كهوية دينية مقابلة للمجتمعات الأرثوذكسية والكاثوليكية، وكهوية قومية أو عرقية على قدم المساواة الدستورية مع الصرب والكروات في البوسنة. وفي هذا الفصل، يشير تعبير "المسلمون" إلى المجتمع العرقي الأوسع بغض النظر عن الاعتبار الديني. انظر: برنجا "المسلمون على الطريقة البوسنية"، خاصة ص ٨ــ ١١، ١٢ــ ٣٦.

(٢) تشمل هذه حكومات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي تصل وتسيطر على المؤسسات الكبرى مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو.

(٣) ريف "المذبح"؛ أوين "أوديسا البلقان".

(٤) هيرتسفيلد "المقدمة"، ص ٩ــ ١٢.

(٥) مقتبس في: باور "مشاكل من الجحيم"، ص ١٢.

(٦) كانت فكرة تساوي الجرم في الأعمال الوحشية بمثابة حملة بدأها رادوفان كاراديتش القائد السياسي الصربي البوسني، ورددها بعد ذلك بعض الدبلوماسيين الغربيين.

(٧) بيير "التعبئة القومية وقصص معاناة الصرب"؛ بانسن "عنف الذكريات".

(٨) زلبر وليتل "يوغسلافيا"، ص ٢٥ــ ٣٦.

(٩) المرجع السابق، ص ١٣١ــ ١٣٢، ٣٠٦ــ ٣٠٧.

(١٠) بالنسبة لمسئولياتهم القيادية عن الجرائم المرتكبة في البوسنة، انظر اتهامات المدعي العام ضد جاليتش وميلوسيفيتش، وضد ميلوسيفيتش، وضد كراديتش وميلاديتش.

(١١) مجلة فرونتلاين "رسم خرائط معسكرات اعتقال الصرب".

(١٢) الأمم المتحدة، التقرير الختامي. وتوجد شهادات إضافية تؤكد هذا النمط من التطهير العرقي في وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وفي تقارير منظمات حقوق الإنسان، انظر هيومان رايتس ووتش "المكان المغلق المظلم".

(١٣) الكونجرس الأمريكي، لجنة الأمن والتعاون في أوروبا "الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك"، ص ٧ـ ١٣.

(١٤) كورباجيان وشيرينيان "دراسات في الإبادة الجماعية المقارنة".

(١٥) أورنتليشر "الإبادة الجماعية".

(١٦) وثق مؤلفون كثيرون الحملة التي قادها لمكن" لتكوين هذا الاعتقاد. انظر: باور: "مشكلة من الجحيم"، ص ١٧ـ ٦٥. وانظر أيضا: لمكن "حكم المحور في أوروبا المحتلة".

(١٧) الأمم المتحدة "اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية".

(١٨) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٨٢٧، "النظام الأساسي للمحكمة الدولية".

(١٩) انظر: مورفي "التقدم وفلسفة التشريع".

(٢٠) بسيوني "جرائم ضد الإنسانية".

(٢١) انظر: كوبر "الإبادة الجماعية".

(٢٢) باور "مشكلة من الجحيم"، ص ٢٧٤ـ ٣٠٠.

(٢٣) انظر مثلا: مارتن "أصول التطهير العرقي السوفيتي"؛ ويليامز "التطهير العرقي الخفي للمسلمين في الاتحاد السوفيتي".

(٢٤) مثلا، صورت الدعاية الصربية الكروات على أنهم فاشيون Ustase، وصورت المسلمين على أنهم إرهابيون، بينما صورت الدعاية الكرواتية الصرب على أنهم قوميون متطرفون يقاتلون حتى الموت Chetniks. انظر: مورسيتش "اليوغسلاف: الجانب المظلم من الإنسانية"، ص ٥٨.

(٢٥) باور "مشكلة من الجحيم"، ص ٢٥٠.
(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٧٤ــ ٣٠٠.
(٢٧) أوتواتيل "تنظير التفسير الجيوبوليتيكي العملي".
(٢٨) باس "بقاء أيادي الانتقام"، ص ٢١٥؛ وانظر أيضا: باور "مشكلة من الجحيم".
(٢٩) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٧٦٤، "البوسنة والهرسك"؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٧٧١، "يوغسلافيا السابقة".
(٣٠) الأمين العام للأمم المتحدة، التقرير المرحلي.
(٣١) الأمم المتحدة، التقرير النهائي، ص ٥٥.
(٣٢) المرجع السابق، ص ٥٦.
(٣٣) المرجع السابق، ص ٥٧.
(٣٤) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٨٠٨، "محكمة (يوغسلافيا السابقة)"، ص ١.
(٣٥) الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٨٢٧، "القانون الأساسي للمحكمة الدولية".
(٣٦) مورفي "التقدم وفلسفة التشريع"، ص ٥٧ــ ٦٢.
(٣٧) باس "بقاء أيادي الانتقام"، ص ٢٠٦ــ ٢٧٥؛ وانظر أيضا: باور "مشكلة من الجحيم"، ص ٢٤٧ــ ٣٢٨، ٣٩١ــ ٤٧٤.
(٣٨) هايدن "مصير شندلر"؛ سيجار "الإبادة الجماعية في البوسنة".
(٣٩) هايدن "مصير شندلر"، ص ٧٣٤.
(٤٠) انظر بيل فيالكوف "التطهير العرقي"، ص ١ــ ٤.
(٤١) هايدن "مصير شندلر"، ص ٧٤٢ــ ٧٤٣.
(٤٢) كوبر "الإبادة الجماعية"، ص ٥٥، ٨٧.
(٤٣) فاين "الاختبار الوحشي للنظريات".
(٤٤) سيجار "الإبادة الجماعية في البوسنة".
(٤٥) باور "مشكلة من الجحيم".
(٤٦) باس "بقاء أيادي الانتقام"، ص ٢٠٦ــ ٢٧٥؛ مورفي "التقدم وفلسفة التشريع".

(٤٧) فورد "إقليم القانون".

(٤٨) الأمم المتحدة "اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية"، المادة السادسة.

(٤٩) ميرون "التجريم الدولي للأعمال الوحشية الداخلية".

(٥٠) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ١٤١١، "القانون الأساسي المعدل للمحكمة الدولية". وانظر أيضا الهامش ٣٤.

(٥١) انظر الهامش ٣٤.

(٥٢) الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام؛ ص ٣٥ـ ٣٦.

(٥٣) مورفي "التقدم وفلسفة التشريع"، ص ٦٥ـ ٧١.

(٥٤) الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام؛ ص ٤٧ـ ٤٩؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ١٤١١،"القانون الأساسي المعدل للمحكمة الدولية"، المادة ٥.

(٥٥) مورفي "التقدم وفلسفة التشريع"، ص ٧٠ـ ٧١.

(٥٦) هايدن "مصير شندلر"، ص ٧٤٢ـ ٧٤٣؛ بول "محاكمة جرائم الحرب والإبادة الجماعية"، ص ١٢١. قارن القضية التي رفعتها حكومة البوسنة والهرسك ضد حكومة يوغسلافيا أمام محكمة العدل الدولية لوقف الهجمات وتقديم التعويضات؛ وانظر: بيلو، بيكر، و سزاساز "تطبيق الاتفاقية".

(٥٧) الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام؛ ص ٥٠ـ ٥٢؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ١٤١١،"القانون الأساسي المعدل للمحكمة الدولية"، المادتان ٦ و ٧.

(٥٨) انظر الحكم في الاتهام الموجه ضد كرستيتش، وقارن الحكم في الاتهام-الموجه ضد يليسيتش، ص ١٠٦ـ ١٠٨.

(٥٩) الحكم في الاتهام الموجه ضد يليسيتش، ص ٧٩ـ ٨٣.

(٦٠) المرجع السابق، ص ٧٩ـ ٨٣. المحليات هي الوحدات السياسية المحلية في البوسنة، وكان هناك ١٠٣ وحدة محلية، لا تشمل منطقة سراييفو قبل الحرب.

(٦١) الحكم في الاتهام الموجه ضد كرستيتش، ص ٥٩٠.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٥٩٥.

(٦٣) أورنتلشر "الإبادة الجماعية"، ص ١٥٣.

(٦٤) باور "مشكلة من الجحيم"، ص ٥١١ــ ٥١٦.

(٦٥) باور "المتفرجون على الإبادة الجماعية".

(٦٦) بالرغم من أن المحكمة أصدرت اتهامات ضد بعض الأفراد، إلا أنه لا يتوقــع أن تستوفي الاتهام، ولكنها تترك العديد من المجرمين بدون اتهام ولا محاكمة.

(٦٧) هيومان رايتس ووتش "مكان مغلق مظلم".

(٦٨) بيير "التعبئة القومية وقصص معاناة الصرب"، ص ١٠٦ــ ١٠٧.

المراجع

Ball, Howard. *Prosecuting War Crimes and Genocide: The Twentieth-Century Experience.* Lawrence: University Press of Kansas, 1999.

Bass, Gary J. *Stay the Hand of Vengeance: The Politics of War Crimes Tribunals.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Bassiouni, M. Cherif. "Crimes against Humanity." In *Crimes of War: What the Public Should Know,* ed. Roy Gutman and David Rieff, 107–108. New York: Norton, 1999.

Bell-Fialkoff, Andrew. *Ethnic Cleansing.* New York: St. Martin's, 1999.

Bello, Judith Hippler, Peter H. F. Bekker, and Paul C. Szasz. "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia-Herzegovina v. Yugoslavia)." *American Journal of International Law* 91 (January 1997): 121–126.

Bieber, Florian. "Nationalist Mobilization and Stories of Serb Suffering: The Kosovo Myth from 600th Anniversary to the Present." *Rethinking History* 6 (2002): 95–110.

Bringa, Tone. *Being Muslim the Bosnian Way: Identity and Community in a Central Bosnian Village.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Chorbajian, Levon, and George Shirinian, eds. *Studies in Comparative Genocide.* New York: St. Martin's, 1999.

Cigar, Norman. *Genocide in Bosnia: The Policy of "Ethnic Cleansing."* College Station: Texas A&M University Press, 1995.

Fein, Helen. "Testing Theories Brutally: Armenia (1915), Bosnia (1992), and Rwanda (1994)." In *Studies in Comparative Genocide,* ed. Levon Chorbajian and George Shirinian, 157–164. New York: St. Martin's, 1999.

Ford, Richard. "Law's Territory (A History of Jurisdiction)." In *The Legal Geographies Reader,* ed. Nicholas Blomley, David Delaney, and Richard T. Ford, 200–217. Oxford: Blackwell, 2001.

Frontline. "Mapping the Serbian Concentration Camps." www.pbs.org/wgbh/frontline (February 15, 2003).

GISData, Digital Atlas of Bosnia and Herzegovina 1:200,000 (CD–ROM), GISData d.o.o, 2003.

Hayden, Robert H. "Schindler's Fate: Genocide, Ethnic Cleansing, and Population Transfers." *Slavic Review* 55 (Winter 1996): 727–748.

Herzfeld, Michael. "Foreword." In *Balkan as Metaphor: Between Globalization and Fragmentation,* ed. Dusan I. Bjelic and Obrad Savic, ix–xii. Cambridge, MA.: MIT Press, 2002.

Human Rights Watch. *"A Closed, Dark Place": Past and Present Human Rights Abuses in Foca.* New York: Human Rights Watch, 1998.

Jansen, Stef. "The Violence of Memories: Local Narratives of the Past after Ethnic Cleansing in Croatia." *Rethinking History* 6 (2002): 77–94.

Kuper, Leo. *Genocide: Its Political Use in the Twentieth Century.* New Haven, CT: Yale University Press, 1982.

Lemkin, Raphael. *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, Division of International Law, 1944.

Martin, Terry. "The Origins of Soviet Ethnic Cleansing." *Journal of Modern History* 70 (December 1998): 813–861.

Meron, Theodor. "International Criminalization of Internal Atrocities." *American Journal of International Law* 89 (July 1995): 554–577.
Murphy, Sean D. "Progress and Jurisprudence of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia." *American Journal of International Law* 93 (January 1999): 57–97.
Mursic, Rajko. "The Yugoslav Dark Side of Humanity: A View from a Slovene Blind Spot." In *Neighbors at War: Anthropological Perspectives on Yugoslav Ethnicity, Culture, and History*, ed. Joel M. Halpern and David A. Kideckel, 56–77. University Park: Pennsylvania State University Press, 2000.
Orentlicher, Diane. "Genocide." In *Crimes of War: What the Public Should Know*, ed. Roy Gutman and David Rieff, 153–157. New York: Norton, 1999.
Ó Tuathail, Gearóid. "Theorizing Practical Geopolitical Reasoning: The Case of the United States' Response to the War in Bosnia." *Political Geography* 21 (2002): 601–628.
Owen, David. *Balkan Odyssey*. San Diego: Harvest, 1995.
Power, Samantha. "Bystanders to Genocide: Why the United States Let the Rwandan Tragedy Happen." *Atlantic Monthly* 288 (September 2001): 84–108.
Power, Samantha. *"A Problem from Hell": America and the Age of Genocide*. New York: Basic Books, 2002.
Prosecutor v. Galic and Milosevic. Indictment. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, IT-98-29-I (March 26, 1999).
Prosecutor v. Jelisic. Trial Judgment. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, IT-95-10 (July 5, 2001).
Prosecutor v. Karadzic and Mladic. Indictment. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, IT-95-5-I (July 25, 1995).
Prosecution v. Krstic. Judgment. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, IT-98-33-I (August 2, 2001).
Prosecutor v. Milosevic. Indictment. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, IT-02-54-I (February 1, 2002).
Rieff, David. *Slaughterhouse: Bosnia and the Failure of the West*. New York: Touchstone, 1996.
Silber, Laura, and Allan Little. *Yugoslavia: Death of a Nation*. New York: Penguin, 1997.
United Nations. Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. December 9, 1948.
United Nations. *Final Report of the United Nations Commission of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 780 (1992), Annex IV*. UN Doc. S/1994/674. December 28, 1994.
United Nations Secretary-General. *Interim Report of the Commission of Experts*. UN Doc. S/25274. February 9, 1993.
United Nations Secretary-General. *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 2 of Security Council Resolution 808 (1993)*. UN Doc. S/25704. May 3, 1993.
United Nations Security Council. Resolution 764, "Bosnia and Herzegovina." UN Doc. S/RES/764. July 13, 1992.
United Nations Security Council. Resolution 771, "Former Yugoslavia." UN Doc. S/RES/771. August 13, 1992.
United Nations Security Council. Resolution 808, "Tribunal (Former Yugoslavia)." UN Doc. S/RES/808. February 22, 1993.

United Nations Security Council. Resolution 827, "Statute of the International Tribunal." UN Doc. S/RES/827. May 25, 1993.
United Nations Security Council. Resolution 1411, "Amended Statute of the International Tribunal." UN Doc. S/RES/1411. May 17, 2002.
U.S. Congress. Commission on Security and Cooperation in Europe. *Genocide in Bosnia-Herzegovina: Hearing before the Commission on Security and Cooperation in Europe.* 104th Cong., 1st sess., April 14, 1995.
Williams, Brian Glyn. "The Hidden Ethnic Cleansing of Muslims in the Soviet Union: The Exile and Repatriation of the Crimean Tatars." *Journal of Contemporary History* 37 (2002): 323–347.

الفصل العاشر

جغرافية الحرب على الإرهاب

بقلم: كُولِن فلِنْت COLIN FLINT

من بين المشاهد الي لا تنسى في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، صورة الدخان المتصاعد من برجي مركز التجارة العالمي، وصورة سحابة دخان على شكل عش الغراب ناتجة عن قنبلة خارقة للتحصينات أسقطت على القصر الرئاسي لصدام حسين. وتشير الصورتان المرتبطتان ببعضهما إلى أن جيوبوليتيكا القرن الحادي والعشرين ستركز كثيرا على "صدمة ورعب" الإرهاب. إذ يصنف الإرهاب ومكافحة الإرهاب ضمن القضايا الجيوبوليتيكية لأنهما يستغلان ويحاولان تغيير الهياكل الجغرافية لتحقيق أغراض سياسية. وبدراسة المكونات الجغرافية في تعريف الإرهاب، نستطيع أن نفهم كيف أن التغيير في النطاق الجغرافي للنشاط الإرهابي يكون مفيدا في تفسير الدوافع والمضامين المتغيرة لهذا النشاط. حيث يعتبر ظهور الإرهاب المدفوع بأيديولوجيات دينية أمرا جوهريا بالنسبة لمسائل كيفية تغيير أهداف وجغرافية الإرهاب. وكذلك فإن الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تعرف الإرهاب على أنه أحد موضوعات الجيوبوليتيكا العالمية وليس السياسة المحلية. ومع ذلك، يشير التركيز على جغرافية مكافحة الإرهاب إلى وجود عدم توافق جغرافي بين تنظيم الإرهابيين ووسائل وأهداف الحكومات، أي أن الحكومات لا تزال تعتمد على السيطرة على الأراضي الخاضعة لسيادتها لمواجهة الشبكات الإرهابية. وهذا أيضا له مضامينه بالنسبة للصراع مستقبلا.

ومنذ هجمات ٢٠٠١/٩/١١، كان هناك سيل من المقالات والتحليلات والاستشارات السياسية المتشابكة عن موضوع الإرهاب.[١] ولذلك يجب أن يعتمد مبرر كتابة مقال آخر على إمكانية وجود رؤية مستقبلية. وتعتبر الجغرافيا الأكاديمية منظورا، وليست مجالا موضوعيا محددا، ولذلك فإنني آمل أن أستخدم مفاهيمها الأساسية لتقديم طرق جديدة لفهم دوافع الأعمال الإرهابية المعاصرة، وجيوبوليتيكا مكافحة الإرهاب، ومضامينها الجغرافية السياسية السلبية.

المنظور الجغرافي للإرهاب

يشمل التحليل الذي أطرحه هنا ثلاثة مفاهيم جغرافية متكاملة. فأولا، يعتبر مفهوم السياق الجغرافي التاريخي مفيدا في تحديد تعقيدات المؤثرات الزمانية والمكانية للإرهاب[٢]. فمثلا كانت هذه الهجمات مرتبطة بتلك الساعة وبالماضي وبالقرن الحالي في آن واحد. وكانت بمثابة أحداث محلية ووطنية وعالمية في نفس الوقت. وإذا استخدمنا أفكار (الزمان المكان) عند فالرشتاين،[٣] فإنه لا يمكن فهم طبيعة الحدث إلا بوضعه في سياقاته وأطره الأوسع. ولكي نفهم الإرهاب المعاصر الذي يستهدف الولايات المتحدة، يتمثل الإطار المناسب في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهيكل المركز والهامش، وتتمثل الدائرة الأساسية في صعود الولايات المتحدة إلى موقع الدولة المهيمنة في القرن العشرين ومكانتها الحالية المتنازع عليها.[٤] إذ إن الولايات المتحدة تمثل القوة الدافعة الرئيسة للآليات الاقتصادية المعاصرة للاقتصاد العالمي. وكذلك فإنها القوة الأولى من حيث التأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي عبر

العالم. وهكذا يرتبط الهجوم على الولايات المتحدة في ساعة محددة وفي مكان محدد بهذه النطاقات الجغرافية والتاريخية الأوسع.

ويقدم المفهوم الثاني (النطاق والمجال الجغرافي) ربطا يجمع المحلي المباشر بالعالمي التاريخي. حيث تتحدد النطاقات (أو مجالات العمليات الاقتصادية والثقافية والسياسية) من خلال الجماعات الإرهابية والكيانات السياسية التي تهاجمها أو تقاومها.[٥] فمثلا، يؤدي تتبع تاريخ الحملة الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى ربط أساليبها المبدئية المحلية والعابرة للحدود بممارسة خطف الطائرات التي جعلتها جماعة إرهابية دولية.[٦] فمع اتساع نطاق نشاطها، يتسع أيضا نطاق أو مجال رسالتها. فقد ظهر جمهور في أوروبا والولايات المتحدة، وأصبح مدركا لمظالمها على الأقل، بل وأصبح في بعض الحالات متعاطفا مع قضيتها بدرجات متفاوتة. وكمثال آخر، فإن تكوين خلية تابعة للقاعدة يمثل أحد مكونات شبكة عالمية، بالرغم من أن نطاق تمويلها وتنظيمها يعتبر مسألة حدس سياسي. وكذلك كان النطاق الجغرافي الأمثل للحكم موضوعا دائما للعدوان الإرهابي. وسوف نناقش هذا الأمر بالتفصيل لاحقا، ولكن الهدف العام للأعمال الإرهابية كان يتمثل في تحقيق السيطرة على دولة قومية قائمة، أو تكوين دولة جديدة تعكس روابط قومية مدركة مع قطعة أرض محددة. أي أن هذا النطاق الجغرافي للدولة القومية هو الذي كان يسيطر على مظالم وأهداف هذه الحركات الإرهابية.[٧] ولكن السؤال المحير يتمثل فيما إذا كانت الموجة الحالية من الإرهاب المدفوع دينيا قد تخطت الأجندات الواردة في التعبير الجغرافي عن نظام الدول وما بين الدول.[٨]

ويقودنا هذا الاحتمال إلى المفهوم الثالث الذي سأركز عليه، وهو الميتاجغرافيا(*). فمنذ معاهدة ويستفاليا (١٦٤٨)، كانت الدول القومية تمثل التعبير الجغرافي السائد عن القوى السياسية، واللبنات المكونة للخريطة السياسية العالمية.[٩] بل إن معظم السياسات الفعلية والتحليلات الأكاديمية قد تقيدت بهذه الميتاجغرافيا، وأعادت إنتاجها أيضا. ومع ذلك، لم يكن نظام الدول القومية بمثابة التعبير الجغرافي الوحيد عن السلطة. فهناك مدن وأقاليم قاومت الحكم المركزي بدرجات متفاوتة.[١٠] وكذلك، كانت هناك دائما تدفقات اقتصادية للتجارة والاستثمار بين الدول، بالإضافة إلى تدفقات الهجرة وشبكات القوى السياسية والمقاومة.[١١]

ويتمثل المفهوم الرابع الذي لن أتعمق فيه كثيرا في رمزية المكان. حيث تعطى معاني ثقافية واقتصادية وسياسية لمواقع أو لمدن بكاملها لجعلها أهدافا تظهر عدوان الإرهابيين وتوضح هياكل القوى التي تحارب ضدها.[١٢] ويعتبر تدمير مركز التجارة العالمي وجزء من البنتاجون باعتبارهما النقاط

(*) ميتاجغرافيا "ما وراء الجغرافيا" **Metageography** : مجموعة من البنى المكانية، التي يُنظم الناس من خلالها معرفتهم بالعالم، وهي غالبا أُطر غير مقصودة لتنظيم دراسات التاريخ، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وحتى التاريخ الطبيعي. ويعني الجزء الأول من الكلمة، وهو "**Meta**": تجريد المعنى، وهو المفهوم الذي يذهب في بعض المعاني إلى ما وراء ما يعنيه المصطلح، ولذلك فإن علم ما وراء الجغرافيا، هو عبارة عن شبكة مربعات مفاهيمية تحدد كيف يتم تنظيم المعلومات الجغرافية. وهذه الشبكات هي مستحدثات ثقافية، ويذهب البعض إلى أن هذه الشبكات يتم استخدامها بطريقة آلية بصورة أو بأخرى، وبدون وعي، وبدون رد فعل نقدي، وتربط المفهوم بالتخيل الجغرافي. (المترجم)

المركزية للعولمة الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكية مثالا على ذلك. وبصفة عامة، تمثل دوريات الشرطة أو تكنات الجيش أهدافا باعتبارها رموزا للاحتلال أو القمع، وتتعرض المباني والتماثيل الدينية أو العرقية للهجوم في الحملات القومية العرقية.[١٣] وعلى نطاق أوسع، قد يهاجم الإرهابيون المدن ذاتها بسبب تمثيلها لكيانات سياسية أو اقتصادية. فمثلا، هناك اعتقاد بأن لندن ونيويورك - كمدينتين عالميتين تمثلان محورين للشبكات الاقتصادية - تمثلان أهدافا كبرى للإرهابيين.[١٤] وكذلك فإن الهجوم على المدن عواصم الدول الاستعمارية، ومدن الحقبة بعد الاستعمارية، يعكس رغبة الجماعات الإرهابية في الوصول إلى "قلب" الهياكل السياسية الامبريالية (مثل الهجمات الإرهابية الجزائرية في باريس). ويوجد هنا احتمال كبير لقيام الجغرافيين السياسيين والثقافيين بالإسهام في تحليل أسباب جعل مواقع معينة أهدافا إرهابية.

الجغرافيا ولغز تعريف الإرهاب

في البداية، يعتبر وجود إطار جغرافي أمرا مفيدا في الإجابة على سؤال: ما هو الإرهاب؟ يعترف والتر لاكوكور Walter Laqueur - أحد أكثر دارسي الإرهاب دقة - باستحالة وعدم جدوى تعريف الإرهاب.[١٥] حيث تقتصر ملاءمة التعريف على سياقه التاريخي والجغرافي، بالإضافة إلى الاحتياجات السياسية للمؤسسات. فمثلا، يوضح هوفمان كيف أن كلا من وزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة الخارجية، تعرف الإرهاب بصور مختلفة بما يعكس أهدافه ومجالات سياساته.[١٦] ولكن هناك

اختبارا أساسيا واحدا لتعريفات الإرهاب، وهو اتخاذ قرار بشأن اعتبار الدولة فاعلا للإرهاب. فمثلا، يمتلئ تاريخ هوفمان الموجز عن الإرهاب بأمثلة على قيام الدولة بخلق وممارسة الإرهاب.[١٧] إذ إن "إرهاب" الثورة الفرنسية الذي مارسته الدولة الصاعدة يعتبر على نطاق واسع بداية الإرهاب الحديث. وبالمثل فإن الفاشية ثم الستالينية، والقمع الذي مارسته الدول الشمولية خلال الحرب الباردة وحتى الآن، يعتبر من أشكال الإرهاب. ومع ذلك، يوضح هوفمان في تعريف لاحق أن "جماعة غير قومية أو كيانا لا يمثل دولة هو الذي يمارس الإرهاب".[١٨]

ومن ناحية أخرى، يتلهف النقاد على إثبات أن الدول ارتكبت ولا تزال أعمالا إرهابية. حيث يعرف "أحمد" الإرهاب بأنه "الاستخدام غير المشروع للعنف بهدف التأثير على سلوك طرف ثالث، أو عقابه، أو الثأر منه"، ويقرر أنه يمارس من جانب كل من الحكومات والجماعات التي لا تمثل دولا.[١٩] وهناك تشابهات جوهرية بين تعريف أحمد واعتبار هوفمان أن الإرهاب عبارة عن "خلق واستغلال الخوف عمدا من خلال العنف أو التهديد بالعنف لتحقيق تغير سياسي".[٢٠] فإذا ركزنا على الأهداف السياسية للإرهاب في تعريف أحمد، من أجل استبعاد ارتكاب الأعمال الإجرامية من أجل تحقيق مكاسب شخصية، سيصبح التعريفان متشابهين بصورة واضحة. فالإرهابيون يستخدمون القوة أو يهددون باستخدامها لتغيير السلوك لتحقيق أهداف سياسية. وفي ظل التاريخ غير المشرف لبعض الحكومات، فإن المنطق الوحيد لاستبعادها من ممارسة الإرهاب يبدو قرارا جيوبوليتيكيا في حد ذاته: حيث تبرئ هذه الحكومات ساحة دولها من الأنشطة الإرهابية، وتهمش أهداف الجماعات الإرهابية من خلال شعار "كيان لا يمثل دولة".

وكما يقول فالتسر Walzer، "تستخدم كلمة "إرهـــاب" غالبـــا لوصـــف العنف الثوري. ويعتبر هذا نصرا بسيطا لدعاة النظام، الذين لا يمكن معرفة مدى ممارسة الإرهاب بينهم".[٢١] وتمثل ممارسات "الصدمة والرعب" اعترافا بالأعمال الإرهابية التي تقودها الدولـــة – والعنـــف والتهديـــد باســـتخدامه ومضمونه النفسي. حيث يتمثل الهدف في تغيير النظام، ولكن الحد الفاصـــل بين استهداف المقاتلين وغير المقاتلين (والذي لا يدخل في تعريف هوفمـــان بأي حال) غير واضح للغاية. إذ إن شراسة ومدى حملة القصف الأمريكـــي على العراق في ٢٠٠٣، والقوة الغاشمة للأسلحة والأعداد التـــي أســـقطت، تجعل من المستحيل حصر أعداد القتلى. فقد كانت النية تتمثـــل فـــي نـــشر الإحساس "بالرعب"، والذي يمثل طريقة مهذبة ومترفعة للتعبير عن الخوف، بين أكبر عدد من سكان العراق، بما في ذلك الجـــيش، مـــن أجـــل إثـــارة الانتفاضة ضد نظام صدام حسين. وبعبارة أخرى، استخدمت حملة القـــصف لنشر الخوف من أجل تحقيق تغيير سياسي.

وهناك سبب لإبداء ملاحظة تحذيرية، ولـــيس مجـــرد نقـــد للـــسياسة الخارجية الأمريكية. إذ إن الطبيعة المتغيرة للحرب والإرهـــاب مرتبطتـــان ببعضهما. فقد وسع الإرهابيون أهدافهم من مسئولي الدول لتـــشمل الـــسكان العاديين بعد الغطاء "غير العسكري" والقصف (النووي) للمدن في الحـــرب العالمية الثانية.[٢٢] وبدلا من اعتبار التدخلات التي تحدث بقيـــادة الولايـــات المتحدة مجرد ردود أفعال على هجمات إرهابية، يجب أن ندرك أنها يمكـــن أن تكون محفزا لاستجابات إرهابية ترغب في مجاراة التفاخر الذي يكمـــن وراء الغطرسة العسكرية الأمريكية. ويمكن أن يؤدي هـــذا إلـــى احتمـــال

استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل إلى حد ما، ولا يزال هذا يمثل خطرا نعيشه جميعا حاليا. وقد تطور الإرهاب منذ بداية الثورة الفرنسية من أداة للسيطرة السياسية داخل الدولة، إلى عملية عالمية للتنافس الجيوبوليتيكي، ومن الاغتيال بأسلحة صغيرة إلى استهداف مبانٍ كاملة بساكنيها. وخلال هذه العملية، توسعت الأهداف من الأفراد بسبب قوتهم السياسية لتشمل مجموع السكان، على أساس عضويتهم في كيان جماعي محدد جغرافيا عادة. وهذه العمليات الجغرافية الكامنة وراء هذا التغير لها مضامينها المهمة بالنسبة للخطر الذي نواجهه جميعا من الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

وهكذا لا يوجد تعريف واحد للإرهاب يناسب كل السياقات التاريخية والجغرافية،[٢٣] أو الاحتياجات المؤسسية والتحليلية، ولكن تفريغ التحليلات يسمح بطرح أسئلة عن التعبيرات الجغرافية المناسبة لفهم الإرهاب، وكيف أن الإرهاب يمثل جزئيا الإعلان الحقيقي عن المظهر الجغرافي لهذه المفاهيم. وسوف استخدم تعريف هوفمان للإرهاب – المذكور سلفا – كنقطة انطلاق بسبب تفوق هذا المؤلف في تحليل الإرهاب، ودراسته الدقيقة للتعريفات الأخرى عند صياغة تعريفه. وكذلك فإن تبرير هوفمان أن الدول لا تمارس أعمال الإرهاب، ولكنها تمارس جرائم ضد القانون الوطني والدولي، يقدم مسارات مفيدة للمناقشة.

يمثل استبعاد الدول من ممارسة الأعمال الإرهابية المعاصرة، مع الاعتراف بالتاريخ الذي يقول عكس ذلك، حيلة تتطلب استخداما ضمنيا وغير نقدي للجغرافيا. فأولا، يعتبر هذا القول تطوريا.[٢٤] حيث يسبق تعريف هوفمان تاريخ من الإرهاب الحديث الذي يظهر "إرهاب" الثورة

الفرنسية، أو قمع الدولة، أو إرهاب شمولية الدولة، خاصة الأشكال النازية والستالينية. حيث تعتبر هذه الأحداث التاريخية جزءا مهما من تاريخ الإرهاب، ولكنها ليست جزءا من التعريف المعاصر، وذلك بتركها للماضي التعيس في تطور الدولة ـ باعتباره شيئا كان يجب أن تقوم به الدولة أثناء تطورها قبل أن تصبح "دولة صالحة" حسب الأشكال الديمقراطية الليبرالية المعاصرة. وبعبارة أخرى، يصور إرهاب الدولة على أنه يمثل مرحلة يمكن أن تمر بها الدول من أجل "تكوين السلطة عندما لا تكون هناك سلطة، أو لتدعيم السلطة عندما تكون السلطة ضعيفة".[٢٥] ولكن هذا يمثل خيالا مناسبا ينكر الرعب الذي واجهه المواطنون في العديد من الدول المعاصرة، من كوريا الشمالية إلى زيمبابوي وكوبا. إذ إن الدول التي تدعم سلطتها في ظل نظم حكم تعتبر غير شرعية أو تواجه تحديات، تحتاج إلى ممارسة أعمال الإرهاب. فهذا شيء لم "تتطور" الدول منه، ولكن الظروف السياسية لبعض الدول تجعله شيئا غير ضروري فيها، في حين أنه يكون شيئا لازما في دول أخرى. وتعتبر الحيلة الجغرافية الثانية حيلة شرقية:[٢٦] "فهم" ديكتاتوريون وطغاة يشجعون الإرهابيين، ومن ثم "فنحن" لسنا كذلك. وتكمن الخدعة الجغرافية في هذه الحركة في حدود "نحن" في الماضي والمجال المحلي. حيث تعتبر الأعمال الإرهابية للولايات المتحدة والدول الغربية بمثابة أعمال تاريخية "مثيرة للأسف" – مثل القضاء على الهنود الأمريكيين الأصليين. ومن السهل أن تنظر الدولة إلى هذه الأعمال كما في الماضي، إذا كان الفهم الجغرافي للعالم يعتمد على حقيقة الدول المستقلة ذات السيادة.[٢٧] وبهذه الطريقة تكون الدول مسئولة عن الأعمال التي تتم داخل حدودها فقط. ومع

ذلك، نجد في تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي أن الدول الأكثر قوة كانت تعمل دائما في المجال الخارجي من خلال توسيع نفوذها وأدوات سيطرتها إلى مجالات سياسية أخرى.[٢٨] ويعتبر القمع الذي مارسته القوات البريطانية عبر الإمبراطورية، أو الأعمال السرية العديدة التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في القرن العشرين، دليلا على ذلك.[٢٩]

ويعتمد شطب "دولنا" من لائحة الإرهاب على اعتبار الخريطة السياسية العالمية تعبيرا شرعيا عن السلطة، وعلى اعتبار الدولة مؤسسة خيرية تكمن سلطتها داخلها بطريقة ما. وقد حدث هذا بتحويل "حيز" الدولة إلى "مكان" الأمة.[٣٠] وقد اختفت أدوات الدولة التي تسيطر على أفعال الأفراد بالعنف أحيانا وراء فكرة أننا نعيش في دول تحافظ على هويتنا كاملة. وهكذا تكون الدولة القومية مانحة للحياة وليست مهددة لها.

ويشير تعريف هوفمان والمناقشة المرتبطة به إلى الاهتمام الضروري بدور الجغرافيا في فهم التهميش السياسي، والتمييز بين المجالين العام والخاص،[٣١] وكيف أن التغير السياسي يتضمن السيطرة على الأقاليم أو النطاقات الجغرافية. وبصفة عامة، تقع تعريفات الإرهاب في مصيدة الافتراضات التي تفرضها الخريطة السياسية العالمية السائدة. وباعتبارنا علماء اجتماع، فإن أسئلتنا تتبع افتراضات "المصيدة المكانية" التي تفرضها الدول القومية التي تساوي بين نطاق العمليات المجتمعية والمدى الجغرافي للحدود.[٣٢] فهل أفلت الإرهابيون المدفوعون بالدين من هذه المصيدة وأعادوا تعريف نطاق السياسة؟.

وتتفق تعريفات عديدة على أن الإرهاب يتعلق بنشر الخوف. وهذا الانتشار له جانبان جغرافيان. فأولا، يتضمن هذا الانتشار الإقحام المأساوي والعنيف لشئون "الدولة" في مجالات المجتمع اليومية. ففي الحادي عشر من سبتمبر، لم تقتصر الخلافات حول الوجود العسكري للولايات المتحدة في شبه الجزيرة العربية، ومساندتها لإسرائيل، على مجال المناقشات السياسية، ولكنها دخلت أيضا في المجالات غير السياسية لمكاتب الخطوط الجوية التجارية وقمرات الركاب التي دخلت البنتاجون ومركز التجارة العالمي. وفي حالات أخرى، نجد أن حملة إرهابية مستمرة يمكن أن تضفي طابعا سياسيا على الأماكن، فمن المؤكد أن حي أوماغ Omagh التجاري أصبح مجالا سياسيا في ١٦/٨/١٩٩٨، عندما فجر الجيش الجمهوري الأيرلندي قنبلة هناك قتلت ٢٨ فردا وأصابت أكثر من ٢٠٠ فرد. ولكن الأكثر مصداقية أن نقول إن شوارع أيرلندا الشمالية أصبحت مجالا سياسيا عبر الزمن نتيجة اعتبارها مناطق جمهورية أو اتحادية "قوية"، أو مناطق للصراع.[٣٣] إذ إن اكتساب تأييد الجمهور - خاصة عندما تكون الشكوى من أن القنوات السياسية المقررة لا تستمع لمطالب المرء - يتطلب تسييس الأماكن التي يتردد عليها الجمهور المستهدف. ومن ثم فإن قضية أيرلندا أو التاميل أو الباسك تصبح قضية "عامة" إذا أصبحت البارات والقطارات والأسواق التي يرتادها الجمهور جزءا من ميدان المعركة. ويتطلب الوضع السياسي الذي يهمش البعض إلى الدرجة التي تدفعهم إلى اللجوء إلى العنف إعادة تعريف المجال السياسي بجعل غير المقاتلين والأماكن التي يعيشون فيها جزءا من الصراع.

ويعتبر التهميش والخداع من المظالم الشائعة التي تثير الحركات الإرهابية. وهذه يمكن فهمها جغرافيا أيضا، من حيث النطاق والمكان. ففي عالم الدول ذات السيادة، يتم السعي إلى السلطة السياسية على المستوى الوطني بالسيطرة على الجهاز الحكومي.[٣٤] وبالرغم من أن السياسة تمارس على نطاقات سياسية أخرى، فإن الإحباط يمكن أن يظهر إذا كان التمثيل والعمل السياسي مقصورين على نطاقات غير إقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن الأصوات يمكن أن ترتفع في مجلس المدينة أو المجلس المحلي إذا كانت السياسات القومية تنكر التعبير الثقافي في المناهج القومية، أو تشجع انخفاض التمثيل في البرلمان الوطني. ويرتبط تكوين شبكات من النطاقات الجغرافية بتهميش أقاليم معينة من الدولة. ويمكن أن تتفاقم التفاوتات الاقتصادية الناتجة عن التنمية غير العادلة مكانيا بسبب الانتماءات العرقية المكانية. وتعطي الخرائط المعرفية لفرص الحياة المتباينة في الأقاليم المختلفة وزنا جغرافيا لمشاعر التفاوت الاجتماعي.

وترى معظم تعريفات الإرهاب أن هدفه يتمثل في تحقيق التغيير السياسي لتمييزه عن أعمال المجرمين والمختلين عقليا. إذ إن السياسة والتقسيم الإقليمي لا ينفصلان، لأن السياسة تتضمن ضمان السيطرة على مناطق معينة لضمان الوصول إلى السلع.[٣٥] ولذلك فإن التغير السياسي الذي يبحث عنه الإرهابيون يمثل تغيرا جغرافيا أيضا. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال إعادة رسم حدود الدول القائمة لتكوين دولة التاميل أو دولة فلسطين أو أيرلندا المتحدة مثلا. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون النطاق أوسع، مثل إزالة الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية. ويمثل فهم الجانب المكاني

من شكاوى الحركات الإرهابية وسيلة لتقييم مستوى الظلم الذي يعانون منه، ومن ثم الحاجة إلى التفاوض على حل سياسي. وكذلك فإن الحل الدائم يتمثل في الحل الذي يحقق التوازن بين التعقيدات الجغرافية لتحديد من يمارس السلطة على ماذا في أقاليم معينة وعلى نطاقات معينة.

ويجب أن نعود عند هذه المرحلة إلى الشكاوى والرؤى الجغرافية لبعض الحركات الإرهابية المعاصرة. فعلى أحد المستويات، نجد أن نطاق المعركة السياسية تغير جوهريا بسبب ظهور الإرهاب المدفوع دينيا. ومن الضروري أن نذكر – مع يورجنزماير Juergensmeyer – أن الإرهاب ليس ظاهرة مقصورة على أكثر جماعات الإسلام راديكالية.[٣٦] إذ إن الإرهاب الناتج عن المعتقدات المسيحية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والجماعات اليهودية في إسرائيل/فلسطين، وإرهاب السيخ في الهند، والجذور البوذية لأوم شينريكيو[*] في اليابان، يشير إلى أن العمليات العالمية تحفز الطفرة المعاصرة. وربما تكون الجغرافيا القائمة وراء هذا الإرهاب مدهشة

(*) أوم شينريكيو **Aum Shinrikyo** طائفة يابانية مدرجة كمنظمة إرهابية في دول عديدة. وقد أسس هذه المنظمة شوكو أساهارا **Shoko Asahara** في ١٩٨٤. وحققت هذه المجموعة شهرة دولية في ١٩٩٥، عندما نفذت هجوما بغاز السارين على محطة مترو طوكيو. واسم أوم شينريكيو **Aum Shinrikyo** مشتق من المقطع السنسكريتي (الهندي) أوم **Aum**، الذي يمثل العالم، يتبعه مقطع شينريكو **Shinrikyo**، الذي يعني "دين الحقيقة". وعادة ما يترجم هذا الاسم في الإنجليزية إلى "الحقيقة العليا". وفي يناير ٢٠٠٠، غيرت المنظمة اسمها إلى "ألف **Aleph**"، إشارة إلى الحرف الأول من الأبجديات العربية والعبرية والفينيقية، كما غيرت شعارها. (المترجم)

حقا. إذ إن هذه الجماعات - بطرقها وبمظالمها - تخوض "حروبا كونية"، فهذه حروب على تفسير "إرادة الرب في الأرض". ويتمثل التعبير الجغرافي لهذه الصراعات في تخطي حدود النظام الدولي إلى المعركة الفاصلة بين الخير والشر، بمضامينها في الألفية الثالثة.

ومع ذلك، وبالرغم من وجود هذه البلاغة، فإن الحقيقة الجغرافية السياسية قد تكمن في الخريطة السياسية العالمية الحالية للدول القومية. إذ إن الإرهاب الناتج عن الأصوليين المسيحيين المناهضين للإجهاض يشجب "القتل" الذي تتغاضى عنه الحكومة الفيدرالية، وقد كان أسامة بن لادن ضروريا لتعاون حكومة المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة. وبالرغم من أن رؤية الإرهابيين الدينيين يمكن أن تتخطى النظام الدولي، فإن ممارساتهم تتقيد وتتحدد جزئيا بجغرافية الدول القومية.

تتمثل الميزة المقارنة التي يجب أن تقدمها الجغرافيا السياسية لتحليل الإرهاب المعاصر في فهم كيف أن الجغرافيات السياسية تكون متعددة ومتداخلة ومتشابكة.(٣٧) وقد تكون الحركات الإرهابية شبكة من العلاقات الدولية، ولكن هدفها يمكن أن يظل متمثلا في السيطرة على إقليم قومي. ويمكن أن يكون لدى الحركات الإرهابية الدينية رؤى بأن "السياسة الإلهية" تغطي العالم وتتخطى الدول، ولكن سيظل لديها نظم حكم معينة تعتبرها هدفا وحلفاء لها. وكذلك فإن ممارسات الحرب على الإرهاب يجب أن تتفاوض على تفاهمات سيادة الدول في عمل عالمي للسياسة العسكرية.

الجغرافيا السياسية لموجات الإرهاب

يقدم تقسيم رابوبورت Rapoport البسيط والفعال لتاريخ الإرهاب الحديث توضيحا مفيدا للجغرافيا المتغيرة للإرهاب.[٣٨] ومع ذلك، لا يقدم رابوبورت رؤية نظرية لأسباب تغير الإرهاب عبر الزمن. حيث يستخدم التفسير الجغرافي لتقسيم رابوبورت فكرة السياق الجغرافي التاريخي لشرح أسباب حدوث التغير، ومفهوم النطاق الجغرافي لإظهار مضامينه.

لقد بدأت الموجة الأولى من الإرهاب في ثمانينيات القرن التاسع عشر كرد فعل على الإصلاح السياسي في روسيا الذي وعد بالكثير ولكنه لم يقدم سوى القليل. وانتشرت ممارسة الإرهاب إلى حركات فوضوية في أوروبا الغربية كانت منزعجة من الآثار السياسية لانتشار حق الاقتراع العام وكيف أنه سيدعم النظم السياسية القائمة. وكذلك لجأت الحركات القومية في البلقان إلى العنف في سعيها لإعادة رسم الحدود مع تدهور الإمبراطورية العثمانية. واشتركت هذه الحركات الإرهابية المختلفة في اهتمام جغرافي مشترك: فقد كان نطاق نشاطها يتمثل في الدولة القومية.

واشتركت الموجة الثانية من الإرهاب (١٩٢٠-١٩٦٠ تقريبا) في خصائص جغرافية متشابهة. ففي أعقاب انتصار الحلفاء في الحربين العالميتين، عملت الحركات الإرهابية على تحقيق هدف إيقاظ الحركات القومية وتحقيق تأسيس دول قومية مستقلة ناجحة. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان انهيار الإمبراطورية البريطانية والمشروعات الاستعمارية الأوروبية واليابانية الأخرى يتسارع بسبب المطالبات الإرهابية العنيفة الساعية نحو الاستقلال.

ولا تمثل هاتان الموجتان مجرد موجتين يمكن الربط بينهما، إذ إن الفروض الجغرافية التي تظهر دوافعهما تعتبر فروضا تحظى بالاهتمام حقا. ففي الولايات المتحدة، نجد أن احتفالات الرابع من يوليو واستعراضات عيد القديس باتريك، تمثل ممارسات ثقافية سنوية لغرس أعمال المقاومة "البطولية" باسم حق تقرير المصير القومي في الذاكرة العامة. وتعتبر احتفالات "أعياد الاستقلال" في إسرائيل وكينيا نتاجا جزئيا للأعمال الإرهابية لعصابتي الأرجون وماو ماو. إذ إن هذه الأعمال الإرهابية تمتزج في الجغرافيا السياسية الكامنة السائدة والمقبولة للتقسيم الجغرافي الطبيعي والواضح للدول.

ويدخل فيما بين هاتين الموجتين إرهاب الدول الذي مارسته الدول الشمولية، والذي لا يعتبره رابوبورت موجة إرهابية.[٣٩] وكان كل من التقسيم التاريخي والتوزيع الجغرافي مدفوعين بمقتضيات الحرب الباردة. فقد أنقذت ألمانيا من النازية عن طريق نجاح قوات الحلفاء التي كانت تعتمد في تحريرها بصورة متزايدة على الولايات المتحدة، ولكن أجزاء أوراسيا التي لم تحرر عانت قمع الدولة الشيوعية. وأنا لا أعني نكران فظائع الستالينية أو الثورة الثقافية في الصين بقيادة ماو تسي تونج. ففي الواقع، كانت هذه الأحداث - بالإضافة إلى النازية - بمثابة المشاهد التاريخية الأساسية في ملاحقة الدول كأطراف إرهابية. ولكن النقطة الإضافية هنا تتمثل في أنه بالتركيز على هذه الدول وأعمال الإرهاب التي تمارسها الدول نتيجة الانتصار في الحروب، سيكون من السهل استبعاد الولايات المتحدة من ساحة القضاء. وتتمثل النقطة الأخيرة المهمة التي يجب تذكرها بشأن هذه الموجة في أنها تركز أيضا على نطاق جغرافي معين للنشاط السياسي، ألا وهو الدولة.

وتتمثل الموجة الثالثة من الإرهاب والتي حددها رابوبورت في الإرهاب القائم على الأيديولوجيات، والذي نتج في أعقاب هزيمة أمريكا في حرب فيتنام. فمثلا، ظهرت منظمة "ويزر أندرجراوند(*) Weather Underground" في الولايات المتحدة، وجماعة الجيش الأحمر(**) Red Army Faction في ألمانيا نتيجة أيديولوجيات ماركسية ومناهضة للامبريالية. حيث نرى تحولا في هذه الموجة تمثل في تكوين الجماعات القومية لعلاقات دولية، ودمج الأهداف السياسية القومية في الاهتمامات الجيوبوليتيكية العالمية. وهكذا فإنه بالرغم من أن كل الموجات شهدت أشكالا مختلفة من الإرهاب،

(*) ظهرت هذه المنظمة في ١٩٦٩ كفصيل يحمل اسم "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي"، وكان هدفهم يتمثل في تكوين حزب ثوري للإطاحة العنيفة بحكومة الولايات المتحدة. وقد شنت الجماعة حملة تفجيرات في منتصف سبعينيات القرن العشرين، بما في ذلك المساعدة على اقتحام أحد السجون من أجل تهريب المفكر وعالم النفس المثير للجدل تيموتي ليري **Timothy Leary**. وكانت "أيام الغضب **Days of Rage**"، أول مظاهرة علنية لهم في ٨ أكتوبر ١٩٦٩. وفي ١٩٧٠، أصدرت الجماعة "إعلان حالة الحرب" ضد حكومة الولايات المتحدة، تحت اسم "منظمة ويزر السرية **Weather Underground Organization (WUO)**. (المترجم)

(**) أشهر جماعة يسارية مسلحة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. تأسست في ١٩٧٠ واصفة نفسها بأنها "عصبة حضرية" شيوعية مناهضة للامبريالية، تعمل في المقاومة المسلحة ضد ما تعتبره دولة فاشية. وقد استمرت جماعة الجيش الأحمر من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٨، وقامت بعمليات عديدة، خاصة في أواخر ١٩٧٧، مما أدى إلى أزمة قومية أصبحت تعرف "بالخريف الألماني". حيث كانت هذه الجماعة مسئولة عن مقتل ٣٤ شخصا، منهم العديد من الأهداف الثانوية، مثل السائقين والحراس، والكثير من الإصابات طوال الفترة التي امتدت ثلاثين عاما تقريبا. (المترجم)

فإنها تشترك في التشابه الجغرافي. حيث كانت هذه الأعمال توضع في إطارها داخل مجال سياسات الدولة القومية المفهومة في نماذج مركزية الدولة في العلوم الاجتماعية، وحسابات القادة السياسيين، والخرائط المعرفية للمواطنين. ومع ذلك، تشير الموجة الثالثة إلى الانتقال إلى جغرافية الموجة التالية للإرهاب.

تعتبر الموجة الرابعة الحالية مختلفة نوعا ما. إذ إن موجة الإرهاب الديني زعزعت الفروض الجغرافية التي اعتمد عليها تحليل الموجات السابقة. فمن الناحية الأيديولوجية على الأقل، وسعت الموجة الحالية من الإرهاب الديني من نطاق الصراع الجيوبوليتيكي إلى مستوى يتخطى حدود الدولة. حيث يعتبر الصراع الراهن عالميا، وأصبح مصير الإنسانية في خطر، لأن النطاق توسع بدرجة كبيرة إلى تشكيل حرب كونية بين الخير والشر.[٤٠] فلم تعد المعركة حول تكوين أجهزة الدولة أو السيطرة عليها. بل أصبح الإرهاب يمثل "إرادة الرب" في تفسير مجموعة صغيرة نسبيا من القادة الدينيين المتطرفين. وبهذا المعنى فإن الهدف السياسي للنشاط الإرهابي يتخطى الدولة، لأن "خيرية" القائد الإرهابي لا تهدف إلى إنقاذ الناس من وضع سياسي ظالم أو فاسد، ولكنها تهدف إلى إنقاذ أرواحهم. وهذه هي الجغرافيا الجديدة للهدف السياسي للإرهاب، والتي جعلت المعلقين يصارعون لتفسيرها، فبمجرد أن يترك النشاط السياسي – المقصود به الإرهاب في هذه الحالة – الإطار المقرر للنظام الدولي، فإنه يصبح "غامضا" و"بلا معنى".[٤١] أما بالنسبة للجناة، فإن الدوافع تكون واضحة؛ وهي تقع خارج الحدود النموذجية للعلوم الاجتماعية التي لا تزال مقيدة بمساواة الدولة بالمجتمع.

ومع ذلك، يجب تبرير مثل هذا التحليل. فأولا، لا يـزال الإرهـابيون الدينيون يحتاجون إلى حماية الدول المتعاطفة. إذ إن سيادة الدول توفر أماكن للإرهابيين للتدريب والتخطيط. وكذلك فإن الإرهابيين أصبحوا يـستخدمون الأماكن الدبلوماسية التي تكون مقصورة على الدول المعترف بها من أجـل تجاوز أمن الدول. وبالمثل فإن التواطؤ بين الحركات المدفوعة بالإرهـاب وسلطات الدول المتعاطفة أمر واضح. وثانيا، يعتبر الاكتـشاف المعاصـر لمساندة عملاء الحكومة البريطانية في ١٩٨٧ و١٩٨٩ لـ "محاربي حريـة أولستر (أيرلندا الشمالية)" الاتحادية البروتستانتية في اغتيال كل من بريـان لامبرت وباتريك فينوكين مثالا واضحا على أن المصالح الدينية والـسياسية يمكن أن تتداخل.[٤٢] ففي الواقع، نجد أنه من المثيـر للجـدل أن نعتبـر أن الصراع في أيرلندا الشمالية مدفوع بالدين، كما فعل يورجنزماير.[٤٣] حيـث يرى آخرون أن هذا الصراع عرقي قومي بصورة واضحة، وربما تكون له جوانب دينية.[٤٤] وثالثا، فإنه بالرغم من اللغة الدينيـة لـبعض الجماعـات الإرهابية، فإنها تستهدف التغيير على نطاق الدولة. إذ إن أعمال المنظمـات الإرهابية اليهودية تستهدف توسيع النطاق الجغرافي لدولة إسرائيل وتعظـيم "أمنها" بالتخلص من الأعداء العرب في الداخل والخارج. حيث ركز تيموثي ماكفيه Timothy McVeigh وميشيل هيـل Michael Hill علـى الأعمـال "الإلحادية" للدولة الفيدرالية، ولكن لا يصعب تصور أنه إذا طبقت حكومـات الولايات والحكومة الفيدرالية سياسات أصولية، فإن دافعها للأنشطة الإرهابية سيتراجع. ويمكن قول نفس الشيء عن إرهاب السيخ في الهند.

وتمثل الدول ذات السيادة الوحدات السياسية الأساسية في عالم اليوم. ومن ثم فإنه ليس مدهشا أن تضع إطارا لأفعال وأهداف الإرهابيين الدينيين. ولكن هناك شيء يتعلق بفكرة أن هناك تجاوزا سياسيا للدولة في الوقت الحاضر، وأن الإرهاب المدفوع سياسيا يمثل الطليعة في مجال المقاومة السياسية.

وعندما نعود إلى السياق السياسي كمفهوم جغرافي مفيد، يمكن أن نطرح هذه الأسئلة: لماذا يتصاعد الإرهاب الديني الآن، ولماذا يتمثل أحد أهدافه الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، يجب أن نأخذ جولة فكرية سريعة في التفكير في الولايات المتحدة كقوة مسيطرة. إذ إن المعرفة النظرية التي سنكسبها في هذه الجولة القصيرة ستكون مفيدة في تفسير الدوافع وراء الإرهاب المعاصر، بل وأهداف وممارسات "الحرب على الإرهاب" أيضا.

الولايات المتحدة كقوة مسيطرة

أصبح من الشائع في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ الحرب على العراق في ٢٠٠٣، أن يشار إلى الولايات المتحدة على أنها تصنع إمبراطورية.[٤٥] ولكن هذا اتهام باطل؛ إذ إن الأكثر دقة أن نعتبر أن أفعال الولايات المتحدة تتسق مع فترة تراجع في قوتها، وليس فترة تصاعد لهذه القوة. فهذه الادعاءات المهرطقة تحتاج دعما نظريا.

كان القرن العشرون "قرن الولايات المتحدة" لأنها استأثرت بالقوة الاقتصادية في العالم بناء على الابتكار في عمليات الناتج والإنتاج.[٤٦] حيث

سمحت هذه القوة الاقتصادية للولايات المتحدة بممارسة قوتها السياسية القارية ثم العالمية منذ الحرب الإسبانية الأمريكية إلى دورها الرئيس في حسم الحرب العالمية الثانية وتحديد شروط السلام التالي.[٤٧] ومن موقع القوة السياسية هذا، أسست الولايات المتحدة مؤسسات اقتصادية (صندوق النقد والبنك الدولي) وسياسية (الأمم المتحدة) وعسكرية (الناتو) لتأمين قدرتها على تنظيم العالم على هواها. والشيء المهم لأغراض هذا الفصل أن هذه المؤسسات ضمنت تجاوز الولايات المتحدة لأراضيها كقوة مهيمنة.[٤٨] وبعبارة أخرى، كانت الولايات المتحدة قادرة على تحديد السياسات المحلية والخارجية لدول أخرى ذات سيادة بصورة جزئية. وتشمل الأمثلة المعاصرة ممارسة الضغط على دول عربية معينة لإنشاء قواعد للقوات الأمريكية، بالإضافة إلى ربط شروط مكافحة الإجهاض بالتزامات المساعدات الخارجية.

إن القوة المهيمنة ليست مسألة قوة سياسية وعسكرية. إذ إنه من الصعب، ويقول البعض إنه من المستحيل، الحفاظ على القوة بالوسائل القهرية وحدها.[٤٩] إذ إنه من الأكفأ من ناحية التكاليف أن تمارس القيادة بالقوة التوافقية أو التكاملية. وقد شكلت القوى المهيمنة الحداثة الأولية primary modernity لتحقيق هذا الدور التكاملي. إذ إن الحداثة الأولية عبارة عن شكل المجتمع الذي تعتبره القوة المهيمنة بمثابة النموذج لما يعنيه المجتمع "الحديث".[٥٠] وهذا مصطلح واسع يشمل الأدوار النوعية والعرقية، والمشاهد الثقافية، والمنتجات الاستهلاكية، ووسائل الإعلام، وعلاقات الإنتاج. وعلى سبيل المثال، شجعت الولايات المتحدة طوال القرن العشرين نمط حياة الضواحي باعتباره أحدث نمط، بما فيه من تقسيم نوعي للعمل

واستبعاد عرقي. وكان نمط الحياة هذا يتطلب شراء سيارة على الأقل بالإضافة إلى مجموعة كاملة من "السلع الاستهلاكية المعمرة" الأخرى، لملء البيت وتحديد واجبات الزوجة. وبدلا من الحداثة الصناعية (مثل الحداثة الأولية السابقة للهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر) ركزت الحداثة الأولية للولايات المتحدة على العامل المكتبي، والذي عادة ما يكون مديرا لديه مساعدة أو سكرتيرة. وأخيرا، وربما الأهم، أن طبيعة هذه الحداثة الأولية انتشرت من خلال التليفزيون والأفلام – وكانت هوليوود تمثل الحداثة الأولية بطرق عديدة.

وتمثل الحداثة الأولية أحد أشكال القوة التكاملية بمعنى أنها تحدد طريقة الحياة التي ترغب الدول الأخرى في محاكاتها – أي القدرة على أن تصبح حديثة.[٥١] وتحدد مؤسسات القوة المهيمنة الخطوات الاقتصادية والسياسية المطلوبة للوصول إلى هذا المستقبل – وهي بصفة عامة فتح الحدود والأسواق لحرية حركة السلع ورأس المال. فمن خلال عمليات المحاكاة، تستطيع القوة المهيمنة تأكيد نفوذها الخارجي بفرض تأثيرها على مجالات الدول الأخرى ذات السيادة.

ومع ذلك، ومن أجل العودة إلى موضوعنا عن الإرهاب الديني، نلاحظ أن الحداثة الأولية تتعرض للمقاومة. ويمكن أن نجد المقاومة داخل حدود القوة المهيمنة وفي الدول الأخرى.[٥٢] وفي الوضع الراهن للولايات المتحدة، يعارض الأصوليون المسيحيون المتطرفون عبادة المادية الاستهلاكية وإعادة تعريف الأدوار النوعية والعرقية التي تبشر بها الحداثة الأولية الصاعدة. وعلى الصعيد الدولي، فإن انتشار الثقافة الأمريكية – من الحكم العلماني إلى

الحرية الممنوحة للشابات – أدت إلى ظهور حركات مقاومة. ومن الجدير بالذكر أيضا عند هذه النقطة أنه أثناء الاحتفال بانتصار الاستهلاكية الغربية والديمقراطية الليبرالية، كان فرانسيس فوكوياما مهتما أيضا بأنها كانت فارغة روحيا وقابلة للتأثر بالأيديولوجيات التي تعترف بعمق أكبر للهدف من الحياة.[٥٣] فليس مدهشا أن تقفز الدوافع الدينية إلى المقدمة عند الخلاف على القيم.

ولكن دعونا لا نتبع مسارا يمثل موضوعا بحثا لسياسات الثقافة. حيث يعبر عن تخطي الولايات المتحدة لحدودها من خلال الوجود السياسي العسكري للثكنات عبر العالم، خاصة عبر أوروبا وشرق آسيا ووسط وجنوب غرب آسيا طبعا. إذ إن وجود "الكفار" الأمريكيين بين المواقع المقدسة الإسلامية هو الذي أثار غضب بن لادن. ويمكن تفسير نمو الوجود العسكري الأمريكي في وسط وشرق أوروبا ووسط وجنوب غرب آسيا من خلال المنظور التاريخي على أنه ربما يكون تعبيرا آخر عن "التوسع الاستعماري".[٥٤]

وقد أثار كتاب كينيدي وقت نشره جدلا كبيرا حول مخاطر زيادة وجود القوات عبر العالم، فهي السياسة التي جذبت قوى عظمى في الماضي إلى المزيد من المعارك، واستنزفت قوتها الاقتصادية في النهاية.[٥٥] ومن المدهش أنه مع وجود القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق الآن، ومع الحديث عن سوريا باعتبارها المحطة القادمة، هناك تجاهل لنظرية كينيدي ببساطة. ويمكن أن يتمثل أحد أسباب هذا في الاعتقاد بأن الاقتصاد الأمريكي قوي بما يكفي لتحمل تكاليف نشر القوات عالميا. ولكن هذا محل جدل.

ويتمثل التفسير البديل في أن مقاومة الهيمنة الأمريكية، خاصة نموذج الحداثة الأولية وتخطيها لحدودها سياسيا، أصبح قويا جدا لدرجة أنه يجب الحفاظ على الوضع السياسي العالمي المهيمن بالقوة بصورة متزايدة. وهذه تحديدا هي العملية التاريخية التي حددها كينيدي.

وهناك سيناريو آخر. ففي الماضي، بدأت وانتهت دورات الهيمنة بفترة حرب عالمية.[٥٦] فهل نحن في فترة مماثلة الآن؟ هذا احتمال. إذ إن الهجمات على مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣، والسفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، والثكنات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، والمدمرة الأمريكية كول، ربما كانت عمليات افتتاحية كانت تعتبر مناوشات متقطعة. ولكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت أول "غارة" تشغل آلة الحرب بكامل طاقتها. وهذا بالطبع وبالضرورة مجرد حدس، ولكنه يتبع النمط الذي تحدده دورات الهيمنة وقيادة العالم السابق ذكرها. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يصعب رؤية أية نتيجة أخرى سوى الانتصار العسكري للولايات المتحدة فعليا. وسيكون السؤال عما إذا كانت ستحافظ على تفوقها الاقتصادي وتستطيع تحديد حداثة أولية جديدة لإعادة تكامل العالم. وهناك نقطة أخرى تتمثل في أنه كانت هناك فترات تاريخية عديدة كان فيها توازن نسبي للقوة بين عدد من الدول القوية وليس سيطرة قوة مهيمنة واحدة. وبالرغم من أن هذا التوازن يعتبر ممكنا، إلا أن القيود الاقتصادية والمؤسسية في اليابان، وصعوبات وضع سياسة متكاملة موحدة في الاتحاد الأوروبي، تثير تساؤلات حول ما إذا كان التوازن سيحل محل الهيمنة.

ونعود الآن إلى السؤال الجغرافي التاريخي، لماذا يستهدف الإرهاب الديني الولايات المتحدة الآن؟ فالقوى المهيمنة تتخطى حدودها؛ وتصل قوتها إلى مناطق الدول الأخرى ذات السيادة. وهذه القوة اقتصادية وسياسية وثقافية. وكان القبول والرغبة في النفوذ المهيمن مرتفعا بعد الحروب التي أدت إلى هذه القوة، بالرغم من أنه لم يكن عاما. ولكن الناس يمكن أن تمل من الاحتلال العسكري، حتى إذا كان مفيدا، كما توضح المظاهرات ضد وجود القواعد الأمريكية في اليابان. وربما يكون الأهم من ذلك حقيقة أن وعود الحداثة الأولية لا يمكن تحقيقها للجميع. إذ إن التفاوت المستمر في الاقتصاد العالمي يعني أن قليلين فقط هم الذين سيتمتعون بطيبات الحياة. ولكن الغالبية ستصاب بالإحباط. وفي هذه الحالة، فإن الوعود بطرق حياة جديدة تزداد جاذبية أفضل وأكثر تلبية للرغبات وأكثر ملاءمة من الناحية الثقافية.[٥٧] ومن خلال دمج التوسع الاقتصادي والسياسي خارج الحدود مع تفسير انتشار الحداثة الأولية باعتبارها "إمبريالية ثقافية"، يستطيع القادة الدينيون تصوير الوجود العالمي الأمريكي باعتباره معاديا لما يعتبر "القيم التقليدية"، ومن ثم اعتباره وجودا يجب مقاومته بالعنف. وتتفاعل الجوانب الثقافية والعسكرية لإثارة "حرب مقدسة". ولكن بالرغم من أن المقاومين قد يكونون واثقين من ادعائهم التفوق الروحي، فإنهم يعتبرون واقعيين فيما يتعلق بحساب قوتهم العسكرية. وتتمثل النتيجة في اللجوء إلى الإرهاب، أي الاستراتيجية العسكرية للضعيف نسبيا.[٥٨]

ولكن هل كل أهداف الإرهاب الديني محيرة كما يقول البعض؟ لن يكون الأمر كذلك إذا قسمنا الإطار الجغرافي للدول ذات السيادة وعلمانية

التنمية. فالناس تنظر إلى العالم من الناحية الروحية، ولا تتصرف مثل "الرجل الاقتصادي" في نماذج العلوم الاجتماعية؛[٥٩] فهم مدفوعون بالتفاهمات الثقافية لما يعتبر "خيرا" روحيا، وليس فقط بالحسابات الرشيدة للمكاسب التي تتحدد بالحسابات الاقتصادية "للخيرات" الدنيوية. ولكن ربما يجب أن تتمثل أعظم خطوة في إطارنا التحليلي في الانتقال من مستوى الدولة إلى النطاق العالمي. إذ إن الصراع حول ما هو خير، وكيف يتهدد هذا الخير، أصبح أمرا عالميا، بسبب انتشار الحداثة الأولية الاستهلاكية للهيمنة الأمريكية. ونظرا لأن تدفقات "العولمة" تمثل جزءا من عملية الهيمنة الأمريكية، فليس مدهشا أن الإرهاب الديني يستغل ويتحدى هذه التدفقات، بينما يتفاوض على الإطار القائم للدول ذات السيادة في نفس الوقت.

الجغرافيا السياسية "للحرب على الإرهاب"

من الحكمة في الكتابات الأكاديمية عادة أن نتجنب عبارات مثل "الحرب الدائرة حاليا"، لأن الأحداث العالمية تقع بمعدل أسرع من عملية النشر وتعتبر فترة حياتها قصيرة. ومع ذلك، تتمثل المراهنة الأكثر أمنا في أن "الحرب على الإرهاب" ستستمر لفترة ما. إذ إن الطول المتوقع للحرب الأمريكية على الإرهاب يعتمد على أسباب جغرافية تاريخية وجغرافية سياسية. فأولا، من الناحية الجغرافية التاريخية، وكما ذكرنا سلفا، تشير عملية الهيمنة الأمريكية إلى أن الهجمات الإرهابية الحالية على الولايات المتحدة إما أنها علامة على "التوسع الإمبريالي"، أي أحد أعراض تراجع الهيمنة التي تظهر في فترة حرب عالمية، أو أنها عبارة عن معارك في

الحرب ذاتها. وعلى أي حال، فإن تدخلات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق لم تحل أي شيء بصورة دائمة، فهي مجرد معارك ولا تمثل الحرب كلها.

سأستكشف في هذا الجزء الجانب المكاني للحرب على الإرهاب من حيث الميتاجغرافيات المختلفة التي تستخدمها القاعدة والولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، هناك شبكة إرهابية وشبكة من النقاط التي تبدأ من بن لادن وتنتهي بعدد لا نهائي من الخلايا. وهناك نقاط معينة في هذه الشبكة سيكون لها مهام معينة - التدريب، التمويل، أو المعدات مثلا - ولكن الشبكة ستتفرع بحيث إن النقاط الأخيرة وخلايا الأفراد الذين ينفذون فعلا أعمال الإرهاب - لن تكون متصلة ببعضها. وسيحسب الموقع الجغرافي لكل من هذه الخلايا استراتيجيا. إذ إن خلايا الانتحاريين والمغتالين وما شابه ستقع بالضرورة قرب أهدافها، بينما نقاط القيادة والسيطرة (التي يمكن أن تكون متنقلة) ستختار أماكن تكون بعيدة بقدر الإمكان عن إزعاج قوات الأمن.[٦٠]

وتتمثل الفكرة الميتاجغرافية البسيطة في ملاحظة أن شبكات الإرهاب تتقاطع مع نظام الدول ذات السيادة. إذ إن بعض النقاط يجب أن تتخطى حدود الدول وتظل خافية عن قوات الأمن المحلية، بينما تختار نقاط أخرى مواقع إما أن تكون الدولة متعاطفة مع أهدافها، أو حيث تكون سلطة الدولة ضعيفة. وبالرغم من أن هيكل شبكات الإرهاب المعاصر غالبا ما يكون واضحا، فإن هذه الشبكات تستغل الدول ويجب أن تتفاوض معها.

ولكن ربما يكون عدم التناسق في الحرب على الإرهاب أكثر إثارة للمشاكل للدول منه للإرهابيين. فعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر

مباشرة، كانت الرسالة المباشرة للحرب على الإرهاب مقررة بوضوح: بن لادن مطلوب حيا أو ميتا. وبعبارة أخرى، كان يجب التخلص من النقطة المركزية لشبكة القاعدة. ولكن الاستراتيجية الجغرافية للحرب تغيرت كثيرا. وأصبح الهدف يتمثل في نظام طالبان الذي اعتبر راعيا لبن لادن. وأخيرا، أصبح التركيز على دولة أفغانستان ذات السيادة ذاتها، وعلى تحديد "الدول المارقة".(٦١) أي أن ما كان يعتبر بداية كاستراتيجية غير مكانية للتخلص من النقاط في الشبكة، أصبح يترجم إلى جيوبوليتيكا إقليمية تقليدية لاحتلال موقع له سيادة (وذلك بطريقة بديلة أفضل).

وينعكس عدم تماثل الإرهاب ومكافحة الإرهاب في الأشكال الميتاجغرافية المختلفة، أي الشبكات في مقابل الدول. وحتى تستطيع الولايات المتحدة مواجهة الشبكات في حربها على الإرهاب يجب عليها أن تفرض وجودا إقليميا. وبعبارة أخرى، كانت مضطرة لاحتلال مناطق ذات سيادة. وتتمثل المعضلة الجيوبوليتيكية التي تواجه الولايات المتحدة في ذلك الجزء من الدافع إلى الهجمات الإرهابية في الوجود الأمريكي في أماكن ذات سيادة في المقام الأول، وتعتبر المملكة العربية السعودية أهم مثال. وبعبارة أخرى، فإن احتلال أماكن ذات سيادة لتدمير الشبكات الإرهابية يمكن أن يكون إرهابا مضادا يحقق نتائج عكسية.

ومن ناحية أخرى، كانت الولايات المتحدة تتبع استراتيجية عنيفة مضادة للإرهاب لا تهتم باحتلال المناطق. ويعتبر استخدام طائرات بدون طيار لتدمير سيارة في اليمن يشتبه في احتوائها على إرهابيين، والتعاون بين قوات الشرطة المحلية للقبض على المتهمين بالإرهاب، أمثلة على استخدام

الحكومات لأساليب غير مكانية لمواجهة تهديد الشبكات. ولكن بالرغم من أن هذه الأعمال تعتبر مقدمة، فإن الجيوبوليتيكا الحالية لمكافحة الإرهاب يسودها التدخل الفعلي والمتوقع في الأماكن ذات السيادة لبدء "تغيير النظام" وتكوين جغرافيات أقل استقبالا لمواقع الخلايا الإرهابية.

الحرب على الإرهاب كحرب عادلة

يمكن النظر إلى الحرب على الإرهاب كأساس لنوع "جديد" من الحرب، ولكن أحدث مظاهرها اتبعت نمط الحروب التقليدية للسيطرة على أماكن ذات سيادة بقوة الاحتلال، ربما مؤقتا. ومثل الحروب الأخرى، يجب أن تكون الحرب على الإرهاب مبررة، لأن "الحرب التي تسمى غير عادلة تعتبر حربا كريهة".[٦٢] إذ إن الحروب التي تشنها القوة المهيمنة تفرض عبئا أخلاقيا خاصا، لأن القوة المهيمنة يجب أن تظهر بأنها تشن الحرب للدفاع عن الحداثة بطريقة عادلة، لأنها تمثل صوت ونموذج الحداثة الأولية. ومع ذلك، فإن الجغرافيا السياسية للحكم المهيمن تعقد قدرة القوة المهيمنة في الحرب على ادعاء أنها تعمل بصورة عادلة.

فأولا، تعتمد القدرة على شن حرب عادلة على فهم نظام الدول ذات السيادة، فلكل منها القدرة على تقديم دعاوى أخلاقية بشأن عدوان الدولة، سواء كان عدوانها هي ذاتها أو عدوان دولة أخرى.[٦٣] ويتمثل "النموذج القانوني" في النشاط الدبلوماسي للمصيدة المكانية، وإنكار القدرة على التوسع خارج الحدود على بعض الدول، خاصة القوة المهيمنة. فمن خلال ممارسة القوة خارج حدودها فقط، تنتهك القوة المهيمنة البديهيات الجغرافية للحرب العادلة.

وثانيا، تعتمد حروب الدفاع أو "الحروب الاستباقية" على الرغبة المدركة لتوازن القوى بين الدول، حيث يعتبر الإخلال بها أمرا خطيرا على السلام.[٦٤] إذ إن وجود قوة مهيمنة يمنع استمرار توازن القوى. ولكن الاستباق يصبح أمرا آخر ــ إذ إنه عبارة عن جهود القوة المهيمنة لمنع أية تحديات لقوتها. وهناك طريقة أخرى للنظر إلى هذا الصراع تتمثل في أن القوى المهيمنة تخوض حروبا استباقية ضد "المهرطقين"، أي ضد "ذباب المرهم[*]" بحسب تعبير السلام العالمي عند كانط. ويمكن تفسير الهجمات الوقائية - اللغة المعاصرة للحرب الاستباقية - ضد الأمم المارقة و"محور الشر" بهذه الطريقة، باعتبارها أعمالا ضد الدول التي تنكر سلطة القوة المهيمنة.

وثالثا، تتحول السلطة ذات السيادة إلى سلطة مهيمنة،[٦٥] أي القدرة على تحديد ما هو "العدوان" أو "التهديد" أو "الشر". إذ إن لغة الحرب دائما ما تكون مصدر خلاف آخر، بما في ذلك الحجج حول من المخطئ، ومن أطلق القذيفة الأولى، إلخ. وهكذا فإن الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة

(*) ذباب في المرهم **Fly in the ointment** : تمثل هذه العبارة باللغة الإنجليزية تعبيرا رمزيا عن وجود عائق، لا يكون ظاهرا في البداية. ويتمثل المصدر المحتمل في عبارة في الإنجيل الذي أمر بجمعه وطباعته الملك جيمس في عام ١٦١١، تقول العبارة إن "الذباب الميت يجعل مرهم الصيدلي يطلق رائحة كريهة". وطوال القرون الفائتة كان هذا المثل يعني عيبا صغيرا يفسد شيئا قيما، أو يمثل مصدرا للقلق رغم الفوائد الأخرى التي تحيط بالمسار ككل. وهكذا تشير الصيغة الحديثة إلى شيء ضار قد يأتي أو يظهر في موقف سعيد غالبا، أو أن هناك شيئا خفيا، أو غير متوقع في مكان ما. (المترجم)

أصبحت الآن في موقع يسمح لها بتحديد من يتعدى على سلطتها، ومن ثم تحديد التدخل والطريقة الاستباقية المبررة.

والأهم من ذلك أن القوة المهيمنة تواجه جغرافيا مختلفة حول التساؤل عن: ما هو التهديد؟ ففي عمل فالتسر Walzer الأساسي، يعتمد التهديد على الفهم المكاني للغزو من جانب قوة مجاورة. فإذا حدث الغزو أو كان وشيكا (بالرغم من أن معنى ذلك يعتبر مثيرا للمشاكل)، فإن الحرب الاستباقية ضد هذا العدوان تصبح مبررة. ولكن هناك حسابات أخرى بالنسبة للقوة المهيمنة. إذ إن القوة المهيمنة تعتمد على نشر رسالة عالمية، حيث تعتبر هذه الرسالة مفيدة بنفس القدر لكل الشعوب في كل مكان وأي مكان. وتعتمد سلطة القوة المهيمنة على تخيل أن هذه الرسالة لا تنطبق عالميا فحسب، بل إنها مرغوبة عالميا أيضا. حيث تسمح أيديولوجية الحداثة الأولية بممارسة التوسع خارج الحدود، والذي يعتبر أساس القوة المهيمنة. ويعتبر أي عمل تقوم به "أمة مارقة" تنكر عالمية الحداثة الأولية، أو التطبيق العملي لمؤسساتها الخارجة عن حدودها، بمثابة تهديد للسيادة العالمية للقوة المهيمنة وأساس لشن حرب "عادلة".

وهناك محور آخر للحرب العادلة، ويقصد به التدخل لمنع انتهاك حقوق الإنسان.[٦٦] وهذا أمر أكثر خداعا لأن (١) القوة المهيمنة لديها السلطة لتحديد الحقوق التي انتهكت، ومن انتهكها، وأين انتهكت، ومتى انتهكت، (٢) عادة ما توجد أسباب أخرى للعمل العسكري، مثل الوصول إلى الموارد الاستراتيجية، (٣) وبناء على فلسفة جون ستيوارت ميل،[٦٧] يمكن الاختلاف حول ما إذا كان هذا التدخل يسبب ضررا أكثر من الخير. حيث تتمتع القوة المهيمنة بلغة الحداثة الأولية للدفاع عما يعتبر ولا يعتبر انتهاكا، ومتى يكون

التدخل ضروريا. فهل هي مجرد مفارقة أن نقترح أن قواعد الحداثة الأولية، التي تمثل أيضا تهديدات لعالميتها والهدف العام للقوة المهيمنة، تمثل أيضا مبررات للهجوم؟

ومع ذلك، تمثل الميتاجغرافيا السياسية للدول القومية ذات السيادة، أو على الأقل خيالها الأيديولوجي، وجودا يفرض مشاكل على الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عند شن "الحرب العادلة". وتتطلب هجمات "التوقع"[٦٨] أو الهجمات الاستباقية باسم مكافحة الإرهاب انتهاك المناطق ذات السيادة. ومع ذلك، تمثل هذه الأماكن الأسس الجغرافية للحداثة الأولية المعاصرة، والمتمثلة في حق تقرير المصير القومي، والنزعة التحررية، والمساواة بين الدول. فمن خلال مواجهة تحدٍ إرهابي لقوتها المهيمنة من خلال غزو دول أخرى، تواجه الولايات المتحدة خطر انتهاك المثل الجغرافية السياسية التي تدعم سلطتها. وأخيرا، فإنه بالرغم من أهمية الحجج الأخرى، فإن المنهج الجغرافي السياسي يشير إلى احتمال أن تكون هذه "التوقعات" و"التدخلات" بمثابة لحظات حقيقية في عملية التوسع الإمبريالي يجب عدم تجاهلها. فهي على نفس المستوى من الاحتمال مثل البديل: أي البدايات المنتصرة لحقبة جديدة من حكم الهيمنة الأمريكية.

الخاتمة

اقترحتُ في هذا الفصل الطرق التي يمكن من خلالها للمنظور الجغرافي الإسهام في فهمنا لأسباب وكيفية حدوث الإرهاب ومكافحته، ومضامين كل منهما. حيث تحدث الأعمال الإرهابية وجيوبوليتيكا مكافحة

الإرهاب داخل هياكل جغرافية سياسية، في مقدمتها السياسات التصعيدية وتشكيلة الدول القومية. إذ إن هذه الجغرافيات تسهل وتعرقل في نفس الوقت جيوبوليتيكا الإرهاب، ويمثل شكلها الحالي والمرغوب جزءا من أهداف الإرهاب ومكافحة الإرهاب. ويؤدي التحليل غير الجغرافي للإرهاب إلى إبعاد الأطراف من سياقاتها الواقعية الحقيقية. ويترتب على ذلك أن الجغرافيين لديهم الكثير لتقديمه لفهم دوافع ووسائل الإرهابيين، وصياغة سياق جيوبوليتيكي لمكافحة الإرهاب داخل آليات السياسة العالمية. ومن خلال هذا المنظور، يستطيع الجغرافيون اقتراح طرق يمكن من خلالها تحقيق مكافحة للإرهاب وإخماد العداوات بدلا من إثارتها.

الهوامش

(١) بوث ودون "العالم في حالة تصادم"؛ كار "دروس الإرهاب"؛ كتر، ريتشاردسون، وويلبانكس "الأبعاد الجغرافية للإرهاب"؛ هاليداي "ساعتان صدمتا العالم".

(٢) فلنت "الإرهاب ومكافحة الإرهاب"؛ فلنت "جغرافيات الاشتمال/الاستبعاد".

(٣) فالرشتاين "زمان المكان ومكان الزمان".

(٤) أريجي "القرن العشرون الطويل"؛ تيلور "توجيه أعمال العالم الحديث"؛ فالرشتاين "سياسة الاقتصاد العالمي"، ص ٣٧ــ ٤٦.

(٥) مارستون "البناء الاجتماعي للمكان"؛ تيلور و فلنت "الجغرافيا السياسية"، ص ٤٠ــ ٤٦.

(٦) بريجمان والطاهري " إسرائيل والعرب"، ص ١٨٢ــ ١٨٣.

(٧) هوفمان "داخل الإرهاب"، ص ١٥ــ ٢٨؛ رابوبورت "الموجة الرابعة".

(٨) يورجنزماير "الإرهاب في ذهن الرب".

(٩) تيلور "الدولانية الكامنة والعلوم الاجتماعية".

(١٠) كيربي "السلطة/المقاومة".

(١١) هويت "المناطق الحدودية، الخطوط الحدودية، والهوامش"؛ هوجل "التجارة العالمية منذ ١٤٣١".

(١٢) كريسويل "داخل المكان/خارج المكان".

(١٣) شتومب "حدود الإيمان"؛ شتومب، هذا المجلد.

(١٤) فينيس "الإرهاب ومكافحة الإرهاب".

(١٥) لاكور "عصر الإرهاب"، ص ١١.

(١٦) هوفمان "داخل الإرهاب"، ص ٣٨.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٥ــ ٢٨.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٣.

(١٩) أحمد "مواجهة الإمبراطورية"، ص ٩٥.

(٢٠) هوفمان "داخل الإرهاب"، ص ٤٣.

(٢١) فالتسر "الحروب العادلة وغير العادلة"، ص ١٩٧.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) كرينشاو "أفكار في ربط الإرهاب بالسياقات التاريخية".

(٢٤) تيلور وفلنت "الجغرافيا السياسية"، ص ٩ــ ١١.

(٢٥) هوفمان "داخل الإرهاب"، ص ٤٤.

(٢٦) سعيد "الاستشراق".

(٢٧) آجنيو "المصيدة المكانية".

(٢٨) أجنيو "رسم خريطة القوة السياسية خارج حدود الدولة".

(٢٩) جتمس "صعود وهبوط الإمبراطورية البريطانية"؛ جونسون "رد الفعل السلبي".

(٣٠) تيلور "الأماكن، والفضاءات، ومجمعات ماكي التجارية".

(٣١) ميتشل "الجغرافيا السياسية"، ص ٢٠١ــ ٢١٣.

(٣٢) آجنيو "المصيدة المكانية".

(٣٣) دولر "الحفاظ على السلام واستمرار النظام".

(٣٤) تيلور "أزمة الحركات".

(٣٥) ساك "الإقليمية البشرية".

(٣٦) يورجنزماير "الإرهاب في ذهن الرب".

(٣٧) فلنت "هل من موت من أجل السياسة ؟"Dying for a "p"؟

(٣٨) رابوبورت "الموجة الرابعة".

(٣٩) هوفمان "داخل الإرهاب"، ص ٢٣ ، ٢٤.

(٤٠) يورجنزماير "الإرهاب في ذهن الرب"، ص ١٤٥ـ ١٦٣.

(٤١) بيلار "الإرهاب والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

(٤٢) صحيفة الجارديان "المؤامرة، والقتل، والتستر"، ١٨ أبريل ٢٠٠٣.

(٤٣) يورجنزماير "الإرهاب في ذهن الرب"، ص ٣٦ـ ٤٣.

(٤٤) مكجاري وأوليري "تفسير أيرلندا الشمالية".

(٤٥) هاردت ونيجري "الإمبراطورية".

(٤٦) أريجي "القرن العشرون الطويل"، ص ٢٦٩ـ ٣٠٠.

(٤٧) سليتر وتيلور "القرن الأمريكي".

(٤٨) فلنت "جيوبوليتيكا الضحك والنسيان".

(٤٩) بولدنج "ثلاثة أوجه للسلطة"؛ شيرمان "هجمات ١١ سبتمبر في ثلاثة تزامنات".

(٥٠) تيلور "الحداثات"؛ ص ٣١ـ ٣٤.

(٥١) المرجع السابق، ص ٣٨ـ ٤٣.

(٥٢) فلنت "مقاومة الجناح اليميني لعملية الهيمنة الأمريكية".

(٥٣) فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير".

(٥٤) كيندي "صعود وهبوط القوى العظمى"، ص ٥١٥.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) أريجي "القرن العشرون الطويل"، ص ٥٨ـ ٧٤.

(٥٧) آرمسترونج "معركة من أجل الرب"، ص ١١ـ ١٩؛ إسبوزيتو "الحرب غير المقدسة"، ص ٢٦ـ ٢٨.

(٥٨) ريكيدال "الحرب والإرهاب غير متماثلين".

(٥٩) سميث "لماذا الدين مهم؟".

(٦٠) أركويللا ورونفيلدت "الشبكات والحروب"؛ فلنت "الإرهاب ومكافحة الإرهاب"؛ فلنت "جغرافيات الاشتمال/الاستبعاد".

(٦١) كلير وروج "الدول المارقة والمارقون النوويون".

(٦٢) فالتسر "الحروب العادلة وغير العادلة"، ص ١٢.

(٦٣) المرجع السابق، ص ١٠.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٧٦ــ ٧٨.

(٦٥) المرجع السابق، ص ١٠.

(٦٦) المرجع السابق، ص ١٠١ــ ١٠٨.

(٦٧) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٦٨) المرجع السابق، ص ٧٤ــ ٨٥.

المراجع

Agnew, John. "The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory." *Review of International Political Economy* 1 (1994): 53–80.

Agnew, John. "Mapping Political Power beyond State Boundaries: Territory, Identity, and Movement in World Politics." *Millennium* 28 (1999): 499–521.

Ahmad, Eqbal. *Confronting Empire*. Cambridge, MA: South End, 2000.

Armstrong, Karen. *The Battle for God: A History of Fundamentalism*. New York: Ballantine, 2000.

Arquilla, John, and David Ronfeldt. *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy*. Santa Monica, CA: Rand, 2001.

Arrighi, Giovanni. *The Long Twentieth Century*. New York: Verso, 1994.

Booth, Ken, and Tim Dunne, eds. *World in Collision: Terror and the Future of Global Order*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2002.

Boulding, Kenneth. *Three Faces of Power*. Newbury Park, CA: Sage, 1990.

Bregman, Ahron, and Jihan El-Tahri. *Israel and the Arabs: An Eyewitness Account of War and Peace in the Middle East*. New York: TV Books, 1998.

Carr, Caleb. *The Lessons of Terror: A History of Warfare against Civilians: Why It Has Always Failed, and Why It Will Fail Again*. New York: Random House, 2002.

Crenshaw, Martha. "Thoughts on Relating Terrorism to Historical Contexts." In *Terrorism in Context*, ed. Martha Crenshaw, 3–24. University Park: Pennsylvania State University Press, 1981.

Cresswell, Tim. *In Place/out of Place: Geography, Ideology, and Transgression*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Cutter, Susan L., Douglas B. Richardson, and Thomas J. Wilbanks, eds. *The Geographical Dimensions of Terrorism*. New York: Routledge, 2003.

Dowler, Lorraine. "Preserving the Peace and Maintaining Order: Deconstructing the Legal Landscapes of Public Housing in West Belfast, Northern Ireland." *Urban Geography* 22 (2001): 100–105.

Esposito, John L. *Unholy War: Terror in the Name of Islam*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Flint, Colin. "The Geopolitics of Laughter and Forgetting: A World-Systems Interpretation of the Post-modern Geopolitical Condition." *Geopolitics* 6 (2001): 1–16.

Flint, Colin. "Right-Wing Resistance to the Process of American Hegemony: The Changing Political Geography of Nativism in Pennsylvania, 1920–1998." *Political Geography* 20 (2001): 763–786.

Flint, Colin. "Geographies of Inclusion/Exclusion." In *The Geographical Dimensions of Terrorism*, ed. Susan L. Cutter, Douglas B. Richardson, and Thomas J. Wilbanks, 53–58. New York: Routledge, 2003.

Flint, Colin. "Terrorism and Counterterrorism: Geographic Research Questions and Agendas." *Professional Geographer* 55 (2003): 161–169.
Flint, Colin. "Dying for a 'P'? Some Questions Facing Contemporary Political Geography." *Political Geography* 22 (2003): 617–620.
Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.
Guardian Unlimited, "Collusion, Murder and Cover-up," April 18, 2003. www.guardian.co.uk/guardianpolitics/story/0,3605,939100,00.html (accessed April 20, 2003).
Halliday, Fred. *Two Hours That Shook the World: September 11, 2001*. London: Saqi, 2002.
Hardt, Michael, and Antonio Negri. *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.
Hoffman, Bruce. *Inside Terrorism*. New York: Columbia University Press, 1998.
Howitt, R. "Frontiers, Borders, Edges: Liminal Challenges to the Hegemony of Exclusion." *Australian Geographical Studies* 39 (2001): 233–245.
Hugill, Peter J. *World Trade since 1431: Geography, Technology, and Capitalism*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993.
James, Lawrence. *The Rise and Fall of the British Empire*. New York: St. Martin's Griffin, 1994.
Johnson, Chalmers. *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire*. New York: Holt, 2000.
Juergensmeyer, Mark. *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence*. Berkeley: University of California Press, 2000.
Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Vintage, 1989.
Kirby, Andrew. *Power/Resistance: Local Politics and the Chaotic State*. Bloomington: Indiana University Press, 1993.
Klare, Michael. *Rogue States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy*. New York: Hill and Wang, 1995.
Laqueur, Walter. *The Age of Terrorism*. Boston: Little, Brown, 1987.
Marston, Sallie A. "The Social Construction of Scale." *Progress in Human Geography* 24 (2000): 219–242.
McGarry, John, and Brendan O'Leary. *Explaining Northern Ireland*. Cambridge, MA: Blackwell, 1995.
Mitchell, Don. *Cultural Geography: A Critical Introduction*. Malden, MA: Blackwell, 2000.
Pillar, Paul. *Terrorism and U.S. Foreign Policy*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001.
Rapoport, David C. "The Fourth Wave: September 11 in the History of Terrorism." *Current History* 100 (2001): 419–424.
Rekkedal, Nils Marius. *Asymmetric Warfare and Terrorism—An Assessment*. Security Policy Library, 5. Oslo: Norwegian Atlantic Committee, 2002.
Sack, Robert. "Human Territoriality: A Theory." *Annals of the Association of American Geographers* 73 (1983): 55–74.
Said, Edward. *Orientalism*. New York: Vintage, 1979.
Sherman, Steven. "The Attacks of September 11 in Three Temporalities." *Journal of World-Systems Research* 9 (2003): 141–169.
Slater, David, and Peter J. Taylor, eds. *The American Century: Consensus and Coercion in the Projection of American Power*. Malden, MA: Blackwell, 1999.
Smith, Huston. *Why Religion Matters: The Fate of the Human Spirit*. San Francisco: Harper, 2001.
Stump, Roger. *Boundaries of Faith: Geographical Perspectives on Religious Fundamentalism*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000.

Taylor, Peter J. "The Crisis of the Movements: The Enabling State as Quisling." *Antipode* 23 (1991): 214–228.

Taylor, Peter J. *The Way the Modern World Works: World Hegemony to World Impasse.* Chichester: Wiley, 1996.

Taylor, Peter J. *Modernities.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

Taylor, Peter J. "Places, Spaces, and Macy's: Place-Space Tensions in the Political Geography of Modernities." *Progress in Human Geography* 23 (1999): 7–26.

Taylor, Peter J. "Embedded Statism and the Social Sciences. Part 2: Geographies (and Metageographies) in Globalization." *Environment and Planning A* 32 (2000): 1105–1114.

Taylor, Peter J., and Colin Flint. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality.* 4th ed. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.

Veness, D. "Terrorism and Counterterrorism: An International Perspective." *Studies in Conflict and Terrorism* 24 (2001): 407–416.

Wallerstein, Immanuel. *The Politics of the World-Economy.* Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Wallerstein, Immanuel. "The Time of Space and the Space of Time: The Future of Social Science." *Political Geography* 19 (1998): 71–82.

Walzer, Michael. *Just and Unjust Wars.* 3rd ed. New York: Basic Books, 2000.

المساهمون في سطور

- **جيريمي بلاك Jeremy Black, MBE**: أستاذ التاريخ بجامعة إكستر، وأحد أبرز المؤرخين العسكريين في العالم. وهو محرر مجلة أرشيف Archives، وعضو مجالس "الجمعية التاريخية الملكية" و"جمعية السجلات البريطانية". وتشمل منشوراته الحديثة: "الحروب الأوروبية ١٦٦٠ــ ١٨١٥"؛ "أطلس كمبردج الحربي المصور ١٤٩٢ــ ١٧٩٢"؛ والحرب والعالم ١٤٥٠ــ ؛ ٢٠٠٠".

- **كارل دالمان Carl Dahlman**: أستاذ مساعد في قسم الجغرافيا بجامعة كارولينا الجنوبية. وتركز أبحاثه الحديثة أساسا على قضايا الهجرة القسرية والصراع، خاصة المتعلقة باللاجئين الأكراد وشمال العراق. وهو يدرس حاليا قضية الحوكمة، وعودة اللاجئين، وإعادة إعمار البوسنة، حيث يجري مع الأستاذ جيرويد أوتواتيل بحثا ميدانيا. وتشمل اهتماماته الأخرى حوكمة الانتخابات، تمويل الحملات، وجغرافية أوروبا والشرق الأوسط.

- **جيرتان ديكنك Gertjan Dijkink**؛ أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك بجامعة أمستردام. وخلال العقدين الأخيرين، كانت بحوثه ودراساته تغطي العلاقة بين المكان والسلطة والتمثيل على مختلف المستويات: تنظيم الشرطة المحلية (أطروحة الدكتوراه، ١٩٨٧)؛

الخطابات القومية في التخطيط المكاني (١٩٩٠)؛ والرؤى الجيوبوليتيكية القومية (الهوية القومية والرؤى الجيوبوليتيكية، ١٩٩٦).

- **لورين دولر Lorraine Dowler**: أستاذة الجغرافيا المشاركة في جامعة ولاية بنسلفانيا. تركز اهتماماتها على تفاعل النوع مع القوميات المتشددة. وكانت بحوثها السابقة تركز على قضايا سياسات الهوية في أيرلندا الشمالية. وقد ذهبت مؤخرا إلى كوبا لدراسة السياحة السياسية من خلال دراسة مكانة المرأة في عروض الثورة. وهي تدرس أيضا جوانب النوع في فكرة البطولة في المجتمع نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد نشرت مقالات في دوريات: "الجغرافيا الحضرية"، "مجلة الجغرافيا"، "الجيوبوليتيكا"، و"السياسة والمكان".

- **غازي وليد فلاح Ghazi-Walid Falah**: أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا والتخطيط في جامعة أكرون. وتشمل اهتماماته البحثية الجغرافيا الاجتماعية والسياسية والحضرية، مع تركيز خاص على إسرائيل/فلسطين. وقد ألف فلاح أربعة كتب وبحوث وأكثر من ثلاثين مقالا في المجلات الكبرى في التخصص. وقد ظهرت منشوراته في: "حوليات جمعية الجغرافيين الأمريكيين"، و"أعمال معهد الجغرافيين البريطانيين"، "الجغرافي الكندي"، و"الجغرافيا السياسية"، و"الجغرافي المحترف"، و"الجغرافيا الحضرية"، و"الدراسات الحضرية". ومنذ ١٩٩٨، كان محرر المجلة الدولية "جغرافي العالم العربي". ويقوم بتدريس مقررات عن جغرافية الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية العالمية، التنوع الثقافي، وتاريخ الفكر الجغرافي.

- **كولن فلنت Colin Flint**: أستاذ الجغرافيا المشارك في جامعة ولاية بنسلفانيا. وتشمل اهتماماته البحثية الجغرافيا السياسية ونظرية النظم العالمية. وقد نشر في مجالات جغرافية الانتخابات، وجرائم الكراهية وجماعات الكراهية والجيوبوليتيكا في عدة دوريات أهمها: "الجغرافيا السياسية"، "الجيوبوليتيكا"، "المجلة الجغرافية" "جغرافي العالم العربي"، و"عالم السلوك الأمريكي". وهو مؤلف مشارك (مع بيتر تيلور) لكتاب "الجغرافيا السياسية: الاقتصاد العالمي، والدولة القومية، والمحلية"، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠؛ ومحرر "فضاءات الكراهية" (٢٠٠٤).

- **ليلا هاريس Leila M. Harris**: أستاذة الجغرافيا المساعدة وعضو "معهد الدراسات البيئية" بجامعة وسكونسن في ماديسون. وهي تركز على الجوانب الاجتماعية السياسية والمؤسسية للتغيير البيئي والتنموي. وتتناول بحوثها الحديثة النوع والعرقية والتغيرات الجغرافية الزراعية بالنسبة إلى مشروع مياه جنوب شرق الأناضول الذي ترعاه الدولة في تركيا. وتشمل موضوعات اهتمامها الأخرى تنظيرات الدولة والأمة، مؤسسات إدارة الموارد التشاركية، وكارتوجرافيا الحفاظ على الموارد.

- **ألان هنريكسون Alan K. Henrikson**: أستاذ ومدير "مائدة فلتشر المستديرة" عن "النظام العالمي الجديد" في "مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية"، بجامعة توفتس، حيث يدرس تاريخ الدبلوماسية الأمريكية والعلاقات الأوروبية الأمريكية المعاصرة والجغرافيا السياسية. وقد نشر كتابات تتعلق بالجغرافيا السياسية في: "مجلة

العلوم السياسية الدولية"، "الجغرافيا السياسية"، "القرن العالمي: العولمة والأمن القومي" (تحرير ريتشارد كوجلر وإيلين فروست [٢٠٠١])، و"الجيوبوليتيكا".

- **جونترام هيرب Guntram H. Herb**: أستاذ الجغرافيا المشارك في كلية ميدلبوري، حيث يدرس مناهج في جغرافية السلام والحرب. وقد حصل على درجة الماجستير من جامعة توبنجن في ألمانيا، وعلى الدكتوراه من وسكونسن في ماديسون. وتشمل منشوراته: "تحت خريطة ألمانيا: القومية والدعاية، ١٩١٨ــ ١٩٤٥" (١٩٩٧)، و"الهويات المتداخلة: القومية والإقليمية والنطاق" (محرر مشارك مع ديفيد كابلان، ١٩٩٩).
- **فيليب لو بيلو Philippe Le Billon**: أستاذ مشارك في جامعة كولومبيا البريطانية. وتركز بحوثه على العلاقات بين الموارد الطبيعية والصراع والتنمية. وهو يحمل درجة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، وعمل في عدة دول متأثرة بالصراعات كناشط إنساني ومستشار. ونشر مقالات في: "الشئون الإفريقية"، "التنمية والتغير"، "مجلة التنمية الدولية"، و"الجغرافيا السياسية".
- **فيرجينيا ممدوح Virginie Mamadouh**: محاضرة في الجغرافيا السياسية والثقافية في جامعة أمستردام بهولندا. وتشمل مجالات اهتمامها الجيوبوليتيكا والتكامل الأوروبي وعمليات العولمة.
- **كنت ماثيوسون Kent Mathewson**: أستاذ مشارك الجغرافيا والأنثروبولوجيا بجامعة ولاية لويزيانا، حيث يقوم بتدريس مقررات

في الجغرافيا الثقافية، وتاريخ الجغرافيا وأمريكا اللاتينيـــة. وتـــشمل كتبه ومجلداته المحررة: "البساتين المروية في مرتفعات جواتيمـــالا" (١٩٨٤)، "الثقافة والنمط والمكان: مقالات في الجغرافيـــا الثقافيـــة والتاريخية" (١٩٩٣)، "إعادة قراءة الجغرافيـــا الثقافيـــة" (١٩٩٤)، "مفاهيم في الجغرافيا البشرية" (١٩٩٦)، "الثقافة والأرض والتراث" (٢٠٠٣)، (مع مارتن كنتسر)؛ و"الحصاد الخطـــر" (٢٠٠٤)، (مـــع ميشيل شتاينبيرج، وجوزيف هوبس).

- **ألكسندر مورفي Alexander B. Murphy**: أستاذ الجغرافيا بجامعة أوريجون، حيث يشغل أيضا كرسي جيمس وشيرلي ريبي في الآداب والعلوم الليبرالية. وهو نائب رئيس الجمعية الجغرافية الأمريكيـــة، والمحرر الأمريكي الشمالي لمجلة "التقدم في الجغرافيـــا البـــشرية". وفي أواخر التسعينيات، ترأس أيضا اللجنة القومية التـــي أشـــرفت على إضافة الجغرافيا إلى "برنامج التوظيف المتقدم لمجلس الكليـــة". وقد ألف أكثر من خمسين مقـــالا وعـــدة كتـــب، بمـــا فـــي ذلـــك: "الديناميكيات الإقليميـــة للتبـــاين اللغـــوي فـــي بلجيكـــا" (١٩٨٨)؛ و"الجغرافيا البشرية: الثقافة والمجتمع والمكان"، الطبعـــة الـــسادسة، (١٩٩٩)، (مع هارم دى بليج).
- **ديفيد نيومان David Newman**: أستاذ الجغرافيا السياسية في قـــسم السياسة والحكم بجامعة بن جوريون في إسرائيل. وهو محرر مجلة "الجيوبوليتيكا". وقد نشر الكثير عن الأبعاد الإقليمية للصراع العرقي، مع تركيز خاص على منطقة إسرائيل ــ فلسطين.

- **إيان أواس Ian Oas**: باحث دكتوراه في الجغرافيا بجامعة منيسوتا، وقد حصل على الماجستير من جامعة ولاية بنسلفانيا. وقد درس في المجر في التسعينيات لعدة سنوات. وتشمل اهتماماته البحثية القومية في إقليم الكاربات وعبر الدانوب، وتراجع الهيمنة الأمريكية، وجيوبوليتيكا الفضاء الإلكتروني، مع تركيز خاص على منطقة إسرائيل ـ فلسطين.

- **جون أولوفلين John O'Loughlin**: أستاذ الجغرافيا ومدير البرنامج الجامعي الممول من مؤسسة العلوم القومية عن "العولمة والديمقراطية" في "معهد العلوم السلوكية" بجامعة كلورادو، في بولدر. وهو محرر كتاب "الجغرافيا السياسية". وتتمثل اهتماماته البحثية في جغرافية العلاقات الدولية، وتحولات ما بعد الحرب الباردة في الاتحاد السوفيتي السابق، والجيوبوليتيكا الروسية.

- **برندان سونيكين Brendan Soennecken**: حصل على الماجستير في دراسات انتعاش ما بعد الحرب، من خلال وحدة إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب، من قسم السياسة في جامعة يورك بإنجلترا. ومنذ تخرجه كان يعمل أو يتطوع مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة في البلقان، وآسيا الوسطى وأوروبا والكاريبي.

- **ميشيل شتاينبيرج Michael K. Steinberg**: أستاذ الجغرافيا المساعد بجامعة ولاية لويزيانا، ومحرر الأعمال الجغرافية لمطبعة الجامعة. وتركز بحوثه على قضايا النزاعات بين مجتمعات السكان الأصليين المحلية، والحكومات الوطنية، والوكالات العالمية التي تهتم باستخدام الموارد الطبيعية، ومسارات التنمية، والنتائج البيئية لهذه الصراعات.

وتدرس إحدى أفكاره البحثية المتعلقة بهذا الكتاب مشاركة الشعوب المحلية في إنتاج النباتات المخدرة، وتأثير سياسات الحظر على هذه الجماعات، والصراعات السياسية والثقافية التي تنتج عن ذلك غالبا.

- **روجر شتومب Roger W. Stump**: أستاذ الجغرافيا والدراسات الدينية بجامعة ولاية نيويورك بمدينة ألباني، والرئيس المنتخب لقسم الجغرافيا والتخطيط. وهو مؤلف كتاب "حدود الإيمان: الرؤى الجغرافية للأصولية الدينية" (٢٠٠٠).

- **هيرمان فان دير فوستن Herman van der Wusten**: عمل أستاذا للجغرافيا السياسية بجامعة أمستردام (١٩٨٤-٢٠٠١). حصل على الدكتوراه في ١٩٧٧ في موضوع المقاومة الأيرلندية السلمية والمسلحة لمواجهة السيطرة البريطانية خلال الفترة ١٨٠٠- ١٩٢١. وخلال العشرين سنة الأخيرة، كتب إسهامات مختلفة عن الجيوبوليتيكا والعنف والحركات العرقية في أوروبا. وهو يكتب الآن كتابا عن المدن العواصم والمراكز السياسية الأخرى في أوروبا.

المترجمون فى سطور:

- **عاطف معتمد**

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب ــ جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩. باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

- **عزت زيان**

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومي. حصل في عام ١٩٩٨ على دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعتي القاهرة ومايننس بألمانيا، يعمل خبيرا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة ويحاضر في المركز الديموغرافي. له العديد من الترجمات التي تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

- **كرم أبو سحلي**

حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب الإنجليزي من كلية الآداب جامعة القاهرة، يعمل مدرسا للدراسات النقدية والثقافية بقسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة بني سويف. له عدد من الدراسات والأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية في الدراسات النقدية.

- **ريهام أبو دنيا**

مدرس بقسم اللغات بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة. حصلت على الليسانس من كلية الآداب – قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من الجامعة نفسها. وهي باحثة ومترجمة في اللغات والآداب.

التصحيح اللغوى: محمود فتحى

الإشـــراف الفنى: حســـن كامل